



2269  
2675  
-311

2269.2675.311  
al-Dhahabi  
al-Ahwal al-shakhsiyah

DATE ISSUED DATE DUE DATE ISSUED DATE DUE

XXXXXXXXXX

AUG 24 01

PRINCETON U.



a32101 006972333b



# الأحوال الشخصية بين مذهب أهل السنة ومذهب الجعفرية

تأليف الأستاذ

محمد حسين الذهبي

أستاذ ورئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق العراقية  
والأستاذ بكلية الشريعة بالقاهرة

---

الطبعة الأولى

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف



al-Aḥwāl al-shakhsīyah

## الأحوال الشخصية

بين مذهب أهل السنة ومذهب الجعفرية

تأليف  
الأستاذ

**محمد حسين الذهبي**

أستاذ الشريعة في كلية الحقوق العراقية

والاستاذ في كلية الشريعة بالقاهرة

الطبعة الاولى

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

شركة الطبع والنشر الاهلية ذات المسؤولية المحدودة بغداد





اللهم بك استعنت . وعليك توكلت  
 واليك أنبت ، يا من لا اله الا انت  
 الهمني التوفيق والسداد ، واولني  
 الهدى والرشاد ، ومدني بفضلك  
 يا كريم .

2269  
 - 2675  
 .311

58  
 2281  
 222

## بسم الله الرحمن الرحيم

### « تقديم الكتاب »

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد : فقد نذبت من الأزهر الشريف لتدريس الشريعة في كلية الحقوق العراقية سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م ، فقت بتدريس الأحوال الشخصية لطلبة الصف الاول ، وألقيت عليهم محاضرات ، فيها شيء من الاسباب ، ولكنني لم أتمكن من تدوين ما ألقيت عليهم لضيق الوقت ، ولاني اعتذرت عن العودة إلى العمل في العراق ، لأسباب قاهرة تخصني وحدي ، ولا أتمكن معها من العمل في الحقل الدراسي ، بالشكل الذي أرتضيه لنفسي ، وأشعر معه إلى قد أدت واجبي ، وأرضيت ربي .. ثم كانت ظروف غير الظروف ، وأحداث غير الأحداث ، وتبدل لوجه التاريخ في الوطن العراقي العربي ، وكان أن دعيت إلى العودة للعمل في العراق ، لتدريس الشريعة في كلية الحقوق ، فما كان مني إلا أن أجبت الطلب ، رغبة في خدمة العراق الشقيق ، في عهده الجديد ، رغم بقاء الظروف الخاصة التي تعوقني عن مغادرة الاهل والوطن . ولكن أمام الواجب يهون كل شيء ، ومن أجل الصالح العربي العام ، جئت إلى العراق ، وأسند إلي دراسة الأحوال الشخصية مرة أخرى بالصف الاول من كلية الحقوق ، كما أسند إلي دراسة أصول الفقه بالصف الرابع منها .

وقد رأيت هذه المرة ألا أفتوت على طلابي تدوين هذه المحاضرات ، حتى تكون لهم مرجعا يرجعون إليه في استذكار دروسهم ، بعد ما رأيت منهم الرغبة في ذلك ، وما كان لي أمام هذه الرغبة إلا أن أجيب طلبهم ، وأحقق

منهم ، فوضع بهم هذ الكتاب ، مراعاة فيه عدم الاسهاب ، لذي تعودته معهم في محاضراتي ، كما راعى فيه أن أعرض لمذهب الحقمة والجعفرية في كل مسألة ، لانهما المذهبان المعبول بهما في العراق ، ومع ذلك فما أحببته من ذكر أقول أصحاب المذاهب الأخرى . عندما أرى حاجة بي ذكر أقواهم ، وحتى لا يحدد على مذهب واحد بعينه ، فمذهب المسلمين الفقهية كثره والحمد لله ، وفي تسعها ، والوقوف عليها ، والحيث منها ، خير كثير ، وسبر على الناس أي تيسير .

وقد أرجح مذهب على مذهب في بعض المسائل ، لما أراه من قوة الدليل . وما أعتقد من أنه أكثر تمسكا مع روح العصر ، ومصالح المسلمين .

وقد ألقب البعض حانا . بل أشهد الله أنني ما عرفت صفة لي يوما ما . وهل صل المسلمون إلا يوم أن تعصوا للهوى ، وحمد كل على رأيه . فكانوا شعبا وأحرارا ، كل حرب بنا لديهم فرحون !! .

وقد قدمت بين يدي البحث مقدمة تشتمل على بيان محصر عن نشأة الفقه الاسلامي وبطوره ، وعن صلاحيته لكل زمان ومكان ، وعن معنى الاحوال الشخصية ، وعن التعريف ببعض المصطلحات الفقهية التي يرد ذكرها في هذا الكتاب .

ثم قسم الكتاب إلى قسم ثلاثة : القسم الاول : في الزواج وأحكامه وقسم الثاني في فرق الكدح وآثارها . والقسم الثالث في السب ونواحيه . وختم الكتاب بوجه كلية الى القراء .

ورحوب الله الكريم أن يلهي بصواب فيه ، ويسم السمع به ، انه بالاجابة جدير وعلى كل شيء قدير .

## المقدمة

(١) نشأة الفقه الإسلامي ونشأته (٢) التشريع الإسلامي صانع لكل زمان ومكان . (٣) معنى الأحوال الشخصية (٤) بيان بعض المصطلحات الفقهية .

### ١ - نشأة الفقه الإسلامي ونشأته :-

شريعة الإسلاميه هي الشريعة التي حث الله بها شرائع نبيه . وحملها حامده وكتب بها انبياءه . الى ان يرب الله الأرض ومن عليها . لذا كانت سببه لانس . قوية البناء . محكمة النظام . وانه يحثه الافراد وخصامات جاء القرآن وجاء فيه الهدى والهدى . وجاءت بسببه وكل فقهات الاسلاميه وشعائرها في الصدور . وكل في القرآن عدم . ومطلق . ومحمول . فحاجت بسببه تخصص العام . وبعد المطلق . وتوضيح المحمل . وكشفها عن احكامها سواء القرآن . وعهد الله لرسوله عنه اتصاله والسلام ان سببه لباس .

« وأمرنا انك انذكر ليس للباس ما نزل بهم ولعلهم يفكرون » .  
« ان أمرنا انك الكتاب فالحق لتحكم من اناس ما أراك الله » .

كان التشريع الإسلامي على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بعدا عن خلاف كل العهد . ضروره أن سبطه التشريع كتب للنبي وحده . دون أن يكون غيره دخل في ذلك . وكان مرجع الرسول صلى الله عليه وسلم في التشريع موحي تقسيمه . لميلو وهو القرآن . وغير المتقوى وهو الميسر « أ » . وفي عصر الرسول لم ثبت الفقه حمله واحده . بل كتب مسائله متبعه

١ . كن ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من سبب . كن في كتاب الله فهو وحى عن الله . لان الله يقول في شأن نبيه ا وما ينطق عن الهوى . ان هو الا وحى موحي ويقول من يطع الرسول فقد اطاع الله

محدده . تبعه مجدد حوادث و سوارل ، و كان امر آن يرل محضا على حب هذه الحوادث ، و كذلك كتب فتاوى رسول صلى الله عليه وسلم . و في عصر الصحابة انقطع الوحي نفسه ، يموت رسول صلى الله عليه وسلم ، و لكن بعد ان تب فواعد الدين الكمية ، واستقرت مبادئ عامة يرجع اليها لمحجدهون في احكامهم . و يروون على صونها في قواهم « ايوم اكيب لكم دينكم و انبى عليكم نبي و رصيب لكم الاسلام دينا » . انطب سلطة الشريع و القضاء ابي حنيفة لرسول من الصلحة . فكان مهمه شافعه ، لانه قد جد من الحوادث و الاقضية ما يحتاج لى بيان حكمه ، و يوضح الرئى فيه . و كان فريضه في سحث عن الاحكام ، ان يحدوا أولا الى كتاب الله فان لم يحدوا فيه الحكم يحدوا ابي النة ، فان لم يحدوا فيها . اجهدوا في تعيين موعد الكمية للكتب و الله على هذه الوقائع ، و الحوادث ، ثم خرجوا على ساس بحكم هذه .

لم يكن ذلك بدعا في الدين ، بل هو امر فرره لرسول و رصيه لهم ، حيث هو لمعاد بن حنبل ما وجهه الى الين « كيف تقضى اذا عرض لك قضاء ؟ قال . اقصى كتاب الله ، قل فان لم يجد في كتاب الله ؟ قل فمعه رسول الله . قال فان لم يجد في كتاب رسول الله ؟ قل اخذ رأيي و لا آلو ، فصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره و قل . حميد الله ولى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله .

ولقد سار الصحابة على هذا النهج الذى رسمه الرسول لهم ، فهد ابو بكر رضى الله عنه ، كان اذا ورد عليه الحصوص ، نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يفصى بينهم فصى به ، وان لم يكن في لكتاب و علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك سمه فصى بها ، فان أعبه خرج فآل المسلمين . اثنى كذا وكذا ، فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك قضاء ؟ فرما ختمت عليه امر كلهم يذكرون فيه عن رسول الله صلى الله عليه

وسم فضاء ، فان أعياه أن يجد فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جمع رؤوس الناس وحيارهم فاشارهم . فان أجمع رأيهم على شيء قضى به .  
وهذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول شرح جيسا ولأه قضاء  
الكوفة « انظر ما بين لك في كتاب الله فلا تأل عنه أحد . وما بين بين لك في  
في كتاب الله فسمع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وما بين بين لك في  
سنة فاجهد فيه رأيك . واستشر أهل العلم والصالح » .

وهكذا كان ملث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسائل  
الاحكام الفقهية ، رجوع إلى كتاب الله . ثم إلى سنة رسول الله . ثم إلى حجة  
أهل محل والعقد . ثم إلى القياس . والأجماع . ونفس في حقيقتها يرجعان  
إلى الكتاب وسنة ، لأن الأجماع لا بد له من مصدر من الكتاب أو السنة .  
والقياس لا يشك حكمه . وأما يكشف عن حكم الشارع في الغيب .

واشترى في عهد الصحابة سائر دونه كان مقصور على ما يرسل به من  
حوادث ووقائع ، فهم يكن هناك مسائل فريضة . ووقائع خاصة ، يحكمون  
عليها ويمشون فيها ، كما فعل الصحابة . كما يشار إليه كان بعدا عن الحد  
والخلاف اللهم إلا في حدود مبيغة . وكان من السهل أن يرجع الصحابي عن  
رأيه إلى رأي غيره ، مادام يرى أن الحق في حاشه . وكان بعضهم يحل في  
نفسه على بعض . وهذا هو تسميح الاسلام . وصفه المسلمون .

ثم جاء دور الأمويين ، وانصب رغبة الخلاف ، وتفرق المسلمون في  
بلاد ، وكثرت فتن كقطع الليل . فصار الناس في دين شيعه وأحدثوا فيه  
بدع وبدعا ، وتأثر الفقه الاسلامي بهذا الخلاف . وتمددت فيه المذاهب .  
وكثر النزاع . واشتد الجدل بين الفقهاء ، ونكس لم يحل الحال من فقهاء  
مصممين معتدلين . وان كانوا هم أنفسهم مختلفين في مشاربهم الفقهية ، ففرق  
تحت دجة النصوص الشرعية . وهؤلاء يعرفون أهل الحديث ، وفرق ينح  
دجة القياس وان كان لا يسهل النص . وهؤلاء يعرفون أهل الرأي . وفي هذا

عصر اتعب مباحث الفقه وكثير مسائله . حروره كثيره الوقائع . وبعد السورل .

ثم جاءت الدوره المعاصيه . وكانت امتداد لمخالفات المذهبيه وشكلت توسع . بدخول كثير من افرس في الاسلام . وانداس أصحاب الاهواء فاستند بين اهلين . ولكن مع ذلك كان يدوين معلومه من أبرز مسيرات هذا العصر .

وكان افقه حسن ما دون من عبوه . وكان لدوره مظهر من افقه والاستيعاب ووضوح . والرب لا يوانه . وندعم بقواعده . فكان من وراء ذلك ثروه ففهمه هائمه . كل ما جاء بعده عنه عليها . ومسيره معها . وكانت بعد ذكر موسم نشاط الفقه الاسلامي في هذا العصر .

ثم سقطت بعداد سنة ١٥٦ هـ . وبالحجب النفس . وكبر محسن . وتفتتت اوصال الامه الاسلاميه . واثر كل ذلك في نشاط حركه الففهمه . فمن عند العباء النجديه . وسكن منهم القميه . وحار لفظ الامام برل عند مقلديه — كب يقول القاصي عياض — مبره ألقاض الشارع . وبعد أن كان المرجع الأول للفقهاء كتاب الله وسنة رسوله . حار المرجع هو كب لأئمه المجتهدين ، شرأ . وندرس . فن وعده . وحفظ ما فيها . كان هو افقه بين الناس . ومن ألف جيبه في افقه لم بعد عليه أن يكون شرحا مختصرا . أو احصاءا لمصور . أو بدلا لمروج مذهبه على أساس من سقطت الاعنى و هوى لردول . حتى وجد من هؤلاء من هول ه كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو مسوخ » .

هذا السقط المذهبي أفاد هؤلاء العلماء لمقدون سدود بين ساس وبين الكتب والسنة . وأصبح الشريعة في نظرهم هي ما عرفوا وحفظوا عن أسلافهم وأدعوا رورا وبها أن تاب الاجتهاد قد أغلق . ومعاد الله أن يعلو باب الاجتهاد . وانما ندي أغلق هو عموميه وميونيه . . .

— امتدت هذه الحركه الففهمه التقدميه الى القرن عاشر بهجري . ومع

ذلك به تدخل من فقهاء كان لهم شأن في أسسنا المبادئ . وبحريتها على أصول مسبقه من الكتب و... . ونكتبه به يوجهوا ههنا إلى لاختصاص و بنا وجهوا إلى التأليف فقط . ومن هؤلاء حسن بن سحن سكردي المصري الدلكي المتوفى سنة ٧٧٦ هـ وفيه اندس سكردي شافعي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ والكسالى بن الهادي الحنفي المتوفى سنة ٧٨٨ هـ وابن سببه بخلي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ . وسنده بن القم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . وهذا من أكثر الفقهاء تحررا من التقليد .

ومن القرن عاشر الهجري إلى الآن سادت حال الفقه الاسلامي . لأن بعضا يكتب مهم العصبه المذهب . وناغموا في عقيد . وانصرفوا إلى دراسة الكتب المعقده وحل رموزها . وفعندوا عن البحث و بأسف البحر اسفل ، وما وجد من ذلك فشيء قليل لا يفي بالمرس . ولا تناسب مع ما وجد للناس من أقصية .

ولوحه نحن نقول به قد وجد حبرا محذول مكرره . وفي مسائل مختلفه . يرمى إلى هذا العصب لمذهب بعينه . وانطرح العقل لاه . نداه . وتهدف إلى ابقاء الان على الامه . والاكثر تشب مع المصلحه العامه ، من محسونه نفقه الاسلامي اله . بحرف الطر عن قائمه م د . لا تصدده أصلا شرعا من الأصول المقرره . ولكن لا ريب في ان الطريق والامر في حاجه إلى حصوات خارجه حاسه . يحدد شأن الفقه الاسلامي . ويوجه إليه أنظار المبرزين ، وسوى نحوه أعياى كدشحي ، وما ذلك على الله بعزيز .

## ٢ - التشريع الاسلامي صالح لكل زمان ومكان . -

عرف أن القرآن والله هذا مصدر التشريع الاسلامي . وما وراء ذلك من مصادر راجع اليهما . ومعتمد عليهما . والقرآن كقول الرسول صلى الله عليه وسلم « هو الفصل بين



بغيره ، من بركة من حار فضله الله . ومن سعى يهدي في عمره ثلثه لله .  
وهو طريق السعادة في الدنيا والآخرة كقوله تعالى : « والصلوة والصلاة »  
يقوله ( أن هذا القرآن حرفه من الله وحرفه في يدكم فسكوا به فابكم من  
يهكمو وأن تصوا بعده أئمة ) . وفي آية ما في القرآن من هدايته ، وفيها  
معها سعادته الآتية وحده . ما فيها من نعمة فيه لا يقص فيها ولا التواء ،  
ولا يس فيها ولا حياء ، كما قال عنه السلام : « بعد ترككم على لمحظة  
النساء . بها كبرها . لا تربع عنها الأهداث » .

واحق أن هدى الله هو يهدي . وأن شريعة الله فوق شرائع الناس  
وأن ما أصبح عنه الناس من قوانين وتعاليم . لا يمكن أن يكون فيه  
سعادة الفرد والجماعة . لأنها تترك عقل البشر ، وتشتت يقضى وتضيق .  
وتأثر بالهوى والعرض ، ويبدع وراء شهوة والشهوة . ويتأثر بالوسط  
والسوء ، ويخضع سلطان العاصفة وحكم العادة . ويدور في فلك محدود  
لا بعد عقله أي ما وراء محطته . ولا يسمو مداركه التي ما وراء حدوده  
وقبوره . ومعه هذا محض من سهوهم تشتت يبدون انحلال من كل قيد  
ووجع الحرركة . وينعقون بكن حديد ووجع الشر من أمثاله .

يعنون شريعة الإسلام . ويرمونها بالجنود والجنود ، ويدعون  
دورا ويهدونها ، لا تصبح بهذا الزمان ولا يمكن أن تبار روح العصر .  
وعجب أن لا هؤلاء التي للإسلام . يحسوا عليه . وتعجب منه أن يسكروا  
أشريعهم بعد أن اعترف بها . وسلطت أفعها أعداء الإسلام . فقد وجه  
مؤتمر القابون المقارن لمعقود في لاهان سنة ١٩٣٧ . دعوه إلى لاهان بشرك  
في هذا المؤتمر فأجاب الدعوة ووجه وفدا من علمائه . بهذه سجنين هامين .  
أحدهما في بيان المسئولة الحثائية والمثوبة لمدينة في نظر الإسلام  
وثانيهما في علاقة قانون الروماني بالشريعة الإسلامية ، وثالثها ما يرغمه  
بعض المشرفين من تأثير نفعه الإسلامي بهذا القانون .

وقد أثار وقد الأهر أعجاب الاعضاء ، وكاتب ليحه أن قرر المؤتمرون  
ما يأتي : -

أولاً - اعداد شريعة الاسلاميه مصدرها من مصادر اشريع العام .

ثانياً - اعداد شريعة الاسلاميه شريعة حيه صالحة للظهور .

ثالثاً - اعدادها قائمه بذاتها ليس مأخوذه من غيرها .

وبعد فبعضني كل البطل من لا يؤمن بسيره اشريعه الاسلاميه بكل

عصر ، وصلاحيها لكل حل وقيل - ومبكر لعقله . من بكر أن الاسلام

تعاليمه ومراسمه قد بلغ مرسته كمال الشريعي . حتى شهد له بذلك

عداؤه ، ورجعوا الي كثير من آرائه ، وطمعوا على أنفسهم .

ان الشريعة الاسلاميه تسع لكل ما بعد لباس من نفسه ، ونفوس

سخطم شئونها ، و بقاء مصالحهم ، منها ما عدت دنارهم . وبأس أحاسنهم

واحبب عاداتهم وطمعهم ، ولا يحدد ذلك الا من سعه نفسه .

خامساً - ما بعد لباس من أمور . لا يقع عند حد ، ولا يدخل تحت

حصص . وقصه النظر من يطلب لهذه الامور المحدده يوماً بعد يوم ، نص

صريح من القرآن أو السنة يسكن نفسه عليها . فاشريعه الاسلاميه -

سواء منها ما يرجع الي الكتاب . أو الي السنة - له بحر أحكامها على طريقه

واحد من انفصل والد . بل عالج بعض مسائل على استقلال . وأدعج

كثيراً من المسائل تحت قواعد كلفه ، وترك لمستطاع من أولى العلم ، يطبق

هذه القواعد الكليه على المسائل الجزئيه . ما حد منها وما بعد ، وعلى هذا

نعم قول الله تعالى « ما فرضا في الكتاب من شيء » .

والناظر في أصول لفقه الاسلامي . لابد أن يستلم - مبصراً - روحه

فق الشريعة الاسلاميه . ومقدار صلاحها لتنظيم حياه الناس ، وتكفيلها

بمعالجه شئونها ، فالاجهد وهو أصل من أصول الشريعة الاسلاميه ، دعى

اليه وحش عليه ، ومراعاة العرف وتغير القوى بغيره . ومراعاة المصالح

المزلة ، والاسحان ، سد الدرائع ، وغير ذلك من لاصول لقررها ، أكر  
شهد على ما يقول .

ولكن بعض المرميين أساءوا إلى لغة الفقه الاسلامي ، فأوجحوا نصيب  
الائنة الأربعة ، دون سواه ، بل حارب بعض اسلاف الاسلام على الترام  
مذهب امام معين ، لا يجيد عنه قد شعره ، فحجروا حديث على الناس واسعا ،  
وهم يهدد يحكمون على الفقه الاسلامي . بأنه عاجز عن سد حاجات الناس " .  
ولو أن هؤلاء الواقعيين عند مذهب واحد ، أو عند مذهب لائنة الأربعة  
دون غيرها ، أدركوا فيه ماصح عن الامام أحمد رضى الله عنه من أنه قال

« من فيه فهم الرجل أن يعلد في دينه الرجل » ، وما ثبت عن مالك رضى  
الله عنه من أنه لم يقل أن يحل أنو حعفر المصور « أ » الناس على موطنه .  
وما ثبت عنه من قوله « ما من أحد لا يؤخذ من قوله ويترك لا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم » .

لو أدركوا هذا ما ذهبوا الى ما ذهبوا اليه . ولتركوا للناس أن يأخذوا  
من الفقه الاسلامي . ما يشئ مع روح العصر الذي يعيشون فيه . أنا كان  
هاتله ، ما دم لا يصادف أصلا صحيح من الاصول لثاته لقرره .

وقتها ، لاسلام - والحمد لله - كنه . والاحكام باقي الى يوم القمامه .  
لم يعلق به دون أحد ، كما يظن بعض الناس ، بل به مقصوح لكل من له  
لم تام بوسائل الاحكام بصحيفة السليمة .

ولو أن الله هيا للشرعة لاسلامه محبها عينا ، تصم المشتعين بالفقه  
الاسلامي . من جميع قطار المسلمين ، يؤررهم في دينه أقصدت القوانين  
الوصعية ، وعشاء لاحتساع . ورجال الافصاد ، لوصلوا الى خير كثير .  
ولاسطاعوا أن يحسوا الناس في الشرعة لاسلامية ، ويحملوا المعرضين عنها ،  
والزاهدين فيها ، على احترامها ، والأخذ بها .

ذلك أمسه من تعدد لأدبي . وحواف شخصها ، وعلى أن يكون فردا « ١ » .

### ٣ - معنى الأحوال الشخصية :

أحكام الشريعة الإسلامية بوجوه

أول - أحكام عقاقده . وهي ما يتعلق بمقيدة الإنسان . من الإنسان بالله ، وملائكته وكنه . ورسله ، واسمه . وآخر وما فيه . . الخ .  
ثاني - أحكام عينة . وهي مسائل عادات ومعاملات . ولعادات . شمل كل عمل يقوم به بشره نحو : به . من صلاة . وصيام . وركعة . وحيث وعمر دينه .

ولعالمات . شمل كل عمل يقوم به الإنسان نحو بني حنينة . كسب .  
والأخيرة . وأثره . ولزواج . والطلاق . وبلحق بدت شمل وانفصاف .

وقد حدد اصطلاح ديوبندي . لا يعرفه فقهاء من قبل . ولم يذكر في كتبهم . وهو عطف « لأحوال الشخصية » التي يسلط رجل يقوم على ما يتعلق شخص الإنسان . كالأزواج . والطلاق . والنسب . والميراث . وسفقه . وما إلى ذلك . ويحتمل في مقابلة هذا قسم . فسيأثنا . وهو قسم المعاملات المدنية . فسيأثنا . وهو قسم الخانات .

### ٤ - شأن بعض المصطلحات الفقهية :

رأيت أن أصح بين يدي القارئ ، ندنا معاني بعض المصطلحات الفقهية التي كثرة ما يرد ذكرها في هذا الكتاب . لما لسه من حاجة الطلاب لمعرفة معانيها ، لأنهم حديثوا عهد بدراسة الشريعة . وأما الشأن .  
الفرص - هو ما يثبت الشارع فعله على سبيل الحزم والالزام . وكان

١ ، أظن الكلام هنا لكثرة ما دار بين وبين بعض النظم في هذا الموضوع .  
ورأيت من الجرائر أن يرد بصورة واضحة حتى يطمئن المستكبر .

ثبوته بدليل قطعي لا شبهة فيه • وحكمه • أثوب على فعله ، وعقوبة على تركه بغير عذر • وكفر حادثة • وذلك كالصلاة • وتركه • •

الواحد - هو ما صب الشارع فعلة على سبيل تحريم والألزام ، وكان ثبوته بدليل قطعي فيه شبهة • وحكمه • بثوبه فاعله • وعقوبة تركه بلا عذر • ولا بكفر حادثة • بل بحكمه بثوبه • وذلك كقراءة الفاتحة في الصلاة • « ١ »  
المندوب - هو ما صب الشارع فعلة من غير إلزام • وحكمه أن فاعله يستحق لثوب • وتركه لا يستحق العقاب • وقد يستحق اللوم والعتاب • وذلك كصلاة ركعتين قبل الصبح •

محرم - هو ما صب الشارع تركه على سبيل التحريم والألزام ، وكان ثبوته بدليل قطعي لا شبهة فيه • وحكمه عقوبة فاعله - وذلك كارتداء وأكل مائل اليتيم •

المكروه تحريم - هو ما صب الشارع تركه على سبيل التحريم والألزام ، وكان ثبوته بدليل قطعي - وحكمه عقوبة فاعله ولكن دون عقوبة المحرم - وذلك كالخطبة على حطة الغير •

المكروه تنزيه - هو ما صب الشارع تركه لا على سبيل التحريم والألزام • وحكمه أن فعله لا ثواب ولا عقاب عليه • ولكنه خلاف الأولى كالأكل لحوم الخيل « ٢ » •

المباح - هو ما حذر الشارع من المكلف من الفعل والترك • وحكمه أنه لا ثواب على فعله • ولا عقاب على تركه • وذلك كالأكل ، والنسوة •  
ركن - هو ما كان داخلا في ماهية الشيء ، وحقيقته ، بحيث يوجد بوجوده ، وبعدمه باندماجه • كالألعاب والقنول في عقد الزواج •

١ ، الفرقه بين المباح ، الواحد مذهب الحنفية أما غيره فالكل يطلق عليه اسم الواحد •

٢ هذا القسم المحرم والمكروه على مذهب الحنفية • أما غيره فيطعون بحرام على ما يشمل المحرم والمكروه بحريما عند الحنفية • وبواقعيه في المكروه تنزيها ولكنهم لا يقيده بوصف التنزيه •

شرع - هو ما كان خارجا عن دفة شيء وحقيقته . ولا يرد من وجوده وجود الشرع . ولكن يرد من عدمه عدمه . كالتوضيح بالنسبة للصلاة .

السب - هو كل أمر جعل الشارع وجوده علامة على وجود الحكم واتقاءه علامة على انتفائه ومن سببه وبين شرعه الحكم ماسة . كرواى الشمس بالنسبة للصلاة الظهر .

عملة - هي كل أمر جعل الشارع وجوده علامة على وجود الحكم . واتقاءه علامة على انتفائه ، بشرط أن يكون سبه وبين شرعه الحكم ماسة كالسفر بالنسبة لحوار يفتقر إلى رمضان . ويعتبره ينسب على هذا النوع سم السب أيضا .

الصحيح - هو المشروع بأصله ووصفه . ودبت كاسم المستوفى لركانه وشروطه .

سائل - هو ما لم يشرع بأصله ولا وصفه . كرواى الآلة أو الإحاطة بنفسه - هو ما شرع بأصله دون وصفه وذلك كالأرواح المعقدة بدون شهود «أ» .

الموقوف - هو ما شرع بأصله ووصفه . ولكن لا يربط عليه آثاره بالفعل مانع خارجي . كرواى أمره بأقل من مهر مثله دون رضى الوصي .

١ - أي فيما بعد سرح معصر و سال الناظر والعاقد وهن هما شيء واحد أو مختلفان

« القسم الاول »

« الزواج »

# الباب الاول

« في مقدمة الزواج ومقدمات العقد »

## الفصل الاول

« في مقدمة الزواج »

(١) معنى الزواج (٢) نظام الزواج قبل الاسلام وفي الاسلام (٣) حكمه مشروعيه (٤) عبايه الشارع به وترغب اساس فيه (٥) نكته بسرعه . .  
معنى الزواج لغة اقتران الشيء بالشيء وانتدائه به . ومعناه فوهه حديث  
« حشروا الذين ضسوا وارواحهم » في وفراءهم . ودوله . ودا القوس  
روح « أي من كل من يقر به .

ومعناه شرعا عرف الزواج بأنه عقد يصدحل استماع كل من الزوجين  
الآخر على الوجه المشروع . كما عرف بأنه عقد يرد على ملك امعه قصد .  
وكلا التعريفين لا يلزم من اقتراض . لان التعريف بالحل بالسهة لكل من  
الزوجين في التعريف الاول ، لا يصد أن حق الاستماع بالمرأة ملك خاص  
بالزوج لا يشركه فيه غيره ، والتعريف بالملك في التعريف الثاني يوههم أن  
استمتاع المرأة بروحها ملك خاص لها فلا يحل له الزوج «حري تشركها في  
هذا الحق . لذا كن حر تعرف للزوج هو أنه عقد يصد — اصاده — ملك  
استماع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل ، فقد الاصاده في تعريف  
يخرج ملك استمتاع السيد بأمته لانه تابع لملكه ، والتعريف في جانب الرجل  
بالمالك ، وفي جانب المرأة بالحل يبيد أن أثر العقد بانه لرجل يعير أثر  
العقد بالمرأة .

والرجل بملكه بالعقد حتى الاستمتاع بالمرأة دون غيره . وهذا معناه عدم



حوار بعدد الارواح لامرأة واحدة ، والمرأة تحل لها الاستماع بروحها لا عني صفة لمليكه بعد الحق ، احصاها به . من يرحل أن شرك معها في هذا الحق روحه ثابته وذلك وردعه . ومعنى ذلك حوار بعدد بروحان مرحل الواحد .

## ٢ - نظام الزواج قبل الاسلام :

عرفه الاساس بحسبه . وما ذكر في سبعة من حله للنساء - بناء نوع بالنسب - أكثر من من عماس الاتصال بين الرجل والمرأة ، وأول صان عرف بين الرجل والمرأة اتصال آدم أبي البشر نحو ، أنهم . وكان هذا الاتصال بطبعه لحر رواج مشروع ، شرعه الله فكان . وكان من ورائه عبارة الكون ، بناء في الارض من سبعة وقرى فيها من درجتها « د » التي الناس هو . بكم الذي حثكم من نفس واحدة وحل بها روحها وت مهاب رحالا كثيرا ونساء . . . »

وه يعرف من نظم الزواج بين أولاد آدم الأولين أكثر مما رواه ابن جرير عن بن مسعود ومن من اصحابه رضى الله عنهم « أنه كان لا يولد آدم عنه السلام موءود لا ولد معه حارية فكان يروح علام هذا البطن حارية بطن الآخر . وروح حارية هذا بطن علام هذا البطن لآخر - حمل فراق الطوبى سيرة افراق سبب للضرورة ادراك « » »

ثم تابع الأحيال ، وواردت الرسل . وتنوعت الشرائع . وكان لروح في كل شريعة نظام منع . وفوائد مرغية ، وسب تقادير على ايراد صورته واضحة صادقة لنظم الزواج في كل شريعة . لأن طريق معرفة ذلك هو النقل صحيح ، ولم يصح من ذلك شيء يوثق به ، وبركن اليه . وكل ما وصد هو نظم الروح في شريعة الموسوية ، وأمر ما فيها ناجة بعدد الروحان على صورته أوسع من نظام بعدد لروحان في الاسلام ، ووصل كذلك نظام برواح

في الشريعة لموتية ، وأبرز مظاهره قصر الزواج على واحد ، وحصر الطلاق في دائرة محدودة ضيقة .

ويذكر بعض علماء ، أن أول امة عرفها التاريخ ، كان الزواج فيها فاصرا على امرأة واحدة قدماء المصريين في عهد المراجعة ، ويقال ان هذه العادة — عادة تحريم التعدد — لم تعرف في أوروبا الا بعد دخول الاسكندر المقدوني بلاد مصر ، واصلاح الاوربيين الذين وفدوا اليها بعد ذلك على حار قدماء المصريين في المعيشة الزوجية ، فقتلوا الى بلادهم من الاحكام والالظمة التي لا نظير لها عندهم ما قتلوا ، وعيروا وبدلوا في أنظمة الاسرة ، وأحكام تقواين بلادهم ، بما رأوه أفضل وأحسن في مصر — ولما تعلم مبلغ هذا القول من الصحة وان كان العمل لا يسعده «<sup>١</sup>» .

هذا . ولاشك أن العالم كان قبل مجيء الاسلام على حال من العوضى في نظم الزوجية وعلى لاحص في حرره العرب عهد الرسالة ومهبط الوحي — كان من أهلها من لا يراد على الاماحة المطلقة ، وكان منهم من لا يرى تأب في أن يشاركه غيره في امرأة واحدة ، وكان منهم من يجمع من النساء أي عدد شاء . وعنى الجملة ، فقد كان هناك ألوان من الانكحة ، لم يرها الشريعة لاسلامه بل أبطلتها ، وحرمت الاخذ بها .

كانت المرأة تورث كما يورث المتاع . يرثها أولاء زوجها بعد موته عنها . وان شاءوا زوجوها واحدا منهم . وان شاءوا لم يزوجوها فهدمهم الله عن ذلك بقوله « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعصلوهن لتهنوهن بعضهن من آتيسوهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة » الآية «<sup>٢</sup>» روى البخاري وأبو داود عند تفسير هذه الآية أنهم « كانوا اذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بمراته ان شاء بعضهم تزويجها ، وان شاءوا زوجوها ، وان شاءوا لم يزوجوها ، فهم أحق بها من أهلها » «<sup>٣</sup>» . وكان الولد تزويج زوجة أبيه

(١) انظر المختارات الفتحية ص ١٤ .

(٢) تفسير الألوسي جزء ٢ ص ٢١٦ .

بعد موته فحذ الله صريحا في قوله تعالى « ولا تسكنوه ما سكن آباؤكم من النساء الا ما قد سلف » الآية .

ومن الأسكحة انى كانوا عليها ، الصنع بين الأخين . وقد ورد الله عن ذلك في قوله تعالى عطفًا على المحرمات من النساء « وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف » .

وكانوا يقرون فكاح الشعر ولا يرون به بأسا ، وصورته ، أن يروح الرجل مولته رجلا آخر ، على أن يروحه الآخر مولته ، وتكون كل منهما مبرا لاخرى ، وقد نهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن هذا الكباح وحرمه . ويروى عن عائشة رضى الله عنها أن الكباح كان في الجاهلية على أربعة أنحاء . فكباح منها تكاح الناس اليوم ، يحطب الرجل الى رجل بنته أو مولته فيصدفها ثم يسكنها ، وكباح آخر كان الرجل يقول لامرأته ادا طهرت من طهرها - أى حصنها - رسي اى فلان فاسبضي منه ويعترلها زوجها ولا تسها حتى ينسب حملها من ذلك الرجل . وكباح آخر يصنع الرهط ، دون عشرة ، فيدخلون على المرأة كنهم يصيبونها فاذا حملت ، ووضع ، ومربى سال بعد أن تضع ، رسل اليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يسمع حتى يجمعوا عددها ، فتقول لهم ، قد عرفتم الذى كان من أمركم ، وقد وددت فهو ابنك فافلان ، تلحقه نس تحت فلا يستطيع أن يسمع ، وكباح آخر رابع يجمع كثير من الناس فيدخلون على المرأة فلا تسمع من جاءها وهى البعيدة ، كن ينص على أبوابهم لرايت ، فمن أرادهم دخل عليهم ، فاذا حملت حذهم ووضع ، حسوا لها ، ودعوا لها الفاقة ، « ١ » فالحقوا ولدها بالذى يرون ، فليامد « ٢ » به ، ودعى انه لا يسمع منه ، فلم يبعث محمد صلى الله عليه وسلم هدم تكاح الجاهلية كله الا تكاح الناس اليوم « ٣ » .

١ الفاقة هو من عرف النساء بين الأمراد فليحق الولد بأشبه الناس به .

٢ أى الصوب به والحق به .

٣ انظر المحاربات الفتنحة ص ١٨ . ١٩ .

هذه ألوان من أنكحة الجاهلية كلها فساد ضار . وهما ثلوث أخرى من الزواج ، قرهم الإسلام عنها . لأنه لم يرق فيها ما يحافي الدون بسلم . أو يتنافى مع الطبع المستقيم .

## ٢ - نظام الزواج في الإسلام :

حاء الإسلام ، والزواج على حال من القوصى التي عرفها فساد بعد . صا كان منه — وهو الدين الذي جنه الله به الأديان . وجمعه صاحب نكح عصر و زمان — إلا أن أنبل ما كان للجاهلية من أنكحة مردونه مسمومة ، وأقرب منها ما يشقى مع الدون الدم والنسائع السيئة . ونظم حياء الأسرة ما نفس لها السعادة . ويوفر لها الحياء المستر بهادئة .

أباح النظر إلى المرأة وتعرف عنها كل خطيئتها . وأباح تعدد الزوجات إلى أربع عندما تدعو الضرورة إلى هذا العدد . ومنع التعدد وحذر منه عندما لا تكون حاجة . إلا رضاء شهوة نفس . دون توج للعدل بين الزوجات « .. فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث وربع فان حضم إلا بعدلوا فواحدة أو ما مكث أيديكم ذلك أدنى لا يقولوا .. » وسب الشريعة المحرمات من سباء . سب القرابة . أو المصاهرة . أو الرضاع . وقصرت الروححة على زوجها . وجمعت للمرأة رأي في اختياره . وأعصها بولايه على نفسها . وفرت لمهر كريم لها . وأعلاء مهرها . وعلاء عن مكسها وشرفها . وبيت مالكل من الزوجين من حقوق وما عبه من وجب ومن لآخر .. وأحرا وسعت نظام القرعة بين الزوجين حين بعد الزوجين ويحكم الانفصال . وهكذا تجد نظام الزواج في الإسلام في غاية من ابدقه وحكمته . ابدقه والحكمة في اثباته . والدقة والحكمة في نقائه . وادقه وحكمة في انقائه . فتبارك الله رب العالمين .

## ٤ - حكمة مشروعية الزواج :-

يريد بالحكمة ، ما يهدف اليه شارع من تحقيق مصالح العدد . يحل

خير بهم، ودفع ضرر عنهم، والرواج من أحكام الله التي لا تنحصر من حكمة، بل فيه من الحكم ما شهد به العقل، ويفرضه الواقع المنسوس، ومكر حكمة الرواج مكر بعبث وحسه، طمع على قلبه فلم يعمل ما تقرره بدهنه بحقول، وختم على سمعه وبصره، فلم يسمع ولم يصر ما يدور حوله من سفر في حياه الروحية المشروعة، واضطراب في حياه العروبة، ولا احتلاط غير المشروع.

شرع الله الرواج — وهو الحكيم بحسب — بمصالح مختلفة، شرعه لمصلحة الفرد، وشرعه لمصلحة الأسرة، وشرعه لمصلحة الأمة. وشرعه بعد ذلك لمصلحة النوع الانساني كله.

#### اما مصلحة الفرد :-

فحدث أن كلا من لرجل والمرأة فيه من الحرية الحسية، ما يدفعه الى الاتصال بالآخر، ولو أوح الله لرجل والمرأة أن يحكما لمجرد اشباع اربعة ونقص الشهوة، دون حدود وقيود، لكان من وراء ذلك القوصى شديدا، والمفاسد المهلكة المدمرة، التي تنرب على الاختلاط بين الرجال والنساء، على طريق الاشتراك والشيوع.

أما ارتباط لرجل والمرأة على وجه المشروع، ففيه سعادة لرجل وسعادة للمرأة على سواء، فيه تحصين النفس بقضاء وطرها من الطريق الذي أحله الله بها، وفي هذ حفظ للأخلاق والأعراض. وفيه اختصاص الرجل بالمرأة نسي حذر، شريكه حياته. والاختصاص يوم لطافية، وبعد عن الشك والريبة، ويحب الانسان مساكك لعداوة، وموطن الشجاء، التي تنشأ كثير من النقص على المرأة. وبعد ذلك راحة اسل لكل من الزوجين، والروح الذي يكند طول يومه يأتي الى البيت فيلقي همومه، ومتاعه على ناه، ثم يدلف الى شريكه حياته فيجد فيها الأهل والسكن. ويستروح في حوارها، اعطف وامودة، وصدق الله حيث يقول « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم

أرواحا لتسكو اليه وحمل يكمل موده ورحمه ان في ذلك لآيات مبوء  
تفكرون .  
والروحة التي تكون في كعب ، رجل يشسها برعيته ، وبحولها بعبادته .  
ويوفر بها كل ما تحتاج اليه . روحة سعدة في حياتها . وأنى شئ في دنائها  
ترجوه بعد السعادة ؟

#### وأما مصلحة الأسرة : —

فان الأسرة التي هي لسة في بناء المجتمع الاساسى بعام ، تكون في  
حقيقتها من الروح ، والروحة ، والاولاد . الذين هم ثمرة الروحانية .  
والرواج على النحو المشروع حرم ما تكفل للأسرة بسعادتها ، ويوفر بها  
حرما وهماها ، فالروح قد أحد روحته بآمانه الله . واسحبها بكلمه الله .  
وارسط بها برباط مقدس على حمة ابدوام . وألزمه الله بواجب يقوم بها بحو  
روجه ، من حسن المعاشرة ، وأدب المساكنة ، وبوفر الراحة لها . كما أنه  
الروحة بواجب تقوم بها بحو روحها من القيام على مصالح لبيت . والروح .  
والولد ، وأن تكون له اشريك المحض على أنه حال . ان نظر اليها بربها .  
وان أمرها بظاعه ، وان عاب عنها حفظته في صلبه وماله .  
والولد الذي هو ثمرة الروحانية ، بشأ بين أنوين بسب اليه .  
ويقومان على تربته ، وتهذيبه ، واعداه لمواجهه الحياة فلا يكون شأنا مهلا ،  
مصعبا ، ولا يصير كلا على الأمة . وبلاء على المجتمع . كما هو شأن عسى  
الاولاد الذين هم ثمرة الحرمة . حرمه السعاح والاشجية . وبهذا الاطنان  
والاستقرار الذي ينوفر لافراد الأسرة ، تكون الحياة هادئة رتيبة ، ومن وراء  
ذلك ، الخير كل الخير ، والسعادة كل السعادة .

#### وأما مصلحة الأمة . —

فالأمة هي مجموعة الأفراد ، كيانها مبهم ، وقوتها بهم ، فاداما ساسل  
أفرادها تسلا سظما مشروعا ، وتكاثروا تكاثرا مضطربا مترايدا ، كان في

هذه الكثرة ، مئة الامة وغيط العدو .

والامة هي مجموعه الاسر . وادا سقرت حياة الاسر في امة ما . سقرت حياة الامة كلها . وندولة التي تشي على نظام شرعي في حياتها العائلية ، لابد أن توفر لها كل مقومات راحة والطمأنينة . لأن استقرار لحياة السمة يؤدي ضروره الى استقرار حياة الامة في مجموعتها . فيصرف بكتلتها وندون شو عن معوقة الى الانتاج في ميدان البررعة . وانصاعه . والعمل بكل صوره وثوابه .

والامة هي يشأ الاولاد فيها . في كيف آمانهم ومهاتهم ، يقومون على تربيتهم ووجيههم الى الحياة الكدحة العممة . امة يرحى لها الخير وتؤمل بها السعادة .

والامة التي يعيش أفرادها عشه الحواس ، يرو ذكورهم على انهم ، دون فواعد ولا فواعين ، وبنأ فيها اولاد من صباح ، لا يعرفون لهم عائلا يودون به . ولا موحا يسترشدون بوجيهاته وارشاده . امة لا يرحى لها خير ، ولا يسكن أن تقوم لها قائمة .

ومن حصل الرأي مايقال من أن الاولاد الذين يولدون سجه انصال عبر مشروع . سكن أن تتولاهم هيئة حكوميه ، أو عبر حكومية ، كالملاحى ، العمه ، تقوم على تربيتهم والعناية بشأنهم . . من الحصل والخطأ أن يقال ذلك لأن الواقع يكذبه . ( فالعرب العمه الاحيره سح عنها وجود عدد كبير من الاطفال لا آباء لهم ولا امهات فقام على رعايتهم ملاحى ، وكاتب هذه مرصه موية لسواريه بين الطفل تربى بين أبويه ، والطفل يربى في الملاحى . من حيث السو الحسى ، والعقلى ، والعاطفى ، والحنفى . وقد اشتهر العلماء بهذه الدراسة ، فوجدوا أنه من ناحية السو الحسى في سمة الاوى . يسو أن الملاحى سوا حسا ، رسا كذا حيرا من سوه بين أبويه لو تكفلاء ، لفصل ابرعاه الصفيه . وبعد ، الطى . والكفاهه مه في الملاحى الاوربيه ، وبعد

مجاورة الغد الاور . يدخل في النكوس الحسني غامن المانع . والطق .  
والنكوس عظمي . وهذا بعد الطل من أنوب . يقول ابن الملحأ في ذلك .  
وله أثر في الجسم ( ١ ) .

### وأما مصلحة النوع الانساني :-

فليس المقصود من الرواح هو قضاء الشهوة فحسب . والا كان الاسد  
وحيوان على درجة سواء . وانما المقصود الاصلى . هو حفظ السل . وقضاء  
اسوع الانساني . الذي استخفه الله في الارض . واستعمره بها . ومن  
قضاء لشهوة التي هي اثر رغبة الحسن وابتذله نحو الحسن . الا وسفه  
نظم الولد . وبحق السل . ولذا بعد الفرائد الكريمة كثيرا ما نوه ومن  
عنى عاده بعبه الولد . الذي يكون ثمره الروحانية الصحيحة فينبول في سورة  
بروء « ولقد رُسنا من قبلك وجعلناهم ارواحا وذرية » ويقول في  
سورة الحل « والله جعل لكم من انفسكم ارواحا وجعل لكم من ارواحكم  
سبي وجعله ويرفكم من الطيبات اذ اناس يؤمنون وسمعه الله هم يكفرون » .  
وكذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم . برغب في طلب الولد من  
مربي برواح . ولا يرضى للمسلم بالروحة لعقيم التي لا تلد . لان الشهوة  
ليست كل شيء . وانما الولد والولد أولا . هو الذي يجب أن يطلب ويرحب  
من وراء الرواح . روى معقل بن يسار أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال اني اصاب امرأة ذات حب وحمل و بها لاسد . فأفتروحها فقال  
لا . ثم آماه ثنية فيها . ثم آناه الثالثة . فقال « بروحوا لودود الولود فاي  
مكبر انكم » .

قد يقول قائل ان قضاء اسوع الانساني . يمتنع ويمنع بمجرد اجتماع  
الرجال نساء دون قصد تقيود . ودون الرجوع الى نظام منع . وممنع

١ هـ من الاحوار استخفه بلشبح ابي زهرة من ١٨ . وانظر ما نقله  
بعد ذلك عن كتاب « اطفال بلا لاسد » ترجمه محمد ندران ورمزي حي .



مشروع . كما هو شأن في سائر الحيوانات ولما دل على هذا يقول  
 في شأن النوع الانساني . بخلاف سائر الحيوانات . فان شاء  
 الانسان لا بد ان يكون على شكل وجود انساني وافراده . حتى ينشئ ذلك مع  
 مرثته التي حصه الله بها حيث يقول « ولقد كرمنا بني آدم » . وحدث يقول  
 « اني جئت في الارض جلبعة » اي آدم ودرسه . استحلهم الله في الارض  
 عسرتها وشرها اي ان يرث الله الارض ومن عليها . ولا يحقق سائر  
 الانسان على الوجه الاكمل . وصلاحه لهداه اليه التي وكدها الله اليه الا  
 بتأديع احكامه الروح التي جاءت بها شريعته الله لانها شريعته بنظم النفس .  
 وبنظم المحافظة على نفس . ويدعو النفس على ربه واستعاده .

فما مجرد انفس الارواح بالمرأه . دون حدود ولا قود . فهذا رغب ما فيه  
 من عوامل عدم واستعداد . لا يمكن ان يكون من ورائه حفظ النوع من  
 انشاء . وان حفظ من القضاء . فلا يمكن ان يكون على حال ثابت اساسه .  
 وبلائهم كرامه . وانما ذلك لانهم اني يمل فيها الروح فاتها بوشيت على  
 الانراض بدن هو سيجة حسبه عدم المسائل انظم .

#### هـ - عنانه الشارح بالزواج وبرعيب الناس فيه :-

يعبر برواح يعق . أهمه اخلافت سي بنشها الانسان في حياته .  
 واعلمها حضرا . وانعمها اثر . فهو من اخلافت اسي يقصد فيها الدوام .  
 ويرتد عنها صلات وفرات . وسبح عنها الأولاد من السنين والساب . بدا بعد  
 الشارح الحكيم . ينظم هذه الاخلاق بنظما دقيق . ويحفظ بها من سوء التفكير  
 فيها . كما يحفظ لها في اشائها . ونائها . وابائها .

يعني الشارح ان صلاح روعة فيه سبيل لاجزاء الروح على اوجه  
 الاكمل فيقول النبي صلى الله عليه وسلم « من كان له امرأة لاربع ماها وحسبها  
 واحسانها . وبنيتها ثمنه يذب الدين رب يداك » .

ويعلم الشارع أن صلاح الروح ، فيه استمرار الحياة الروحية كذلك ،  
فوجه الحظوظ إلى الأولياء ، على لندن منه عسى الصلاة والسلام فهو  
« إذا تذكركم من ترمون دمه وحلقه فانكحوه إلا سمعوه تكن فئة في الأرض  
وفساد كبير » .

ويعلم شارع أن الروح لا تدوم إلا إذا كانت الرعة موفره لدى  
الرجل في اقترابه بالمرأه ، ولدى المرأه في اقترانها بالرجل . فحث الرجل عند  
الحظه على أن ينظر إلى المرأه . فان رأى منها ما يدعو إلى تكديها فعل ،  
وذلك أخرى أن يؤدم بينهما .

كما نباح للمرأه أن تنظر إلى الرجل وتعرف من صفاته وحققه وحلقه  
ما رغبها في الاقتران به . لأن المرأه والرجل في هذا الحق على سواء .

ويعلم شارع أن عهد الزواج به خطر ، وآثاره ، فشرم بصفته  
شهادة شهادين ، أو الاستمافه بين الدس ، والاعلام به حتى لا يكون هناك  
مشار للشك ، ومدافع بربه ، كما لا يكون هناك سيل لحدود الروحية  
وانكارها من أحد الطرفين .

كذلك يعلم شارع أن بحاف الروحية لا بد في استمرارها من اخلاص  
مبادل بين الزوجين ، وثقة كل في صاحبه . وحرصه على توفير الراحة به  
وسعى إلى طاعة الروحية زوجها ، ورفع الروح بروحه ، وألزم كل واحد  
بواجبات ، يتحتم عليه القيام بها فهو الآخر .

ثم شارع الله الطلاق ، ليكون علاجا للحياه الروحية انى يطول فيها  
الشفاق ، وينعدم الوفاق ، ولم يس أن يحذر من الظلم الذي قد يوقعه  
الزوج بروحه عند الطلاق ، مضاره لها . وبكايه بها فعل « اطلاق مرأنا  
فامساك معروف أو تسريحنا حسن » وقال « ولا تسكوهن صرارا عندوا  
ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » وقال « فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن معروف  
أو فارقوهن معروف » وقال « ولا تصاروهن لنصيمنوا عليهن » .

هذه المعاني الدالية في الرواح ، ولهذا اسطفاً الدقيق فيه ، وما شرب عنه من حبر ، يجد الشارع الحكم بعده من آتاه ، ونصحه من أهم العلم على عادة . فدعوههم الى الاحد به ، فيقول عز من قائل « فانكحو ما طاب لكم من نساء متى وثلاث ورباع » ويقول « وانكحو الايامى منكم والصالحين من عبادكم ومائتكم » ويقول « .. وأحل لكم ما وراء ذلكم - يعني المحرمات من نساء - أن يمتعوا بأموالكم محصين عز من قائل « ويقول « ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح لمحصيات المؤمنين من ما ملك أساتكم من فساتكم لمؤمنات » . ويقول عليه الصلاة والسلام « .. معشر الشباب من استطاع منكم الباءة <sup>١</sup> » ففسر روح فيه أعرض للبصر ، وأخص الفرج ، ومن لم يستطع فعله بالصوم ، فإنه به وجاء <sup>٢</sup> » وقال « الدنيا داء وحر ماعها امرأه الصالحة » وقال « ألا أخبركم بحرم ما بكر المرأة الصالحة ، إذا نظر بها سريه ، وإذا غاب عنها حفظه . وإذا أمرها بطاعة » وقال « من رد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليروح الخبيث » .. وغير هذا كثير من الآداب والأحاديث ، التي يحسن على الرواح ، وترغب فيه .

وسكن من الناس من يعرض عن الرواح . ويرى أن هذا نوع من أنواع الرهد والصلاح ، وكذبوا على الله ورسوله ، فلا عادة ولا رهد في الكف عن الرواح ، إذا لا رهانه في الاسلام ، وقد صح أن ثلاثه رهط جاءوا الى بيوت أرواح الى صلى الله عليه وسلم سألوا عن عاداته عليه الصلاة والسلام فلم أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد عمر الله له ما تقدم من دونه وما تأخر ، فقال أحدهم ، أما أنا فاني أصمى بليل أبداً ، وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر أنا أغزل النساء فلا أروح أبداً ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أتتم الدين فتنم

١ الباءة - المرد على مؤثر الرواح وتكاليفه . ٢ الوفاء من وح بمعنى قطع لأن الصوم يقطع الشهوة .

كدا وكدا . أم والله أبي لأحشاكم لله . وتناكم به . تكسى نسوة واقفين  
وأصلي وأرقدا ، وأتزوج النساء فمن رغب عن نسبي فليس بي . »  
ومن الناس من تعرض عن الرواح بعد من بعده ، وخوف من مسيرته ،  
وكشفه بعد ما أحل الله . وهذا خطر شيء على حياة الأمة . فكثر عد من  
شخص من سائها . وبعد من تركها . وذهب يستوفيتها وشرفها . فلما  
لبي تعرض سائها عن الرواح . أمه بشر فيها النفس والعجز ، وكثير هي  
عذوات والعصاة . ويكون سائها بعد من لا يدلا بسبب سبهم . ولا  
يحوز عندهم . ولا عزم ترفع من شأنهم . ولأمة أبي نهت أفرادها السعاب  
ويحسون بحيل المسولاب . أمة حامية هزله . .

نعم في الرواح مسولاب . وه تعاب . ونكب مسولاب لأمانة  
الكاملة ، وتعاب الحياة افاضله . وعز ذلك رضى بحبه الهائم والحوائط .  
ومن الشاء . من يرى أن الرواح شر وبلاء . ومصدر لبحوثات .  
ووقوف بين يدي قضاء . وهذا خطأ دين . فاشرب من في الرواح . وسأهو  
في سوء استعمانه ، وعدم لأحد معالم دين في كل خطواته . من حصه  
الى القوي . سمون أو الخلاق . فكثر من ساس حيا تعاب بروحه لا يحكم  
عقله . ولا يحكم بصالح الدين . ولكن تحكم غيبه . وسعصى عن تصحيح  
الدين وارشاده .

يحدث كثير من الناس بالمظاهر . ومعلوم بالخيال والناس والجاه . ولا  
برون الدين من دواعي الرعة في المرأة . ولا الخلق الكريم من أسباب الافران  
بها . والخيال بردي ، والمال تطفئ . والجاه يعزى . ورسول يحذر من ذلك  
كله فيقول « لا تزوجوا النساء لحسنهن . فعسى حسنهن أن يردنهن . ولا  
تزوجوهن لاموائهن فعسى أموالهن أن تضعيهن . ولكن تزوجوهن على دين .  
ولأمة سوداء ذات دين أفضل » ويقول في حديث آخر « تكبح المرأة لأربع  
دلها ، وجها . ولحيها . ولديها . فطهر بذات الدين ربك يدلك » .



ويكون مباح في حال الاعتدال ، وهي حصن التي يهدر فيها على  
 برواح وتعااته . ويتبين من هذه ظلم الروحة و تروح . ومن هذه الوقوع في  
 الزنى لو لم يتزوج .

والقول بالاماحة مذهب شافعية . واستدلوا بذهبهم بأدلة منها . أن  
 بخصوص الواردة في برواح . كثر اما تكون لفظ اجل . كما في قوله تعالى  
 « وأجل لكم ما وراء ذلكم أن سمعوا تأموا لكم محضين غير مصافحين » وهذا  
 هو معنى الاباحة .

أما الظاهرية فيقولون بفرصة اروج في هذه الحالة — حالة الاعتدال .  
 أحدا بطواهر الصوص التي وردت نصه لأمر في القرآن وسنه . لأن الأمر  
 حصة في لوحوب أي الفرصة (١) ، وتؤكد هذا ملازمة سبي والصحة به .  
 وأما بحفيه وبالمكة والحيلة . فمروا أن الرواح في هذه الحالة لاجبه .  
 سنة مؤكدة أو مدبونا أو مسجداً — على حسب اختلاف عباراتهم في ذلك —  
 ودينهم على مذهبهم هذا . أن إلى صلى لله عليه وسلم دأوم على برواح  
 حتى فنيه الله اليه . ودأوم عليه أكثر الصحة . ولو كان مباحا غير مطلوب .  
 لكان تفرغ ارسون والصحة للعامة أفضل من ابدأومة عنه . واستدلوا  
 تقدم من قوله عليه الصلاة والسلام للرهف الثلاثة — وفيهم من أكرم نفسه  
 بالتبتل عن النساء — «...» لكي أضوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتروح  
 الباء ، فمن رعب عن سبي فليس مي « أي ليس على طريقته وهدى .  
 قالوا والصوص التي جاء طلب الرواح فيها نصية الأمر ، مصروفة عن معنى  
 الوحوب إلى معنى سب ليعرائن الدالة على ذلك وهي كثره .

ولاشك أن هذا الرأي الاحب القائل بالنسبة أو السب ، قول يشي مع  
 المصلحة الخاصة والعامة التي يرمي إليها الشارع من وراء الرواح .  
 بقي بعد ذلك ، أنه قد تتعارض دواعي طلب برواح ، ودواعي المنع منه

(١) لأن الفرص والواحب عندهم بمعنى واحد .

وحدث كان يوجد شخصين و نظر وقوع في برى لو + يروح ، ويبس  
 — مع دت — و نظر به نظم الروحه ولا هو به بها ان روح و حكوس  
 هذه الحاله ان الحرة لا يسبح حرة . فاحوف من وقوع في حرة ان  
 لا يسبح الروح الذى يرب عنه علم مره . ولا صار بها .  
 ولو حب . على من هذه حاله ان يسبح عن الروح حتى يظهر نفسه من  
 نظم . و ان يذوق شهوة . ويعمل على صفاته . واجد بها . و  
 دى اره . سول عنه السلام . وى له هو علاج مثل هذه حرة .

## الفصل الثانى

(( فى مقدمات العقيد ))

(١) الحصة (٢) حكمة مشروعه . (٣) من حرة . حصته ومن رة  
 (٤) ثر حصته المحرمة في عند (٥) رة الحظ من المحسوبه (٦) مدون  
 عن الخطبة وأثره .

١ - معنى الخطبة :-

الخطبة - تكرار احده - هى ملك ارحم روح الحرة .

٢ - حكمه مشروعيها :-

ما كان القصد من الرواح ، دوة العشرة بين الروحين ، لا يحب بدنه  
 و قامه أسره صاحبه . على أسس من الأسس ، واضعته و يعون عبا  
 شئون الحرة المختلفة ، وموجه تكليفها ومسئولياتها . روح من الحب والود  
 كى لا بد لمرجل - فل أن بقده عدى لأقربان بامرته ما - أن يصرف الأمل  
 ويروى في الطب . ويتحسس مواضع بحر فليس يربده روحه . ويبس  
 مواطن لرمه فيها ، فأن اطلأن إليها أقدمه على الانسداد . ولا تحب عو  
 والصرف .

وبس حق معرفه على رجل واحد . من بعد . لا يعرف  
على رجل . لأن روح شره . ومضاع منه . ولا له من حيث  
شريكة ، فالمرأة والرجل في هذا الحق سواء .

٢ - من تجوز خطبتها ومن لا تجوز :-

في ذلك التفصيل الآتي :-

أولا . كل امرأة ليست محرمة على جهة واحدة ولا على جهة . فبعضها  
محظورة للمير ، يحل خطبتها تصر بها وتليحها .

ثانيا . كل امرأة لا يجوز عندنا لا يجوز عند غيره . لأن  
ممنوعة عند . ومن كذا العقد على حار . كذا حصته عند رجل . ومن  
عش . وعلى هذا جزء . جزء . جزء . جزء . على . ومن  
والجدة والأخت . ومن . ومن . على . كذا . ومن  
وروجه . ومن . ومن . ومن . ومن .

أما المعتدة من طلاق لأن موته صريح و كذا . ومن  
لا يجوز خطبتها لا تصر بها ولا تليحها ، مادامت أمه حية . ومن  
روحه . من . من . ومن . ومن . ومن . ومن .  
والجدة . ومن . ومن . ومن . ومن . ومن . ومن .  
ومن كذا في جو . ومن . ومن . ومن . ومن .  
المطلق ما دامت في عدتها منه .

وأما المعتدة من ودة . فمن قبل كذا . ومن . ومن .  
ومن . ومن . ومن . ومن . ومن . ومن .  
ومن . ومن . ومن . ومن . ومن . ومن .  
ومن . ومن . ومن . ومن . ومن . ومن .

أما الطلاق الرجعي . من كذا . ومن . ومن .  
المعتدة



الله أنكم سندكروهن ولكن لا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولاً معروفًا  
 فمروا عندكم سكر حتى يبلغ الكبأ فانه سبوا أن الله يحب ما في الصدور  
 وحذروه واعلموا أن الله غفور حلیم \*

وكان نوح شارب الخمر في العدة فبسه لبس في عهده  
 روحها - ولم يبع نوح في البسه للعدة من ماله - كان هو مدبر  
 بحصة - لأنه في حبه وفاء قد انقضت روحه بدمه - فلا تصور غود  
 مرة أخرى - أم انطلة ماله ثلثا - فانها وان انقضت روحها - فهي حيا  
 حيا أن يعود مرة ثلثه بعد حيا - وثلثا من انطلة ماله ثلثا - فثلاثة  
 ديت الى ادعاء انهاء العدة - وهي به ثلثه بعد - خوف من سماع عرضة  
 أو استخلا للفصول عنها - ومعلوم أنها قد أتت في دعوى الله - اعده  
 ما دمب امده محصلة - أم موفى عنها وحده فمدها مدها بأربعة أشهر  
 وعشره أيام ان كان حائلا - ويوضع الخيل ان كان حائلا - فلا - من و  
 دعوى انهاء عده قبل التوجه - أو مضي امده انهاء سماع

عد ولا حياء في امر من يصحح والامر من في حصة والامر من  
 ان يذكر لفظا لا يحصل سوى معنى الحصة - والله في رواح من له الله  
 كقوله مثلا - يريد الروح معك - ما العرفى والفسح وهو ان يذكر حصة  
 يحصل معنى الحصة ويحصل معنى آخر كقوله - ددد ووفى له بروح  
 من مرأه مثلك - أو اد انهاء عديت فاعلمى - ومن حسن العرفى الحصة  
 ما روى من أن سكة من حطلة فالب اسدول على محسن من على  
 الحبيب - ولم بعض عديت من مهنك روحي - فقال - قد عرف من سى من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقرانى من على - وموصى في العرب فب  
 عمر لله ثلث - أنا جعفر - انك رجل يؤخذ عنت تحضى في عدى - و  
 آخرت من سى من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على  
 ثالث - محطونه عير - محطونه العير أم ان يوفى على الحطة - والله



وعن لأمه مائة ثلاثه قون قون يوافق مذهب حنفية ومن معيه  
قون يوافق مذهب ظاهريه . قون يسبح اعتقاد من اسخون . ويعتد قون  
لا فسبح لان العقد تأكد به .

### هـ - ما يراه الخاطب من المحظوة :-

الحسن والحسن امر سار . وكان دفعه . فس تكون على حب من  
الحسن والحسن في روي بعض الناس قد لا تكون على شيء من ذلك في  
رأي بعض آخر . ما لا يلقى في عرف على حسن له وحدها احبار مجتهدين  
في مسائل رسول من قبل الحبيب كونه . حله المعروف على مبلغ حسن  
لحظونه . هذا بعد شارع لا يبي الحادب له هذه على رواج من امره  
دول المعروف على دولي النسخه في . لمدونه في كثر من حديث في اسطر  
في محظونه . شعور عنه حساه واحكامه لمدونه بن شعبه . وقد حسب  
امره دول في نظر جهات - ( انظر له هذه اخرى في يؤده « ) سكتا .  
وعن حابر . صلى الله عليه . في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قد حسب  
حدك مره في استطاع في ينظر منها ما يدعو في سكتها فدمع » و .  
حابر حسب حازه فكيف بعد حتى رأت ما دعى في الترواح .  
فمروجه . « من في هريره رمى له عنه » ان رجلا خطب مره ففان له  
النبي صلى الله عليه وسلم . نظر بها فان في أعين لا يبر ثمت « يعني حسنا .  
من هذه الاحادب يبي ومسوح . حله شارع نظر الحادب يسخطونه .  
واكل ما هو القدر الذي يباح لاجل ان ينظر اليه من لمرأه لا . ذهب . فقهاء  
في ان المباح هو اسطر في وجهها وكفها . لان الوجه يدر على الحجل .  
وشف عن حداه القسيه في يصع على شاسيه . ويظهر في الحده . وابدن  
بدل على حصوة السن أو عند حصونه . وراذ بعض الحنفية على ما قدمه  
المدعي . ورد الحد لله . فله . وراذ بعض جعفرية الشعر . وعلى الظاهر





وأما الهدنة فذهب الحنفية إلى أن الحنفية له الحق في سردها  
 ما ذهب إليه . أما أن هناك . أو استهلك . أو حصل منه أي مبيع .  
 مبيع خجوع في هذه . نفس الحنفية حتى رجوع لأن يذهب عليه  
 وبه لا سردها وحده مبيع من مبيع رجوع فيها . وهذا حكم  
 سردي فيه . كما في نسخ الحنفية من « هبة » ومن « ابن » وحده  
 أو من جانب المرأة وحدها .

ومذهب حنفية كذهب الحنفية « هبة » و « سردها »  
 هناك ، أن كانت مشروطة بالزواج من المهدى .

وذهب الحنفية إلى أن مذهب حتى خجوع في هبة . وفيه  
 هناك . سواء كان أو خجوع من قبل المهدى . أو من قبل الرجل ثم من قبلها  
 معاً .

ثم إذا كان في مذهب الحنفية من استهلك . والعرفه محكم . أن كان ثبت  
 . أو « ما » لأن كان أو خجوع من قبل الرجل « ما » حتى في أو خجوع  
 في الهدنة على مذهب . لأنه رجوع بجميع ما بها بين متسبين . مصدرة  
 لأمر من غيرها . ومصدره سردها وهدية « وإن كان رجوع من قبل المرأة  
 أنه حتى سردها هبة مطلق « هبة » هناك « سواء أو مثله ، أو فسو .  
 لأنه لا جميع شيء رجول بين تصاع ماله وقوف الحنفية .

وحتى أن مذهب هناك « هبة » وأما « هبة » و « هبة » مداولات خريفة  
 لأمره أهل به لا يوبىه . ولكن رغبه هبة انحاء لأن أهل في هذه  
 استأنه على مذهب الحنفية في مصر ، وفي العراق .

مذهب رجوع في هبة حتى ١ . رجوع ٢ . مذهب أبو الوهب  
 ١ . مذهب ٢ . مذهب ٣ . مذهب ٤ . رجوع ٥ . مذهب ٦ . مذهب ٧ .  
 ٨ . مذهب ٩ . مذهب ١٠ . مذهب ١١ . مذهب ١٢ . مذهب ١٣ . مذهب ١٤ . مذهب ١٥ .  
 ١٦ . مذهب ١٧ . مذهب ١٨ . مذهب ١٩ . مذهب ٢٠ . مذهب ٢١ . مذهب ٢٢ . مذهب ٢٣ . مذهب ٢٤ . مذهب ٢٥ . مذهب ٢٦ . مذهب ٢٧ . مذهب ٢٨ . مذهب ٢٩ . مذهب ٣٠ . مذهب ٣١ . مذهب ٣٢ . مذهب ٣٣ . مذهب ٣٤ . مذهب ٣٥ . مذهب ٣٦ . مذهب ٣٧ . مذهب ٣٨ . مذهب ٣٩ . مذهب ٤٠ . مذهب ٤١ . مذهب ٤٢ . مذهب ٤٣ . مذهب ٤٤ . مذهب ٤٥ . مذهب ٤٦ . مذهب ٤٧ . مذهب ٤٨ . مذهب ٤٩ . مذهب ٥٠ . مذهب ٥١ . مذهب ٥٢ . مذهب ٥٣ . مذهب ٥٤ . مذهب ٥٥ . مذهب ٥٦ . مذهب ٥٧ . مذهب ٥٨ . مذهب ٥٩ . مذهب ٦٠ . مذهب ٦١ . مذهب ٦٢ . مذهب ٦٣ . مذهب ٦٤ . مذهب ٦٥ . مذهب ٦٦ . مذهب ٦٧ . مذهب ٦٨ . مذهب ٦٩ . مذهب ٧٠ . مذهب ٧١ . مذهب ٧٢ . مذهب ٧٣ . مذهب ٧٤ . مذهب ٧٥ . مذهب ٧٦ . مذهب ٧٧ . مذهب ٧٨ . مذهب ٧٩ . مذهب ٨٠ . مذهب ٨١ . مذهب ٨٢ . مذهب ٨٣ . مذهب ٨٤ . مذهب ٨٥ . مذهب ٨٦ . مذهب ٨٧ . مذهب ٨٨ . مذهب ٨٩ . مذهب ٩٠ . مذهب ٩١ . مذهب ٩٢ . مذهب ٩٣ . مذهب ٩٤ . مذهب ٩٥ . مذهب ٩٦ . مذهب ٩٧ . مذهب ٩٨ . مذهب ٩٩ . مذهب ١٠٠ .

### حكم الضرر المترتب على فسح الخطية -

كثيرا ما يبادى على غنى حصته وقصوره في حق من حقه دأد  
 يسكن الا ليعده الروحانية ، و هو مراد بشره الجها ، أو يسبق من  
 و صفة ، فسرغ شوب من ثم حلت عدداً من هذا ج حصته من حار  
 امره ، فسحق . حل ضرره ، كلف نفسه من بعض اعداد لمسكن . أو من  
 من حار ربح ، فسحق مرده . كلفه من شى جها ، أو من  
 على تركه . و صفة من ساد في حسن في جها . أو من هذه الجدة  
 حكيم ، فوئس على من حق ضرره ، بسبب فسحه حصته ، و لا  
 يحكم بشى ؟

حق في التصويت فقهه من فيها نص في هذه المسألة ، و لكن  
 من القواعد العامة ( لا تضر ولا تضر ) وقاعده ( ضرر برال ) وهذا  
 معتبر أن المسبب في الحق ضرر بعد غلبة اولى . و يترتب عليه فساد نص  
 بصدده ، التعويض .

وهذا قاعدة اخرى تقول ( جوار اشترى باني القصر ) . وهذه  
 دأد بعضه . في بحث هذا . أن من عدل عن حصته ، فقد سبب حله  
 شرعى ، ومن سبب حله شرعى ، سبب حله . و لا مند ، التعويض على  
 نشأ من ضرر الحق غيره باستعماله حقه .

هذا بعد القضاء بتردد بين هذين القاعدتين فمن اقتضاه في مصر من  
 حكمه بالتعويض على القاعدة ( لا تضر ولا تضر ) وقاعده ( الضرر برال ) ،  
 و منهم من لم يحكم بالتعويض على القاعدة ( الجوار سعى باني القصر ) ،  
 و لا في التعويض شبه كره على انشاء عقد اروح . وهذا لا يتفق مع ما يجب  
 أن يكون عليه عقد روج من رضى الطرفين ، و جزمها الدأد في انشاء  
 و لا ان اختلف والمحذونه . فليكن أن لكل عهد حق الفسح في أي وقت ،  
 ما دام العقد لا يخص ، فإن أقدم واحد منهما على غش ما ، ساء على حصته

ثم لحقه الضرر، نتيجة العدول عنها، فذلك تبعة تسرع في أمر كان له فيه أناة .  
و نحن انه يجب أن نلظر الى الضرر الحاصل . على أي شيء يرتب لأن  
كان قد رتب على مجرد احضه . دون تجرئ و تعار من الطرف الآخر .  
فإنه يعوض . لأن هذا ضرر تبعة الاعتراف و التسرع . وكان هو حثا في  
في الأمر حتى يتم العقد . وحيث لم يرتب فهو وحده يحسن على نفسه .  
وإن كان قد فترت له حظه وعد من الطرف الآخر و تعارض . يجب يعيد  
هو المتب في الضرر . فحينئذ يجب التمييز على من يجرى تصحيحه و جديده .  
وأمس هذا يعمو من أثر الأوج في الحصة . لأن رتب حقه . ولا شيء غا .  
في استعانة حقه . وابت هو أثر للتعريف الحاصل منه لصاحبه حيث وعده  
و جديده و تسبب في الحاق الضرر به .

وسمي بحث في هذه المسألة ما ذكره لأسناد سكر المذكور عنه  
برأى السهوى من أن الفضاة قد استقر على ما ذهب .

(١) الحصة نسب بعد ميرة .

(٢) مجرد العدول عن حصة لا يكون نسب للمويع .

(٣) إذا فترت بالعدول عن الحصة فمما ألحقه ضرر أخذ الحصة

حاز الحكم للمويع على أساس المسئلة بقصره «أ» .



## الباب الثمانى

« في : عقد الزواج »

- ( ١ ) زكاته ( ٢ ) شروطه ( ٣ ) نسبه ( ٤ ) المحرمات من النساء  
( ٥ ) الولايه في الزواج ( ٦ ) او كاله به ( ٧ ) الكفاهه من الروحاني ( ٨ ) روح المذهب  
غير الشيعه ( ٩ ) روح غير شيعى ( ١٠ ) ثبت لروحيه .

## الفصل الاول

« في : اركان عقد الزواج »

- ( ١ ) اركان العقد ( ٢ ) حقيقة الانجاب و قبول ( ٣ ) ولايه العقد ( ٤ ) نسبه  
العقد ( ٥ ) طرق العقد .

### ١ - بيان اركان العقد :-

« اركان عقد زواج . هي حرر و داسى به بحق وجوده . و به بمعدده .  
وهي عاقدين . و المعقود عليه . و نسبه . و هي الانجاب و قبول .  
و لكن بعد الفقه عند المذكورين اركان عقد زواج . يقصرون على  
الانجاب و القبول . و يقصرون النظر عن ذكر العاقدين . و المعقود عليه . لان  
وجود النسبه يسلفه وجود العاقدين و المعقود عليه فلا حاجة لذكره . »

### ٢ - حقيقة الانجاب و القبول :-

« عرفوا لانجاب . انه ما صدر اولاً من أحد العاقدين . للدلالة على اراده  
اشاء عقد الزواج . و مراده به - و عرفوا القبول . انه ما صدر ثانياً من العاقد  
الآخر . للدلالة على موافقه و مساهمته فى اوجبه الامل . و يسوق فى ذلك ان  
يكون الانجاب من جانب زوج . أو من يقوم مقامه . من الزوج . أو يوكس .

والقبول من جانب الروح، أو من يهود مصادف من بولي أو الوكيل . والعكس  
فإن يكون الإيجاب من جانب الروح، أو وليه . أو وكيله . والقبول من  
جانب الزوج ، أو وليه ، أو وكيله .

## ٢ - ولاية العقد . -

قد يسمى عقد روح من به صفة شرعية . وهو لأصيل ( روح .  
الروح ) أو الوكيل . أو ولي . وقد يتولد من ليس به صفة شرعية . وهو  
مقصود . أي لأجنبي . الذي ليس أصلاً في العقد . ولا ولياً ولا وكلاً .  
وعلى كل حال إن سولي العقد من جانب ( أي جانب الإيجاب . وجانب القبول  
أثاناً ، أو يتولد واحد فقط ، واليك التفصيل :

١ - تصور التي يولي العقد فيها ، إن لها صفتها الشرعية . -

- ١ - أن يكون المصدق صبي . وهب الروح . والروح .
- ٢ - أن يكون المصدق وسي . أحدهم ولي روح . والآخر ولي الروح .
- ٣ - أن يكون المصدق وكلي . أحدهم وكيل الروح . والآخر وكيل  
الزوجة .

- ٤ - أن يكون أحد المصدقين أصلاً من نفسه . والثاني ولي عن غيره .
- ٥ - أن يكون أحد المصدقين أصلاً عن نفسه . والثاني وكيل عن غيره .
- ٦ - أن يكون أحد المصدقين وكلاً عن غيره . والثاني ولي عن غيره .  
وحكم هذه الصور كلها . أن الروح يصدق فيها .

٧ - تصور التي يولي العقد فيها واحد فقط . به صفة شرعية . -

- ١ - أن يكون المصدق وسي على روحين . كأحد روح سب ابنة . من ابن  
ابنة الآخر ، وهما في ولايته .
- ٢ - أن يكون العقد وكلاً عن الروحين . كرجل يروح موكله .  
موكله .

- ٣ - أن يكون المصدق أصلاً عن نفسه . وولي على غيره . كرجل يروح  
نفسه من ابنة عمه المشمولة بولاته .



روح فلامه من موكلت فلان . فنون اوكل فلان .

٤ - أن يكون لموجب فصول . والقاب فصول كدلت . كأن من قول  
الفصولي فصولي . روح فلامه من فلان . فنون اللاح .

وحكم هذه الصور كما أن روح يعتقد موقوف على احده . صاحب  
الشأن . وهو لموقوفه أو غيره . و من تقوم مقدمه . حالها لشافعي وبه  
يرى أن الرواج لا يعتقد بحال ، لأن تصرفات الفصولي كلها انية مدد .  
دب الصور اسي سولي المعد فيها واحد فقط ، ليس له صفة شرعية من  
دحه ، واه صفة شرعية من دحه اخرى . أنه ليس له صفة شرعية مطلق .

١ - أن يكون له فصول من جانب . وانما من الجانب الآخر  
كأن فصول عضوي . روح فلامه من نصبي .

٢ - أن يكون له فصول . من جانب . وروح من جانب الآخر  
كأن فصول الفصولي . روح فلامه من ابي فلان ، وانيه صغير في ولاية .

٣ - أن يكون له فصول من جانب . ووكلا من الجانب الآخر .  
كأن فصول فصولي . روح فلان من موكل فلان .

٤ - أن يكون العبد فصول . في الحاسب . كأن فصول فصولي . روح  
ولاه من فلان .

وحكم هذه الصور كما أن ارواج . يعتقد فيها كلها ، عند ابي يوسف  
وكنه موقوف على احده صاحب الشأن . لأنه لا مانع من فقه غيره العبد  
واحد مقام عادي الا يحب و لقن . من احوط والفيل . ولا فرق بين  
كون العبد له صفة شرعية ، أو ليس له صفة شرعية . إلا أن يعتقد احد ناسبه  
للاول ، موقوف ناسبه لثاني . وذهب أبو حنيفة ومحمد ورفق و شافعي .  
لي أن ارواج لا يعتمد أصلا - أما رفر ، فلانه سمع انعقاد ارواج داوي  
العبد واحد فقط ، وكتب دا صفة شرعية . فن باب أولى ألا يعتقد مع بناء  
الصفة الشرعية .

وأما شافعي . فكذلك ، ولانه يرى أن عند الفصولي يقع بطلا من

ثامنه : وإنما أبو حنيفة ومحمد يقولان : ما عقد بعتقاد الروح بصدقه .  
العقد بين جانب واحد منهما كمن عقود بصدقه بصدقه . لأن بولائه أو  
موكاته منى ثبت كمن يثاقبه على أن العقد وثم مقدم الأصل ومعتبر عنه .  
فصدقه بعد معنى الإيجاب والقول . أما من سأل به صدقة شرعية وهو  
مقصود . فليس هذا . فإنه يثاقبه على أنه فأن مقدم الأصل . ومعتبر عنه  
فيكون عارته حنيفة . وليس لها أثر .

هـ . ويسفي أن تعلم أن كل اعتقاد بعتقاد روح . كاسم  
والأحد . والرهن . لا بد أن يولاه اثبات . أحدهم موجب . والآخ  
والثاني . وهذا . ما عقد الروح فقد أحرر من ذكره . ما أن يولاه  
عاقبة . أحد . نفس واحد أو بعتد من محققين . والثاني أن عقد روح  
يهرد بهذا . دون ما أثر عقود . هو أن الحقوق . وأو جانب . وبأثر أحكمه  
مقدري روح . رجع في الأصل . وهو روح أو روحه . فثبت الروح  
أظهر وبهذه مثلاً . وبهذا لم أره يسلم بصدقه بصدقه . ولا يثبت  
من بشر العقد شيء من ذلك مطلق . لأنه مجرد سطر . عن الأصل .  
ثم . وفي اعتقاد . من الحقوق فيها . رجع أي من بشر العقد نفسه . أو كل  
اسم . مثلاً . نطاق سبب . ورد عنه بصدقه . وليس بلشري حق  
" جوع على لموكل شيء من حقوق العقد . وما دام كمن حقوق العقد  
وإن حكمه . عن عقد الروح . رجع من بشر العقد نفسه . فليس من  
المعقوب . أن يولي عقد شخص . أحد . لأنه يرد على ذلك أن يكون مطابق  
ناشئ ومطابق له . ومثل يسمع ومثل له . وإذا دام ومردود عنه .  
وهذه كلها ثمرات مادية ومعدية . لا تصور الوفاء بها حصة . من شخص  
واحد . وفي أن واحد .

١ . يسبي من ريث لصم ورد . ولي الصغير أو المحتور . الذي يولي وحده  
عقد اسع . بضمض . ولاسه . كما إذا باع شيئاً من ماله لآله الصغير . أو باع شيئاً  
من مال آله الصغير . لأنه الآخر المقتصر أو المحتور .

# ١ - صدقيه العهد :-

سبعة عقد هي لأحد الأمة عتي وافي ار دني المعقدين على شي واحد دون التقيد بلفظ مخصوص . أو ناعه مخصوصه . لأن عيره «تقاصد» دون الألف . فكل لفظ ين على رضى الروح . وافي الألف عتي فبدأ روحه بها . فتح أن يكون صيغه للعقد . ما دام المقصود منه و صحا ومفهوما . بمعافى . و شهود العقد . وعلى هذا فليس في جميع العقب . و سائر عن بدء العقد . لا في من عده . وعبره . و عا . حالها لما قال عن شفعى من أنه لا يصح عقد بزوج عيره لمن عرفه . لأن الكبر حقيقه شاعه الألفه . فيه معنى عده . وبه أثره وحكمه . فكان كالمصلاه لا يصح بعد عيره .

ولألفه عقد روح . وما سرت منه من كثر على عقد . بدل سبعة عقد فداو . لأن في سبعة . وهي لأحد واثول . من بعض أمرى . جده من ناحية الصورة واليه . والثاني من ناحية المادة التي ينسب اليها اللفظ .

من ناحية الصورة واليه فلا بد أن يكون الأخت والقبول عتي صورة لما عتي . كروح . وفت « . وأن يكون الأخت بصيغه المضارع . و يقول بصيغه الماضي . « كقول الرجل لمرأه «أره حاك . وقولها له فلب . أو أن يكون الأخت بصيغه الأمر . والقبول بصيغه الماضي « كقول الرجل لمرأه « روحى نفسك . وقولها له «روحك أو فلب « . أو أن يكون كل من الأخت والقبول حمله سته « كقول الرجل لمرأه «أره حاك . وقولها له «أره حاك . وقولها له «أره حاك . أو أن يكون الأخت حمله سته . والقبول بلفظ الماضي « كقول الرجل «أره حاك . وقولها له «أره حاك . أو أن يكون الأخت بصيغه الماضي أو المضارع أو الأمر . والقبول حمله سته . « كقول الرجل لمرأه «أره حاك . أو «أره حاك . أو «أره حاك . وقولها له «أره حاك . «

وهذا به لى أنه إذا كانت عبارة الإيجاب تصفه لمصارع، أو لا  
فيه لأنه من لا يكون هذا لى حصل تعريف لفظ عن معنى إرادة شيء  
عقد • وبالشريعة ذلك لأن المقصود فى عقود، هو إنشاء معنى فى العقد  
• لكن موجود قبل العقد، وهذا المعنى • موضع لى فى اللغة لفظ خاص •  
عنه، فالمعنى فى ذلك تصفه الخاص • لأنه لا يحدد من معنى الخاص • كما  
قوى تصفه • والمعنى فى اللغة على إنشاء عقد فى الحال • « • • • •  
مصارح فيما عده من معنى الحال • والاستدلال كما تصفه عن معنى شيء  
العقد • وكذلك تصفه الأمر • لأنها تصف فى مستقبل « ٢ » • بدأ كل لى  
هاتين التصفتين « تصفه لمصارع • وتصفه الأمر » من فاء قرينة •  
إرادة إنشاء العقد، وتحصيله •

وأما من جهة عدد فاعلم أن تحقق كل لفظ من على موضوعه  
شئى، ووجهه • وجهه الحرف لى • دون لى تصفه •  
هناك ألفاظ حرة وتصفه لمعنى الروح • • • • •  
وذلك لفظ الرويخ، والآنكاح • • • • •  
اللقهاء ولا خلاف فى انعقاد الزواج بها •

وهناك ألفاظ محركة • • • • •  
من لى كل لفظ لى • • • • •

(١) والجملة الاسمية بعد هذا المعنى أيضا لأنها تدل على الثبات والاستقرار •  
٢ • أحسن أقوال الجعفة فى وجه انعقاد الزواج • تصفه الأمر • • • • •  
فقال بعضهم بعسر الأمر بأكمل من جانب به حيث يعرف الباطن • • • • •  
أن تصفه الأمر لى لا يحدد لى • • • • •  
ومعنى مساومة • أو أبعد • غير مستور فى الزواج • لأنه لا يكون • • • • •  
ومراعات •

الجمهرية ، وشفعة ، ونقص المالكة « ١ » والحياسة • ثم الحيفه في  
بمسور هذه الألفه المحذرة في ألفه أربعة ، وهي

نقسم لأول ألفه تنموا على أنه يتحقق بها الأيحاب ، ونعم ،  
روح ، وهي لفظ الهة ، ولتسبك ، والصدقه ، والحصل ، وما في معناه .  
من كل ما يهد معنى لتسبك في الحال ، ونعم عوض • وسدلو على هد  
أنه قد ورد في القرآن ما قصد اعتقاد الرواح بلفظ الهة ، حيث يقول الله  
نعاني ، بعد ذكر ما أحله لنبي صلى الله عليه وسلم من سوء • « ..... »  
مؤمته ن وهب نبيها نبي ..... الإله » وما حار نبي ر لأمه ، ،  
نم دليل على الخصوصيه « ٢ » ، دلوا وعد ورد في الله ما قصد اعتقاد روح  
بلفظ تسبك ، وهو ما جاء في حديث الروحه فيها لنبي صلى الله عليه  
وسلم ، من قوه عليه السلام لمن أراد ارواح منها بعد غراس رموس عنه  
« ..... ملكتها بما معك من القرآن » •

نقسم الثاني ألفه تنموا على أنه لا يتحقق بها الأيحاب ، وإسائي  
لا يبعد بها الروح ، وذلك كلفه الألفه ، ولا حائل ، والأعز ، ولا نة ،  
لأنها لا يدل على التسبك أصلا •

نقسم الثالث ألفه احتموا في تحقق الأيحاب واعتقاد ارواح بها  
وهي ، عطف ، سبع ، وشر • ، وما في معناه من كل ما يدل على تسبك معنى  
في لعل ونعوض • والصحيح هو القول بالاعتقاد ، ما داه قد قصد بها معنى  
الزواج ، وقامت القرينة على ذلك •

نقسم الرابع ألفه احتموا في تحقق الأيحاب واعتقاد ارواح بها •

١ يرى المالكة مسحه بعد الرواح بلفظ الهة شرود اسمه المهر ، فان لم  
يسم المهر لا يتعقد •

٢ موضع الخصوصيه المداور عنه بقوله تعالى بعد ذلك حاله بك من  
دون المؤمبي هو روحه عليه السلام بلا مج لانكاحه بلفظ الهة •



وهي عطف الآخره ، وتوصيه - ومضى معاهبا من كل ما يدل على  
السبب كلاحضاره - أو ما يدل على ابراحى كإوصيه - وانصحح  
عده الانعقاد بها - لأن مدلولاتها تافى معنى رواج وم قصد منه م -  
منك ائمة فى الحال - وعلى سبل الدوام - والرواح بقصد الثاقب - وجمه  
الإضافة الى المستقل .

#### ٥ - طرق العقد :-

##### يقع عقد الزواج على طرق مختلفة وهي

١ - عقد رواج بالعاره ويراد بالعاره تلفظ الموح بالاحسب  
والقبول بالقول ، ولا يحوز مطلق العدول عن العاره . مع بقدره عنها ،  
لى عدها من الكانه ، أو الاشاره . . يسوى فى هذا عده الاصل أو من  
يقوم مقامه من الولي أو الوكيل .

٢ - عقد الرواح بالتعاطى لا سمع الرواح بالتعاطى ، خلاف العده  
من العقود الأخرى كاسع . وعلى هذا لو قال امرأه برحلى ، روجك بمس  
سائه دينار ، فلم يحها - وأما سلبها لمائه فى المجلس - لا سمع رواج بمعقد ،  
ودلت لأن رواج به حظره - وشأنه فحب صوبه عن مواس الاحسب -  
وكذلك الحكه لو به يحها ، وله سلبها المائه - وأما فحب علامه رصه  
والسرور .

٣ - عقد الرواح بالإشارة الأخرى ما أن يحس الكانه . وما لا  
فان كان لا يحس الكانه ، فإشارته المفهمة لمعى العقد ، كافية فى بقاء  
الزواج باتفاق بين الفقهاء .

وان كان يحس الكتابة ، فعلى انعقاد رواج بإشارته المفهمة ، وإن  
أحدها - عده الانعقاد . لأن الكتابة أظهر من الاشاره فى دلالة  
على المراد .

ثانيهما - صحة الانعقاد ، لأن المقصود حاصل بالإشاره .

والرواية الأولى أرجح وأصح . وهي المعتمدة في المذهب .  
وعنها جعل اليوم .

وذهب الصغرى إلى معتد الروح بشاره الآخر . وروى أن قد  
عنى لكسبه ما دامت الأشارة . عند المقصود . وروى أن أى مطلوب .

د . عند الروح بالكتابة . إذ كان أحد الروحين (١) عاب صبح .  
رسى كتاب إلى الآخر . يذكر فيه صفة لأحد . وروى أن كتاب رضى  
م . كتاب يثوب فيه روح . وحسنه لا بد أن يكون . شاهد .  
وقرأ الكتاب عليهم . وتعلمهم بها . ثم يقول . شاهدكم على ذلك .  
وعلى من كتب برواح منه . وهذا هو المقصد .

وبالخط أن هذا شاهد على ما جاء في كتاب . وعلى القول .  
هو مجرد اعتد الروح وصحة . وكذا من كلف منه سجد . وقد  
الرجل . كتاب كنه . وحسنه لا بد من الشئ بالشئ . على من كتب  
كتاب .

هـ . عند الروح أرجح . إذ أرسل سجن . وهو إلى م . أن  
م . رسول قال . أرسلني إليك . حول . وحسنه من نفسه .  
لمراه شهودا . وأسمعهم كلام الرسول . وفاد بعد ذلك بحد .  
نسى . أو قلب روحه . ثم اعتد . بالكتاب الذي طعه رسول . وبالفصول  
منها . وأغبر الأبحاث من المرسى حاشا . في محسن القول « ٢ » .

١ المراد من الروح حاشا سر . وهو « الحلال معارى » وغيره .  
٢ ذكر بعض من كتب . وهو « وروى » . وروى أنه « دار » .  
وهو قبل الروح في محسن شيع . رسالة . حسب بعد ذلك . محسن خبر  
معتد الروح . لعدم اتصال الخبر بالأبحاث في المحسن . وكذا « رسول » .  
مجرد سيف . ما يورق حسب حال بلاؤ . كتاب على المقصد . ثم قدوات .  
عسى في محسن . رغب . « عند » . « لأن » . كتاب . « ما » .  
الكتاب موجودا .



مسيراً ، فإن كان محبوباً ، أو صعباً غير ميسر ، لا يتحقق الاعتماد ، ووقع  
الرواج باطلاً .

٢ - أن يسمع كل من العاقدين كلام الآخر ، وعليه المراد منه ولو  
خفياً . وبعبارة أسهل أن يسمع كل من العاقدين عن الآخر . يدخل في  
ذلك ، العقد بالاشارة والكتابة .

والشروط التي يرجع إلى المرأة المتعقود عليها هي -

١ - أن تكون محقة الأتوثة ، فالحشيش المنكحل (١) لا يرد عليه عقد  
روح هذه المحقة ، وإذا عقد عليه وقع العقد باطلاً .

٢ - أن تكون المرأة المتعقود عليها محلاً أصلياً للعقد عليها بالنفس العدة  
أي «صانع العقد» وبعبارة أخرى ، ألا تكون محرمة بحرب قطعية لا شبهة  
به ، وذلك كالأب والأخ والعم والعمة والجد ، فس عقد على واحدة من هؤلاء  
وقع العقد باطلاً .

والشروط التي يرجع إلى نفس العقد هي -

١ - انعقاد مجلس الأيجاب والقبول ، حقيقة ، وحكم المحققين  
لأرصاد بينهما ، ويكون العقد مهبطاً ، وقد اختلف المحققين حقيقة ، بأن  
كان الأيجاب في مجلس ، والقبول في مجلس آخر ، أو حكم بأن كان الأيجاب  
في مجلس ، والقبول في نفس المجلس ، ولكن يخلل بين الأيجاب والقبول عند  
الرجوع عن موضوع العقد ، لم يكن هناك ركن بين الأيجاب والقبول ،  
وإلا ، لم يكن هناك عقد أصلاً ، وما وقع وقع باطلاً . وسعي أن يراعى  
العرفه فيما يعد فاصلاً ، وما لا يعد فاصلاً .

٢ - موافقة القول بالإيجاب ، أن يوافق في مقصود واحد ، فإن تخالفوا ،

١ الحشيش . هو من فئة بعض ممرات الرجال . وبعض ممرات النساء .  
قد عتبت عليه ممرات الرجال غير رجلاً . وإن عتبت عليه ممرات النساء .  
انسر إلى . وإن اسكن أمره وسعد الحاجة ، واحد منهما سمي مسكلاً .

أن كان الإيجاب في نحوه ، والقول في ناحيه أخرى . لم يكن نسب ارباط  
وبعد العقد . ووقع باطلا . فمثل موافقة القول للإيجاب . أن يقول رجل  
لامرأة بروحيت على مهر قدره مائة دينار . فيقول به قسب — ومثل ما خالف  
فيه القول بالإيجاب . أن يقول رجل لامرأة . بروحيتك على مهر قدره مائة  
دينار . فيقول امرأه . قسب على مهر قدره مائة . أو أن يقول رجل لآخر  
روحيتي فاسية . من أمك محمد . على مهر قدره مائة . فيقول الآخر  
قسب رواج أمك عائشة . من أمي على مهر قدره حسون . أو قسب  
رواج أمك فاسية . من أمي على . على مهر قدره حسون . أو قسب رواج  
أمك فاسية . من أمي محمد . على مهر قدره حسون . فالمخالفة محتقة  
سواء أكتب في كل إجراء العقد . أم في بعض أجزائه .

ومن من المخالفة اربعة من الاعتماد . أن يقول رجل لامرأة بروحيت  
على مائة . فيقول به قسب على حسبي . أو أن يقول امرأه بروحيت على مائة .  
فيقول به قسب على عائتي . لأن لمخالفة هنا صوريه . وسب خفيه . لأنه  
في الصورة الأولى . حبس المرأة من مهرها حسبي . وهي لاتفاق عيني  
حسين ثابته . وفي الصورة الثانية رد الرجل في المهر مائة . ويجب ادائه  
الأولى مفقده عليها . عاية الأمر . أن هذه الدائنة التي رادها الرجل . تلحق بالمهر  
وتزعمه لو قبلت المرأة زيادته في نفس المحسن . كما سنعرف ذلك عند الكلام  
عن المهر .

٣ — عدم رجوع الموجب عن الإيجاب قبل القول . لأن رجوع عن  
الإيجاب قبل الموافقة يبطله . فإذا ورد القول بعد ذلك . ورد على غير شيء .  
فيقيم الإيجاب لقوا ، ويكون العقد باطلا .

٤ — أن يكون الصيغة صيغة تخير . فان كان في صيغة العقد ما يدل  
على الرجوع على أمر . أو اضافة الى زمن مستقبل . لا يعقد وضع باطلا  
واسر في بطلانه ان جاء على هذه الصورة . ان عقود المليكات . يعقده



تو که معالجه نمی شد به ممکن حقیقه فی الحال گذار یقین باد . برو حیات د  
می آتوشت . تمام قیام . و فان آتوشت فی انجمنی مستب . بعد از روح  
و صحت بر تو قریب همه شروعی الصحه . لان انجمنی هم صورتی شمس .

يُوعِزُّ رَأْسُ عَمَدَةِ الْوَلَدِ شَرَفَهُ ، وَهُوَ بِمَصْدُورٍ فِي تَبِيعَةِ عَمَدَةِ  
مُسْتَعْمِلَةٍ عَنِ الْأَنْفِاقَةِ لِلْمُسْتَعْمِلِينَ ، فَهُوَ بِمَصْدُورٍ عَلَى سَائِرِ الْكُلُوبِ وَبِأَسْمَاءِ

وہاں کان : تیرے ہوشہ بند ، گاہے گاہے فی سجد روح بقاء روح  
عبد و : تیرے ہوشہ بند ، گاہے گاہے کھنکھس سہرہ ، تو کان اشد و ف :

[illegible][illegible]

و ان گار شرمه چ بردم به مر ولا بهی + تو بفره خبری لا مال  
عقد . ولا بقضیه عقد . بن عو امر خارج عن معنی العقد و ملازمه  
الشرعه . کاشمیه ارواحه علی روح لا بدو بها + لا سروج عنها +  
ضمیمه حضور ان الشرمه لا یلزم الوفاء به . و عقد صحیح لا یمکن نقضه  
و مذهب جدید ان شرمه لازم حب الوفاء به . بن و قدو . ان اشرط مدام  
صحیح . و فیه مصلحه لمراد . علیا حین یفسخ فی لیه یوفی به ما اشرطت  
لابی + ترص بالروح لا علی نفس و فیه ما شرمه +

وهو يسعى دفع الأساس - ي تفرق بين العند المشروط بشرطاً ، ودفعه

المعلق على شرط مستقبل • وهذا الفرق من ناحيتين

الناحية الأولى ناحية الصورة ، فالعقد المقترن بشرط يكون خالياً من  
أداء الشرط وهي أن واد وما في معناها ، ويعقد المعلق على شرط ، يكون  
مصرفاً مدافاً لشرط •

الناحية الثانية أن العقد المقترن بشرط يحتمل الانحطاط بمجرد التيقظ  
به ، والشرط بصاحبه قدما ، وقع القول به بعدم دوز أن يكون لشخص ما  
دخل فيه ، لأنه ليس من أحرائه ولا من متبوعاته ، وإنما هو أمر خارج رائد  
عنى صفة العقد - أما العقد المعلق على شرط ، فالانحطاط فيه موقوف على تحققه  
سحق الشرط فلا وجود له قبل وجود الشرط ، فإذا جاء القول بعد الانحطاط  
المعلق على الشرط المستقل ، به يصادف القول محلاً ، لعدم تحقق الانحطاط  
في مجلس العقد •

## ( ٢ ) شروط الصحة

شروط الصحة هي الشروط التي إذا تحققت كل العقد صالحة شرعاً  
آثاره شرعية عليه ، فإن تخلف كل واحد بعضها ، كان العقد غير صالحاً  
لرب آثاره عنه ، وسبب جيند هذا (١) • وهذه الشروط هي  
أولاً : المحلية الفرعية :-

وهي ، أن تكون المرأه محلاً للعقد عليها ، بمعنى لخاص • أي أن

---

١ يعرف بين الناصر والفاسد ، المحذور على أن الناصر وانعقد بمعنى  
واحد ، ولا فرق بينهما مطلقاً لا في العبادات ولا في المعاملات - والاحصاف هو بين  
الباطل والفاسد في العبادات بمعنى واحد ، أما في المعاملات فالباطل غير الفاسد •  
وإن كان كلاهما غير صحيح ، وفي الرواج اضطرب أقوالهم فمنهم من يرى  
الناصر والفاسد بمعنى واحد ، فيقول الكفاي من الهمم ، أن العقد باطل والفاسد  
في استحباب سواء ، ومنهم من يعبر بالناصر غير الفاسد ، فالباطل مقدم حقيقته  
لخص الواقع في أساس العقد بعدم بواقر ركانه • أو معاً وم حكماً ليعتلف سرف  
سرف



محسبها لرواح . سبب محض ابداع من العقيدة . نفيه شبهة في دليل التحريم أدت الى اختلافهم في الحل والحرمه « وهذه غير المحسبة الاصلية . سيحجب شرف في الاعتقاد « وحدث كالمقد على محرمة بدليل صبي . أو كان يحرسها من يحمي وشبهه . أو كان يحالف فيه بعض العقيدة . وذلك كرواح الامه على المحرمه . ورواح أحب مصنفه قبل انقضاء عديده . فارواح في مثل هذين صورتين . فارد باله لم لا يرى محل . لاعتداد لمحنة الخاصة .

ثانياً - الولي - يترتب صحته عند الرواح أن يولاه ولي الرواح كبره أو غيره . عاقلة أو غير عاقلة . فان تولته هي و وكلها دون أولى . وقع العقد دسداً . وهذه التبرع عند لذلكه . والشائعة . واجبة . ومن وافقهم على أنه ( لا يكاح إلا بولي ) كما يروونه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أما الحقيقة . والحقيقة . فلا يرون أولى شرف رواح كبره العاقلة لأنه أحق بنفسها . أما شعيرة وغير عاقلة . فابوي بقوه عهد في بولي العقد . لعدم أهليتها له .

ثالثاً - الشهادة - الشهادة في عقد ارواح . شرط حتمي صحته عند جمهور العلماء . بخلاف سائر العقود . فان الأشهاد عنها في رأى جمهور العلماء أيضاً مندوب غير لازم .

وبما امدد عند الرواح بصروبه الأشهاد عليه حتى يقع صحيحاً - (١) لما به من خطر الشك في نظر الشارع (٢) ولما يترتب عليه من حقوق وآثار . كوجوب نفقة . وثوب السب (٣) ولما في الشهادة من منع الشبهة . ودفع

أو أكثر من الشروط المعيرة في سياسة . وعينه فلا يرتب على اساطير حكم مطلقاً وما اعتمد فاعتمد له وجود لعدم الخلل في سياسة وانما الحل في وصف راند عن أركان العقد وما شرط فيها . ولولا الحسن في الوصف لكان العقد صالحاً لربط بآراء غيره . وما قد سبب من ناز كوجوب التبرع بذلك بسببه الدخول

صوى (٢) ولأن الشهادة — بعد ذلك — فرق ما بين حلال و حرام  
وبولاه . — استحب فاعلمه أحسنه ، ثم الروح عندما ثبت عليها ،  
بغيره غير أسرية ، وبذلك ثبت إعلان عقد الزواج ، وسهره بين الناس  
بالصبر عليه بالوقوف ، وحمله في الماحد .

### مداهب الفقهاء في وجوب الشهادة على عقد الزواج :-

ذهب بعضهم ، شافعية ، وأحنابلة إلى أن الشهادة لا بد منها في صحة  
عقد الزواج . (١) فذهبوا بقوله عليه السلام لا نكح إلا بشهود (٢)  
وذهب آخرون ، مالك — في أشهره — إلى أن الشهادة ليست شرطاً  
في صحة إنشاء العقد . لأن الله لم يذكر تشريع الشهادة في عقد الزواج  
وتشترط صحة النكاح لست في صحة في وجوب الشهادة بخصوصها .  
ويكفي صحة إنشاء العقد مقبول لإعلان نية عليه الصلاة والسلام (إنه  
النكاح و هو يدعوف) . قال المالكية : ( ما كان حراماً هذا الفعل وهو اتصال  
رجل امرأة . لا يكون إلا سرا ، وإحلال لا يكون إلا صفة . ويكفي في  
ذلك مجرد الإعلان . ما شهادة فهي مندوبة فقد عند العقد . وواجب  
فصل النكاح . فإن وجبت شهادة جاز إنشاء العقد . فقد حصل واجب  
والمندوب . وإن وجبت بعد إنشاء العقد وقبل النكاح . حصل الواجب وقد  
المندوب .

وذهب جمهوره وأظهريه . إلى أنه لا تشترط شهادة لصحة عقد  
أرواح مصف . لأن الفرقان به لله عليها عند الكلام عن النكاح متطابق ، مع  
أنه لله عليه فسد هو قبل حصر من أرواح . وهو عقد صحيح . وعند أئمة  
ولو ولا حاديب الواردة في الشهادة محمولة على الناس . أو على الأشهاد  
لأنه عند القاضي . لو وقع النكاح .

### ما يشترط في الشهود :-

يسرى في أشهود على عقد الزواج — عند من يرى شهادة واحدة —  
ما يأتي

(١) بحرية . خلاف ذلك حصل (٢) بدووع (٣) عمن (٤) ن كره  
 رحيم ، أو رجلا ، مرثي . وقد الشافية واحد لله لابد من رحلي . ولا  
 يصح شهادة بناء وحدهم بتدقيق منها سبع عدهم (٥) لاسلام ان كان كل  
 من الروحاني مسلم . ثم ان كل اروح مسلم ، واروحه كنه . فلهذا  
 حمله ، أو هو مسلم . بخلاف ان يكون ساهدين كسب . لان ساحة بها .  
 في الشهادة . انها شهادة على اروح . قد عني حيا . وفان محله و  
 والشافي وحده . لا يجوز شهادة عن لمسلم . لان شهادة على الروح  
 واروحه معا ، واروح مسلم . والشهادة ولأيه . ولا ولأيه لعلم مسلم على  
 مسلم . (٦) سبع اشهود كلام لمعاقدن في وفاء وحده . وفيها  
 المراد منه .

هـ . وبسبب عرض من لأشهاد على الرواج هو ثمانية بهذه الشهادة  
 بسبب تقاضي عند معاجلة . من عرض . اعلان برواج . ونكرسه . وهذا  
 لا بشرط في شهود العدائيه عند اجتمعه لان لأعلان بعض بحضور فمستع  
 ولان نفاسق أهل لان برواج نفسه ومن في ولأيه . فلو ان شهد على الرواج .  
 وقد شرط لشافيه واجتماعه العدائيه الطاهره . أي كون شهود مسوون  
 العدل ، لما ثبت عندهم من قوة علمه لصلاه وسلام ( لا تكح الا توالي  
 مرشد . وشاهدني عدل ) . ولان شهادة في ارواج قصد بها كرمه العقد  
 والفاسق ليس من أهل الكرامة .

كما لا بشرط أن يكون الشهود معمرن عن اليه . تهمة المحاده  
 أو تهمة العداوه ، فحور أن شد على بعدد الروحاني ، أو بنا برواج .  
 أو باهما معا . كما يجوز أن يشهد على محمد عدوا الروحاني ، أو عدوا  
 أحدهما .

ومما ينبغي أن نثبت اليه أنه في بعض الحالات قد نطق أن عهد الرواج  
 يصح بحضور شاهد واحد . وهذا عن صحيح . لأنه ببيان البطر يتصح

حضور شاهدين لا شاهد واحد . كما يوهم . مثل ذلك . ان يعد الالب  
 لاسنه النافعة العاقبة على رجل بحضورها وحضور شاهد واحد . فقد يعبر  
 الالب هو الشاهد الثاني . لانه ما دام قد وجد الاصل . وهو الب حيا  
 العقد . فعبر هي العاقبة . والالب عبر ومعبر فقط . والقاعدة بعمدة في  
 مثل هذه المسألة . انه متى كان لاصل في العقد حاصرا . ويمكن ان يشار  
 بعقد نفسه . اعبر هو العقد حكما . ويعبر الولي أو يوكل شعدها وبدا  
 لو كان سب في المثال سابق صغيره لا يصح انعقد بوجود شاهد  
 واحد فقط .

ر بعد - ان يكون عقد الزواج على جهة التأييد . لا على جهة التأسيس .  
 ودا وصف الزوج بده موبله أو قصره . معه أو غير معه . كان لعقد وسند .  
 لانه بالتأسيس موب المقصود الأصلي من الزواج . وهو الاستقرار ودوام  
 العشرة . من أجل سبل . ورثة لأولاد . وعلى هذا فلا يصح الزواج  
 المؤقت . ولا تكاح امتعة . والثابت من كل هذا . وحكمه . وقرى سب .

### التكاح المؤقت :-

هو ما يكون اشتؤه لفظ من الألفاظ التي يستعمل في عقد الزواج  
 كلفظ السويج أو الانفكاح . مع وجود الشهود . واقرن بصيغه ما يدل على  
 تأسيس . كأن يقول رجل لامرأة سحضر من الشهود بروحناك مدة شهر .  
 أو سنة . أو مدة امنية في هذا البلد . وتقول لمرءة فلان . وحكم هذا العقد  
 انه فاسد تقدمه . خلافا لمرءة فانه يقول بصحة العقد . وظلال التأسيس . لانه  
 يعبره عهدا مشروما بشرط فسد . والكاح - كما سبق - لا يطل مباشرة  
 الفاسدة .

### تكاح التمتع :-

هو ما كان انشاء العقد فيه سادة التمتع وما يفرع منها . لاجل محدد .

وبدون شهود فانعزق منه وبين كساح المؤقت من ثلاث نواحي « ١ » .

١ - الكساح المؤقت يصنع من مادة رواح أو لا تكساح أو مائي معصب .  
وكساح المعة يصنع من مادة النع وحدها . أو من مادة الرواح أو كساح  
لنفذ دلننن كفونه نروحت معه .

٢ - الكساح المؤقت مشروط فيه الاشهاد . وكساح المعة لا يشترط فيه  
الاشهاد « ٢ » .

٣ - الكساح المؤقت لا يشترط فيه تعيين المدة . وكساح المعة لابد فيه  
من تعيين المدة على الصحيح « ٣ » .

#### مذاهب الفقهاء في تكاح المعة :-

رى الحمقرنه أن كساح المعة ، صحيح جائز . بل يجعلونه من لفرق النى  
سعى بها وجه لله ، ويذكرون فى ذلك روايات كثره - يروى أبو جعفر  
مضى - وهو من كنه الحمقرنه - فى كنهه - ( من لا يحضره الفقه ) ج ٣

١ رى بعض الفقهاء كالكنن من بهام - الفرق بين الكساح المؤقت وكساح  
المعة صورى ، والحققة انهما فى معنى واحد - بهان الى حكم واحد . وه -  
عند الحسن .

٢ عرفنا - الحمقرنه لا يشرطون الشهادة فى استباح على انه سورده ،  
بالفرق هها بالنسبة للذهب زهر .

٣ فى شرح الاحكام السريعة لمرحوم محمد ريد الانبى ج ١ ص ٢٩ وفى الاخوان  
الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى ص ١١٥-١١٦ تصريح بان استباح  
المؤقت لابد فيه من تعيين المدة . وفى تكاح المعة لا يشرط تبصها . وقد بانعا فى  
ذلك ابن عابدين حيث يفسر فى ص ٢ ج ٢ ، واندى ظهر . ، عند استراط  
اشهود فى امعه وتعيين المدة . وفى المؤقت يشهد وبصها . واندى بره ه -  
ما ذكرنا من عدم تعيين فى المؤقت - المراد منه ما ليس مؤنثا وهذا صادق بالمدة  
المعة وغير المعة . اما تكاح المعة فيه لاجن مقابل بحر فلان من تعيين امده  
وما فصلها من الاخر لان الاخر يدور مع المدة فله ذكره . وفى كتاب من لا يحضره



له منهن - وهو في السورة نفسها « وأحل لكم ما وراءكم منكم - نسوة  
 أموالكم محتصين من ما فتح » + قالوا وقد ما قد بعد سأل + وشو +  
 في السورة نفسها « فاستمع به من قاتوهن خورهن فريضة » +  
 فو + ولعل الاستماع أو أصل لا بعد إلا نكاح أمعه ، وفي قراءة +  
 عس وان مسعود « فما استمتع به منهن أي أحل منهن » + « وهذا  
 نص ، ولعل الأجر يؤيد رده لضعفه ، لأن الآخر غير المهر أو حب من  
 الرواج المؤبد »

قالوا + ولا خلاف أنها كانت مباحة ، فمن دعى سحها فعنه الدلالة +  
 قالوا ، وقد من أسى صلى الله عليه وسلم والناس يعذون نكاح أمعه  
 وفي ذلك إلى عهد عمر ، ومن كان يرى حواشها ، بن عس رضى الله عنه  
 وكثير من الصحابة +

قالوا ، وما ورد من الآخر في تحريمها ، فكلها حجاب آحاد ، وهذا مع  
 ذلك الاضطراب « ١ » +

#### أثار نكاح المتعة عند الجعفرة :

(١) ثبت به حرمة المصاهرة

(٢) لا ثبت به نفقة +

(٣) لا يشترط فيه ثوب من بروجي وهو ما وجدها في مدة المتعة إلا  
 إذا اشترط « ٢ » +

(٤) حب العدة بعد الإفراق + وعدها عدة الأمه ، شهر ونصف +  
 أن كتب عدها ، أشهر - وحضانة نكاح ذات حصن + ، أن ما عدها  
 فعدها أربعة أشهر وعشرة أيام « ٣ » +

(٥) لا ثبت به نسب إلا أن اشترط هذا برجن والمراه ، وإن به نسب  
 على الحاق الولد بأبيه فليس له حق طلبه « ٤ » +

(١) انظر مسائل الخلاف لأبي جعفر الطوسي ج ٢ ص ٧٢ +

(٢) الاستبصار للطوسي ج ٢ ص ١٤٩

(٣) من لا يحضره الفقيه ج ٢ ص ٤٣١ +

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٤٢٠ +

(٦) سن في نكاح خمسة عدد محدود بل له أن يستوعب عدد من النساء .  
 مثل أبو عبد الله عن أسعة أهبي من لأربع ، قال لا ، ولا من سبعين . - وقال . .  
 هي كعص أمانيث (١) . وعنه تزوج منهن بقا فذهبن مستأجرات (٢) .

### رأي الجمهور في نكاح المتعة :

ذهب جمهور العلماء - عدد جمهوره - إلى أن نكاح المتعة حسن ، وما  
 كان منه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يقضونه ، يظهر في بعض  
 الروايات ، حسب اشتداد بهم لغزوه في أعراسه بعدهم عن ساداتهم ، ثم يقضي  
 عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحها . فقد ثبت عنه أنه أحبها ثم استحها  
 عام حبير ، ثم أحبها عام أوطاس عند فتح مكة . ثم استحها بعد الفتح . في  
 حيد ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس الناس بعد فتح مكة فبأن  
 « يا أيها الناس ، بي كتب قد أذن لكم في الاستماع من النساء ، وإن الله قد  
 حرم ذلك بي يوم القيمة ، فمن كان عنده منهن شيء ، فليحل مسئله . ولا يحدو  
 ما آتسبوهن شئاً » . ثم كره سبي هذا السبي في حجة الودع ، كما روى  
 ذلك أحمد وأبو داود رضي الله عنهما .

وقد أحاط الجمهور عن الآيات ثلاث أصناف أسند إليها الجمهور . .  
 كلها في الرواح المؤبد . كما يشهد بذلك المساق والساق ، فسألهما وم . .  
 من آيات بل وما لحقها كنه في شأن رواج الشرعي المعروف .  
 وأما صفة الاستماع فلا تدل على المتعة . بل المراد منه تسع المحصل  
 بالدخول بالروحة الدائنة . ونعير « لاجور ليس دماً ولا شاهد عليها ،  
 لأن القرآن عبر « لاجور عن المهور في هذا الموضع ، وفي موضع آخر من  
 القرآن حيث يقول في شأن التزوج من الأماء » فليكنهن بدن أهلن وآتوهن  
 اجورهن بالمعروف » وقال في شأن الرواح من الكدسات « . . . والمحصنات  
 من الدين آتوا ، لكتب من قبلك إذا آتسبوهن اجورهن » وقال محطت سه

(١) من لا يحضره الفقه ج ٣ ص ٤٣٠ .

(٢) الاستبصار ج ٣ ص ١٤٧ .



« انها سبي انا حلفت ان لا احدث الا بالحق سب اخورهن » .

واما ما سب سبي بن عباس وابن مسعود من رده « ابي حل مسبي »  
فهذه الريدة روية آحاد لا تثبت بها قرآنه . لان القرائن لا تثبت الا « سوار »  
واما ان بعض الصحابة كان يرى حورهم بعد وفاته برسول الله فقد مجهول  
سبي من به سمعه يسبح . فبما لمعه اسبح رجع سبي في جمهوره . وول ابن عباس  
وهو أشهر من عرف من الصحابة « ما سمعته » . ان يرى بها لا يباح لا سبي  
حاله . ورواه المتبعة التي تحثي معها الوقوع في سبي « به رجع من ر »  
ما أحسن عليه لأنه من الصحابة . فقد روى الترمذي عنه انه قال « لا يكره  
سبهم في اور الاسلام . كان رجل منهم استبد سبي « به » معروفا . وسروح  
ل « به » بعد ما يرى انه منهم . فيحفظ به مائة . ويصلح له ثمنه . حتى يرب  
لأبيه . لا على اذواجه . وما ملك سبيهم » قال ابن عباس فكيف يرجع  
سواهم فهو حرام » .

وقد ثبت عن علي رضي الله عنه . انه قال لا أعلم أحد « سبي » وهو  
محض لا رجس « لحداره » . « وأنه قال لا يس عس قبل رجوعه عنها » اثن  
بأنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سبهم « سبي » .

واما قول الجمهور . انها اخبار آحاد . لا تقوى على سبهم . ثبت « به » .  
بعد مسلم حتى يشك - أولا - ان المسبة هي المقصودة من « به » . و «  
ثبت ذلك » . على أن الاحصاء « به » على حرمة لمعه بعد رجوع من « به »  
الصحابة عن رايه الى القول بتحريمها . والاحصاء حجة كريمة » .

واما دعوى الاضطراب في الروايات لمصلحة « به » . فليس مسبة  
لان هذا ليس اضطرابا . وانما هو روايات متعددة ذكرت حالات السب  
لمعددة . ولو كان السب وقع مرة واحدة وحلف . روايات في عدد « به »  
النسخ وتحديد وقته لصحت دعوى الاضطراب » .

بهذا . يرى الحق في حجب الجمهور . ويرى أن يواجب سد باب المسبة

مرة لأن بعض المسيحيين بها قد يؤمنون فيها - ونهاونوا في التحري عن حشد  
لتنفع بها، ومنع صلاحيتها لهذا النوع من التكاح، كما نهاونوا في الإلزام  
للمزنية عليها من انقضاء العدة - وثبوت النسب ان كان هناك ولد براد - عده  
بأبيه - ويظهر أن النهاون - وعده التحري في تكاح المعة، ليس بأشياء - عده  
بل هو قديم من زمن أئمة الجعفرية عليهم رضى الله، شهد بذلك ما روى  
عن أبي جعفر من أنه سئل عن المعة، فقال « إن المعة أيوم ليس كذلك - بل  
فيل يوم انهن كن يؤمن يومئذ - فاسوء لا يؤمن فهاونوا عنهن « ١ » .

### ( ٣ ) شروط النكاح

شروط نكاح الرواح هي شروط التي قد عطف، رتب عليها  
العقد بالفعل كحل بدخول بالروح، ووجوب التهر - ويسمى العقد حشد  
بافدا، أما ان يعطف هذه الشروط كالأو يعطف، فاعتد موقوف لا - رتب عده  
آثاره، وهذه الشروط هي :

أولاً : أن يكون كل من الرواحي كمال لاهله دا بشر عقد نفسه أو  
وكل به غيره - ونساء لاهله بالخيرية والخلوع، واعتل التام - فان تولى  
أو وكل به، الحر، لاتباع، نساء العقل، وقع بافدا، وان تولاه، أو كل -  
بعد، أو الصغير المسير، أو المقوه وقع موقوف على حاربه وأبى -  
ثانياً : أن يكون كل من العاقدن ذا صفة شرعية في تولى العقد، كأن  
يكون أصلاً، أو وياً، أو وكلاً - فان تولاه واحد من هؤلاء - وقع بافدا  
وان تولاه أحبي فصولي لس له من الصفة الشرعية ما تحول له تولى العقد -  
كان موقوفاً على إجازة صاحب الشأن -

### ( ٤ ) شروط الزوم

شروط الزوم هي الشروط التي دا يعطف كلها ثب الرواح دون ان

يكون لأحد حق في شبعه . فان تخلط هذه الشروط كلها و بعضها كان العقد غير لازم . وكان صاحب شأن حق طلب الفسخ . وهذه شروط هي أولا - ان يكون الروح كذا لروحه ان يحب نفسه وهي كماله الاهليه فان تخلط بكفاءه روح الزواج و ان لم يتحقق بكفاءه فلاولاء بعقبه حق الأعراس . ورفع الأمر إلى القاضي بفسخ العقد « ١ » - وسم هذا ان الاولاء بختهم ع . برواحها من ع - كفء . و بكفاءه - كذا سألني - حق الروحه والاولاء ان تسقط ختمها متى ختمه .

وقال الجعفر بن محمد بن ابي اسحق كفء . كاف في روم بعقد ولا يتوقف على رضا الاولاء . لان بكفاءه عندهم حق الروحه وحدها .

ثانيا - ان يكون المهر مهر ائتمار ان روجب الناحه اعاقله نفسها . فان كان قبل من مهر منتهى « ٢ » لا يبرأ العقد الاولاء من ائتمار . فله حق الأعراس . فان راد الروح المهر التي مهر ائتمار روم العقد ولا يسو من القاضي الفسخ . وديث لا في الروح باق من مهر مثل . معبره بلحق الاولاء . واستدرك المراه ختمها لا يبرأ الاولاء . لان لهم حق في ذلك ايض « ٣ » . وقال الجعفر بن محمد بن ابي اسحق كفء . كاف في روم العقد .

١ روى الحسن بن علي بن حمزة . واما عن من جعله ان روجب نفسها من غير كفء لم يفسخ العقد من روم الأمر . وهذا هو راجح عند ائتمار لانه امر واقع . لا يرمق ويس كل ولي حسن المرافعة ولا كن حاضر بعدد روم حسن الولي الاحتسومه . وعند القاضي بعد روم روم يبرأ عن نواب الحكم و سبغ نفس الاحتسومات يبرأ . انصر فكل معه دفعه . انظر فتح القدير ج ٢ ص ٣٩١ .

٢ الفسخ القليل لا يفسخ البتة . واما الكلام بالنسبة لفسخ العقد ان حق طلب الفسخ للاولاء عند عدم الكفاءه في حاله بقتل المهر نائب مانع من منهم سكرت إلى ان يد الروحه او يظهر عيبا الحاصل . محاقصه على الولد .

ولا يوقف على ربه لاوتاء، لأن المهر حق الروح وحده .

ثالثاً أن يكون أولى هو الأب أو الجد المعروفان بحسن التصرف  
نسبة روح الصغير أو الصغير، ومرة أخرى أو عنه، وهذا عقد الأب و  
الجد واحد من هؤلاء كان عقد لا . . . أو كان الروح من غير كفاء أو نقل  
من مهر لثالث، ولو تابع الصغير أو غلب المجهول، فلا حق له في الفسخ، لأن  
الشأن في الأب و الجد المعروفين بحسن التصرف أن ينظر في مصدقة الصغير  
أو المجهول . . . . . فيكون . . . . . لا من أجل  
مصدقته فوق كفاءه ومهر « . . . » وقد جرى أبو يوسف، غير الأب و الجد لاوتاء،  
عقد . . . . . الأب و الجد، لأنه لروح صغير . . . الصغير .

« . . . » . . . . . الأب أو الجد و روح صغيره و المجهول  
من غير كفاء أو نقل من مهر لثالث، فإني بعد سماع أو لاؤفه حق الفسخ  
ولو عرف الأب و الجد بحسن التصرف .

ما إذا تولى العقد الأب أو الجد المعروفان سواء استصرف أو وى عنه  
أب و الجد ولعقد غير لا . . . . . فليصم بعد سماع، و لحيث هو  
لاؤفه، حق فسخ العقد، أن رتب في ذلك مصدقة تعود عليها .

والأصل أن كان المرواح لأمه هو سيد، فشرع ربه . . . . . مملوكه،  
فإن عتق نسب لها حق فسخ دون الرجوع إلى محاصي، والأصل في ذلك  
حيث يبرره وفيه أنه الرسول حرها بعد عتقها، فهي لأمه، على الروحانية،  
ونفسها، فاختارت الفسخ .

عند . . . . . لأمه، فإن كان مملوك عند روحه . . . . . عتق، ففسخ  
له حق الفسخ، لأنه يملك استخلص من الروحانية «علاق» أم الأمه، فلا يملك  
«علاق»، فكان لها حق الفسخ .

« . . . » . . . . . الحكم بوجوب الإنزاله غير العاقلة من من مملوك أو من عتق  
كفاء

حيث أن تكون عقد رواج حاي من التعرير، فمن ادعى نسباً معصاً  
 مع اروج على أساسه، ثم اتضح أن نسبته دول، ادعى فليمة ولا وراثته  
 حق الفسخ بطلب من القاضي ولو كان نسبته الحقيقي لا هو بـ فكفاءه على  
 الصحيح — ويمكن أن يدخل في التعرير، كل ما ترتب عليه سرور مادي، أو  
 ادبي، بحق المرأة، مما يعرير المرأة بالرجوع فلا يصح لزوم العقد، لأن الرجوع  
 يملك الطلاق فلا حاجة به إلى طلب الفسخ .

## الفصل الثالث

« في : أقسام الزواج وحكم كل قسم »

يقصد بأقسام الزواج، أقسامه من حيث أسبابه وشروطه الشرعية، أو  
 عدم استيفائها . ويقصد بالحكم، لأثر المترتب عنه شرعاً، كحل الدخول  
 بالزواج، ووجوب المهر، وغير ذلك من آثار عقد الزواج .  
 وبالرجوع إلى ما تقدم من كلام على شروط الزواج المختلفة، يمكن  
 أن فنصر أقسام الزواج فيما يلي :

(١) الزواج الباطل (٢) رواج مقيد (٣) رواج الموقوف (٤) الزواج  
 المقيد غير للآدم (٥) الزواج للآدم — والنكاح تعريف كل قسم وسنحكمه

### ( ١ ) الزواج الباطل

تعريفه —

الزواج الباطل هو الذي حصل الخلل في أركانه، وذلك بمقتضى شرط  
 أو أكثر من شروط الاستعداد، كزواج فاقد الأهلية إذا باشر العقد بنفسه، وزواج  
 الكافر من المسلمة والاح من أخته ...

حكمه —

زواج باطل لا ترتب عليه أثر ما، فهو حوده كعدمه، وعليه فلا يحل .

دخول، ولا يجب به مهر، ولا تشر به هبة، ولا يرد عنه صاقل، ولا يحدف عنه عنه، ولا يشك به نسب، ولا أن شيء من حقوق روجه ووجته وكثرها، وذا حدث دخول بعد في هذا الزواج المثل، وجب عليها أن تنفرد في العدا، فإن لم تنفرد، يجب على كل من يعين بالدخول أن يرفع يده إلى القاضي، وعلى القاضي أن ينفرد به حراً، لأن الدخول مقصده يجب دفعها.

فهي أن تكون من الدخول هي بمنزلة من يجب فيه الحد ولا أن يكون المحرم هو بمنزلة من كان الدخول به محرماً، وإن كان غير محرم حداً.

وقال أبو يوسف ومحمد ومالك وسفيان وحسن بن علي: إذا كان من نكح معصية الدخول عملاً، علم بانحرافه كان بدخول بمنزلة من يجب إقامه الحد عليه. وقال أبو حنيفة: لا حد، لأن العقد وإن كان باطلاً لا أن له صوره انعقد، فأثبت شبهة، والحدود بغير شبهة، وإن نص بوجوب مهر المثل للمرأة، لأن كل شيء في الإسلام لا يخلو عن غير أو غير - أي لا يحد من حد أو مهر - فإدراك الحد لنفسه وجب المهر.

ثم إنه ثبت بهذا الدخول حرمة المضاهرة عند من يشك حرمة المضاهرة يرى ودواعيه كالحكمه، وسأني فصل ديث في فصل المحرمات من النساء.

## ( ٢ ) الزواج الفاسد

تعريفه :-

الزواج الفاسد هو الذي تم بأركان شرائطها، ولكن يحدف فيه شرط أو أكثر من شروط الصحة، كالزواج بالاشهاد عند من يشترط الشهادة.

حكمه :-

أنه لا يخل به الدخول، وإن دخل بها بغيره، أو عرفها القاضي حراً، ولا

سرتب على العقد الفاسد وحده شيء من آثار بروحه. ولا شيء به حرمه لمصهره. ولكن إن دخل بها دحولا حصصا. يرتب على هذا دحول الإثم الآتية :

١ - لا يقام حد الزنى اتفاقا لوجود الشبهة .

٢ - وحجب مهر مثل عند عدم البينة أو لأقل من المسمى ومن مهر مثل عند بينة . وول . فر . يجب مهر مثل على من حال . ولا غيره بالمس .  
لفساد التسمية تبعاً لفساد العقد .  
٣ - ثبت به حرمه لمصهره .

٤ - يجب به بعده واستدأؤه من وقت الانفراق . ويلاحظ أن يكون بعده عدة طلاق ولو في حالة إيقاعه لأن عدة نكاحه تكون في أرواح أصحابه دون غيره .

٥ - ثوب السب، محافظة على الولد وعدم ضياعه .

٦ - عدة نكاح بين الزوجين عند موت أحدهما. وتوفيل بغيره .

## ( ٢ ) الزواج الموقوف

تعريفه :-

الزواج الموقوف هو ما استوفى أركانه. وتوفرت فيه شروط الأعداد . وشروط الصحة. ولكن بحيث شره . و أكثر من شروط العقد. كزواج الصغير المميز نفسه بدون إذن وليه .

حكمه :-

زواج لموقوف . مع كونه صحيحا . لا يرتب عليه شيء من آثار الروحة إلا إذا أخرجه من يده الأحراره كالتولي في إثم السابق. فانه حينئذ يسقط كل آثاره. ثم إذا به بخره وحصل الدحول بالفعل يرتب على هذا .

الدخول كل لاثر التي تربت على بدخول في ارواح القسدة «١» . واد  
حصص وفاء في منه وقف العقد لا تثب به بوارث .

### ( ٤ ) الزوج النافذ غير اللازم

تعريفه :-

ارواح نافذ عنه الارام هو كل ، واثق سوقي شروم الابعاد  
وشروط الصحة ، وشروم البعد مع فاه حق الاعراض غير البعد على العقد .  
وعده ارامه به . واثق كروم باعة البعد بها فحل من مهر منها .  
فلولي حق لاعراض . وما ان يردده الروح التي مهر المثل أو تصحح العقد .

حكمه :-

حكم هذا الروح انه تثب به كل اثق الروح من باعة الدخول .  
ووجوب المهر وثوب استب . ولما اثق . وحرمة المعاهرة ، وكل حق لاجد  
الزوجين قبل الآخر «٢» .

### ( ٥ ) الزوج اللازم

تعريفه :-

الروح الارام هو ما سوقي شروم الروح على اختلافها ، وهو اعلا  
اقسام الزواج الحصة .

حكمه :-

حكم الروح الارام هو حكم الروح البعد عن الارام ، ولا فرق بينهما

١ . سمعي ان بطلان الدخول بعد ان الولي لا يفسد حقه و اجاره العقد  
وعدم اجازته . فان البعد بعد الدخول معصرا في عقد صحيح نافذ . لان اجازته  
اللاحقة تسحب على العقد من ، فب استانه فبطلان بواحد من المبدأ  
وان لم جره الولي كان ذلك اطلاقا للعقد من المبدأ .

٢ . اذا وقع البعد من الدخول ، اجنود تصححه لا يحسد سوءه .  
المهر سواء كان الفصح من قبل الزوج ام من قبل الزوجة .



لا من ناحية واحدة هي أن النار ليس لأحد أن يعرض عنه ويطلب فسحة،  
منه النار بحق الأعداء من وأصله فاصح ثابت لمن أعلاه شذرع  
هذا الحق .

## الفصل الرابع

« في : المحرمات من النساء »

— فبمقدم أن شره نبي رد روح بها لأنه أن يكون محرم  
ورود العقد عنها، وفي هذا الفصل بين المحرمات من النساء حتى تفهم على  
من لا يصح العقد عنها منهن . وبذلك تفهم على من يصح العقد عنهن . وهي  
كل من سوى المحرمات، فتقول :

المحرمات من النساء قسمان : —

( لأول ) محرمات على سبب . على معنى أنه لا يحل الزواج به  
بواحدة منهن من حرم على، لأن سبب التحريم دائم لا يروى .  
( لثاني ) محرمات على السبب . على معنى أنه لا يحل الزواج بواحدة  
منهن لمن حرم على، ما دام سبب الحرمة قائماً . فإن زال سبب الحرمة — وهو  
قائل المروال بكونه وصفاً طارئاً — أصبح العقد عليها حائراً من كالت محرمه  
عليه من قبل . واليك تفصيل كل قسم :

« القسم الأول — المحرمات على التابيد »

نسب الحرمة لمؤنبه ثلاثة : القرابة، والمصاهرة، والرضاع . وقد  
نوعت المحرمات على التابيد بها سبع أنواع : نسب الحرمة إلى ثلاثة أنواع  
محرمات نسب القرابة، ومحرمات نسب المصاهرة، ومحرمات نسب الرضاع .  
ولنتكلم عن كل نوع من أنواع هذه المحرمات :



كاتب شريعة لله مشيئة مع انفسه . مشيئته مع نفسه ، حتى حرم هؤلا  
حيث . في مدته لاسلامه . اليهودية . والمسيحية .

(٣) ثبت علم الحديث ان كل نسل نولد من نسل يرجع الى اصول  
مقارنه ، يكون في اعاب ضعف هربا . وهذا ثابت ، حارب التي حارب على  
الحيوان ، والنبات ، كـ ثبت ان كل نسل نولد من اصول مساعده يكون  
في اعاب مسعود . ولا يمان في تاسه حارب هذه نظيره اعينه مدى  
سببه ان يروج في عروء ، ويضعف ان صهرى لافروء . و في لاسلامه  
فرر هذا من فديم . ونظيره في ان يطفى به رجال العلم ، فتمسك به  
بصلاته والسلام . اعرب لاصووا . ي وحو في اعروء ، حتى لا ضعف  
اولادكم . وهذا عبر من العطف . حتى لله عنه يقول الى اسائى . وكذا  
مروحوون فسبهم « قد سمعتمونكم في اعربى » . وقد سمعتمون « من  
نعم اعربى ، والعرائث ثبت » . والشاعر العربى يقول

فسمى لم يده ساعه فرسبه فصول . ولديهم رده « ان اسراى

(٤) سعى شارع الى صلة احمه . ووثق اهلته من لافروء . وسمى  
ارواح من بحرمان سب افر به عرتم . حرم لافروء . وسمى ما مر لله  
به ان يوصل . لان في الرواج حقه وواحاب . سب على تاديب من يروحين  
في كثير من الاحيان حقه وشقى . وقد قال لكاتبى في مدائح الصابغ :  
« ان نكاح هؤلاء يعنى ي قطع ارحمه . لان اسكاح لا يخلو عن مسقط  
بحرى من اروحين عاده ، وسبها بحرى الحشونه سبها احدا . وذلك يعنى  
ي قطع ارحمه . فكل المكاح من سب قطع ارحمه . مقصدا اليه ، والمقصود  
الى الحرام حرام » .

وقود ذلك . قد تسمى حقوق الوجيه مع حقوق ناله . وهذا صهر في



## و حكمه في حرب هؤلاء ما نأسي

(١) الألف على علاقه اقترانه. لأن روح واحد ليس له روح واحد غيره بعد طلاقها. أو احد مالات ليس له روح واحد غيره بعد طلاقها. لأدى ذلك الى وجود عداوات وخصومات بين الأبناء والآباء. لأن الواحد قد ارباب في اعداءه روحه اليه فيجد الابن قد قطع عليه الطريق برواحه منها. وكذلك الابن قد يربح في اعداءه روحه به فيجد ابيه قد قطع عليه الطريق برواحه منها. وكذلك لو جازا يرحل ليس له روح من صوره وحده. أو من قومه ولا يدي ذلك الى وقوع عداوات بين الاصول والفرع.

(٢) لا يسعى الولد عن معاصيه روحه فيه. ولا الولد عن معاصيه روحه به. ولا تسعى الام عن معاصيه روح بها. ولا السبع عن معاصيه روح بها. ولا التحريم مؤيد لمؤيد في هؤلاء. حيث يسبح في الضال على مشروعه. نتجه امحاطه حنسه. فكان حرب على حبه. أو ضد وبعده هذه الاطباع.

هذا وقد هو قائل. ما زال يتردد في الحرب والامهات بحربه ساب أو اكفى بعد على سبب حرب الامهات. أو محو عن هذا صور. العاده حرب لأن الام تؤثر بها على نفسها. فإن سبها الروح قبل ان يدخل بها. وفيها أن سبها به. فقد يحور عنها في سبها. وهذا غرض عظيم. ويذهب لها وحسبها. لأنها ترى في سبها سبها سبها لها. وكل استعذب الامهات الشقاء من أجل سعادة البنات.

ثم سب فلس من سبها أن تؤثر امها على نفسها. فإن عهد الروح عليها ثم حلقها وتزوج من امها ثابت في نفسها العبد. وتوحد في نفسها عتيد على امها اني سبها على حساب شقاءها. وأقام بروحها على تقاض روحها وهما. ثم بعد لدحسول سلام فتخرج به ثابت لأن الام قد سوف حظوظ روح. فكذلك سبها بضرورة امحاطه كسب روح. فلا جل به مراده.

لجده الصلة . على أن السبب في سبب المصاهرة هو في سبب المصاهرة .  
والسلام « المصاهرة لجهة كل جهة النسب » .

بعد . وقد ألحق المصاهرة بالزواج المعتقد عليها بهذا صحيح في سبب  
المصاهرة ما يأتي :

- (١) الموطوءة بمثلك البين .
- (٢) المدخول بها بناء على عقد فاسد .
- (٣) لموسومة نفسه . كما أنه رتب بطلان على أنها روجها ثم تصح بعد  
الدخول بها أنها غير المعتقد عليها .
- (٤) المربي بها ومن سبب أو قلب شهود . عند جعفر .
- والحاشية . وحاشية من يفتي الدين بوجوب أن سبب المصاهرة هو روج .
- مطلقاً ، مشروعاً كان أو غير مشروع .
- ما شاعق فيه لا يرى رتب . ودواعيه مثل الحرمة البهية ، لأن  
الحرمة لا تحرم الجاهل . ولأن حرمة المصاهرة معه يلحق لأخت بالأخت .
- فكيف ثبت بها هو محظور شرعاً .

### النوع الثالث - المحرمات بسبب الرضاع :

يحرّم من الرضاع كل ما يحرم من سبب (النسب) والمصاهرة . وعلى هذا  
المحرمات بسبب الرضاع أصناف ثمانية

- (١) الأم من الرضاعة . وكذا أختها وإن علون .
- (٢) الأب من الرضاعة . وكذا بنات الأولاد وإن برن .
- (٣) فروع الأبن . وهن الأخوات من الرضاعة . وكذا سبب لأخيه  
والأخوات وإن نزلن .

١ . في رواية أخرى . أن أبا جعفر . أن أبا جعفر . وذكر  
نقوس في مسائل الخلاف ٢ من ٦٦ . كبر الروايات على أن الرتب سبب  
الحرمة كالوطىء المساء .

(٤) فروع الاحداد والحدث اد انغصب بزوجته وحدها وهي نكاح  
والحداد من الرضاغة، وكذا عتق وخالات الابوين أو الاحداد والحدث .  
(٥) ثم بروحه من الرضاغة، وكذا حداتها، وان علون، دخل بروحه  
أو لم يدخل .

(٦) ثم الروحة من الرضاغة، وراث اولادها وان برز شره الاول  
بازوجهة .

(٧) روجه الاب من الرضاغة، وكذا روجه الحد وبن علا

(٨) روجه الابن من الرضاغة، وكذا روجه اولاده وان برز .

والمرجع في تحريم هؤلاء قوله تعالى، عتق عني المحرمات . . . وانها ك  
اللاتي ارضعنكم واخواتكم من الرضاغة . .

وقوله عليه الصلاة والسلام « يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب » .  
والاحتماع على انه يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب والمصاهرة « . لان  
هناك مسائل مستنبطه من هذا المصوم، ووجه استنباطها ان المعنى الذي من تحريمه  
كان يحرم في النسب أو المصاهرة، ليس موجودا فيها، فس هذه المسائل المستنبطه،  
ثم الاحتماع، قد ارضعت امرأه حسبا، وكان لها ابن من نسب، حرم هذا  
الابن من النسب ان يزوج بأمه الصبي الذي رضع من أمه، لان أم الاحتماع من  
النسب أم أم، أو روجه أب، وهذا المعنى متفق في أم الاحتماع، ولهذا  
كان حلالا .

١ اقدم جمهور العلماء ادله واصحه على تحريم من الرضاغة ما يحرم  
من النسب والمصاهرة والله يحرمنا في الآية والحدود بمعنى مع هذا التفسير  
ولكن ابن سبويه وجمهوره ان النسب ونكاح بالحرمة عند مورد النص لا يعملا به  
بحرم من الرضاغة ما يحرم بالمصاهرة . فراجع كتب التفسير في ذلك . وراجع  
ساوي من سنده وراى المعاد لان النسب لنفس على صحيح القرع

ومنها أحب أمه رضاعاً ، فدا أرضعت امرأة ولداً ، ويهدى بولد أحب به  
رضع من تلك المرأة ، يحوز لزوج المرأة أن يزوج أحب ذلك الولد أي هو  
أمه من الرضاع ، لأن أحب الأم من السب أم أمه ، أو سب وجهه  
المذخور بها ، وهذا لمعنى من في أحب الأم رضاعاً ، فهذا كسب حلالاً .  
وقس على هاتين المسألتين .

وحكمة تحريم سب الرضعة أن الرضيع قد تغذى من لبن من  
أرضعته ، وسبها من دمها ، وعليه سب يحرم العقل . وبشر عظمه ، فكان حرماً  
مهما ، وكانت له كالأم لها ، فالأم عدته دمها وهو حين في بطنها ، وأرضعته  
عدته دمها وهو طفل في حجرها . وروح الرضعة دخل في دمه ، فكان  
بصلة الأب للرضيع . مما ثبت الحرمة بين رضيع ومه وأبيه رضاعاً  
وما فصل بها من صون وفروع وأنهار . كما هو شأن سب الأم والأب  
بما ، رابطة الدم ، وثبوت الحرمة في الحديث « ١ » .

### « القسم الثاني - المحرمات على الذوات »

وهي أنواع متعددة، نذكر نوع أسباب الحرمة، ومحل هذه الأنواع  
سبعة (١) المشغولة بحق الغير (٢) الجمع بين محرمين (٣) المطلقة ثلاثاً  
(٤) الأمة على الحر (٥) الملاءمة (٦) من لا يدين بدين ساوى (٧) برأيه  
على الأربع - واليك تفصيل كل نوع :

#### ١ - المشغولة بحق الغير :-

يحرم تزوج كل امرأة مشغولة بحق الغير، فزوجة الغير، والمعدة من  
طلاق رجعي، أو دائر، أو من وفاة مشغولة بالزوج حقة أو حكماً، فالزواج  
بها في هذه الحالة يكون عدواناً على الغير. فوفاؤه يؤدي إليه من اختلاف

١ ، سيأتي الكلام عن الرضاع في بحث مستقل بين فيه امدة التي يكون  
الرضاع فيها محرماً ، واقتدار الذي يثبت به الحرمة . وغير ذلك من مباحث  
الرضاع .



## الإنسان «أ» .

ودرس التحريم ذات الروح قوله تعالى: عطف على التحريم  
« . . وانحصرت من النساء » المراد بهن ذوات الأرواح .

ودرس التحريم لمعدن قوته تعبى في شأن المطلق « وانحصرت  
سرىس ثلثه فروع » وقوة في شأن التوفي عنها روحها « الدين  
نوقون مكم ويدرون أرواحا يرسى ثلثه ربعه عشر وعوايه  
فهي نص » ولا نمر موا عسده الكاح حتى يبع نكاح احله « وقوايه  
» وأولات الاحمال احملهن ان يسهن حسهن . »

هذا ونحن بالمعنى من رواح صحح المعنى من دخول بعدد . أو  
وسى شبهه . أما المربي بها فان كان العقد عليها هو الرابي صح بعدد  
وحار المدحون بها في الحال . سواء كانت حاملا أو غير حامل « ٢ » .

وان كان العقد عليها غير الرابي . وكانت غير حامل حار العقد عليها  
والدخول بها في حال عدابي حقه . وأبي يوسف والشافعي . وقال محمد  
والجعفرية . يصح بعدد . ويكره الدخول بها حتى يسراها بحصة . وقال  
مالك وأحمد لأبد من العدة .

ون كان العقد غير الرابي . وكانت حاملا صح العقد . وكره الدخول

١ مذهب الجعفرية . من برو . من معدن . ودخول بها عملا بالحرمة . و  
جاهلا حرمت عليه مؤبدا . وكذا اذا عقد عليها لعقل . وكان يعلم بالحرمة . أما مجرد  
المعدن مع الجهالة فلا حصرم بالحرمة المؤبد . انظر الاستبصار ٢٤ ص ١٨٧  
ومسائل الخلاف ٢٤ ص ٦٨ . ومذهب المالكية كمذهب الجعفرية بالنسبة  
للمعدن من وفاء أو خلاف شأن إلا ان الظاهر عند عدم قصد البتر . فالمعدن  
المجرد عن المدحون ولو عملا بالحرمة . انظر حاشية الدسوقي على الشرح . ١١٨ .  
٢ ص ١١٨ ، ١١٩ .

٢ بعض المعاهد لا يرى صحة الرواح من الراسه . وهو مروي عن الحسن  
الصري . وروى عن أحمد انه جائز بشرط التوبة .

بها حتى يصع حملها عند أبي حبيقة، ومحمد، والشافعي، لقوله عليه الصلاة والسلام ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي دابة روع غيره ) . وقال أبو يوسف، وروى مالك، وأحمد في رواية عنه لا يصح العقد، ودلائل لا يجوز النحول، فإن وصفت حمها عقد عليها ودخل بها . وإن تصفها لا يصح العقد، ويجوز النحول بها في الحال . ويجب لا يضأها حتى يصع ما في نطفها « ١ » .

## ٢ - الجمع بين محرمين :

والمراد من المحرمين، كل امرأتين نسبا فرائده محرمه نكاح لو فرضت أنهما « ٢ » ذكرًا حرمت عليه الأخرى . وذلك كالأختين، لأن لو فرضت واحدة منهما ذكرًا لا يحل للأخرى لأن هذا يؤدي إلى حواج الإخوة أخته . وكذلك المرأة مع عنتها أو حائنها ، لا يصح الجمع بينهما . وبدل على تحريم قوله تعالى، عطفًا على المحرمات « . . . » وأن تحضروا بين الأختين إلا ما قد سبق « فهي صريحة في حرمة الجمع بين الأختين . وبدل المحوى على حرمة الجمع بين سائر المحارم، وقد أتت هذا العموم قوله عليه الصلاة والسلام « لا تكبح المرأة على عنتها، ولا على حائنها، ولا على أختها، ولا على أمة أختها، فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » . ولا فرق بين كون المحرمين

### (١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ٦٥ .

٢١ شرعًا بأنهما، لأن الجمهور يرى أن الحرمة لا تثبت إلا إذا ثبت نكاح من الحائنين، وبهما فرضت ذكرًا حرمت عليه الأخرى . أما لو كانت الحرمة من جانب واحد فالجمع جائز كما في الست مع روجه نساء ولو فرضت الست ذكرًا لا تحض لها روجه أنهما . ولكن على فرض أن روجه الأب ذكر فهي أحسنه عن الست . وكذا المرأة مع روجه نساء . وخالفه رفر فعز بحرمة الجمع ولو ثبتت الحرمة من جانب واحد . على أنها اشترطها الفرائد المحرمه ولا فرائد بين من ذكر في المثاليين .

من ناحية السب، أو من ناحية الرضاع «١» .

ودفع الحنفية الى أنه يجوز تكاح المرأة على عبده، وحاشا بشرط رضا بعمه والخال، ويجوز تكاح العمة على سب ثوبه، وإباحه على سب اختها بدون رضا ست الاخ، وبنت الاخت «٢» .

هد - ويرى الحنفية أنه لا يصح أن يروح الرجل من أحب روحه التي في عبده، كدخ لا يصح أن يروح من أحب روحه المطلقة لطلابه رجعه، أو بئس بسبوه صغرى أو كرى ما دامت في العدة، لأن الروحية بوجه حكما بعد آثره، كحق الاحساس، ووجوب العقدة .

ويرى المالكية، والشافعية، والحنفية، أن حرمة الصبي بين المخارم ان هو حل فسام الروحة فعلا، أو في عده الطلاق، رجعي، أما لو كان انطلاقا، بئس فقد اضطرب الروحة واللب، فان يروح في بعده بأحب المطلقة فلا يكون ذلك جمعا بين اثنين .

ثم به قد يحدث أن يروح رجل من محرمين في عقد واحد، وهذا صريح العقدة فاسدا بالنسبة لهما معا .

وقد يروحهم في عقدين كل على حده، ولكنه لا يعرف السابق منهما .  
واحكم أن أحد العقدين فاسد بغيره، ولم كان بغير الفاسد ممهدا وحسب التفريق في الحال بالنسبة لهما معا «٣» .

أما أن يروحهم في عقدين كل على حده . وكان سابقا معروفا كان هو الصحيح، والثاني فاسد بإتفاق .

١) حالف ابن تيمية وابن القيم في جواز الجمع بين المخارم رسميا

٢) الاستيعاب ج ٣ ص ١١٨ .

٣) ان أمكن في هذه الصورة وما قبلها ترجيح عقد واحد على عقد الآخر  
كان كآب احدهما بين فيها مانع آخر والاخرى فيها مانع آخر سوى ما نحن فيه غير العقد صحيحا بالنسبة للراعية وفاسدا بالنسبة للآخرى .

والحكمة في تحريم الجمع بين المحرم ما سرت على الجمع من دفع  
الصلة بين ذوي الأرحام، لأن المدة حرب بكرامة الروح حرمها، وتنتهك  
المرأة فلا يمكن التحلي عنها. والأسلام يدعو إلى الوثوق بالعاقبة لا إلى  
قطعها، وقد صرح الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك في حديث السابق  
حيث قال في آخره «... فانيكم ان تعلم ذلك فضعه أرحامكم».

## ٢ - المطلقة ثلاثا :

وهذه حرمها المؤقتة، ناسية من ثلاثها. قال في الجمع بحرمه بأن  
روح من آخر روحا صحيحا، ودخل بها دخولاً حقيقاً ثم ناسية أو مات  
عنها، فتلزج الأول بعد انقضاء عدتها أن يعتد عليها من جديد.

ويدين على هذا قوله تعالى «أطلاق مردن فمساك معروف» و  
تسريح باحسان «...» أي أن قال «فان طلقها فلا يحل له من بعد حتى تنكح  
زوجاً غيره».

والحكمة في تحريم المطلقة ثلاثا على من طلقها، أن روح آدم عرف  
أن الطائفة الثالثة من حرمه، وأنها ستكون روح آخر وقد لا يعود  
لها، وإن عاد بعد أن أخذ اثنتي منها رغبة، وقضى ولزمه دعاء كل هذا  
لأنه إن يترتب وسرور، فيسبب عن طلاق هذا مأثم، وتنتهك عاقبه.

والروح والروحة آدم، عرفا هدد العاقبة من بعد عن الطلاق الثلاث،  
رجع كل منها نفسه، فأرا أن سبب الخلاف من حاشه، وحسن معدته  
صاحبه، حفاظ على الروحية، وإهاء عليها.

## ٤ - تزوج الامة على الحرية : (١)

من كان في عصمته زوجة حرة فلا يجوز له أن يتزوج أمة عليها، لقواه  
عنه الصلاة والسلام «لا تنكح الامة على احرم، وتنكح الحرية على الامة»

(١) فصلان بيان حكم الشرعة، بصرف النظر عن كون الرق له وجود الآن  
أو لا وجود له.

ولأن الله أنح روح الأمام عند عده القدره على رواح الحره «أ» - و لقدره  
كما يرى الحقبة - منصفه بوجود الحره في عصبه .  
والحكمة في هذا الحريم، هو أن ادخال الأمامة على حره مهان لها .  
وخرج لكر مهان، وامرأة لا رضى عده بادلخال الحره عليها، فكيف بالأمامة ؟

### ٥ - المرأة اللاعنة :-

إذا قذف الرجل روحه نارياً، أو نفى ولده عن نفسه، ولم يكن له  
شهود على ذلك، فحكمه د رافعا بي القاصي، أن يحلف الرجل أربع مرات  
بأنه أنه صادق فيما رماها به، والخامسة أن يمه الله عليه أن كان من الكذابين .  
ثم يحلف المرأة أربع مرات بالله أنه كاذب فيما رماها به، والخامسة أن عصب  
الله عليها، أن كان من الصادقين . فإن لم يفعل ذلك، فرق القاصي بينها وكاتب  
لمرأه حراما عليه، لا يحل له ما دام على اتهامها لها، فإن كذب نفسه، ومأ  
ساحتها، أقسم عنه حد القذف ثمانون جلده، وكان له أن يعقد عليها من جديد .  
والحكمة في أن الشارع جعل حرمة تشعة الملاءمة، أن تشعة قد قذف  
بين الروحاني، وروح لا تشعة له لا حريمه، فأولى أن تحل عقوبته، فإن كذب  
الروح نفسه عذب النعم، وحسنه لا مانع من عوده لزوجة، أن رضى  
الروحية .

### ٦ - من لا تدين بدين سماوي :

لا يحل لمسلم أن يتزوج من امرأة لا تدين بدين سماوي، فمن لا يعترف  
بأنوثة، ومن شرك مع الله غيره، ومن بعد الأوثان، ومن تعد النار أو  
البحوم، كل ذلك لا يباح الشارع للمسلم تكاحهن، فإنه يقول « ولا تسكوا  
بعض الكوافر » وهول « ولا تكفوا المشركين حتى يؤمن ولا ملة مؤمنة حرم  
من مشركة ولو أعجبتكم » . وقل عليه الصلاة و سلام في شأن المحوس

(١) في قوله « ومن لم يستطع منكم طولا أن يحكم المحضات المؤمنات ومن  
ما منك أيمانكم من مساتكم المؤمنات » .

« سوا بهم ستة أهل الكتاب. غير ما كفى سائهم. ولا آكلوا ذبحهم » .  
 ويلاحظ هؤلاء في التحريم. المرتد عن الإسلام. وما في دينه من شيء .  
 آخر، لا يلا ثمر على دينها. ويعتبر غير ذات دين. ويحسن إلى أن يوثق  
 أو تسوت .

والحكمة في تحريم هؤلاء خمسة. أن بين مسلم ومن لا يؤمن بالله ولا  
 شيء تمييزا تماما في العقيدة. ومحل أن يسفر مع هذه التباين ما جاءه وجه  
 أو تحسن معه عشرة ومودة .

وأما الكتاب، يهودية أو مسيحية. فليس له على من حمله  
 بروح مهم لأن الله سبحانه « سوا تحسن الكتابية في صفات  
 وبعاء الدين أو توا الكتاب حل لكم وتعدكم حل لهم والمحب من مؤمن .  
 والمحب من الدين أو توا. الكتاب من فليكم . . . » .

وإن حار بكاح كتابه لأنها والمسلم متدين في الدين ولا يحسن على  
 بروحه من خلاف يعكر صفوها ويهدد كتابها . . . وسأنت في هذا بحث  
 مفصل سنحاول حلها رواح المسبح من غير المسبح .

## ٧ - الزيادة على الأربع :-

لا بد أن أحل في عصمة أربع رواح أن يروح بخدمته. وإد فلول  
 واحدة ليس به أن يروح يحرق حتى يقتل عديها. ولو كان الطلاق بآل  
 بيوت كبرى، لأن الروحانية حكماء ما دامت العدة بآله بقاء أثر المكاح .  
 ودفع لشعبه. والخمسة. التي أنه نال له للطلاق بآل نفسه بآل  
 مطلق أن يروح في العدة بخدمته. ولا يكون حامدا من حسن سوء لأن  
 روحية آله رآل بمجرد صلاحها ولا الف بآل العدة .

والأصل في تحريم الزيادة على الأربع قوله تعالى « فليكنوا من طاب  
 لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وهو حديث الزيادة على قصره إلا أنه  
 على الأربع .



هد حمله ، لا خير فيه ، وأسر هذا شأنها خير منها بوحده عن بروج والولده .  
فالواحد . وعدد البروجات ينشأ عنه كثرة الاولاد ، وكثرة الاولاد تحتاج  
الى دخل لا يمتنع ، ومورد لا يعص . ومن ساء هذا الدخل يدى يسد حمله  
هذه الكثرة المترتبة من السبل ؟ ومورد الدولة معدودة ، وأثرها محدودة .  
وهي بهم على قههم ضائقة . فكيف يسعهم ان يصعب عيادهم . وتراد  
جميعهم ؟

فالواحد . . . . . ونقول بهم

ان الاسلام به تكن يدى في اسخه بعدد بروج . فقد سمع دنان  
تحت اسعد سى ما قوى الأربع بكثرة . كيهوده . . . وما عليه المسححة  
من قصر الروح على واحد . فليس ذلك من أجل احتفاظه على امرأه وشعوره  
ان لان اسره والسبل هو الاصل . والمرأة - في المسححة - شر محض  
يصرف المرء عن الله ، فان كذب ضروره مدحة ، ومرتبه واحد أهول شرا .  
امراتين .

والاسلام حين جاء ، وجد التعدد مألوف عند العرب . ووجد منهم من  
لا يفت باسعد عند حد ، فيما كان منه الا أن هذب هذه القوضى . فبهم يعص  
على مبدأ اسعد بلزمه . وانما وقف به عند الأربع ، لحكم ان حملها يعص  
الناس أو يحملها . فذلك لانها لا تعني الانصار ولكن تعني القلوب التي  
في الصدور .

لس في بعدد البروجات اسراف في شاع احرائر . أو ارماء لرعات  
لحمده . وانه هو العلاج كل العلاج لادواء امضع . ومشاكل الدس .

فارجل امدى تصاب روحه سرصر عتقال يستصلى على العلاج ، ولا  
تصبح معه لحد الروحيه . هل في شربه الانصاف أن يحرم عليه الروح من  
أخرى ، تسد حاجته ، وتقصي لانه ؟ أو من فصله الولد أن يطلق روحته  
حتى يسكن من البرواح أخرى ؟ . ان حرم عليه الروح فقد كلفاه شطط .



وحملته عسير . وإن تعدد الهوى يسكن من رواح أخرى - حيث  
لا يحل له الجمع بين روجين - فمن لروحه الأولى . وقد وعد فيها - من .  
و تصرف عنها الرجل ؟ أليس الجمع بين شئين نوعين وأرقى ؟

والرجل قد يكون له من صفة ما لا خير معه على الخمران من امر -  
مدة طويلة ، والمرأة تعربها في بعض الأحيان ما يسع معه ألم سرده وحسنه .  
كأنه حبس . وشاهد . فهل يعرض من هذه حادثة من الرجال لنفسه  
وللعمران في صلاته بشروعة ؟ أم يسهل حادثة بروحه أخرى من أن يلقى  
مشروع ؟

والجواب الذي أتى على رجا . ثم انتهى بهذه مشكلة الاحتباس  
فهو رجل وهو غصب الدولة . وكثيره . وهو في حادثة إلى رجا  
وعنده . وفي حادثة فمن إلى الروح الذي يحسن مربي الأخلاق ، وموارد  
الذليلة .

ذلك الاحتباس لصحة على أن يسهل الرجال إلى النساء بعد الحرب  
عالمه لأولى كتب ١ إلى ٣ ، وبعد الحرب بعلمه الثانية . كتب يسهل  
رجال إلى النساء في كتاب ١ إلى ٩ . فمن العجز أمام هذه بقله من رجال .  
والكثرة من النساء . أن يحل تعدد الروحات . حتى يعوض الفقد في الرجال .  
ويحفظ على كرامه امرأة ؟ أم من الحر أن يحر - العدد . وتبقى الأمة هرمة  
سئلة . ويصبح امرأة ولا طريق لعيشها إلا بغيرتها . ولا سبل لحداها إلا على  
حساب سمعتها وشرعها ؟

ثم هل يكر أحد أن الدول التي يصب أهلها على الإسلام بعدد بروحات  
يمشي بين أفرادها نظام الحيلاب والعشيق . بحيث يكون للرجل أكثر من  
حبيبه وعشيق . يعيش معهن في ربه . ويربط بهن برباط غير مشروع ؟  
أدب حر أم عدد الروحات أبدي شرعه له . وأخامه مدسية . ويطه تحفوق  
ووجبات ؟

ثم ما يقبل من أن تعدد عليه للبراة. فعدد بعد كل بعد عن الحقيقة . لأن الإسلام لم يبح التعدد في كل لا حوائج ، بل فأخذه عند حذره ، وشرحه بالتأكد من العدل والمساواة بين الرواحب . وحيث لا ضرورة فلا فساد على واحدته أوبى ، وحيث توقع عظم وعده مساواة فالتعدد حرام قصدا ، لأن الله يقول «... فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » .

لقد حاول بعض من لا يدركون اتجاهات القرآن في أسلوبه ، أن يأتوا منه دليلا على حرمة التعدد . فقالوا ان شرآء . أضح استعدد بشرى العدله وبين أن عدده غير ممكنة بقوله « ولئن سئلتهم ليقولن لن يعدوا بيننا شيئا » .

وتقول هذه فهم ان صحيح كان القرآن متعصبا بعبادته نفسه ، وحساب أن يكون كذلك « ولو كان من عدد غير الله لم يجدوا فيه أحلاما كثر » . والفهم الصحيح ، أن الآية الأولى أراد من العدله المساواة في القيمة ونسبهم بين رواحب ، وهذا أمر ممكن يدخل تحت طاعة الشر .

أما الآية الثانية التي تترجح أن العدل غير مستطاع ، فمرادها ، حرمة ومنع من أن يعدد فوق طاعة الله ، ولا يدخل لهم فيه . ثم لا يد يدك قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم هذا نفسي فيما ملكك . فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك » .

وأيضا ما يقبل من أن تعدد الرواحب سب نفسك بخلاف روحه . وفساد للعلاقات بين الأولاد . فذلك ليس عبء العدد . وما هو عبء لمخمس يدي يعيش فيه ، فلو عرف كل فرد حقه وواجبه . ووقف عند حده ، دول أن يعرف غيره بما سواه ، لما كان هناك مشاكل الأسر . ومقاسد العائلات ...

وأيضا ما يقبل من أن تعدد الأولاد ينسب عنه كثرة الأولاد . وأكثره مرأه وحده ، حتى لا يحصى على نفسه . وسه ، وأولاده .

وأيضا ما يقبل من أن تعدد الأولاد ينسب عنه كثرة الأولاد . وأكثره

تؤدي إلى أن تصبى موارد الدولة أفرادها ، فحدث مصفى العجزة . و سألوا  
القعدة ، وحنة الكسالى فى دنيا الناس !!  
به سحل الأرض بحراتها ، وموارد بلاد انطبعة لا تزال تتر بد يوم  
بعد يوم . وكور الأرض لا تزال تظهر آت بعد آت . وحقن حركات العرب  
البحرنة رفق بد المعبر عن كنوز وخراب ، فبعب ولا برل سبب  
أمام موارد البرى التى تكفى أضعاف أضعاف . وحابس يوم - فل كس  
شىء إلى الأبدى اكادحة العمنة . والقوى املة المسحة . ويومئذ لا يكون  
فاقة ولا حاجة .

المآله شامة - ما أثر حول رواح الرسول بكث من ربح -  
بحاون بعض المعرضين أن سألوا من سبي الاسلام ، بجمعه بين أكثر  
من أربع رواح ، وهو يرون أن محمدا له يرض نفسه أن يكون كافر دأمة .  
بل حص نفسه وميرها ، بأن جمع فى وقت واحد بين مع رواح ، وما كان  
لبس أن يسبل إلى الشهوات ، فعدد بروح ، فصلا عن تسيير نفسه عن  
أمر دأمة ، والمثل إلى الشهوات دليل على ضعف الحلق ، وضعف الحد .  
لا يليق بجلال النبوة !!

وقول هؤلاء : أن جهنم نارريح . و ناريح البشريع خاصه ، وعدم  
در ككم لاهداف سوء دأمة ، حدى ككم على مكر نفوس وروره .  
فرمين رسول الله صلى الله عليه وسلم سله إلى الشهوات ، و يدفعه وراء  
الطاب !!

فقول هؤلاء : سمو الناريح ، واستقصوا رواح رسول . واحده  
واحده ، فسروا أنه ما أقدم على واحده إلا لعرض ساء ، وفصد سل .

تروج الرسول من أجل تأييد القنوب امسافرة . وتروج بدافع الاخلاص  
وإوفاء لمن سنده فى دعوته ، وعاونه على بضع رساله . وتروج من عارف  
أهله واعدت وصفا من أجل دأمة ، ثم مات روحها وتركها بلا عائل ولا بصير .

فكان لها عليه السلام الروح . والعائل . والصبر . مكذبة يا سلى ما نلت في  
دين الله . وتزوج من رأى في روحه منها ما يحب قومها في الاسلام ، فدخلوا  
فيه بعد كفر ، واعتنقوه بعد عاد ومكاريه . وتزوج من قبل روحها في حروب  
المسيح ، وحلف لها ذرية صعدى . فحباها من دل الحاحه . وعمل أيتها .  
وتزوج من كان روحه منها هدم اعداءه سكبت من قلوب اعدائه . وعصفت  
لشريع صعب تصبده على الناس . فما اثنوا أن طعوه على أنفسهم . وانقادوا  
بحكم الله فيه . وتزوج بعد ذلك من نسب بطول ذكره . . . .

ومع هذا فاستمر صوا روحا بسى عليه السلام . فسدون أنهم حدها  
كل ثبات مساب ، ما عد عائشه رضى الله عنها . فهن من بحرى وراء شهواته  
وملدانه . يطلب الثبات المسنة . ويرك سكر الشاه ؟ لو كان شهواته - كما  
تقولون - لكان له عن كل هؤلاء مدوحه اى عيرهن من ساء مسليين  
وفيهن من يفتن كل أولئك شبابا وجبالا .

ثم هول لهؤلاء تعلموا بريح الشريعة الاسلامى حتى عفوا على ما تعدد  
بدي حده به نرا أن اسما كان بعد تزوجه عنه الصلاة و سلام جميع أمهات  
المؤمنين ، وكاتب اعداءه قبل برول آتة التعدد سح بلرحل أن يروح من ساء  
ما شاء ، ومن الثبات أنه لم يروح بعد برول هذه الآية (١) .

. . . وأخير هول لهؤلاء قاربوا بى ما أتره الله به به . من عده  
حوار بظلفه لآلة واحدة من سائه . وعده سكيه من برواح أنه و حده  
عليهن ، كما صرح بذلك القرآن الكريم فقال « لا يحل لك النساء من بعد ولا  
أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبت حسنهن » .

قاربوا بى هذا الحظر ، وما أبح لذكر لمسي من استدل وجهه

١١ انظر المواهب المتبحرة ص ٢٥ . ولا يحل له له يمسك اربعا وعشارى  
اسمعي كما هو الحكم بالنسبة لامرأة اسماء لان الرسول لو طلق احدى نسائه  
فمس لاحد بعده ان يروحها حتى الغراء وها يكون الطلاق طلاقا للمصنفه

ممكن روحه ، ثم فوئوها كلمة مصغه جادة ، فوئوا الى سبي المصطفى ،  
برقى اليها اشبهات ، وحادثه ان يكون قد اندفع وراء الشهوات واطلبت  
فوئوها فقد فيها المصغون ، وسجلها سارح ...

## الفصل الخامس

### « في : الولاية في الزواج »

(١) يعرفها (٢) أسبابها (٣) شروطها (٤) رتب الاولياء (٥) انفس  
الولاية عن سولي نفريه في سعد (٦) انواع ولايته (٧) احكام رواج  
الاولياء (٨) متى يسقط خيار المولى عليه ؟

#### ١ - تعريف الولاية :-

الولاية لغة التصير - وفيه اشخص امر غيره - وشرعا  
سلطة شرعية ، يملكها صاحب التصرف في شئون غيره حين عهده ، فتدخل في  
هذا التعريف ، الولاية على النفس ، والولاية على اهل ، وولاية بحصه ،  
كولاية الاب على ابنه صغير ، وولاية العامة - كولاية الامم ومن سوب  
عنه ، وموضوع بحثنا ، هو الولاية على النفس في الزواج .

#### ٢ - اسباب الولاية على النفس في الزواج :-

أولاً - املك - فاسد سولي بروج عنده وأمه ، سفنقى ملكيته لهما .  
ثانياً - القرية - فالقريب العاص ، وغير العاص ، سولي رواج من  
تحت ولايته بمقتضى قرابته له .  
ثالث . ولاء ، اتفاقية - وهو حق شرعى ، أعطاه لشرع سمعق على

من أعمته ، لأنه به اذ مات . وبه ي نه رويحه ان كبر فقد لأهنة .  
عدم وجود قريب عاصب في العائتين .

ابن : لاء اولاد - كتب بعده خريه ان سلام رجل من الكهنة  
على يد رجل مسلم ويو نه . ان يقول نه . ان مولاي . رئيسي ان من . وبعض  
عبيد . حسب . فصبح له درجه من اولاد . فاني بعد ولاته لفرقة بين  
أبواعه .

حاجب : الامامة العامة ، فالامام وى من لا وى له . وهو مقامه من  
ينوب عنه ، كالسلطان ، والقاضي .

## ٢ - شروط الولاية :-

(١) الحرية (٢) السلوك (٣) العقل (٤) اتحاد الدين بين ابوي و ابوي  
عنه .

أما الثلاثة الاولى . فلان كمال الالهة يكون حساسه . ويعتقد ان قد  
وحد منها . لا يكون الانسان أهلاً للتصرف في حق نفسه . فكيف يملك  
التصرف في حق غيره . ووجود اشئ لا يعصه .

وأما اتحاد الدين . فلان الولاية فرع الميراث . ولا تورث عند اختلاف  
الدين . فكذلك الولاية - ويسعى ان نلاحظ ما تأتي -

أولاً ان شرط اتحاد الدين . اساهو دسيسة للولي الخاص . أما من نه  
ولاية عامة . وهو الامام أو نائبه فلا يشترط فيه هذا الشرط . لأن ولاته على  
المسلم وغير المسلم . وكذا للسيد المسلم . تزويج أمه الكافرة . فخصي  
الملكية لا الولاية ، على الصحيح « ١ » .

ثانياً - لو كان المولى عليها مسيحية مثلاً . ولها أخ مسلم . وأخ  
مسيحي . فوسه . أحوه المسخى دون المسلم . ومع الجعفرية ولاته عنه

المسلم على المسلم وتجارو ولاية المسلم على غير المسلم «<sup>١</sup>» .  
 ذلك — عداله الولي شرط عد الشافعية والحابلة . لقوله عنه الصلاه  
 وسلام « لا تكاح الا بولي مرشد » أي رشيد . والقاسق بين رشدا «<sup>٢</sup>»  
 وقال الحنفية والمالكية . لا بشرط عداله بولي . لان ما ورد في القرآن  
 و به ، من أمر الاولياء بترويح من في ولايتهم ، ليس فيه ما يشير الى  
 شرط العداله في الولي ، ولان القاسق مروح به فاقوا ، فكذا يسلط  
 ترويح غيره ما دام في ولايته ، ولان مدار الولاية على توفر اشغفه ، ورعانه  
 المصلحة ، وهما لا يزولان بالتسقط .

وأحدوا عن حديث « لا تكاح الا بولي مرشد » بأن كسبة ( مرشد )  
 يسب ثلثة ، وعلى فرض ثبوتهما فانحدث مضطرب ، ولاضطرب موجب  
 لمضطرب ، وعلى فرض صحة الحديث مع ريده بفظ ( مرشد ) فليس معها  
 ما ذكر ، بل معها . أنه يرشد الى ما فيه مصلحة لمولي عليه ، وهذا أمر  
 يصلح له العدل والقاسق .  
 أما الحمرة ، فقد شرطوا العداله في الحاكم والوصي . دون الاب  
 والجد .

#### ٤ - ترتيب الاولياء :-

امولى عليه ، اما أن يكون مملوكا ، و ما أن يكون حرا . فان كان مملوكا  
 فابولايه عليه لمالكه ، ذكرا كان المالك أو أنثى ، فالعبد والامه ، صغيرين ، أو  
 كبيرين ، عاقلين ، أو غير عاقلين ، بولي المالك عقد رواجه .

١ - اما المريد عن الاسلام فلا ولاية له مطلق لا على مسلم ولا على كافر ولا  
 على مريد منه . لانه لا يرث احدا ، ولا ولاية له على نفسه . حتى لا يجوز تكاحه  
 احدا لا مسلما ولا كافرا - بدائع الصنائع ج٢ ص ٢٣٩ .

٢ - وعن الشافعية والحابلة رده انه اخرى لا بشرط عداله الولي .

وان كان المولى عليه حرا ، فولاية ترويعه تثب للاولياء على الترتيب  
الاتي :

أولاً - لعنه الله «أ» وهم أصف أربعة

أ - السوء . ويراد منها . الابن . وابن الابن وان برل .

ب - الانوہ : ويراد منها الاب ، والعبد أبو الاب وان علا .

الاحوة : ويراد منها الاخ . وابن الاخ وان برل . شصف كان .  
أو لاب .

د - العمومة . ويراد منها العم . وابن العم وان برل . لانوين كان .  
أو لاب .

وهؤلاء جميع مرتبون حسب عصوتهم . فالأفوى عصبه أولاً ، ثم  
الذي يليه ، حسب ترتيبهم في الميراث .

وعنى هذا فان وحد قريب من أى جهة من هذه الجهات ، وليس له  
مراحم ، كان هو الولي الذي يتولى برويع من يحب ولانه . وان تعدد  
الافرءه وتزحوا ، كان **التفاضل** بينهم بعمار الجهة أولاً . فمقدم من كان  
من جهة لبوء . ثم من كان من جهة الانوہ . ثم من كان من جهة الاحوة ،  
ثم من كان من جهة العمومة .

فان تساوا في الجهة ، فإن كانوا جميع من جهة الاحوة مثلاً ، كان  
التفاضل بينهم قرب الدرجة ، فالاخ مقدم على ابن الاخ ، وابن الاخ مقدم  
على ابن ابن الاخ ، ... وهكذا .

وان تساوا في الجهة والدرجة ، كان التفاضل بينهم بقوة القرابة ،  
فان كانوا احوة ، مثلاً ، قدم الاخ الشقيق على الاخ لاب ، وان كانوا اعماماً ،  
قدم العم لانوين ، على العم لاب ... وهكذا .

١١ مرادنا من العصبه الله . العاصب نفسه . وهو كل قريب ذكر لا  
تفرد انشى بالوسط بينه وبين قريبه .



ومن تدوى الاولياء حقه ودرجه وقوه ، كأن كانوا حسبا اخوه أشقاء ، أو اخوه لاب . ثم لكل واحد منهم الولاية كاملة ، وأنهم تولى بعضه وقع صحيحا ، ونقد على الباقي . دون أن يكون لاحدهم حق الاعتراض ، لأن الولاية حق واحد ، لا يقبل التجزئة .

ثانياً - العصه اسسه وهي التي تكون سبب العنق . والولاية عند عدم وجود عاصب سبي ، تنقل لتسعى ، ذكر ، كان أو أنثى ، ثم لعصه . المعتق النسبية ، حسب الترتيب السابق .

ثالثاً - الاقارب عبر العصب . وهؤلاء على الراجح من مذهب لخمسة ، مرتبون كما يلي

- (١) الأصوب . وهم الام ، ثم أم الاب . ثم أم الام .
  - (٢) الفروع . وهم الب . ثم سب الاب . ثم سب الب . ثم سب ابن الاب . ثم سب سب الب . وبعد هؤلاء يأتي الحد لام .
  - (٣) فروع الانوين . وهم الاحب الشقيقة ، ثم الاحب لاب ، ثم لاح ولاحب لام على سواء .
  - (٤) فروع الخدين . وهم العمات مطلقا ، والاعمام لام . ثم الاحوال واجداد . ثم أولادهم . مع مراعاة الدرجة والقوه .
- رابعا - مولى المولاة ، ان وحد (١) .

خامسا - الامم أو من يوب عنه لقوته عليه الصلاة والسلام « السلطان ولي من لا ولي له » .

هؤلاء هم الاولياء ، وهذا هو مرتبهم عند أبي حنيفة رضي الله عنه . وليس وراء هؤلاء من له ولاية الترويح ، ولو كان وصيا ، لأن الوصي ولاه

---

١ ذكرنا ضمن الاويناء ، مولى العتاقة ، ومولى الموالاة . ومرادنا بيان حكمه اشارة ، بصرف النظر عن كون هذا اللون من الاولياء ، موجودا الا أو غير موجود .

## على المال لا على النفس «١» .

ودهب أبو يوسف - في المشهور عنه «٢» - ومحمد بن الحسن ، أبي  
أن الولاية ، تثبت للعصبات النسبية أولاً - ثم للعصبات السببية ، ثم للأمام .  
أو نائه ، وقد استدلاً على هذا ، بقوله عليه الصلاة والسلام « الانكاح  
لعصبات » ومعناه - حيث لا عهد - جس الانكاح - مقوص إلى جس  
العصبات ، فلا يكون لعبرهم منحل في ولاية برواج - سوى الإمام أو من  
يقوم مقامه عند عدم العاصب . لقوله عليه الصلاة والسلام « السلطان ولي  
من ولي له » .

وأيضاً فإن العصبات ، هم الذين يحققهم عار برواج أو فحاره ، فكأن  
ولاية الرواج لهم حتى يتحرروا من سب من لا يكافؤهم .  
ولكن أه حبيبه - رحمه الله - لاحظ ما ذهب إليه من ولاية القرب  
غير العاصب ، أن الولاية يقصد من وراءها النظر في مصلحة المولى عليه ،  
وهذا ، كما يتحقق من العاصب بتحقيق من القرب غير العاصب ، لانه أمر  
يقوم على الشفقة ، وهي متوفرة في الأقرناء على الإطلاق ، ومن ذا يقول ان  
الام لا تتوفر عنده الشفقة والحرم على مصلحة منها ؟ . أم من ذا يقول  
أن الامام أو القاضي ، الذي يشغل بالنظر في مصالح عامة ، ولا تتوفر عنده  
البواعث التي تدعوه إلى التحري في تحرير الكف ، فهدم على الام ، أو  
العدة ، أو العمة ، أو الخالة ؟ .

إذا كان مذهب أبي حنيفة في هذه المسألة ، أرجح من مذهب صاحبه ،  
وكتب عليه الفتوى ، وبه العمل . ولا يعكس عنه حديث « الانكاح

١١ في روايه عن أبي حنيفة أن الأب لو أوصى لأوصى لزوج الصغير ، صح  
وثبت له ولاية الزوج أيضاً .

٢١ وعمر المشهور عنه أنه مع أبي حنيفة في أن الولاية تثبت للأقرناء غير  
العصبة .

لمعصنات » لانه محمول على ثوب الحق لهم حال وجودهم ، وليس فيه ما يدل على أن الولاية لا تثبت لغيرهم .

هـ - انتقال الولاية عن الولي القريب الى البعد :-

عرفنا من تقدم أن ولاية الرواح ، تثبت للولي الأقرب ، فلا قرب ، فليس بعيد مع وجود القريب وصلاحيته حق في الولاية . ولكن قد يوجد ، ما يمل هذه بولاية عن الولي القريب ، أي الولي البعد ، وذلك في الحالات الآتية :

(١) إذا وكل الولي القريب من هو أبعد منه ، كان بعيد بمعنى هذه الوكالة ترويح المولى عليه ، ولو مع وجود الولي القريب في المجلس ، ومع هذا ولو كانت لا تزال حق القريب في الولاية . فله فسخ الوكالة ، وتولي العقد بنفسه .

(٢) إذا عاب الولي القريب أو أحصى بحيث لا يتطرق الحاصل الكفاء حضوره ، انتقلت الولاية الى البعد ، ويكون عقده نافذا ، ولو حصر القريب بعد ذلك لا يلتفت لاعتراضه .

ودهب الشافعي ، الى أن الولاية تنتقل في هذه الحالة ، الى القاصي . كما هو عسل الولي القريب . ولكن الجمعية يقولون : أن القاصي تنتقل اليه الولاية ، عند عده الولي . أو عند تحقق ظلمه ، والولي ها موجود ، والظلم عبر واقع .

وقال الجمعية : أن كان أولى الأولياء مفقودا ، أو عائنا عليه منقطعة ، على مائة قرية ، أو بعيدة ، وكب ، وروح نفسها ، ولم يكن سلطان تزويجها ، الا بوكالة منها (١) .

(٣) إذا عسل الولي القريب من تحت ولايته عن الرواح من الكفاء ومهر امثل ، انتقلت الولاية عنه الى الولي الا بعد ، وهو القاصي ، دون عده

(١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ٦١ .

على الصحيح ، وذلك لأن العصل ما دام يعبر حتى . فهو مقيم يجب رفعه .  
والقاصي ، دون غيره ، هو المكلف برفع المظالم عن الناس .

وقد ذهبه حنفية إذا عصل الأب أو الجد ، ومنع من بربيع الصعة .  
فيس لعنه من الأقارب ، أو الحاكم . ولاية بربيعها ، ولو كان العصل  
لسبب غير مفسول ، فلو روجها الحاكم ، والحاده هذه . كان موفوقا عصى  
أجازتها بعد البلوغ .

هذا . وقد علب أن الأهمه شرم في تحقق الولاية وثبوتها . وعلى  
هذا ، فالصغر ، والمجنون ليا من أهل الولاية حتى يفسد ، أن الولاية تسفل  
الى البعد بس صغر الغريب ، أو حونه ، لأنها لم تثبت له بفره حتى  
تسفل عنه ابى عمره . نعم أن كان القرب محبوس حونا غير مفسول ، فلا سبب  
عنه الولاية . بل تنظر افاقته ، ما دام الأسطار لا يعوب مصلحه يعود عني ما  
هو في ولايته .

## ٦ - أنواع الولايات :

تنوع ولاية الزواج بالنسبة للمولى عنهم الى ثلاثة أنواع . وهي

أولا - ولاية الاستحاب :

وهي التي تحول لصاحبها حق تزويج المولى عنه . بناء على احبهم  
ورعبه ، مع بقاء الحق للمولى عنه ، في بربيع نفسه بنفسه دون الرجوع  
الى المولى في ذلك .

وتثبت هذه الولاية ، على الحره الناعمة العفلة ، مكررا كانت أو ثانيا .  
عند أبي حنيفة رضى الله عنه ، وكذلك عند أبي يوسف ومحمد في روايه  
عنها . ودليلهم على هذا ، قوله عليه الصلاه والسلام « الإيم أحق بمها  
من وليها ، والكر ستأمر في نفسها ، وادها صامنها » والمراد من الإيم .  
من لا روح لها مطلقا ، وعلى فرض أن المراد من الإيم ، الثيب ، كما صرح به  
في رواية أخرى ، فعوله ، والكر ستأمر لا يجعل للمولى حيا معها .

قوله ولأن المرأة ما دامت بالغة عاقلة ، فهي أهل للتصرفات ، وقد أتيح لها باتفاق التصرف في مالها ، وأولى أن تصرف في نفسها ، لأن هدم أمر يهتها أكثر من غيرها ، وما قد يكون من تساهل منها في المهر أو الكفاءة مندرك بما أعطاه الشارع للولاء ، من حق الاعتراض ، وطلب الفسخ . وذهب الجعفرية ، إلى أن الحرة البالغة العاقلة ، إن كانت ثيبا فليس لأحد عيها ولاية حر ، بل تثبت استحبابا ، ولها أن تروج نفسها نفسها . وإن كتب نكرا فظاهر من الروايات - كما يقول أبو جعفر الطوسي (١) - أن للاب والجد أن يجراها على النكاح ، وبسحب لهما أن يسناداها ، ومع غير الأب والجد ، هي أحق بنفسها . ويرى بعض الجعفرية ، أن السكر والشبه سواء ، في أنه لا تثبت ولاية الحر عيها لأحد مطلقا (٢) .

ثانيا - ولاية الشركة -

وهي التي تحول بمصاحبها ترويج المولى عليه ، بشرط اشتراكه معه في الرأي والاحبار ، فلا يكون لأحدهما أن يستبد بالعقد دون موافقة الآخر ، فالولي والمولى عليه في هذا الحق سواء .

وتثبت هذه الولاية ، على الحرة البالغة العاقلة الثيب ، عند الشفعة ، والوكالة ، والحصاة ، وذهب محمد بن الحسن - في المشهور عنه - وهو رواه عن أبي يوسف ، أن هذه الولاية ، تثبت على الحرة البالغة العاقلة ، نكر كتاب ، أو ثيب . غير أن الشافعي ومن معه - يرون أن الولي هو الذي سوي العقد وحده ، بعد أن سم رضا المولى عليها ، لأن عقد بروج عندهم ، لا يصح بعبارة المرأة مطلقا ، سواء أكانت بعقد لنفسها ، أم لغيرها ، ومرجعهم في هذا ، قول لرسول صلى الله عليه وسلم « لا تروج المرأة المرأة ، ولا تروج المرأة نفسها » وقوله « لا نكح إلا بولي » - أم محمد وأبو يوسف

(١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٥٦ .

فيريد أن لكل من الولي والمرأه ، أن يتولى العقد نفسه ، ما دام قد تحقق  
إرضاء من الطرفين ، وهذا بناء على ما ثبت في المذهب الحنفى من حوار عقد  
المرأة لنفسها ولغيرها (١) .

### ثالثا - ولاية الاجبار :

وهي التي تحول بمصاحبة الزوج المولى عليه حراً - وبدون أن يكون له  
أى مدخل فى الرأى والاختيار .

وتثبت هذه الولاية على العقد (٢) وإلامه مذهب - وعلى الصغير  
والصغرة - والمجنون والمجنونة ، والمعوق ، والمعوقة ، اتفاقاً . وراد الشافعية  
على ما تقدم المرأة العاقلة البالغة أن كانت بكرًا « ١ » ، فاسكره عندهم شرط  
في ثوب ولاية الإحصار على البالغة العاقلة « ٢ » ، كما أنها شرط في إيلانه على  
الصغيرة أيضاً . وعلى هذا ، فثبث صغره أو كبره ، ليس عليها ولاية عند  
عقد الشافعية ، بل ولائه مشاركته كما تقدم . غير أنه لم يثبت الصغرة

١) أسدل الحنفية على حوار عقد المرأة نفسها بل العوان أسدل اسكا .  
ابن المراه في أكثر من آية ، كقوله تعالى " فان طلقها فلا يحل له من بعد حتى ينكح  
روحاً غيره " وقوله " . فلا يفسلوهن - ينكحن - رواحهن " . وبالتحديد المقدم  
وهو " الآية حتى نفسها . الخ . واستدلوا على حوار عقد المرأة لغيرها بما ثبت  
من أن عائشة زوجة حفصة بنت أحمها عند الرحم وهو عام فلما حص المص  
الرواج .

٢) الأصهر عند الشافعية أنه لا خبر السيد عند على إرواج ونحو أمه .  
وهو رواية عن أبي حنيفة

٣) تعتبر المرأة بكرًا أو رأساً بكاريتها بنفسها . وعارض كونه وحواجه .  
ويعسر بها من راتب بكاريتها بنكاح فاسد ووصى بسببه . ومن راتب بكاريتها  
برنى تعتبر بكرًا عند أبي حنيفة وثبتا عند الحميرية .

٤) البالغة العاقلة ، أن كانت بكرًا حراً ، ولها عند المالكية ، إلا إذا رسدت  
فالمصحح أنه لابد من رضاها وإذنها مع قضاء إيلانه عنها - حاشية أسودى  
على أشرح البكر ح ٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣

لا تصور منها مشاركة في إرثي لعدم إهله . فليس لأحد أن يروجه .  
ولو كان الأب . أو الجد . بل سطر إلى النوع . لتشاركه ولي في حصة  
الزوج .

هذا . وشب ولاية الحر . عند الحصة . لأصاف الأولياء بعده .  
ذكرهم على الخلاف المعروف بين الأمام وصاحبه .

وعند الجمهوريه . شب ولاية حر . على الصغير والمحون خنوع عن  
صريء الأب . وأجد الأب وإن علا . ثم يوصي أحدهما . ثم ليعاكم . فابوا  
وولي المحونه في السكاح . فبها دون انها عند الاحتماع . ولعند أن يروح  
صغيره مع حضور الأب وأهله . ولا ينف لاعتراضه . ولعناكم أن يروح  
من صرأ عنه المحون بعد النوع . وليس ذلك للأب أو الجد أو الوصي .

وعند لماكنة والحائلة شب ولاية حر الأب أو وصيه «أ» وعند  
الشافعية تثبت للأب والجد .

وبعد فقد خرجنا من هذا البحث . بأن الحصة يرون أن المرأه الناعه  
العامة بكر أو نس — على الراجح من مذهبه — لها أن تولي المعدلصها .  
دون دن وبها . وشافعية ومن معهم يرون أن الناعه العقلية . ما دمت  
بكرًا . فلا رأي لها في الروح مطلق . بل الرأي أولاً وآخرًا بقولي . ولا عزم  
بغير صها — وأدلة كل فريق على ما ذهب اليه يمكن مناقشتها بما لا تهص  
بعدة لائحات المسمى .

وكليه الانصاف . أن يرواج بين حق مرأه الناعه وحدها حتى يسد  
به . بل هو علاقت وروابط شتأ بين أسريين . وتوثق بين عاتنين . ومن  
وراء ذلك يكون الاحتلاط وينم لاندماج . وأمر هذه شأنه عجيب إلا يشارت  
فيه الأولياء وهم من أصحابه . وأعجب منه . أن سم در آذنههم . ورعه  
أنوفهم .

١٠) اشترط احسانه في ولاية الوصي أن يكون الأب قد عين الروح .

والزواج، ليس حق الوصي وحده، بل هو المرأة نفسها، وهي له أحق،  
فهي تلي عشر في كف زوجها، ويربط حياتها بحياته، فكيف يهمل رأيها،  
وتساق سوق النعم ؟

حتى أنه لا بد من اشتراكه في إرثي . ولابد من جسد إرادة المرأة  
وارادة أولئها على اختيار الزوج، الذي سيكون لها وبه، ومسا ومهم .  
والمأمل في الأحاديث الواردة في هذا الموضوع لابد أن يخرج بهذا  
النتيجة، واستخرج من الفقه الاسلامي العام لابد أن يحد ما ذهب اليه محمد  
بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة، وأبو ثور من مجتهدي الشافعية . وهو  
أنه لابد في الزواج من رضا المرأة ورضاها، ومنى بحسن رضاها فأبدا، بولي  
العقد صح الزواج « ١ » .

#### ٧ - أحكام تزويج الاولياء :-

تسوغ أحكام تزويج الاولياء ثمة لنوع الاولاد، وليث السان  
أولا - اذا كان لولي الاب أو الجد أو الابن « ٢ »، وكان معروفا بحسن  
سفره، فمعه رواج من في ولاته صحيح، نافذ، لا ، ولو كان غير كفء،  
ونقل من مهر المثل بالنسبة للروحية، أو برودة فاحشه في المهر بالنسبة  
للزوج . وهذا رأى أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد لا يكون عقد لازما  
ان كان الزوج من غير كفء . أو من فاحش (٣) في المهر . لان الولاية مفقده  
شرب الشر تصححه المولى عنه، فان فاب الشرع، فاب كون العقد لازما .  
وملاحظ أبي حنيفة، ان الاب، والجد، والابن، يتوفر لديهم اشتقة على من  
تعب ولاينهم فان تهبوا في الكفاءة، أو المهر، فلا بد أن يكون لهم من وراء

١ انظر الاخوان الشخصية للأسناد أبي زرارة من ١٢٤-١٢٥ ، والاخوان  
الشخصية للأسناد عمر عبد الله من ١٥٥ - ١٥٦

٢ ولاته الابن يكون على امه أو ابنه المحرمين و المصوهين .

٣ انفس اليسير ما يدخل تحت بقوم المقومين . والقاحش ما لا يدخل تحت  
تقويم المقومين .



ذلك عرض يسمى من الكفاء أو المهر. ككون الروح تسحق نفقة، أو أحسن  
صفحة، أو وفر عقه، ومذهب الحنابلة في هذه الحالة كسذهب أبي حنيفة .

ثالث . إذا كان الولي الأب، أو الجد، أو الابن، وكان معروفا بسوء  
النصر والاحترار، فإن كان قد روح من في ولاته كفء وسهر المثل، كان  
العقد نافذ ولازم، وإن كان غير كفء، أو بعض وحش في المهر، كان العقد  
غير صحيح، لأن مصلحة المولى عليه في هذه الحالة غير محفوظة. لفساد الرأى .  
ويعفى الضرر .

ومذهب الحنابلة في هذه الحالة، أن العقد موقوف على إحداه المولى  
عليه . بعد تحقق أهليه، سواء كان كفء وسهر المثل، أم كان غير كفء  
ونفير مهر المثل .

رابع . إذا كان الولي غير الأب، أو الجد، والابن، ولو كان لاه، أو القاصي  
فإن كان الرواح من غير كفء، وبعض وحش في المهر، فالعقد غير صحيح،  
بحقق ضرر، مع عدم وجود الشفعة، والحرص على مصلحة المولى عليه .  
كما هو الشأن في الأب أو الجد مثلاً . وإن كان كفء وسهر المثل، فالعقد  
صحيح موقوف على إحداه المولى عليه . بعد تحقق أهليه، وإن شاء أمضاه .  
وإن شاء أنطه حسب ما يراه في صاحبه . وقال أبو يوسف يكون العقد لازماً  
كعقد الأب وأحد . والرأى الأول هو المعتمد، لما صح من أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم، روح ثمانية من عيه خبره وهي صغره، وقال لها العجبار إذا  
بلغت، والتزويج كان بالعصوية لا بالنبوة .

وقال الحنابلة إذا كان المروح غير الأب والجد كان موقوف على الإحداه  
بعد سلوع، ولو كان كفء وسهر المثل . وفي الوصي والقاصي الجامع  
لشرائط قولان .

هذا . ولا يجوز للحاكم أن يروح من لا ولي لها من نفسه ولا من أحد  
صوبه، أو فروعه . وقال الحنابلة يجوز للحاكم، أن يروح من لا ولي لها

من أصوله وفروعه داراعى المصلحة • فانوا ولا يبعد صحة ترويحها من نفسه اذا كان اصلح لها •

رابعا اذا كان المولى سيد بعد أو الامه فولايه برويحهما محض حصه فان روح المند كان الرواج صحيحا لارما فلا حق له في فسحة بعد عطفه • وان روح الامه كان غير لارم فلها بعد عطفها حق الفسخ •  
واسا قبل بدو العقد ناسه للعقد دون الامه • لان الضرر ان كان موجودا عرفه ناسه للعقد يكون بالطلاق الذى سكه • ولا لامة لا سلك حق الطلاق فكان الفسخ متعيا لرفع الضرر •

#### ٨ - متى يسقط خيار المولى عليه ؟ :-

خيار الفسخ يسوع بعد اختلاف حال المولى عليه، اى حصار بلوغ، وحصر اقامة، وخيار عن • وهو في كل هذا • ينسب لا على حصه الدوم، بل يسقط لاعتبارات مختلفة، اليك بيانها :

#### أولا - خيار البلوغ :-

وهو الحق الذى ينسب للصغير والصغيرة اذا بلغ، وكان قد رويهما غير الاب والجد مثلا •

ويسقط هذا الحق ( نالسة برحل والمرأه الثيب ) بكل ما يند على الرضا من قول، كطلب الرفاف، أو فعل كسليم النفقة وتسليمها - ولا يطل خيارهما بعد البلوغ بالسكوت المحرر عن اماره الرضا، لان سكوتهما لا يعبر رضا بالبعد ابتداء، فكذا بقاء، وعلى هذا فالخيار باق في المحلل وبعده •

أما البكر، فان كانت تعلم بالرواج، وسكتت، ولم تطلب فسخ العقد فور بلوغها، كان ذلك رضا منها، ونسب لها بعد ذلك حار، لان سكوت البكر يعبر رضا منها ابتداء وبقاء • أما اذا كانت لا تعلم بالرواج، ومضت مدة ولو طويبة بعد بلوغها، فهذا لا يطل اختيارها، ما دام لا تعلم بالرواج، فان علمت بعد ذلك وسكتت فور علمها بطل حقه • وان كانت تجهل أن لها حق الفسخ فسكتت ثم علمت أن لها حق الفسخ فليس لها بعد سكوتها أن تطلب

«صحيح، لأن المسلم لا يعدر التحمل في دار الإسلام .  
ويرى الجعفرية أن سكوت الرجل والمرأة شئ أو كرا فور البلوغ واعتبه  
بالزواج يطل الحبار . ويعدر هؤلاء بعضهم بالحمل وفوريته .  
ثاب — حبر الافاقه . —

وهو الحق الذي يشب للكبر المحبوب، أو المفضول، أو كرهه المحبوه .  
أو المعتوهه اذا زال الخنوع أو المته .  
ويسقط هذا الحق ( ناسية لرحل، والمرأة اشب ) ما يدل على الرضا  
فولا أو فعلا . وبالسكوت فور الافاقه وانهم بالزواج بالنسبة للمرأة السكر .  
كما تقدم في خيار البلوغ .  
ثالثا — حار العنق —

وهو حق الذي شب بلامه اذا أعفها سيدها، فهي بعد العنق أن تقر  
الزواج السابق أو ينسخه . وحبرها بعد أبي آخر مجلس العنق، ان كانت  
تعلم بالزواج، والى آخر مجلس العلم، ان كانت لا تعلم — كما أنها تعدر ان  
كانت تحمل حفي، في الحبر، لأنها كانت مشموله بخدمة سيدها عن نفسي ماها  
من حقوق شرعية .

ويجب أن نلاحظ هنا أن المعتقة ان أرادت الفسخ أوقعه بدون رجوع  
بى القاضي . أما حق الفسخ الثاب بحبر البلوغ أو الافاقه ، فلا بد من  
الرجوع فيه الى القاضي، لحكم هو «انفسح» — وقال الجعفرية لا يرجع  
الى القاضي في شيء من ذلك كله .

---

١ سبب اسمرقة أن الفسخ في حبر البلوغ و الافاقه يدفع ضرر حمي .  
لأنكار فيه محال، فاحتاج الى العشاء للالزام في حق الآخر . أما انفسح في حبر  
العنق، فلدفع ضرر حمي لا محال لأنكاره . هو رده الملك على المراد حيث أصبح  
الروح يملك عنها بعد عتقها ثلاث طبقات . وكان يمك من من طفلين فقط .  
فدعبر الفسخ دفعا للضرر . والدفع لا يحيا الى العشاء . انظر اهداة والعشاء  
ج ٢ ص ٨ — ١٠٩ .

## الفصل السادس

« في : الوكالة بالزواج »

(١) عقد الزواج يقبل لأدائه (٢) هل بوكيل أو بوكيل غيره ؟ (٣) حقوق  
الزواج لا يرد بوكيل (٤) أحكام تصرفات الوكيل .

### ١ - عقد الزواج يقبل للإنابة :-

الوكالة بمعناه العام هي ذمة الإنسان غيره مفوضه إليه في التصرف  
لأحداث المعلوم . ومن الأمور المبررة شرعاً أن كل من يملك حق التصرف في  
شيء فله أن يوكل به غيره .

وعقد الزواج من العقود التي يملكها الآخر . بالغ ، يفعل بنفسه  
بإصله ، ويعبره بالولاية ، فلا يصلح والولي أن يوكل غيره في إجراء عقد  
الزواج ، لأنها يستلزم هذا الحق . فلهذا أن يستكده غيره .

أما أن كل الشخص ممنوكاً ، أو مسعراً ، أو محتوياً ، أو معوها فليس له أن  
يوكل غيره بتزويجه . لأنه لا يملك تزويج نفسه . فكيف يمكنه غيره ؟ وقد  
الشيء لا يعطيه .

و لو قيل يكون منافعها ، وكذا ، ولا يشترط لصحة الأشهاد عليه . ولكن  
يستحسن الأشهاد حشة الحضور .

### ٢ - هل للوكيل أن يوكل غيره ؟ :-

ليس للوكيل تزويج أن يوكل غيره . لأن الموكل رضي بأنه لا رأى  
غيره . وإن أدن موكل للوكيل في أن يوكل عنه شخصاً بعينه ، فليس له أن  
يتعده إلى غيره . وإن أدن له في توكيل من شاء ، أو قال به فوصف ابنته أم  
زواجي ، فله أن يوكل من يشاء .

## ٢ - حقوق الزواج لا تلزم الوكيل :-

الوكيل بالزواج معبر وسفير فقط، فإذا أجرى العقد فقد نهى مهسه ولا يطالب بعد ذلك بشيء من حقوق العقد كسلم المهر، إن كان وكلا عن الزوج، أو ادخال البروحة في ملأه الزوج إن كان وكلا عن البروحة، وإن بطل الزوج نه يرجع إليه، وتطالب البروحة بما يرجع إليها .  
وسكن قد يحدث أن يلزم الوكيل شيء من هذه الحقوق، كإتمام وكن الزوج بتسليم المهر لبروحة، فحينئذ توجه إليه المطالبة، بمقتضى التهمة، لا بمقتضى وكالته «أ» .

## ٤ - احكام تصرفات الوكيل :-

القاعدة العامة التي سبي عليها احكام تصرفات الوكيل، أن كل تصرف لوكيل في حدود وكالته نافذ على الموكل ما لم يكن منها في تصرفه، وإن خالف فيه وكل نه، أو كان منها في تصرفه، كان العقد موقوف على خاره الموكل، لأن لوكيل يعبر حينئذ فصول - وسه - على هذه القاعدة تقول  
الوكالة، أما أن تكون مطلقة، وأما أن تكون مقيدة، والموكل في الحالتين أما أن يكون برح، وأما أن يكون المرأة، وإن كان الموكل الرجل، وكذا بوكالة مطلقة، دون تحديد للمهر، أو تعيين لامرأة بذاتها، أو صفة بعينها، كأن قل له روجي، أو روجي امرأة، أو روجي من شئت، فزوجه امرأة، بزيادة فاحشة عن مهر مثله، أو زوجة امرأة بها عيب - أي عيب كان - صح الزواج، ولزم الموكل عند أبي حنيفة ولحمزة، لأن الوكيل مطلق، فيبقى على إطلاقه. لا يخرج عنه إلا ما كان خارجا بحكم الشرع كالمحارم، لأن حلول المرأة من الموانع الشرعية، قيد ملحوظ للموكل، وإن لم يصرح به . وكذا يخرج عن التوكيل المطلق كل من يكون في رواحه من الموكل تهمة يعود على الوكيل .

كما هو روجه من في ولائه «أ» أو كان بوكيل مرأه فروح الموكل بنفسه .  
وفي حالة قيام تهمة يكون الرواح موفوقا على احاره الموكل ان شاء أمصاد .  
وان شاء أبطله .

وقال أبو يوسف، ومحمد . رضى الله عنهم . لا يجوز للموكل . رعم  
الاطلاق - أن يروح الموكل الا من امرأه سلسة بكائه، ومهر المثل . لأن  
يعرف يقيد الاطلاق . ويعرف يقضى أن يرعى الموكل سلامة بروحه .  
وكفائه لها من وكله، كما يقضى أن يرعى مهر المثل، فلا يرد عليه رده فحشة .  
والمعروف عرف، كاشتروط شرعا - وعلى هذا فان حالف الموكل عرف .  
كان الروح موفوقا على احاره الموكل . وهذا الرأى الآخر هو راجح .  
وعليه العمل .

أما اذا وكل الرجل غيره بالرواح، وقده دمه معه، فروحه غيره .  
أو بصفة نفسها، كأن قال : روجي نكرا . فروحه ثناء، أو حدد له مهر ففان  
به روجي مهر قدره مائة، فروحه مهر قدره مائة «ب» . كان لروح موفوقا  
على احاره الموكل اتفاقا، لانه مع المعاهدة يكون قصود في بصره .

ويؤيد الموكل الموكل بروحه واحده، فروحه من اثنين في عقد واحد .  
كان الروح موفوق على احاره بانه لهما مع . وان عقد له على واحدة .  
ثم على اخرى، فقد العقد دلالة للاولى، وتوقف على الاحاره دلالة لثانية .  
وأما ان كان الموكل المرأه، وكان اتوكيل مطلقا عن كل قيد، فلم يعين  
مهر، ولا روجا، ولا وصفا، فروحها يرحل به عيب - أى عيب كان - أو

١ ولو روجه بواحدة من اصوله . أو فروجه غير المشمولين بولائه لا يقع  
بهذا عند أبي حنيفة للثبوت . ولو مع تحقق الكفاءة، ومهر المثل . وقال أبو يوسف  
ومحمد لا موضع لثبوتهم مع تحقق الكفاءة ومهر المثل

٢ لو اسرم الموكل بدفع الزاد في المير، كان الرواح موفوق أصبا . لأن  
دوي الرواح لا يرضون بغيره . وخاصة في مهر الرواح

روحها تأفل من مهر امثل. صح الرواج وكان نافذ عند أبي حنيفة، وموهوبا على احازتها عند الصالحين والحقيرة .

ولكن يجب أن يخرج عن التوكيل المطلق باتفاق ما كان خارجا بحكمه شرع كمنحرم. وما كان فيه شبهة. كزوجتها من نفسه، أو ممن يجب ولاسه . وقال الحنفية وروجه من نفسه أو من ابنه صح ان كان المبادر من اللفظ نعم أياه وولده، ويخرج ايضا بانفاق بزوجها من غير كفء، ان كان لها قريب عاصب، لان الكفاءة في هذه الحالة شرط في صحة العقد على المقتضى به . فكذلك قبلها ملحوظ وان لم يصرح به . فان زوجها من غير كفء فقد انعقد من أول الامر، ولا يوقف على احراره المرأة، أو وليها. لان الفاسد لا يتحصره الاحار، وانما تنحى الاحار الصحيح لموقوفه . نعم ان لم يكن لها ولي عاصب صح الزوج موقوف على احراره. لان بكفائه ملحوظه لها على نفسه حلال .

واما ان كانت قد وكته بالزوج توكيلا مقدا، كأن ذكرت رجلا بعينه، أو وصف بعينه، أو مهرا بعينه. فلا يجوز له المخالفة، فان خالف كان موقوفا على اجارتها . ما لم تكن المخالفة في مصالح المرأة . ويلاحظ أنه لابد من مراعاة الكفاءة في حالة تعيين الزوج، أو تحديد المهر ان كان لها قريب عاصب، لان به جافى ذلك .

## الفصل السابع

« في : الكفاءة بين الزوجين »

(١) معنى الكفاءة (٢) موقف الشرع الاسلامي منها (٣) الصفات المعبره

فيها (٤) الحب الذي شتره به (٥) لوقت الذي شتره به (٦) صاحب الحق في الكفارة .

١ - معنى الكفارة . -

الكفارة لغة المداواة - وشرعا كون الروح مبدون بروحه . أو على منها في أمور مخصوصة .

٢ - موقف الشريعة الاسلامي من الكفارة -

لا بد فل الكلام عن مذهب بعض في الكفارة أن يقدم بين يدي البحث ما يقدم به دعوى المعرضين الذين يريدون اظهار لاسلام بأنه يدعو الى البطائفة ، ويقوم على أساس من المادنة والعصية ، فيقول

أولا - ان الشريعة الاسلامي لا يعرف نظام الضمان . ولا يقوم على أساس من الفوارق بين من يكون له . فاناس سواسه كأسان الشطط ، لا فصل لعربي على عجمي الا بالتقوى .

والتقوى هي مقاس ارحال عند الله ، وما وراء ذلك عدسا اناس . والذين لا تزن عند الله جناح بعوضة .

والاسلام ان الذي لا ينظر الى صاحب العبي لعنه . ولا الى صاحب الجاه لما له من جاه . سوى في الحقوق والواجبات العامة ، بين العبي والفقير ، والعظيم والحقير ، والسوقة والامير . . . بل وأقصى الدمي عبر المسلم ما أعطى المسلمين من حقوق ، وأوجب عليه ما أوجب عليهم « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » .

ولكن ليس معنى ذلك أن اناس لا بد أن يكونوا على درجة سواء من العبي والجاه والعلم ، فذلك معاملة لأموس الكون ، وحروج على قانون الحياة . فالتفاوت بين الناس في حظوظ الدنيا أمر لا بد منه حتى يستقر الكون ، وتنظم حركة العالم ، والا فمن يقوم بصعائر الاعمال ان كان الناس جميعا في درجة واحدة ؟ . والله الذي خلق العالم وأبدعه ، ونظم التعاون بين أفراده ، صرح بأنه فصل بين الناس في متع الحياة ونعيمها ، فقال « والله



فصل بعضهم على بعض في الرزق « بل وصرح أنه فصل بين الرسل، ولاعب ولا شقص، فقال « سلك الرسل فصل بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات » وبني وهو الحكيم الجليل، أن الفاصل بين الكون وبينه الحياة، فقال « نحن فسادنا منهم معيشتهم في أنحاء الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات لتجد بعضهم بعضا ساجدا ورحمة ربك خير مما يجمعون » .  
ثانياً - أن الكفاءة بين الزوجين ليست أمر متجسدا عليه من فقهاء المسلمين، بل فيهم من لا يقول بها، ولا يراها شرط في الزواج، ما دام المسلمون في نظر الإسلام سواسية، ومن هؤلاء أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الحصين من فقهاء الحنفية .

ويرى مالك رضي الله عنه - وهو ممن لا يذهب إلا إلى الكفاءة - أن الكفاءة لا شرط إلا في الدين والسقوى، وما سوى ذلك فهدى في نظر الإسلام، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا أناكم من تزوجون دمه وحشفه فأنكحوه، إلا بعلوه تكن فيه في الأرض وفاد كير » .

وهذا ابن حزم الطاهري، يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فيصرح « أن أهل الإسلام كلهم أحوف، لا يحرم على من رغبة نكاح امرأة الخليفة الهشمي، والفاسق بني منع عايه انفس - ما لم تكن رابياً - كف - بلسمه الفاسلة » ومن من الفقهاء اشترط الكفاءة في الزواج، وجعلها في أمور وراء الإسلام والدين، كالسب، والمال، والحرفة . . . ثم يقل أن الكفاءة حق الله فلا بد منها، وإنما قال هي حق الروحة والاولاد على سبيل التحير، فإن سقطوا عنهم، ورضوا بعد الكف، فلا بأس، وإن تمسكوا بعضهم في الكفاءة بصلحة بقدرتهم، فلا بأس .

واحق أن من يعطي الروحة وأوسعه الحق في التمسك بالكفاءة والمساواة في السب، والمال، وما وراء ذلك، نظر إلى عايه سامية وهدف مرموق .

وذلك أن عهده الكاخ سم على أساس الارسط ابدائه . فلا بد لروحيه  
صاحبه من توافق في لضع . والتلائم في الوضع . والشانه في المركز  
لاخضاعى . والتعريف في المستوى الثقافى . حتى نفس بروحين حبه  
مستقره هادئة ، ملؤها الود والاحلاص ، وعوامها للاحترام والتقدير .

أما ان كان الروح دون الروحه حالا . وأقل مالا . وأحظ بنا . وأدنى  
تقدمه . وعلب . فهيات أن يكون هناك وئام وانحام . وهيات أن ينسى يوم  
بدون شعاع وحضام . وهيات أن يرفع الرجل أمام امرأه رأسا . أو يظهر  
— وهو القوام عليها — حبه وناسا . ويدب تسوء الحال . ويكون أمر بروحه  
حتما الى زوال !! \*

## ٢ — الصفات المعتبرة في الكفاءة —

ذهب الحمية الى أن لكفاءة معمره فيما يلى —

(١) لب — وهو معمر فى كفاءة ناسه للعرب دون غيرهم «١» .  
لان العرب يتفخرون بأناسهم . وبها عندهم أهمية فوق كل ما سواها من  
مصدر . وعرى بعضهم أكفاء بعض . وفرش كفاء لكل العرب . وليس غير  
القرشي كفاء لقرشة . والمقرر فى المذهب الحمي ما ذهب اليه أبو يوسف من  
أن عام ( بشرط عبه بعينه ) ولو أعجبا كفاء للقرشة وعبرها من لعرب .  
لان شرف العلم فوق كل نسب .

(٢) الاسلام — والمراد الى أبيه . والافدية فيه . وهو خاص بعرب  
العرب . لانهم يتفخرون فيما بينهم بأسقتهم الى الاسلام — ويسمي على هذه  
أن غير العربي الذى أسسم حدثا ليس كفاء لمن لها أنوان فى الاسلام . ومن له  
أنوان فى الاسلام كفاء لمن لها آباء فى الاسلام . لان تمام تعريف الانسان بأبيه

---

١ — ذهب اليه الجمعه من أن السب معتر فى العرب وحدهم . بخلاف  
واقع الحال . لان غير العرب يتفخرون بنسبهم ايضا . لذا كان قول الشافعي بأن  
الكفاءة فى السب معمره فى غير العرب كالعرب أولى بالاحصار

وحده • وما وراء ذلك لا يلف ايده • وقال أبو يوسف من له أب واحد في الاسلام كفاء لمن لها آباء في الاسلام • لأن تعريف الابن يكفي مع الاب وحده •

(٣) الحرية - وهي انك معسره في غير العرب، فابعد من كفت لحررة، والحر ابن العديس كفت للحر من الحر • ومن له أب حر من كفت لمن بها أبوان حران، ومن له أبوان حران كفاء لمن بها آباء أحرار • وقال أبو يوسف من له أب حر كفاء من بها آباء أحرار •

(٤) عديته - والمراد به القوي والصالح، وهي معسره في لكفاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف، فالقاس من كفت لصاحبه عرف وعرف أهله دنس والاسقامه • وقال محمد القاسق كفاء للصاحبه من بيت صالح، لأن القس والصالح من امور الآخرة فلا سى عليه أحكام الدنيا وسشى من هذا من بظاهر نفسه حتى صار حرية الناس «أ» •

(٥) المال - والمراد من الكفاء فيه على اراجح من مذهب الحنفية هو قدره بروح على معجل المهر، وقدرته على نفقة شهر ان كان من غير أصحاب المكاتب، أو نفقه يوم بيوم ان كذب له حرفة تكسب منها • فمن هذه حالة كفاء لذات الثمار والمال الكثير •

وفيل يكفي في الكفاء قدرته على نفسه فقط، ثم المهر فقد بساهل فيه، وقد يتحمل عنه أبوه، أو قريب آخر •

وفيل لابد في لكفاء من تساوى الرجل والمرأة، أو تقاربهما في العى وسائر • ولا يصف لهذا بقول، لأن المال عدد ورائج •

(٦) الحرفة - يرى أبو حنيفة أنها لا تعم أصلاً، لأنها ليست بالارمة، فيمكن التحول من حرفة دنسة الى اخرى شريفة • وعثرها أبو يوسف

---

١ احييت الكتب في سنة الاقوال في هذه المسألة الى اثنية المذهب، وقد احبرنا ما ذكره وصححه صاحب الهداية. انظر ح ٢ ص ٤٢٢ - ٤٢٣ من فتح القدير على الهداية •

( في المشهور عنه ) ومحمد بن الحسن . وعنه فصاحت الحرفة ابيه من  
كفأ سب صاحب الحرفة الشريفة . والمعروف محكم في ذلك .  
والكفاءة عند الشافعية معتبرة فيما يلي :

(١) الدين (٢) السن (٣) الحرفة (٤) الحرفة (٥) لخلو من عيوب  
- وزاد بعضهم اليسار ، وبعضهم السن .  
وعند ائمتنا الكفاءة في الدين فقط . وكذلك احسنه في رواه . وفي  
رواه زيادة الحرفة .

ودهم الحرفة ابي أن كفاءة معسرة في شئ - حدهم لا يمان .  
والآخر امكان التماس بالغة . وعني هذا بخواريلمضى أن يروح بعينه .  
وعرضه هاشية . اذا كان من أهل الدين وعنده السار . ويخواريلمضى  
أن يروح بالغة . وتركه فصل . ويخواريلمضى الحرفة الدسنة اروح  
من أهل الحرف الشريفة لحسن الكفاءة في كل ذلك (١) .

#### ٤ - الجانب الذي تشترط فيه الكفاءة -

لاصل في الكفاءة أن يشرم في جانب الروح . فما يروحه فلا يذهب  
ابي حاشها من ناحية كفاءتها لمروج وعدم كفاءتها . فليشريف أن يروح  
الحسنة . وللعلى أن يروح الفقيرة . . . وهكذا لأن الصوص الواردة في  
اشترام الكفاءة تحه كلها الى جانب روح واحد (١) .

وانما كان الكفاءة معسرة في جانب روح دون المراه لا مور

١ انظر مسائل الخلاف لقطرسي ج ٢ ص ٦٠-٦١ فقد حصر الكفاءة في  
اليمان والقدرة على الفقه . ويظهر انه يعسر الحرفة ايضا حيث يقول بعد ان يحصر  
بعدم جور ائمة . يروح بخرد وليس بكفاء لها . وانظر الاحكام الجعفرية  
لمسبح عبد انكره ج ١ ص ١٦ حيث صرح بان الكفاءة معسرة في السب .  
والاسلام . والمال . والحرفة . ولكن اضربا على ما ذكره مسبح الطائفة ابو جعفر  
انطوسي فهو حجة في المذهب الجعفري .

٢ كحدث الا لا يروح لساء الا اولا . ولا يروح الا من الاكفاء

أولاً - لأن الرجل قوام على المرأة ، وهو صاحب السلطة الشرعية عليها ، فلا بد من مساوئته لها على الأقل حتى تفعل ويرى بسهولة توجيهه وتكليفه . ثانياً - أن كان دونه مسرة فقد تطمع فيه ، وتسهيئ بأوامره ، وتحجب برأيه ، لأن العاقل إن الأعنى لا يفعل توجيهها من الأدب ويستكشف أن يعاد لأوامره .

ثالث - نفس عرف الناس رواج لأعنى من امرأة دونه ، لأن صاحب المكينة يرفع روحه إلى مكانه . فلا يعبر بها ، ولا يحفظ حياءً بها . أما لروحه ذات المكانة فهيأب أن ترفع حياءً روحها ، فهو عنى حاله ، وعذر الإفراط به لأحق الروحة وأهلها لا محالة .

رابع - رجل يملك صلاح روحه ، فإن تحقق صرراً بسبب عديم كفاءتها به تحبض منها بالصلاح . ثانياً المرأة فلا يثبت طلاقاً من تحبض صرراً بسبب عدم كفاءته لها فكيف لها بحلاص ؟

هذا . ويعبر الكفاءة من جانب الروحة - إنشاء من الأصل العام -

في حالتين :

الأولى : إذا كان لروح فرد الأهل أو ناقصاً وروحه عبر الأب والجد والأب ، أو روحه واحد من هؤلاء وهو لا يحسن التصرف والاحساس ، فإنه يشترط لصحة الزواج أن تكون الروحة كمت لروحها مراعاة لصالحه لأن أولى لا يملك من التصرف إلا ما فيه صاحب المولى عليه .

الثانية - إذا وكل الرجل من يروحه وأصل الوكالة فلا بد ( عنى المعنى به ) من مراعاة كفاءة الروحة لموكله حتى بعد العقد لأن الكفاءة - كمت تقدم - شرط ملحوظ في الوكالة عند انعقادها .

هـ - الوقت الذي تشترط فيه الكفاءة

يشترط تحقق الكفاءة وقت إنشاء العقد فقط ، وبعد ذلك لا يشترط نفوذه ، فإن تغير حال الروح من عسى إلى فقر ، أو من صلاح إلى فساد ، أو

من حرفة محرمة الى أخرى دونه . فليس لروحه ولا لأولادها صب نفع ،  
لان لحد لا بدوم ، والصبر على ثقل الابد وحكم القدر . أتنبئ سبحانه  
الوفاء ، ولو كان بدل الحال مرورا لنفع الرابطة بروحه لكن في ذلك  
عريض كيد كثير من الاسر الى التفكك واسرى بعد احصاء اشمل .

#### ٦ - من صاحب الحق في الكفاءة ؟

يسر لله حق في الكفاءة كما س . وابت هي حق بروحه وحده عند  
الحمرة . وحق الروحة والاولاد من العصبه عند عمرهم لما يحفظهم من  
الزواج وفخاره .

وقد يحدث ان يكون سره ولي و حد فحينئذ يكون الحق بها ولولها  
من أسقط حقه ورصب غير الكفاء حتى حق الوصي وكان له طلب الفسخ  
من التقاضي لعدم الكفاءة . وان أسقط بولي حقه هي حق المرأة وكان لها  
طلب الفسخ أيضا . وان أسقطه معا صراحه أو سنا كآن قصر في الشأن  
عن الزوج وبعد بعد انصح عدم كفاءه . فلا حق لها بعد ذلك في طلب  
الفسخ .

وان كان للروحة أولياء مساوون ، فالحق لها ولهم على سواء . وان  
أسقط حقه هي حقه ، ولكل منهم طلب الفسخ . وان أسقطوا حقه هي  
حفا ، وكان لها طلب الفسخ أيضا .

وبكن قد يحدث عند تعدد الاولاد وسوائهم أن يسقط أحدهم حقه ،  
فهل يسري ذلك على الباقيين ؟

قال أبو يوسف لا يسري عليهم لان الكفاءة حق مشترك يشب لكس  
واحد منهم على الكسال ، وفاس هذا على الذين يكون مصاعه على رجل  
فاسقاط أحد الدائنين حقه في الدين لا يسقط حق الباقي ، فانفق فكذا هذا .  
ودهب أبو حنيفة ومحمد الى أن اسقاط أحد الاولاد حقه يسري على  
الباقيين فلا يكون لاحدهم حق الاعتراض . لان حق الكفاءة لا يفل التحرئة .

فصار كحق أوباء الدم في الفصاض شب به حيفا . وسقط نعو واحد  
 مهم . أما القياس على الدين فصار مع يدري لأن دين بصل الحرثة .  
 والذي برححه هو مذهب أبي حنيفة ومحمد . لوصوح الدين . ولأن  
 بعدد الآراء تتعدد الأولياء ، وأحلافها ما بين رفض وقبول فسد على المرآة  
 أمر رواجها ، إذ قبل بحسم الآراء ذات عن عرض واحد .  
 هذا . وقد عرف - من قبل - أنه بعد ولادة امرأه ، أو ظهور لحيث  
 عليها . لا يلف إلى اعراض معرض ما . محافظه على الولد واداء عنه .  
 وعرف أن من عزر بامرأه أو ذواتها فادعى كفاؤه فب العقد بآء على  
 دعواه ، ثم ظهر كذبه ، كان به وبه حق المسح لأهم ما فلووه روحا لا على  
 فرض صدقه فيما ادعى من كفاؤه .

## الفصل الثامن

### « في : زواج المسلمين من غير المسلمين »

- (١) رواج المسلم من الكنية (٢) رواج المسلم من لا تدين بدين
- سماوي (٣) رواج لمسلمه من غير المسلم (٤) حكمه العقل واحرمه
- (٥) احراءات العقد على الكتابية .

#### ١ - زواج المسلم من الكتابية :-

يجوز للمسلم أن يتزوج من الكتابية . ومرددا ، كتابية كل من يؤمن  
 نبي . ولها دين سماوي . من غير المسلمين كاليهودية والمسيحية . وسوى  
 في أصل الحرية ، والمساواة . ودمه (١) إلا أنه يكره أرواح من الحرية

١ الحرية المقصودة في دار الحرب . والمسلمة من حسب دار الإسلام . مار .  
 والدمية المقصودة في دار الإسلام تدفع الحرية .

لما قد برزت على ذلك من شدة السعي بها فقتل معها إلى در حرب .  
و بدليل على حوار تكاح الكتابات ، فوله تعالى « ايها أهل لكم  
الطيب وسعد الذين آمنوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات  
من المؤمنين والمحصنات من الذين آمنوا الكتاب من فلكهم قد آمنوهن  
أجورهن . . . »<sup>١</sup> .

وهذه الجملة التي لا يجوز تكاح الكتابات لا تكاح مسعة وبعض  
نسخات الحديث من جمعها بأحد تكاح بدوا من الكتابات .  
وحجة المدعى قوله تعالى « ولا تكحوا أشركت حتى يؤمن » وهو  
شاور اليهود و نصارى في رأيهم . وقوله « ولا تنكحوا بعضكم لغيركم »  
فالوايالة التي أنكر تكاح الكتابات مسوغة به . فلهذا . تؤمحوه  
على نكاح المتعة<sup>٢</sup> .

هذا ولا فرق بين رواح مسلم من المسلمة ، ورواحه من كذبة إلا  
في مسألتين :

الأولى أنه يشترط الإسلام في شهود عقد عند روح المسلم من  
المسلمة ، أما عند رواجه من الكذبة فيجوز شهاده كذبيين ولو كان على  
عمر دين الروحية ، كأن يكون يهودي وهي مسيحية . وذلك على المشهور من  
مذهب الحنيفة .

أما في شهاده لأئمة الرواحه عند القاضي فلا تقل شهاده أهل دينا  
بها وتقبل عليها .

الثانية أن الوارث يكون بين بروحي المسلمين . ولا يوارث بين

١ الأولى عدم الروايات من الكتابات إلا بصحة . لأنه حتى عن ولده ١  
أن يقدوها وساروا بها في عهده . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهي  
عن الروايات من الكتابات .

٢ مسائل الخلاص ٢ ص ٧٧ . ونظر الاستبصار ٣ ص ١٧٨ وما  
بعدها .



المسلم والكلمة ، لأن اختلاف دين من مواعيد الأرب<sup>١</sup> .

وينبغي ملاحظة ما يأتي :

(١) نرجس أن سروج كبايه على مسلمة ، ومسلمة على كبايه ، وهذا في المعشرة والمسلم سواء . ومن يرى من الجعفرية حل روح لمسلم من الكلمة يقول يجوز نكاح مسلمة على الكلمة ، ويكرهه نكاح الكلمة على مسلمة ، ويقول أن الكلمة على النصف من مسلمة في نفسه .

(٢) الأولاد بين روح مسلم وروحه كلمة مسلمون بعد لايتهم . لأن الولد يتبع غير الأبوين ديناً .

(٣) تكون أسوار بين الأب والأولاد لا حدود دين ، ولا توارث بين الأولاد وأمهاتهم لاختلاف الدين .

(٤) لروحه الكبايه أن توحى روحها لمسلم ولأولادها منه . ومروح والأولاد أن يوحى بها . حيث لا ميراث بين مسلمة .

(٥) إذا سقطت روحه بكلمة التي دين مساوي آخر لا بعد ذلك عقد الزواج لأن ما حار بداء حار بداء . فحيث لا مانع من عقد عليها استثناء بالنظر إلى دينها الجديد ، فكذلك لا مانع من بداء العقد بعد ما تحولت إليه .

(٦) إذا سقطت أروحه بكلمة في دين غير مساوي . فسقطت أروحه ، لأن ما لا يصح ابتداء لا يصح بقاء .

ومذهب الجعفرية ( هائلين محل نكاح الكلمات ) أن من انفصل من دينها المساوي إلى دين مساوي آخر . و إلى غير دين فقد نكحها في محل أن كان قبل الذخون بها . وبعد الذخون يفسد فساداً موقوفاً على مصي مده بعده ، فإن أسبب أو رجع إلى دينها الأول قبل مصي مده بعده عاد العقد صحيحاً . وإن أصر على ما تحولت إليه حتى انتهت مده العقد

١ من أخرج من الجعفرية كبح الكلمات مثل ن برد - مسلم برث . ومسلمة الكلمة ولا عكس

فتح السعد (١) .

٢ - زواج المسلم ممن لا يدين بدين سماوي :-

لا يجوز للمسلم أن يزوج من لا تقرر سي ، ولا تؤمن بكتاب مرل . كالشركة ، والوثنية ، والودية ، والخرسية الى تعد النار ، والصابئة التي تعد الحواء (٣) .

ودس بحريم نكاح هؤلاء . فونه تعالى « ولا تكحوا اشركا حتى تؤمن ولا منة مؤمنه خير من مشركه ولو اعحسكم » وفونه « ولا تكحوا بعصم الكفار » وقوله عليه الصلاه والسلام في شأن المحوس « سو بهم سه اهل الكتب غير مكحي سائهم ولا آكنى دنائهم » .  
ويلاحظ من ذكر انتمه عن الاسلام ولو الى دن مسوي لان امرده لا دين لها وتحس الى أن تتوب أو تموت .

٣ - زواج المسلمه من غير المسلم :-

لا يجوز بحال حوار مسلمة من غير مسلم . كذب كن أو غير كتابي .  
ودس ذلك فونه تعالى « ولا تكحوا المشركين حتى يؤمنوا وبعد مؤمن خير من مشرك ولو أعحسكم » وقوله « يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحوهن الله أعلم بما هن من علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل بهن ولا هم يحلون لهن » ، وقد ورد عن سلف أنهم كانوا يعرفون بين الرجل الكتابي وروجه ان أسلب دونه ، ومثل هذا لا يكون من قل الرأي . على ان الاحماع معقد على عدم حوار نكاح لمسلمة من غير المسلم مطلقا ، والاحماع حجة قصعة .

٤ - حكمه الحل والحرمه :-

أباح اشرع الرواج من الكتاب لان الكتابه تعرف دله ، ونفر

١ انظر مسائل الخلاف ج ٢ من ٦٩ - الاحكام الحمرة ص ٣٢ .

٢ يرى ابو حنيفة حل نكاح الصابئة على ما براد من أنهم اهل كتاب لا يدينون اسحوم وانما يعطون بها كعظم اسمهم بلكنه

بى ، وتؤمن بكتاب مرسل . فهي بهذا قريبة من المسم في أصل عقده .  
والروح المسلمة المسلمة بكنسها بحزم دينها ، ولا يتعرض بها فى  
عقيدتها ، لأنه مقتضى دينه مأمور بذلك ، فقد أمرنا أن نرى أهل الكتب  
وما يديون ، وفوق ذلك فهو يؤمن بسما ويصدق بكنسها ، وما دام لا  
كذلك فلا خوف من سلطان روح على الروح ، ولا خوف على الروح من  
خلاف يشأ عن اختلاف الدين .

أما الروح الهى لا تعرف الله ، ولا تؤمن بى ، ولا تتع سرعه  
ساوية ، هذه بينها وبين المسلم فى العقدة بون شمس . ومدى بعد .  
فيحل أن ينقلا عن . أو بعد على أصل . والمسلم بسما عقيدتها  
وهي تسع عقده ، والمسلم يراه على سلا . وهي براه على سلال كذلك ،  
والمسلم أما أن يخلص لعقيدته فيكون حراً عليها وعلى دينها . وما أن يقع  
بعباء الروح ، وسلطان حبه بها فيهاون فى عقده ، ويسمى فى  
دينه ، وفى الأولى لا يسكن أن تقوم روحه بحجة بها المودة والسكن .  
وفى شابة يكون يحظر على عقده روح بسما بسما واليهون .  
وقد صرح القرآن الكريم بعله تخريب الرواح بين المسلمين والمشرىين فقال  
«أولئك يدعون إلى لى لى واقع يدعو إلى الحق والمعرة باده » .

وأما بحرم روح غير المسلم بالمسلمة ، فلا غير المسلم - كتاب كان  
أو غير كدي - لا يعرف بالاسلام . ولا بى الاسلام . والشجة أنه قد  
يدال من عقيدتها ، ويسمى بديها ، ويسمى من بينها ، وهي يرى نفسها  
حراماً ديناً ، وأقوم عقده ، ويعيد أن تصر على دل ، أو فيه على صم  
وسوف تعصب لدينها . وتثور لعقيدتها ، وحشد سوء بروحية ، وتفسد  
العلاقة .

والزوج به اسلطان على روحه شرعاً وعرفاً . وقد يحاول بما له من  
سلطان أن يحولها عن دينها ، وقد تسحب له خوف على الروح أن تروى .

فيكون مباحة واحداً من رجل لا يعرف نيتها قد عرضها بربع والضلال !!.

### هـ - إجراءات العقد على الكتابية :-

لا يفرق العقد على كتابية عن العقد على مسجلة في ٤ وجوه . فكل شروط العقد التي ذكرناها سابقاً لا بد من توفرها في عقود الزواج من الكتابات . وما ينعى صحة العقد . أو بطلانه . أو بطلان نية المتعاقدين . أو صحة العقد أو بطلانه أو بطلان نية المتعاقدين . أو بطلان نية المتعاقدين . أو بطلان نية المتعاقدين . أو بطلان نية المتعاقدين . أو بطلان نية المتعاقدين . لا ما استشهد بها وواجباتها وآثارها ناسخة لمصلحة والكتابة سواء . لا ما استشهد بها فيما تقدم .

غير أنه دفع لتعريف الكتابية . وحرف على مصطلحها ومستخدمها . م  
يخرج القانون في مصر المأذونين بأجراء عقود الزواج أن يشترط رواج المسلمين من الكتابات . وبما كان القاضي الشرعي هو الذي يشرع هذه العقود بقبوله بعد جرحه . وآخره ب . وتوصيحت . حتى تكون الكتابية على سنة من أمر الزواج من المسلم وما يربط على ذلك من حقوق وواجبات . معناه أن تكون حاشية حقوق الزوجية وواجباتها عند المسلمين وأقدم على رواج وهي تعسب الأمر على ما في دينها .

وبعد ما هو به القاضي من توضيح ، ويتم تراخي الزوجين وقبولها لزوج على أساس النظم الإسلامي ، بحري القاضي العقد ثم يدونه في وثيقة مكتوبة باللغة العربية والانجليزية والمرسنة وفي هذه الوثيقة بيان لحقوق الزوج والرواح . والاولاد منها .

وبعد إلغاء المحاكم الشرعية في مصر استمر مع المأذونين من مباشره عقود الزواج من الكتابات . وصدر قرار من وزير العدل بشأن لائحة المأذونين في سائر سنة ١٩٥٥ . نص المادة ١٩ من اللائحة على أنه ( لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد الطرفين غير مسلم أو أجنبي

الحسية ) • وأصبح خراء هذه العمود وسحبها من احتصاص مكاتب  
التوثيق التابعة لوزارة العدل •  
وفي العراق ، يخزن البند على مقتضيات شريعة الاسلام  
وللروحانيين حق سحبها دون شيء من هذه الاجراءات التي يخضع عليها البند  
في مصر •

## الفصل التاسع

### « زواج غير المسلمين »

بمراعاة الاسلام زواج غير المسلمين بعضهم بعضا . سواء كان من  
الزوجين واحدا أم مختلفا •  
وعلى هذا فليس بآ أن تدخل فيما يكون بينهم من عقود الزواج التي  
حرب على وفق دينهم ولو وقعت في نظر الاسلام باطلة أو فاسدة ، لأن الأمر  
أن تتركهم وما يدينون •  
ولكن هناك حالات تحول لنا حق التدخل في عقود زواجهم ، ورفع  
ما فيها من مخالفات ، واحصاها لفوائد الزواج في شريعة الاسلام •  
وهذه الحالات هي :  
أولا - إذا كان عقد الزواج مخالفا لنظام انعام بشرائع السماوية .  
بحيث لا تقره شريعة ما . كأن يزوج غير المسلم من امرأة في عصمة روح  
آخر •  
ثانيا - إذا كان في زواج غير المسلم عدوان على حق مسلم ، كأن  
يزوج من كناية كانت متزوجة من مسلم فطلقها أو مات عنها وهي لا تزال  
في عدتها منه •  
وفي هاتين المسألتين يجب على كل من يعنى حال الروحانيين أن يرفع

أمرهم إلى القاضي حسنة . وعلى القاضي متى علم بحالهم أن يقرق سبهم في الحال .

ثالث - إذا ترفع عن المسيحي إلى القاضي المسلم في أصل عقد الزواج . أو في حق من حقوقه كالنفقة . على القاضي أن يدخل للنساء سهم . وفي هذه المسألة خلاف بين فقهاء حنفية . حمله

١ - شريح أبو حنيفة للنظر في الخصومة في ترفع بزوجان حسناً . ودر أصحابه يكفي أن ترفع أحدهما دون صاحبه (١) .

٢ - إذا ترفع في أصل الزوجية . أو في حق من حقوقها وكان حكمه موافقاً للشريعة الإسلامية ، حكم بصلحه (٢) . وبأساليب حكم ما اختلف فيه من حقوق الزوجية . ما تقتضي به الشريعة الإسلامية .

وإن كان مخالف للبطاء العام بفرائع مساوية . أو فيه عدوان على حق مسلم حكم بطلانه . وفسخ في الحال . ولو به برافعاً الباء . كما تقدم .

حسب - إذا ترفع في أصل الزوجية . أو في حق من حقوقها وكان العقد باطلاً لعدم المحللة الأصلية كالأزواج من المخدرة . أو كان فاسداً لعدم بين المسلمين كالأزواج من كافييه قبل نقض عدتها من فراق زوج غير مسلم . أو كان فاسداً عند فريق من فقهاء المسلمين وصححه عند فريق آخر كالأزواج من غير شهود ، حكم بطلان العقد . أو فساده . عند فريق .

وقال أبو يوسف ومحمد أن كان العقد باطلاً في نظر المسلمين . حكم بطلانه . وإن كان فاسداً في نظر المسلمين فساداً متفقاً عليه . حكم بفساده .

١ - وجهه نظر أبي حنيفة . أن من - ترفع لم يصرم حكم الإسلام . فمراعاة حكمه . وحفظاً بحريته الدينية لا يفتقر إلى الخصومة . ووجهه نظر أصحابه أن من ترفع منهما المزمع حكم الإسلام . كمن أسلم . فيستقر في أمر الزوجية ويقرق سبهما إذا كان الزواج لا يصح في الإسلام .

٢ - من عن حاشي الحكم بفساد العقد ولو كان موافقاً للشريعة الإسلامية وحياته في ذلك بعض أصحابه .

وان كان فاسدا عند فريق من فقهاء المسلمين دون فريق . حكم صحته .  
وبالتالي يحكم بما احلف فيه من حقوق الروحانية بما يقتضيه الشريعة  
الاسلامية .

وقال أبو حنيفة : ان كان العقد فاسدا عند فريق من فقهاء المسلمين دون  
فريق . أو كان فاسدا عندهم جميعا لتحريف شرط منع غله في ابداء العقد  
لا في ثباته ، كاتهاء العهد من فريق دوح غير مسلم . حكم به بطلان العقد  
وبالتالي يحكم بما احلف فيه من حقوق روحانية يقتضيه الشريعة  
الاسلامية .

وان كان العقد باطلا لعدم ابعثه الاصل . أو فاسدا بحق واحد .  
شرط لا بد منه في ابداء العقد وثباته . كما لو روج بحسن سوء في عهد  
واحد . حكم بطلان العقد أو فساد . ان كان الترافع في أصل الروحية (١) .  
وان كان الترافع في حق من حقوقها . اعر العقد صحته ، وحكم في الحق  
المحلف فيه بما يقتضيه الشريعة الاسلامية .

رابعاً - اذا أسلم الروحاني أو أحدهما طبقاً عليهم حكم الشريعة  
الاسلامية فيما يخص بأصل الروحية والحقوق المترتبة عليها . مع مراعاة  
الحلاف السابق بين فقهاء الحنفية في الحكم بصحة العقد وعدم صحته (٢) .  
وهنا نبي حكم انشئة فيما لو أسلم الروحاني ، أو اسلم أحدهما  
دون صاحبه وكان السكاح صحيحاً في نظر الاسلام فيقول

أ - اذا أسلم الروحاني معاً ، أو غلب العادف نفس روحه . وأو  
عليها .

ب - اذا أسلم الروحانية وحده . وان كان الروحاني عاقلاً . أو  
صغيراً اميراً ، أو معتوهاً ميراً ، عرض عليه الاسلام . مشرك كان أو كسباً

١ احلف العقل عن أبي حنيفة وقد احرما ما يرجح في طرق  
٢ راجع بدائع الصائغ ٢ ص ٣١ - ٣١٢ وفتح القدر  
٣ ص ٥٠٢ - ٥٠٤

وان أسلم نقيب الروحانية وأقر عليها ، والا فرق القاصي منها ، وغنيت  
الفرقة طلاقاً بائناً ، على المصنف من مذهب نقيبها .

وان كان الزوج صغيراً غير مبر ، نظر الى أن يصحح مبر بعقل  
الأدنان ، وجبئد يعرض عليه الاسلام ، وان أسلم فيها ، والا فرق القاصي  
بينهما ، واعتبرت الفرقة طلاقاً بائناً .

وان كان الزوج مجنون لا ينتظر افاقته يعرض عنه الاسلام ، لان  
الافاقه أمر مجهول ، لا يدري متى يكون . وقد تطول المدة فتتضرر الروحانية  
بالانظار ، بخلاف القاصي غير المبر ، لان وقت السير معلوم . وعلى هذا  
يعرض — لا على سبيل الوجوب — الاسلام على نوبه أو أحداه ، وان  
أسلم أو أسلم أحداه حكم بالاسلام تحالفاً لمن أسلم من نوبه «أ» ونسب  
الروحانية . وان لم يسلم أحد أنوبه ، أو كان فقد الابوين لا يعرض لاسلام  
على أحد من أقرانه وبو كان العبد أو العدة ، لان الولد لا يسلم في الاسلام  
غير أنوبه ، وفي هذه الحالة يعرض القاصي وص على الروح ثم يحكم سابعه  
بالفرقة ، وتعتبر طلاقاً بائناً .

ج — اذا أسلم الزوج وحده فاما أن تكون الروحانية كتابية ، وان  
تكون مشركة ، وان كانت كتابية نقيب الروحانية وأقرأ عليها .

وان كانت مشركة وكانت تابعة عاقلة ، أو صغيرة مبره ، أو محتوئة  
مبره عرض عليها الاسلام ، أو المنحول في دين سماوي آخر وان اسلمت  
نقيب الروحانية والا فرق القاصي بينهما واعتبرت الفرقة وحدة .

وان كانت صغيرة غير مبره ، أو مجنونة ، فحكمها حكم الصغير غير  
المبر أو المنحول الا أن الفرقة تعتبر قسماً ما دامت بسبب يرجع اليها «أ»

١ — سمعه انولد لاحد أنوبه في الاسلام يسلم الى ان يبلغ عاقلاً وبعد ذلك  
يقطع النسب

٢ — حرباً على المصنف من مذهب النقيب وهو ان كل ابناء من قبل الروح  
يعتبر طلاقاً ، وكل ابناء من قبل الزوجة يعتبر قسماً .



فما الجعفرية فيدهم في كل ما يذهب عن مذهب الحقبة لا أنهم جالفوا  
في مور هي

(١) اد، وجد سب الفرقه قبل الفحول وحج الفرق في الحار . . .  
وجد بعد الفحول ينظر الى مصي هذه العدمه في رال سب الفرقه في  
انهاها نصن الروجه . وان في السب الى نهاها وحج الفرقه .  
(٢) نصن الفرقه مسحا . سواء آكاتب سب من اروح . سب  
من الروجه .

(٣) تقع لفرقه من بعد، وليس موقعه على قصه القاصي .  
(٤) ان كان الضمير أو المحسوس فافد الابوين وبه حد سولي رسته  
وهوم على شئونه، فالاشه انه يكون به في الدين . وحسد يعرض  
الاسلام على الجد كما يعرض على الابوين .  
هذا . وينبغي ملاحظه ما يأتي :-

أولاً - لو قسم أحد الروحين دون صاحبه ثب له كل حقوق الروجه  
التي يكون للمسلم، وأمره غير امسلم بالوفاء بها .

ثانياً - نصن الروجه فاشه قبل تفريق القاصي، فللروجه مثلاً نصفه .  
ولها كل المهر لو مات أو مات الروح، ولكن لا سوارثان لأخلاف الدين .

ثالثاً - لا شرط لتحقق اسلام من أسلم بعد كفر أن شهد على اسلامه  
أو يسجله واسا يفصد من ذلك حفظ الحقوق لا غير .

رابعاً - يحقق الاسلام بالنطق بالشهادتين، ولكن بشرط ألا يفارق ذلك  
شيء مما يدل على أنه لا يزال على عقيدته الأولى . وبخصوص علمه الاسلام  
صرحة في أن من نطق بالشهادتين وقارن ذلك امارات تكذيبه لا يعتبر مسلماً،  
ولا تجري عليه أحكام المسلمين .

وسكن بعض ذوي الاعراض الفاسدة يتحدثون من اشهر اسلامهم حيلة  
لرواج أو للطلاق، وهم في سريرة أنفسهم على دينهم القديم، فيحب العمل على

وقف هذا التحليل، ونحت هذه الاعتراف بالسلام كل من بعد الاسلام وسيلة  
لتحقيق عرص معين وهو لا يزال منسك في واقع الامر بتعليم دينه  
ومطلبه !... ..

## الفصل العاشر

### « فسي : اثبات الزوجية »

#### ١ - طريق الاثبات :-

ثبت الروحانية بوجود من ثلاثة (١) لافرار (٢) لبينة (٣) الكول عن  
اليمين وان ادعى رجل بروح على امرأة، أو ادعت امرأة الزواج على رجل،  
فما أن يمر المدعى عليه بالروحية وجبئاً ثبت بصادق المدعى والمدعى عليه .  
وإذا أنكر، وجبئاً بطلب من المدعى إقامة البينة على دعواه، فإن أقامها  
ثبت الروحانية، وإن عجز عن إقامتها بطلب من المدعى عنه وهو المنكر، أن  
يحلف على عدم صحة الدعوى، فإن حلف رفض دعوى الروحية، وإن نكل  
عن سبب ثبت الروحانية بكونه - والبك تفصيل

أولاً - الأفرار : إذا ادعى رجل «أ» على امرأة أنها روحية فمدّ فر بذلك  
على نفسه، وجبئاً فلا بد لثبوت الروحية من تصديق المرأة به وقررها على  
نفسها بالروحية منه . وهذا التصديق من الطرفين يعتبر تقريراً لواقع وإثباتاً  
لروحية وقب من قبل، ولا يعتبر إثناءً بفقده، وإلا لكان محتاجاً إلى الإثبات  
عليه، ولم يقل به أحد .

والأفرار لا تثبت به الروحية إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية

---

١ تكفي بتصوير الدعوى من جانب الرجل، حيث لا يحصى أن المرأة  
والرجل في ذلك سواء .

(١) أن يكون المقر ناعيا عافيا، فقرار الصبي غير المميز، وقرار المجنون غير صحيح . وقرار الصبي المميز، والمعتوه غير مدع .

(٢) ألا يوجد مدع شرعى من وراء الروحنة، كأن يكون المدعى مروحاً من أحب المدعى عليها، أو يكون مروحاً من أربعة سواها، أو تكون المدعى عليها فى عصمة رجل آخر .

(٣) أن تصديق المرأة ارجل فى دعواه، لأن الاقرار حجة قاصرة على المقر لا تتعداه إلى غيره، فلا بد من تصديق المرأة له .

هذا — ويسوى فى صحة الاقرار ومداه كونه فى حابه الصحة أو فى حاله المرض، غير أنه — فى رأى أبى حنيفة والجمهور — ان كان المقر هو الرجل، ثبتت الروحية بتصديق المرأة له فى حياته، أو بعد وفاته ما دامت فى العدة . واستحقت ميراثها، فى تركته، لأن آثار الروحية نافذة بعد الموت. وبذا حار لها أن تعمل بعد موته .

وان كان المقر هو المرأة ثبت الروحية بتصديق الرجل لها فى حياتها . وبعد موتها لا يصح تصديقه، لأن الروحية راب ورب آثارها، ولذا كان به أن يتزوج من اختها اثر موتها .

ويرى أبو يوسف ومحمد أنه يصح تصديق الرجل بعد موت المرأة . وتصديق المرأة بعد موت الرجل .

ثم انه قد يحدث أن يقر بالروحية ولى الصغير أو الصغيرة أو من فى حكمها فهل يقبل هذا الاقرار أو لا ؟ .

ذهب أبو يوسف ومحمد والجمهور إلى أنه يقبل الاقرار وبعد عليها ، لأنه اقرار بفعل نفسه . واختلف المال على أبي حنيفة، فعيل أنه لا يقبل امرأ الولى مطلقا ، لا أثناء الولاية ولا بعدها ، وقيل يقبل أثناء الولاية لا بعدها .

ثانياً — البينة . اذا دعى رجل الرواح على امرأة وأنكرت، كان على الرجل أن يقيم اسمة أمام القاضي لشهد على صحة دعواه شرط أن تكون

البينة رحيم أو رجلا وامرأتين، وشرط أن يوعر فيهما شروط قبول شهادته .  
 فإن أقام اسمه قضى بالروحانية بناء على هذه الشهادة .

ثالث — الكول عن اليمين إذا عجز الرجل عن إقامة اسمه وجهت حيل  
 إلى امرأة فإن حلف رفض دعوى الروحانية . وإن نكلت عن اليمين قضى  
 عليها بالروحانية من المدعى «أ» على المفتى به من مذهب الحنفية .  
 وقال الحميريه وشافعية إذا نكل المنكر عن اليمين ردت على المدعى  
 فإن حلف قضى له ، وإن نكل ردت دعواه .

## ٢ — تسجيل العقدة :-

عمود ارواح من الناحية الشرعية سب في حاجته إلى تسجيلها ولا  
 يتوقف تسجيلها شرعاً ، ولا قانوناً على ذلك مصفاً . ولكن نظراً لكثرة دعاوى  
 ارواح الكلدانية جرى العمل في مصر على أنه لا بد من تسجيل عمود ارواح  
 في وثائق خاصة بوضع نسخة منها بيد روح ، وأخرى بيد الروحانية ، وثالث  
 بالسجلات الرسمية حتى تكون حجة قاطعة في إثبات الروحانية .

غير أن المشرع بوصفي في مصر اشترط في تسجيل عمود ارواح ألا يملأ  
 من ارواح عن ١٨ سنة ، ومن الروحانية عن ١٦ سنة من وقت دعوى الروحانية .  
 كما اشترط على المأذونين بحراء عمود رواج ألا يعمدوا عقد إلا إذا سمع  
 الروحاني من المذكورة . وعرض المشرع من وراء هذا تحقيق مصلحة  
 اجتماعية بحجة ، لأن الرجل والمرأة إذا ما يلغا هذه السن كسل نصوصها  
 الجسماني والعقلي . فتؤمن إقامته على صحة الزوجية ، وعلى صحة الروحانية

على هذا جرى العمل في مصر بناءً على وثائق عمود ارواح . كما جرى  
 العمل على أنه لا تقبل دعاوى الروحانية عند الأندلس ولا ينفذ فيها إلا إذا كان

---

١ القضاء بالروحانية بناء على انكسار عن ليعين مذهب الصاحب  
 ومذهب بني حنيفة به لا يوجه العمل إلى منكر الروحانية لأن انكسار ليس إقراراً  
 عليه ، وإنما هو من نفس البدن . والتبدل يجري في الأيمان فلا في ارواح

هناك وثيقة رسمية تثبت ذلك . وعرض المشرع من ذلك أن يحصل الناس على وثائق عقود الزواج حتى يحفظ حقوق الزوجين بضمانه العقد عن الحقوق والالتزامات، فقد يجعل أحد الزوجين الزواج ويعتبر الآخر عن إثباته فنفس الحقوق، ونشأ مشاكل، ولو كانت هناك وثيقة رسمية لوصل كل ذي حق به كما أن تسجيل العقد، وعدم قول دعوى الزوجية إلا بناءً عليه من أصحاب المقاصد الدينية، والمواد المبنية من دعوى الزوجية الكاذبة يعينه الكذب، أو الوصول إلى حق غير مشروع. فقد كان من السهل أن يدعى رجل زوجة وهو كاذب، وكان من السهل أن تدعى شهود برور على دعواه محكمة له، فلما كان هذا الشرع، قضى على ألعاب بعض الناس، وما كان أكثره وأسهلها .

وفي آخره، جرى عقود الزواج على الطريقة الشرعية دون تقديم مدره من معية الزوج والروحة . كما أن تسجيل عقود الزواج موجود لا على سبيل الإلزام، فمن أراد الحقيقة لنفسه سجل زواجه ومن لا سجل فلا مسئوليته عليه، كما أن دعوى الزوجية تنظر دون توقف على وثيقة رسمية فان أثبت مدعى الزوجية دعواه بطريقة من طرق الأثبات الشرعية المضافة قضى به، ومن غير ردت دعواه .



## الباب الثالث

« في حقوق الزوجه »

(۱) حموی الروحہ علمی روحہا (۲) حنوی روح علی روحہ (۳) حنوی روحہ کہ من الروحی •

## الفصل الاول

« في ، حمزة الأزوجه على زوجها »

(١) البهر (٢) الدفقه (٣) عذبه الاصغر (٤) الروح في القصب عذ  
الروحان .

«الحق الأول : المهر»

۱۔ تعریفیں :

المهر حق مائى أوجه الشارح على الروح لروحه سبب العقد عليها أو  
البحول بها . وهو حكم من أحكام الرواح ميراث على العقد . وليس شرع  
في صحته . وبدا يصحح الرواج ولو اتفق الرواحان على ألا مهر . أو لم يذكر  
مهر . والعادل على ذلك قوله تعالى « لا جناح عليكم إن ملقتم أنفسكم  
ما لم تسووهن أو تعرضوا لهن قرصة ... » حيث حكم بفسخ الطلاق عند  
عدم سببه للمهر . والطلاق لا يصح إلا بناء على صحة العقد . وما روى من أن  
عند الله من مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة مات عنها زوجها ولم يكن قد  
فرص لها مهرا . فقال احتشد برأى فانصت من الله . وإن أخطأت فمن ابن أم  
عبد . أرى بها مهر مثلها لا وكس ولا شطط . فقام رجل فقال له معقل بن  
سنان وقال أبى أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في يروع سب  
واثن الأشحبة مثل قصائث هذا . ثم قام ناس من أشجع وقالوا أشهد

مثل شهادته ، فصرح عبد الله بن مسعود فرحاً لم يصرح مثله في الاسلام حث وافق فصاره قصه رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

والمهر واحد لا على أنه عوض وبذل عن ملك استمتع بروحه ، كما فهم البعض ، وإنما شرع على أنه هدية لارمة ، وعطية مكرمة ، اظهاراً لشرف عهد برواح وما به من خطر ومكانة . وشهد لهذا قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » أي عطية عن طيب خاطر . وإلى هذا انفهم مال الكسبيل بن همام حث يصرح في المهر { وحث شرعاً ... بأنه يشرف المثل ... وبه يشرع بدلاً كالنكاح والاخره . والا لوجب تقديم نسبه } (٢) .

## ٢ - دليل وجوب المهر :-

والدليل على وجوب المهر قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » والأمر بنحوه . وقوله « فما استغنتم به منهن فآتوهن أحورهن مريضة » وقوله « قد غلب ما فرضنا عليهم في أزواجهم » . وما تقرر من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم به جعل رويحاً من مهر ، وما انعقد عليه الإجماع من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا . من وجوب المهر لمروحة على زوجها .

## ٣ - ثم كان المهر على الزوج دون الزوجة ؟ :-

وإذا كان المهر على الزوج دون الزوجة لأن ذلك سمى مع صيغة الخاف . فالرجل يعمل لكسب المال ، والمرأة تقوم على مصالح الست ، فكان البذل على صاحب الكسب هو العدة المنتمية مع قانون الحياة العام .

والمرأة التي تصل إلى ست الروحة تحتاج إلى مال تسقى به حياتها البعيدة ، ويستعين به على كسب ورستها ، وذلك كله من أحسن أرواح . فكان البذل من جانبها هو مطلق العدالة .

(١) البدائع ج٢ ص ٢٧٥ .

(٢) فتح القدير ج٢ ص ٤٢٤ .

والمهر من جانب الرجل للمرأة . شعر بغيرها . ويسىء عن أي شيء لا يسا  
لا تبادل والعطاء ، ومطلق الواقع يهرز . أن ما صعب مثله عرفى أعين الناس .  
وما سهل مثله هدى على الناس ، ومضى عرب الروحة في عين روحها ، كان  
أحرص عليها ، وأخلص لها .

والرجل الذى جعل الشارع الطلاق سده . هو روح المرأة دون أن يدل  
لها المهر . لئلا عليه تلاقى لاشه الألب . لأنه ما يدل شئ في روحه منها .  
وسوف لا يدل شئ في روحه من غيرها . فكان المهر من عوامل الحدس على  
لزوجته وعدم التعرّيط فيها .

والرجل إذا ما التزم سحر الروحة . كان ذلك رمزاً إلى أنه سيجعل عنها  
بكاليف الحب . وسقود من حبه بالانفاق عليها . وبذلك تطمئن نفسها إلى  
حياتها الجديدة .

#### ٤ - سبب وجوب المهر -

يجب المهر على الرجل بواحد من أمرين :

الأول . لعقد الصحيح . وبه وحده يجب المهر على الروح وحواسها .  
مسر ، وقد شب كنه ، وقد شب نصفه ، وقد يسقط كله إلى بدل ، وقد  
يسقط كله لا إلى بدل .

الثاني . دخول الحقيقي . فس روح المرأة رواد فاسد . لا تسحق  
المهر بمجرد العقد . ولكن هو دخل بها ، على هذا العقد وحبها المهر به .  
اسحل منها . وكذا من وطئ امرأة شهوة وحب عينية المهر لأن كل وصى  
في دار الإسلام لا يحلو عن حد أو مهر . ولا حد بل شهوة فوجب المهر . كتب  
تقدم .

#### ٥ - أنواع المهر :-

المهر نوعان أحدهما المهر المسمى . وهو ما سى عند بعد تسمية مسجحه



## وتراضى عليه الزوجان .

وثانيهما مهر المثل ، وهو مهر امرأة بمثلها أو تقاربها من قوم أبيها كأنهم أو عمتها ، أو امرأة من نسبه في مستوى نسبه ، ولا يعتبر مهر المثل نسبه أمها ، أو حاشها إلا أن كانت من قوم أبيها . وعند الحنفية يعتبر مهر المثل هو نسبه وهو نسبه أمها . ولا يتجاوز حسنة درهم . فإن رد على ذلك انقصر على خصمائه « ١ » .

وامثاله تكون في العسر ، والس . والكره . والشبهة ، واجلوا من البعد ، والخلق ، والعمل ، والعيب ، والفساد ، والذل . ويجب مراعاة الزمان والمكان ، كما يجب مراعاة حال الزوج وصفته ، فإن المهر يريد ويفض بما لما عليه الزوج من صفات .

ومصدر مهر المثل قد يقع عليه الزوجان ، وقد يجهلان فيه ، فإن اتفق على أنه منه دينار مثلاً . كانت هي المهر . وإن اختلفا . كأن ادعت الزوجة أن مهر مثلها مائة فقط ، فأبىها أقدم اله « ٢ » على دعواها قلب ، لأن كل واحد يعبر بمصدره منكره . وإن أهداهما جميعاً فذهب به الزوجة لأنها تدعي زيادة . وإن عجزا عنها معاً ، فالقول قول الزوج مع حبه لأنه منكر زيادة . وإن نكل عن اليمين ، حكم بماتذعية الزوجة .

## ٦ - مقدار المهر :-

اتفق فقهاء المسلمين على أنه ليس للمهر حد أعلى لأنه لم يرد عن الشارع نص في ذلك ، ولا تحديد إلا بالنص . والأولى عدم المعالجة في المهور حتى لا تصد الناس عن الزواج . وحير الصداق أيسره .

أما الحد الأدنى لمهر فحدث محل خلاف بين الفقهاء فذهب الحنفية إلى أن قل حد للمهر عشرة دراهم من الفضة أو مئتيه

١ مسائل الخلاف ج ٢ ص ٧٩

٢ يشترط كون البينة رجلين ورجلاً وامرأتين . وبما راجع تعدده لآراء مسنده على مال

ذلك . وتقدر العشرة دراهم ، بالتقد المصري خمسة وعشرين قرش ، وبالمقد  
الغرامى مائتين وحسين فل . وودليلهم على هذا قوله صلى الله عليه وسلم  
« لا مهر أقل من عشرة دراهم » . وقياسهم بصح المرأة على يد السارق ، فكما  
لا ينحل قطع اليد في أقل من عشرة دراهم ، فكذا لا ينحل البصع في  
أقل منها .

ودهب الملكية الى أن أقل المهر ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم من بفضه .  
أو ما قيمته ديت . وودليلهم على هذا ما ثبت عندهم من أن عد برحس بن  
عوف تزوج على وزن نواة من ذهب ، وهو مساوي ربع دينار . قالوا : وربع  
الدينار بدل محرم ، وهو أقل ما تقطع فيه يد السارق . فكذا يجب أن يكون  
أقل ما يتحل به بصع المرأة .

ودهب الشافعية والحنابلة والجمهور الى أنه لا حد لأقل المهر ، بل كل  
ما يطلق عليه اسم بدل يصح أن يكون مهرا ، قل أو كثر . واستدلوا بذهب  
بقوله تعالى « ... وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تصالحوا بآموالكم ... » . وبطل  
الأموال مطلق غير مقيد لا بعشره ولا بثلاثة ولا بعير ذلك ، وما رواه سهل  
بن سعد الساعدي من أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت  
يا رسول الله ، فدو هب لك نفسي . فقام فيما مويلا ، فقام رحن فقال  
يا رسول الله ، روحنيها ان لم تكن بك بها حاجة . فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهل عندك شيء تصدقها الله ؟ فقال ما عندي الا ارارى هذا .  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها ارارك حلت لا ارارك ،  
فانس شيئا ، فقال ما أحد شئ ، فقال النسي وبو حاتم من حديث .  
فانس فلم يحدث شئ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم . هل معك من القرآن  
شيء ؟ قال نعم ، سورة كذا وسورة كذا ، سور يسبها ، فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم فدرو جتكها بما معك من القرآن . فقوله عليه الصلاة والسلام  
( النسي ولو حاسا من حديث ) يدل على أنه لا تحديد لأقل المهر ، لأن حاتم

الحديد لا يساوى عشرة دراهم ولا ثلاثة ولا درهم .  
والحفصة ومن يوافقهم على تحديد حد آدمي للمهر - يحصلون هذا الحديد  
على الخصوصية لهذا الرجل ، أو يحصلونه على معجل المهر . وهذا «أول  
يعيد» .

والحق أن ما ذهب اليه الشافعي ومن معه أرجح من جهة الدليل لأن  
حدث الواهة نفسها أصح ما روى في باب المهر . وأما قوله عليه السلام  
( لا مهر أقل من عشرة دراهم ) فهو خبره من حديث عطاء « لا نكاح إلا بولي  
وشاهدي عدل ، ولا مهر أقل من عشرة دراهم » . وهو حديث صحيح لا يحجج  
به ، ولحقية أنفسهم تركوا العمل به في باب الولاية وعدده الشهود . فكيف  
يأخذون به في باب المهر ؟

#### ٧ - ما يصلح مهرًا وما لا يصلح :-

كل ما هو مال كالدين ( الذهب والفضة ) ، والعقار والمنقول ،  
والحيوان ، يصلح أن يكون مهرًا . ما دام معلوما لا تقل فيه عن عشرة دراهم  
عد الحفصة . وكذا الدين ، ولو بزوجها على مائة دينار على فلان ، يصلح ولها  
حق مطالبة المدين أو الزوج .

وكذا يصلح أن يكون المهر منعة مقدرة بدل كما لو تزوجت على أن  
تسفع برراة أرض منعة أو يسكنى دار معه .

وكذا يصلح أن تزوجها على أن يكون مهرها أن يعلمها القراءة والكتابة  
مثلاً ، أو أن يعلمها سوراً من القرآن ، على المنقضى به من رأي متأخرى الحنفية .  
وبه قال الجعفرية .

وكذا يصلح أن تزوجها على أن تقوم بإدارة مزرعة ، أو مصنع لها ، أو  
يشرف على أى شأن من شئونها التى يزاول مثلها - عادة - بدل ، والنسب  
لا يكون فيها امتنان لكرامة الزوج ، مادام العمل معلوما والمدة معلومة كذلك .  
وقال الجعفرية يجوز أن تكون منافع الحر مهرًا ، واستثنى بعضهم من ذلك احدرته ،

وقالوا هي خصوصية لموسى عليه السلام «١» .

ولا يصح - باتفاق - أن يكون مهر كل ما يس من مالا ولا متقوما سال في دمه كالمينة والدم ، وكذا كل ما ليس سال في حق المسلم كالحبر والحرير ، ولو كانت الزوجة كناية .

وكذا لا يصح أن يكون مهر كل ما يحضه الجهالة بخاصة . كدمه بروحه ، عني عشرة . ذاب ولم يبق كونه من الفصح أو الشعة مثلا . أم الجهالة السيرة فلا تصرف تروحه على عشرة أرباب من الفصح وبه من وصفها كان لها الوسط من ذلك أو قيمته .

وكذا لا يصح أن يكون مهر كل مفعلة لا تقبل سال كسا لو بروحه عني أن يكون مهرها ملاق روحه السفة . أو على ألا يروح عنها .

وكذا لا يصح أن يكون المهر حذمه روح روحه - يؤدي بي امهر وصباع كرامته ، كما ي تروحه عني أن هوو بخدمتها أو بخدمته .

ابن «٢» .

ويجب أن نلاحظ أن فاد نسبه مهر لا يؤدي بي فساد العقد ، بل العقد صحيح ما دام مسوقا شروط الصحة . والواجب هو مهر امثل .

#### ٨ - تعجيل المهر وتأجيله :-

يجب المهر للروحه بمجرد حصول العقد الصحيح . ولكن لا يبرم أن يكون حالا ، بل يجوز تعجيله كله ، وتأجيله كله . ويجعل بمعه وتأجيل بمعه ، ودفعه على أقساط في مدد معلومة . حسب اتفاق الزوجين ، أو من يتولى العقد عنها . وإن لم يكن هناك اتفاق على شيء من ذلك جرى الامر عني ما عليه عرف البلد الذي فيه العقد . لأن المعروف عرفا كالمشروط شرطا .

١ . مسائل الخلاف ج ٢ من ٧٦ والمختصر التاسع ص ١٢ .  
٢ . ذهب محمد بن الحسن إلى أنه لو بروحه على أن يكون مهرها حذمه لها صحت التسمية ولها قيمة الخدمة فقط .

وعلى ما تقدم ، فإن اشترط تعجيل كل المهر لزمه أدائه قبل الدخول ،  
ولم يروحه ألا تدخل في طاعه إلا بعد أدائه المهر .

وان اشترط تأجيله كله ، فيس للروحة أن تسع من الدخول في ماعته .  
وعليه أداء المهر عند حلول الأجل ان كان وقته محددا «١» . وان كان الأجل  
مجهولا جهالة فاحشة ، كأن قال : المهر مؤجل ، أو مؤجل بي وقت السار  
لا يكون مؤجلا ، ووجب تعجيله «٢» .

وان اشترط تعجيل بعضي وتأجيل البعض لزمه أداء المتعجل قبل بدخول ،  
وأداء المؤجل عند حلول لأجل ان كان محددا ، فان لم يبين وقت لأداء المؤجل  
أو كان الأجل مجهولا جهالة فاحشة . فبطل بطلوا الأجل ووجب تعجيله ، وبطل  
يؤجل الى أحد الاجلين الطلاق أو الموت .

#### ٩ - اصحاب الحق في المهر :-

قد يبدو أن روجه هي صاحبه الحق وحدها في مهرها . ولكن واقع  
الامر أن المهر له جانبان ، حالة انداء ، وحالة بقاء  
أم في حالة الانداء فالمهر يتعلق به حق الله . وحق الروحة . وحق  
الاولياء .

فحق الله ، وحق مهر لا يمل عن عشره درهم عند الحقة ، ولا يملك  
أحد استمط هذا الحق ، فلو حصل رواج على ألا مهر ، أو على مهر دون عشره  
درهم ، وحب عشره حسا على الروح لروحته .  
وحق ازوجه مهر مثلها ، فلو زوجها ولها تأقل منه كان لها حق المطالبة  
بالزيادة الى مهر المثل ، أو قسح الزواج .

١ اذا ظلمها الروح قبل حلول الأجل فليس لها حق المطالبة حتى يحل  
الأجل . وان مات قبل حلول الأجل فلها حق مطالبة البكره بعد الموت دون استظار  
الأجل لان التأجيل حتى لا يورث .  
(٢) فتح القدير ج٢ ص ٤٧٣ .

وحق الاوباء مهر المثل أيضا ، فهو ربح السابعة العاقلة نفسها ، أقل من مهر مثلها كن لاولائها - عند الحصة - حق المطالبة بزيادة الى مهر مثلها أو مسح الزواج . خلافا للحصمة اذ ين لا يرون للاولياء حق في المهر ما دام المرأة عاقلة بالغة .

وأما في حالة القاء صدا تم العقد ونظر المهر - كان المهر حق لزوجته وحدها ، تصرف فيه كما تصرف في سائر أموالها ، وإن ساربت عنه كدبه أو بعضه فليس لاحد مطلقا حق الاعتراض على تصرفها ، ما دام بالغة عاقلة رشيدة .

#### ١٠ - المهر الواجب :-

المهر الواجب يختلف باختلاف النسب وجودا وعدمه ، وبخلاف مقدار المسمى . فتارة يكون الواجب للزوجة هو المسمى . وتارة يكون الواجب مهر المثل ، وتارة يكون الواجب الأقل من المسمى ومهر المثل ، وتارة يكون الواجب هو عشرة دراهم ( أقل المهر عند صحفه ) .

فيجب المسمى ، اذا توفرت الشروط الآتية :

(١) أن تكون العقد صحيحا (٢) أن تكون النسبة صحيحه (٣) ألا يكون المسمى أقل من عشرة دراهم عند الحصة . أو ما جعل هذا أدنى عند غيره .

ويجب مهر المثل ، في الحالات الآتية :

(١) اذا تمى المهر عند العقد بأن تزوجها على ألا مهر لها .

(٢) اذا تم يسم المهر عند العقد ، كأن قال زوجي نفسك ففانك .

(٣) في نكاح المفوضه وهى منى فوصت أمر نفسها للزوج . وذلك كأن

يتزوج امرأة بلا مهر مسمى عند العقد ، ثم يطالب الزوج بعد العقد وقبل

الدخول بأن يرض لها مهرا ، فإن امتنع ، أو فرض لها مهرا ثم يرض به ، فيها

أن ترفع أمره الى القاضي ، والقاضي يأمره بالفرص ، فإن امتنع فرص لها

القاضي مهر مثلها .

(٤) في تكاح الشعار «أ» - وعند من نعرهه - وهذا التكاح صحيح عند الحنفية ، ويجب فيه مهر المثل . وقاعد عند شافعية والمالكية (٢) والحنابلة والجمهور . ومثلاً الخلاف بين الحنفية وغيرهم من الفقهاء فونه عليه صلاة وإسلام ( لا شعار في الإسلام ) فحنفية يقولون علة النهي عدم نسبة المهر ، والاحناف بحق المرأة ، وهذا أمر يمكن تداركه بحل الواجب لكل من المرأتين مهر المثل . وغير الحنفية يقول أن النهي يقتضي الفساد ، وعنه إفساد في الشعار أنه عقد رواجين في عقد واحد ، وهو غير جائز .

(٥) - إذا روجب العقدة - لغة تفهم - أهل من مهر مثلاً وأعرض ولها ، وجب مهر المثل عند الحنفية . وكذا إذا روجب وبها فأهل من مهر مثلاً ولم ترص له ، وجب لها مهر المثل اتفاق بين الحنفية والجمهور .

(٦) إذا سمي بها ما لا قيمة له أصلاً كالبلية والدم - أو ما لا قيمة له في نظر الإسلام كالخمر والحزير .

(٧) إذا كان المسمى مجهولاً جهته فاحشة كان تزوجه على عشرة قسامير ولم بين نوعها ، أما أن كانت الجهالة بسرة بأن بين النوع ولم بين الوصف فلها الوسط أو قيمته ، كما تقدم .

ويجب الأقل من المسمى ومهر المثل فيما يلي  
إذا كان عقد الزواج فسد ، وسمي بها الزوج المهر بنسبه صحيحة ، ودخل بها دحولاً حقيقياً . ففي هذه الحالة يجب لزوجه الأقل من المسمى ومهر المثل ، ولو كان المسمى مائة دينار . ومهر مثلاً مائة وحسون ، فلها أدائة فقط ، حيث رصيص بها وتمس مسعفة للريادة . وإن كان المسمى مائة وحسون ، ومهر مثلاً مائة ، فلها المائة فقط . لأن مهر المثل هو الواجب حيث

(١) مأخوذ من قولهم شعر المكان إذا حلا ، وذلك لحلو العقد من المهر .  
(٢) تكاح الشعار عند المالكية على إمام وكلاماً عن الشعار الذي يجعل فيه كل من المرأتين مهرًا للآخرى .

فسدت التسمية بسداد العقد . ودل رفع مهر المثل من أو كثر لأن السبب فاسدة فلا يلتفت إليها مطلقا .

وتجب عشرة دراهم فيما يلي :

إذا كان المهر المسمى أقل من عشرة دراهم . ورخصت به الروحة أو ببؤم .  
وجب أن يرفع المهر إلى عشرة لأنها حق الله . ولا يملك أحد سلبه . ودل  
رفع نسبة ما دون عشرة عن معبره شرعا ، فهي فاسدة ، وإذا فسدت نصار  
إلى الأصل ، وهو المثل .

#### ١١ - الزيادة على المهر والنكح منه : -

إذا تم عقد الزواج ، وراضى الزوجان على مهر معين . حار للزوج أن  
يريد في مهر الروحة ، سواء تكاد زيادة من حسن المهر أم من غير حسنه .  
والنكح الزيادة بأصل المهر وأحدث حكمه في كثير من الأحوال . وكذا يجوز  
للروحة أن تحط عن الزوج كل المهر أو بعضه . والأصل في ذلك قوله تعالى  
« ... ولا جناح عليكم فيما تراضيتم به من بعد الفرجة » . ولكن يسرد  
لكل من الزيادة والنكح شروط لا بد منها وإليك بعضها :

#### شروط الزيادة في المهر :

(١) أن يكون الزوج أهلا لسرع ، وذلك بأن يكون عاقلا دليلا رشيدا .  
وللولي - إن كان الأب أو الجد - أن يريد في مهر من في ولانته ، وليس ذلك  
لغيرهما من الأولياء ، لأن الأب والجد لو فور شعقتهما ينظران إلى مصلحة  
فوق الزيادة وهما غير متهمين في تصرفهما .

(٢) أن يكون الزيادة برضا الزوج أو وليه ، ومع الإكراه لا تصح .  
(٣) أن تكون الزيادة معلومة ، فلو كانت مجهولة كأن قل لها زدتك في  
مهرك لا تصح .

(٤) أن تقل الزوجة أو وليها الزيادة في المجلس الذي حصل فيه .  
(٥) أن تكون الزيادة حل فناء الروحة حقيقة أو حكما ، فلو رادها في



عدتها من طلاق رجعي صحح الزيادة . وان رآدها بعد انقضاء عدد الرجعي .  
أو في عدتها من طلاق بائن لا تصح الزيادة .

(٦) أن تكون الزيادة حال الصحة ، فان كانت في مرض الموت لا تصح ،  
لأنها تكون وصية والروحة وارثه ، وابوصيته يوارث لا يحوز . خلافا  
لجمعريه فيهم يقولون تصح الزيادة في مرض الموت ما دام في حدود الثلث  
بناء على ما يقرر عندهم من صحة الوصية للوارث .

### شروط الحظ من المهر :

وللروحة وحدها ، دون أحد من أولادها ولو كان الأب و أحد (١) .  
أن تحظ بمهرها كله أو بعضه عن روحها ث واحد

(١) أن تكون بروحة من أهل الشرع أن تكون نائمة عاقله رشده .  
(٢) أن يكون الحظ برضاها .

(٣) أن يكون المقدار الذي حظته عن الروح معلوما .

(٤) ألا يرفض الروح ما حبست بروحة عنه . ولا يشترط قبوله للحظ  
صراحة ، لأن الحظ ليس بملك ، وإنما هو استعاضة وإبراء . فكفي أن يسكت  
ولا يرفض .

(٥) أن يكون المحظ حال صحته ، لا في مرض الموت . خلافا لجمعريه  
كما تقدم .

(٦) أن تكون للمهر دية ثانيا في الدية فلو كان مهرها مائة دية فحظت  
خمسين صح . أما ان كان المهر من الاعيان التي لا تثب في الدية ، كما لو  
روحتها على دارين معسنتين فحظت عنه أحدهما لا يصح لأن الحظ إبراء وهو

---

١ - يجوز لجمعريه للأب أن يحظ من مهر الصغيرة إذا راعى مصيحتها يعود  
عنها . وإنما أباح أحد عبه للأب والجد الزيادة في مهر الصغيرة ومن في حكمه دون  
الحظ من مهر الصغيرة ومن في حكمها ، لأن عرف الناس جرى على الزيادة في  
المهر لما حرتب عليها من زيادة في مبالغ النسب مثلا وله بحر العرف على الحظ من  
مهر الزوجة . لأنه لا مصلحة ترجى من وراء ذلك .

لا يلحق إلا الديون اثنية في الدمة . فان أرادت الروحة أن تعفى الروح من المهر أو من بعضه فعينها أن تعفه له هبة صريحة . هذا ما ذهب إليه الحنفية . أما الحنفية فيرون ان الخط يلحق الاعيان كما يلحق الدسوس . ويرى أن ما ذهب إليه الحنفية أولى بالنسول . لان الحنفية تسكروا بالمصطحاب «نقبة» ، ولم يلتفتوا الى المقاصد واسبب . فالمرأه حسنا بخط عن الروح كل المهر أو بعضه لا بدور بخلافه أن المهر يصل الأبراء أو لا يصل ، وانما كان فصدها انهاء الزوج من حق وحب عليه فلم لا يكون صحيحا ؟

## ١٢ - متى يترك وجوب كل المهر للزوجه ؟ -

تقدم أن المهر يجب للروحة بمجرد العقد الصحيح وجود عن مسفر فمما يتأكد وجوبه كله ، وقد يجب نصفه فمما ، وقد يسمى كله بي بدل وهو المتعة ، وقد يسقط كله لا الى بدل ،

متأكد وجوب كل المهر للروحة بواحد من ثلاثة .

الاول : موت أحد الزوجين بعد العقد صحيح وقبل الدخول المعنوي شرعا ، وعليه فلو مات الزوج قبل تسليم المهر للروحة . أحدث كل مهر من بركته ، ومو مات الروحة قبل أن تسلم المهر أحد ورثتها . المهر من الزوج بعد إسقاط نصيب الزوج باعتدله وارث . وانما يتأكد وجوب كل المهر بالموت . لان الموت بهي الزوجية ، وادا ما انتهت أحدث حكمها كاملا حيث لم تعد قابلة لفرقة من قبل الزوج تنصف المهر ، أو من قبل الروحة تسقطه سنامه . وقال الحنفية ادا مات أحد الزوجين قبل الدخول ولم يكن المهر مسمى وقت العقد ولا يعلمه ، فلا مهر ولا متعة .

ثاني الدخول الحقيقي ، فاذا دخل الزوج بالروحة دخولا حقيقيا فمهر للمهر ، لان الدخول الحقيقي يسوفي الروح حقه في المتعة ، فوجب عليه أداء المهر كاملا ، ولا يسقط بعد الدخول بالفرقة ولو سبب من الروحة ، وانما يسقط بالاداء ، أو الأبراء .

الثالث . الحلوة الصحيحة ، وبصر عهـ بالدخول الحكيمى ، وهي أن يضع الزوجان فى مكان آمن من اطلاع الغير عليهما ، والا يكون هناك مانع حسي ، أو طبيعى ، أو شرعى يمنع من الدخول الحقيقى ، فالمانع الحسى ، كوجود شخص ثالث معها ولو نائما أو اعشى أو طفلا مميذا . والمانع الطبيعى ، كالمرض الذى يمنع المحافظة الزوجية . والمانع الشرعى ، كأن يكون أحد الزوجين أو كلاهما مسائما فى رمضان أو تكون الزوجة حائضا أو نفسا . فان نسب الجنين الصحيحة بين الزوجين ، كان لها حكم الدخول الحقيقى فى تأكيد وحجب المهر كله عند الحفنة ما دام العقد صحيحا ، لأن الزوجة مكنت روحها من نفسها ولم يكن معها ما يمنع الروح من استيفاء حقها . واستدل الحنفية على ما ذهبوا اليه بقوله تعالى « وإن أردتم استبدال روح مكان روح وأنتم لا تسمون فاعلموا أنه لا جرم عليكم فيه » . وأثبتهم أحدهم قطعا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه هناك وإنما منكم . وكيف تأخذونه وقد أفصى بكم إلى بعض وتأخذونكم ميتة غليظا . حيث فسروا الإفصاء فى الآية بالحلول . وقوله عليه الصلاة والسلام « من كشف حمار مرأته ونظر إليها ، وحب عليه الصداق دخل بها أو لم يدخل » . وبما نسب من أن الحلفاء الراشدين قصوا بأن الروح إذا أرحى استور وأغلق الباب كان للزوجة الصداق كاملا .

وذهب الشافعية ، والحنفية فى المشهور من مذهبهم إلى أن الحلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول الحقيقى ولا يتأكد بها المهر مطلقا (١) . ودليلهم ظاهر قوله تعالى « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم » . حيث أوجب للمطلقة قبل المس نصف المهر .

(١) مذهب الإمام أحمد أن الحلوة الصحيحة من مؤكدات المهر ، بل التعليل واللمس شهرة عنده من مؤكدات المهر أيضا . ومذهب مالك ، أن الحلوة وحدها لا يتأكد بها المهر ، ولكن أن انتقلت الزوجة إلى بيت الزوج وأقامت معه ليلة بلا دخول حقيقى مع عدم المانع كان ذلك من مؤكدات كل المهر للزوجة حتى ولو اعترف الزوجان بعدم الدخول .

فانوا والمراد من امس في الآية الضاع ولم يفصل بين حال وجود الخلوة وعدمها  
فمن اوجب كل افروض «الخلوة وحده» فقد خالف النص .  
وقيل أن نترك هذا البحث يحس بان يوضح احكام الجنود الصحيحة،  
ما يقع فيه مع الدخول الحقيقي وما يختلف ، فنقول :

الخلوة الصحيحة تقع مع الدخول الحقيقي في حكمين  
( ١ ) تأكد كل المهر للزوجة .

( ٢ ) وجوب العدة «<sup>٢</sup>» وما يترتب عليها من أحكام كالنفقة ، وعدم  
حل روجه من حدى مختارها وهي في العدة كك هو مذهب الجمهور .  
و يخالف لخلوة الصحيحة الدخول الحقيقي بسبب يلي

( ١ ) لا يحصل الدخول الحقيقي يخصص ارجل وامراه ، والجنوة  
الصحيحة لا تحصن واحدا منهما .

( ٢ ) حرمة نسب الزوجة والدخول الحقيقي بالزوجة يحرم نسبها على  
الروح ، و خلوة الصحيحة لا تحرم . فمن بروج امراه واحسن بها خلوة  
صحيحة ثم طلقها حل له أن يزوج من سها .

( ٣ ) حل المطلقة ثلاث فدخل بزوج اشبه بمطلقة ثلاثا عنها بروجها  
الاول ، والجنوة الصحيحة لا تعلها له .

( ٤ ) لمراجعة فمن طلق روجه ثلاثا رجعت ثم دخل بها في عدتها كان  
مراجعة بها . وان اخلى بها في العدة جنود صحيحة لا تكون مراجعة لها .

( ٥ ) الطلاق الرجعي فمن بروج امراه ودخل بها دخولا حقيقيا أمكن  
أن يطلقها ثلاثا رجعتا ، وعنه فمن مات من الزوجين في العدة ورثه الآخر .  
أم بعد الجنوة الصحيحة فلا يكون حلالا ولا نكاحا ، وعنه فمن مات متهما في  
العدة لا يرثه الآخر لا قطاع اروجيه بالطلاق البائن .

( ٦ ) وكذا يجب العدة مع الخلوة العائده في بعض الحالات احسبنا ، كالخلوة  
مع وجود المانع الشرعي لان الدخول الحقيقي ممكن في ذاته .

## ١٢ - متى يجب للزوجه نصف المهر ؟ -

يجب للزوجه نصف المهر المسمى بشروط أربعة :

(١) أن يكون عقد الزواج صحيحا ، فلعقد الفاسد بغيره لا يعمل للمرأة حقا في شيء من المهر .

(٢) أن يكون المهر مسمى عند العقد تسمية صحيحة ، فان كان التسمية بعد العقد ، او كانت مقاربة له ولكنها غير صحيحة ، لا ينصف المهر و يجب المتعة ، كما سألني . وعلى هذا لا ينصف مهر المثل ، ولا ينصف المهر المفروض للمفوضة بعد العقد وقال الجعفرية نصف (١) ، ولا تنصف الزائدة التي تلحق لمهر بعد العقد ، اتفاق بين الحنفية والجعفرية .

## (٣) أن تقع الفرقة قبل الدخول « ٢ » .

(٤) أن يكون الفرقة من جهة الزوج ، سواء أكان طلاق أم فسخا كما لو أريد الزوج عند الاسلام قبل الدخول . ويستثنى من هذا الفرقة بسبب اختيار الزوج الفسخ عند اللوع أو الإفاعة وقبل الدخول ، لأن الفرقة هنا نقص بعقد من أصله فكأنه لم يكن حتى ينفك به شيء ، ولأنه لا فائدة من ثبات حق فسخ للزوج في هذه الحالة إلا سقوط كل المهر عنه إذ يوجب نصف المهر لاسوى الفسخ والطلاق . فأى فائدة إذا من إعطائه حق الفسخ ؟ والذيل على وجوب نصف المهر المسمى للمطالبة قبل الدخول قوله تعالى « وان طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرستم لهن مريضة فنصف ما فرستم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقد النكاح » .

والحكمة في وجوب نصف المهر في هذه الحالة : اما لو نظرنا الى أن الزوج بالفرقة قبل الدخول لم يسبح بالزوجة ، ولم تقع نحوه بأي واحد من

(١) الاحكام الجعفرية ص ٢٢ .

(٢) إذا أعطى الدخول اردنا به الدخول الحقيقي عند الجعفرية ، وما نعم الحقيقي والحكمي عند الحنفية .

وأحيات الروح ، لم يجب عليه شيء من المهر . ولو نظرنا إلى أن الروحة  
 مكنت روحها بالعقد حق الاستماع بها . ولم تمنع من إتياء حقها ، وأنتم  
 هو الذي قوب ذلك على نفسه ، فباع الفرقه من ناحته ، لو نظرنا إلى هذا  
 يجب بروحه كل المهر . فنظرا عهدى المعتبرين . ومراعاة لمحدثين ، أوجب  
 الشارع التوسط ، فجعل للمرأة نصف المسمى ، على أن في إحيات نصف  
 المسمى بسطلفه قبل الدخول إحسان له ، وحرر نكاحها . والله يقول  
 « ... وسرحوهن سراحا حميلا » بل نجد في آخر الآية التي أوجب نصف  
 المهر بسطلفه قبل الدخول حثا صريحا على عطاءها . النصف الآخر استحسانا  
 حيث يقول سبحانه « ... وإن تمعوا أقرب للتقوى ولا تسوا بفصل  
 سكم » .

ويسمى أن نين هذا أن نصف المهر الذى سقط بالطلاق قبل الدخول ،  
 يعود - قبل فصل الروحة له - إلى ملك الزوج من عر حاحه إلى تراص أو  
 قضاء ، فيه أن يصرف فيه ما شاء ، ويكون تصرفه نافذا . أما بعد قبض  
 الروححة به فلا يعود إلى ملكه إلا بالتراصى . أو قضاء القاضى . لأن ملك الزوجية  
 للمهر بمضى العقد تقوى نفسها له ، فلا يعود شيء منه إلى ملك الزوج إلا  
 بإحدى من الأمرين ، وعلى هذا فتصرفات الروحة في كل المهر صحيحة نافذة ،  
 وتصرف الزوج في النصف الذى يطالب به موقوف على إقرارها أو الحكم به .  
 وعند جمعرية يعود نصف المهر إلى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول  
 دون توقف على رضا الروجة أو قضاء القاضى ، سواء قبل الفصل وبعد  
 الفصل ، وتصرفات الزوج نافذة بدون توقف على شيء ما دام العين باقية ،  
 وتصرفات الروحة نافذة أيضا ما دام قبل الطلاق .

#### ١٤ - متى تجب النكحة للزوجة :-

نحب المنكحة للروحة في جميع الحالات التى يجب فيها بالعقد مهر المثل  
 فاحصل الفرقه من جهة الزوج قبل الدخول سواء أكانت الفرقه طلاق أم  
 فسخا .

### وقال الجعفرية المتعة في الطلاق خاصة (١)

واسعة الواحدة كسود كمنه للمرأة ، أو فسه ذلك من نفود وعيرها ،  
والمسر في المتعة عرف كل بده فيما كسى به المرأة خارج البيت ، وبه قال  
الجعفرية ، وعنه المتعة على الو - حده ، وعلى الموسر ثوب أو مقبعة ،  
وعنى الفقير خاتم وما أشبهه (٢) .

ولقسه المتعة ح - غلا ، وحده أدنى . فحده الأدنى ألا يرد على نصف  
مهر المثل فلا يحد على الزوج أكثر من ذلك . نعم إن راده على الحد الأعلى  
سخص أحسنه ، أو ناس . وحده الأدنى حسنة ذراهم عند الحقة لأنها  
نصف أهل الواحد شرعا ، فحد ألا تنقص المتعة عنها .

وهل يرأى في فسه امعة حال الزوج - أو اروحه - أو حاجتها معا ؟  
أقول ثلاثه أصحها في مذهب الحقة والجعفرية أن يرأى حال الزوج وحده  
فعله تعالى « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما به تموهن أو تفرضوا لهن  
فريضة ومعهن على الموسر قدره وعنى الفير قدره ماعه معروف حقا على  
المحسين » . ولأية فوق صراحها في أدلته على وجوب المتعة لمن هذا حاجتها ،  
مربحة في أنه يرأى حال الزوج في قدرها - لأنه هو المكف بها ، ولا يكف  
الله نفسا إلا وسعها .

والحكمة في وجوب المتعة تعويض المرأة عن انحاشها بطلاق ، ونقص  
لما حده من حيرة وأنهم على عرفه لم تكن نسبا . ولم يقرر فيها شيء من  
المهر .

هذه هي المتعة الواحدة للزوجة ، وهذا ما يعنى بها . ففى بعد هذا أن  
المتعة ثبت للزوجة السعد لا وجوب إذا طلق بعد لدخول فنعطها زيادة  
على المهر المسمى ، أو ربهه على مهر المثل . ولا منعة مطلق للمتوفى عنها

(١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ٨٨ .

(٢) الأحكام الجعفرية ، للحلى ص ٢٣ ، مسائل الخلاف ج ٢ ص ٧٧ .

روحها ، ولا لمن استخف نصف المهر بانطلاق قبل الدخول ، وفيه للاخيرة معه مسحة .

## ١٥ - متى سقط كل المهر ولا يجب شيء للزوجة ؟ -

يسقط كل المهر ولا يجب للزوجة شيء ، مطلقاً في ثلاث حالات  
الحالة الاولى : اذا حصلت الفاقة بين الزوجين قبل الدخول بسبب من  
الزوجة ، كذا لو ارتدت عن الاسلام ، أو تسير روحها وأب أن يدخل في  
الاسلام أو في دين سواي آخر ، أو احسب الفسخ بعد سلوع ، أو بصلب  
أحد أصوله أو فروعه اتصالاً غير مشروع ، وذلك لعدم الفاقة الاصلية ، فلو  
لا بفساد الروحانية ، وكذا بفساد الفاقة من جانب الزوج لو كانت من جهة  
وبها كذا اذا فسح بزوج نصف منه لعدم الكفاءة مثلاً .

والسبب في سقوط كل المهر لأن الزوجة موصية على الزوج حصة ، وحال  
سه وبين استثناء المفقود عنه . ولأنها قد تمت على سبب الفاقة وهي تعيب  
أن المهر لم يتأكد بعد . كان ذلك منها امراً تدركه ، ان حلتها في المهر .

الحالة الثانية : « وهي حصة بالجمعة » اذا مات أحد الزوجين قبل  
الدخول بسبب زوجه أو فاقه ، وقد تقدم بان هذا بوضوح .

الحالة الثالثة : « وهي حصة بالجمعة » اذا مات أحد الزوجين قبل  
الدخول ولم تكن سبب للزوجة مهر عند العقد ولا فرض لها بعده فلا مهر  
ولا متعة .

ففي أن المهر قد سريء الزوج من مهرها فسرأ دمه وسقط حقها في المهر  
بمطلقها لا باستثناء الشارع . وكذا في وجهه له . وهي أيضاً أن عقد الزواج  
ان كان فاسداً وحصلت الفاقة قبل الدخول ولو بعد الجنود الصحيحة لا يجب  
شيء من المهر للزوجة لأنه ساقط من اول الامر لما تقدم من أن العقد بفساد  
سجده لا يوجب مهرًا للمفقود عليها .



## ١٦ - المهر المقترون بشرط :-

المهر المسمى للروحة قد يكون مصقفاً عن تعيين شرط ، وحيث يشترط  
المسمى كما تقدم ، وقد يكون مسمى مقرون بشرط مقابل نحره من المهر .  
وهذا يقع على ثلاث حالات :

الحالة الأولى : إذا روج رجل من امرأته كذا من مهر مثله ، واشترط  
في ماله هذه المدة ، وصفاً موعوداً ، كأن كان مهر مثله مائة دينار فجعله  
مائتين على شرط أن يكون بكر أو حبيبة مثلاً ، فإن تحقق الوصف برمه  
المائة ، وإن لم يحقق الوصف برمه مهر المثل فقط وهو المائة ، وذلك لأنه  
حمل المدة في بطلان تحقق الوصف ، وجب له تحقيق شرط ما دامه من  
مهره ووجب مهر المثل .

الحالة الثانية : إذا روج رجل امرأة أقل من مهر مثله ، واشترط في مقابله  
هذا المصفاً أن يقوم بها أو لأحد محاربيها بصلحة منه وعه ، كأن يكون مهر  
مثله مائة دينار مثلاً فجعله مائتين على شرط ألا يزوج غيرها ، أو ألا يسافر  
بها ، أو على أن يوصف نكاحاً أو أحداً ، فإن وفى بها بالشرط رجم المسمى وهو  
الخصون ، وإن لم يوف بها شرطاً كان مهر المثل وهو المائة ، لأنها رصبت  
الخصون مع المصفاً وإن لم يحقق المصفاً رجمها ، والخصون وثب جميعه  
في مهر المثل .

أما إذا كانت المصفاً المشروطة غير مشروعة ، كأن اشترطت عليه ألا يبيعها  
من تردد على دور البهو والمرفص ، فليس بها عند عدم بوفه بالشرط غير  
المسمى وهو الخصون ، لأن عدم الوفاء لا يجوز للمسلم أن يبيع به فلم  
يكن مقابلاً لما كان شرطه غير داخل في المهر من المبدأ فثبت الخصون  
فقط لأنها هي المعسرة في النسبة براء .

وإن كانت المصفاً تعود على ذي رجم بها فليس لها أيضاً سوى  
المسمى لأن المصفاً لا تكون حينئذ مقصودة بها فلا تبادل يعوض .

لحالة النافذة إذا بروحها وسمى لها مهر ، مائتين مثلاً ان كانت نكراً أو  
معينة ، ومائة ان كانت ث أو غير معينة . صحب التسمية في الحاشي .  
ووجب المائتين عند تحقق الشرط الاول . والمائة عند تحقق الثاني على المسمى  
به من رأى أبى يوسف ومحمد ، وهو مذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة ان  
تحقق الشرط الاول وجب المسمى معه ، وان لم يتحقق وجب مهر المثل بعد  
لا يرد على مائة ، لان الشرع شئ ورد بعد الاول فلم يصادف محلاً وكان  
يسد . وقال زفر السبكي في الحاشي : لا بها ، ترددت بين شرعي كانت  
مجهولة ، ومع الجهالة يجب مهر المثل غير أنه لا يرد على مائتين لان الروحة  
صبت بها ، ولا يقل عن مائة لان الروح رضى بها .

#### ١٧ - قبض المهر والتصرف فيه :-

عرف ان المهر حق بروحه ، لذا كان لها وحدها حق قبضه بنفسها أو  
بواسطة وكيلها (١) ان كانت دليمة عاقلة رشيدة ، فان كانت قصيرة بولي فقبض  
مهرها من به ابولايه على مالها (٢) وان سلم الروح المهر غير ولى المال ولو كان  
ولياً عنها في الروح لم تر دمه . وكان للزوجة عند تحقق اهليتها ان تقبض  
روحها بالمهر وهو يرجع به على من سلمه اياه .

والمهر حق مسمى للروحة فيها ان تصرف فيه بأي نوع من انواع التصرفات  
المشروعة . وسمى لأحد ما حق في معارضتها ، دامت من أهل التصرفات ،  
وان كانت غير رشيدة حجر عليها . وكان حق التصرف في المهر بولي المهر

---

١ - لابد في الوكالة بعض المهر من تصريح الثب ، ويتكفى من الكفر  
بالكفر . فحيث سكنت ولم يكن معها نهي صريح عن قبض المهر كان سكوتها  
ادناً بالقبض .

٢ - الولي على مال العاصر هو الاب ثم وصيه ثم الخد الصحيح ثم وصيه  
ثم العاصي ثم وصيه . والولي بارة يكون ولها على النفس والمال معا كالات ، وتارة  
يكون ولها على النفس فقط كالاح الذي لم يصب وصياً ، وتارة يكون ولها على  
المال فقط كالوصي .

دون غيره .

ثم أن الروحة لو وهب كل مهرها أو بعضه للروح ثم طلقها بعد الدخول فليس لها أن ترجع عليه شيء ، انتهى بي الحصة و جمعته .

وأذا كان المهر مما يعين بالتعيين كدار معلومة فوهبتها له أو وهبت نصفها قبل انقضاء أو بعده ثم طلقها قبل الدخول ، فليس له مطالبتها شيء ، لأنه بالطلاق قبل الدخول يسحق نصف الدار وقد عاد له طريق الهبة . ولا يلتزم بي كون سب وصول الحق اليه وهو الهبة معارفاً بسب الاستحقاق وهو جازي ، لأن خلاف سب لا يصح ما دام عين الحق قد وصل إلى صاحبه .  
وإذا كان المهر مما لا يعين بالتعيين كمائة دينار مثلاً أو عشرة فطر من لفظ عن معه وقبل فتح المهر وهبه له و وهب نصفه ، ثم طلقها قبل الدخول ، فليس له مطالبتها شيء ، لأنه بالطلاق قبل الدخول وقبل انقضاء الحق براهه منه من نصف المهر وقد تم ذلك بالهبة .

وأذا كان المهر مما لا يعين بالتعيين فوهبته له بعد قبضها إياه ثم طلقها للروح قبل الدخول كان له حق مطالبتها بحد نصف المهر ، لأن ما وهبه له من عين ما سلمه لها ، فمعتبر كأنها وهبه شيئاً آخر لا صلة له بالمهر .  
وعند الجعفرية إذا وهب الروحة مهرها كله أو بعضه لزوجها بعد قبضه نسائه ثم طلقها قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه مطلقاً فهو ثم نفسه أو قصب نصفه فوهب الكل في الأولى أو ما بقي وهو النصف في الثانية فله الرجوع أيضاً

## ١٨ - ضمان المهر :-

إذا لم تقص الروحة مهرها كان لها أن تستوثق من استيفائه بأحدهما ، أو قبل نفيه لها . وفي الكفالة يحوز أن يكون الكفيل قريباً ولو كان أباً الزوج أو أم الروحة غير أنه لا كانت الكفالة تعتبر سرعاً للمكفول له والمكفول عنه كان لا بد لها من التفصيل الآتي  
( ١ ) إذا كان الكفيل قد كفّل بالمهر في حاله صحته صحب الكفالة ،

سواء كان كل من الروحين أو أحدهما ورثا للكفل أو غير وارث . وسواء كان المهر قبل من ثلث تركه لكفل أو أكثر من الثلث .

( ٢ ) إذا كان الكفل قد تكفل في مرض موته وكان كل من الروحين غير وارث به صحب تكفله بالمهر إن كان في حدود ثلث تركه الكفل . وما زاد على الثلث لا يصح اكفاله به إلا إذا أوصى به . وذلك لأن تكفاله يسرع - كما قلنا - والسرعة في مرض الموت وصحة الوصية بعد في حدود الثلث فقط وما دعى الثلث لا بعد إلا برضا الورثة .

( ٣ ) إذا كان كفل قد تكفل في مرض موته وكان أحد الروحين أو كلاهما من ورثته لا يصح الكفاله مطلقا إلا برضا الورثة . لأن الكفالة في مرض الموت وصحة ولا يصح - منه لوارث - والجعفرية روح وصحة كفاله في هذه الصورة ما دام المهر في حدود ثلث التركة سواء على ما ذهبوا إليه من صحة الوصية للوارث (١) .

ثم أنه إذا صحب الكفاله برضا الكفل والمكفول له ، كان للروحة حق مطالبة كل من لروح والكفل . لأن تكفاله بعد الشروع فيه دمه في دمه في المطالبة . وهذا الجعفرية بروحه بمثابة الكفل وليس لها حق في المطالبة المكفول عنه وهو روح . لأن الكفالة عندهم إسقاط الدين من دمه المكفول عنه في دمه الكفيل «أ» . وعلى هذا إذا أدى الروح للمهر للروحة برضا دمه ، وسقط حق الروجة في مطالبة الكفيل .

وإذا دام الكفيل وكان الروح أحب إليه أو ساء له لس في ولايته فإن كان قد تكفل بدمه رجع عنه ما أدى ، وإن كان قد تكفل بغير أدبه

١ في مصر صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهو حاص بسطيم احكام الوصية ، وفيه أن الوصية بحور لوارث كما تحوز لغير الوارث ، وبمقتضى هذا القانون يكون العمل في مصر الآن محالما لمذهب الحنيفة وموافقا لمذهب الجعفرية . (١) مسائل الخلاف ج١ ص ٢٤٤ .

لا يرجع بشيء لانه يعتبر متبرعا .

وإذا أدها لكفل عن الروح وكان الزوج اسما له في ولايته ففسد به حق الرجوع عنه عا كان الابن أو فقرا . إلا إذا شهد الاب عند الكفارة أو الاداء أنه به جمع عليه . ودلت لأن العرف جرى على أن سرع لاء يهود الاماء ، فيكون الاداء مع عدم الشهاد على الرجوع ثمرة السرع .  
وإذا مات الاب قبل الاداء - في حالة اعتباره مسرعا - تكفل به - كان للروحة أحد مهر من بركة . ولما في الورثة حق الرجوع على روح في نصيبه من ميراث أبيه .

وإذا كان الكفل عن الصغير غير الاب رجع على الصغير بما أدى شهده أو لم يشهد . لأن غير الاب لا سرع بلمه عده .

ثم ما حكم فيما لو روح الاب به نصبر أو من في حكمه بقصى ولايته عنه . - تكفل بالمهر عنه ؟ هل تطالب الاب بمهر أو هل بعد ما له باقداحه على تزويجه ؟ .

الجواب ان كان لابن مال كان للروحة أن تطالب به بأن يدفع لها مهر من مال أبيه . وكان على الاب أن يؤدنه بها من مال الابن بقصى ولايته عليه في ماله . وهذا باتفاق .

وإن لم تكن لابن مال - فالراجح من مذهب الحنفية أن المهر يلزم دمه الروح وليس للروحة أن تطالب الاب بمهره لانه ليس أصيلا وإنما هو عوف وحقوق ارواح - ومنها المهر - رجع الى الاصيل وهو الروح كما عتد من قبل . وكذلك ليس الاب كقبلا حتى تطالبه بقصى الكفارة لانه لم يوحد منه ما يدل على كماله بالمهر صراحة أو ضمنا .

ودهب المالكة والشافعية والحنفية والامام أحمد في رواية عنه أنى أن الاب إذا تولى تزويج ابنة الفقير صغرا أو كبيرا كان مظالمه لان

أروحه أو أوبيدها ، رصوا رواحهم مع فقره إلا من أحل ثبته فكان الآب  
مثولاً عرفاً عن المهر ، والعرف حري بأن الآباء يحصلون مهوور الآباء ، وأن  
لا ينعتبر قادراً بقدره ثبته . قالوا : وما إذا الآب في هذه الحالة لا يرجع به  
على أنه لانه سرلة مرفعه عنه ، فهو مسرع لا يحق له الرجوع به حتى ولو بعد  
يسار الآب .

وبرى أن ما ذهب إليه ادلكه ومن وافقهم أقوى حجة ، وأولى بالاختيار  
مما ذهب إليه الخفية .

#### ١٩ - هلاك المهر واستهلاكه :-

إذا كان المهر معصاً في العقد مثلاً أو عيباً - فضمنه لأروحه ثم هلك  
أكفه سدونه أو فعل نفسه أو استهلكه أروحه فهلاكه عنها . ولا ترجع  
على الروح شيء ، لانه هلك على ملكها وفي يده . ودمه الروح برئ  
سليم المهر لها . وإن استهلكه أروحه أو حتى رجعت مثله أو بقيته  
على المستهلك مهما لأن من أهلك ملك غيره لزمه صيانة .

فما قل قبض الروحة له ، فإن هلك أو استهلكه الروح فضمنه عليه ،  
لأن دمه لا تراه من صماته إلا بالتسلم . وإن استهلكه الروحة فلا ترجع  
على الروح شيء ، لأنها سوف حمها بأهلكها له . وإن استهلكه أجبي  
وأروحه بالحصار ، إن شاء رجعت على المستهلك . وإن شاء رجعت على  
الزوج وهو يرجع على المستهلك « ١ » .

١١ مرصاً هلاك المهر واستهلاكه في المنع بالنعيب لانه هو الذي يحري  
فيه هذه الاحكام أما غير المنع كمائة دينار وعشره فاطير من العطن بدون تعيين  
لعشره بذاتها فلا تحري فيه هذه الاحكام لأن حق المراف ثم يتعلق شيء بعيه حتى  
يقال أنه هلك أو استهلك وإنما تعلق حقها بدمه الروح فلا تراه منه إلا بالاداء  
أو الإبراء .

## ٢٠ - استحقاق المهر :-

د کان مهر معصوم مسخو کله دڼ سپ نه ملل هې روح معنی روح  
سپار مشه ان کان مشه ورسه ان کان مسه . ولا فرق فی هېه دڼ کون  
الاستحقاق قبل القبض او بعده .

ما ان مسخو بعض مهر کشفه مثلاً و ان کان مهر مملک . .  
صفه المهر به مسخو و رجعت سلی نصف المسخو علی روح . و ان  
فیسب کله مثلاً . هېه دڼ مسخو . و ان شاء حدس نصفها و رجعت مسه  
نصف الآخر علی روح . کله سړیکه مسخو . و ان شاء حدس د  
نصفه دار و ورکې دڼ شته که هېه عې ساری و قد لا یرضی به . هېه دڼ  
نصفه فی المهر کله . اما ان کان حدس فی نصف المهر مسه . کله نصفه مسی  
مسخو . و ان به ایا نصف به . کون سړیکه لمسح و ان .  
هېه عې به حدس مسخو نصفه به مسخو . هېه کله عې دڼ که  
ما را تا حی شت لها المیار .

## ٢١ - زیاده المهر و نقصانه :-

مراد زیاده مهر ما حدس به من مباء و ولاده و جوه و نرد  
بالمقصود ما به سله من عې کهران زیاده و تصدع لدار . و هېه عې  
ما هېه من زیاده روح علی فصل لها امسی . او حدس ابروجه به . و الاک  
حکم کل من الزیاده و النقصان

### حکم الزیاده :

زیاده الطرائف علی المهر ناره نکهون مفصله عې مولده کالساء فی  
الأرض و ناره نکهون مفصله مولده کسب حیوان و ناره نکهون مفصله  
عې منومه کآخره الدار و ناره نکهون مفصله مولده کولد حیوان .  
ما الزیاده انفسله عې المولده هېه نښه ها و لا یلحق بامه بحال .  
و اما باقی الزیادت و هېه الثلاثة الاخره فحکمها ما یلی

دا حصل الريادة في المهر قبل قبضه، وان كان قد ضرر كل المهر للروحه بالدحول أو غيره، كانت كل الريادة به لأنها بناء ملكي . وان كان قد ضرر نصف المهر ، وان تلفها قبل الدحول، كانت الريادة منصفه بين الروحين لأنها بناء ملكي . وان سقط حق الروحه في المهر كله، بأن كانت امرقه بها . كانت الريادة كلها للروح لأنها بناء ملكي . « ١ »

أما إذا حصل الريادة في المهر بعد قبضه، فهي للروحه حاصه . وان ضرر كل المهر، ثم نصفه، ثم سقط كله « ٢ » . لأن الريادة حصلت بعد ما تقوى ملكه الروحه بغير النقص، ولأنه بالنقص دخل في صلبها، فكما يكون هلاكه فيها يكون بناؤه لها ، لأن الحراج باعدها .

هذا هو الرأى من مذهب ائمتنا . أما الخضرية فيقولون ان الريادة لطرفتي المهر ان كانت حاصله قبل بلاق يكون للروحه حاصه . وان كانت حاصله بعد البلاق فهي بين الروحين منصفه .

### حكم التقصان :

ما التقصان ، فان كان مدركاً في المهر قبل قبضه . وكان ثبت سحر اعمر لأنه يسمح فيه عده . وان كان تقصان فحسب ولم تكن لاحد دخل فيه ، فالروحه الحار بين أحد فيه يوم سبته وبين أحده على حاته دون أن يكون لها حق في الرجوع على الروح بقية التقصان لأنه لم يكن نسب منه . وان حدث التقصان بعد الروح، فالروحه بالحار بين أحد فيه يوم التسمية وبين أحده على حاته مع رجوعها على الروح بقية التقصان حيث كان نسب

(١) مذهب أبي حنيفة في الزيادة المفصلة غير المتولدة كقلة الدار ، أنها كلها للروحه على أية حصيل .

(٢) في حالة عودة نصف المهر أو كله للروح، ان كانت الريادة مولدة مصلة كسبي الحيوان بعذر رد نصف المهر أو كنه للروح بدون الريادة التي هي حق الروحه لذا كان الواجب رد فيه النصف أو قيمة الكل يوم تسليم المهر للروحه على الراحي . وكذا الحكم مع الريادة المتصلة غير المتولدة ، وكذا المفصلة المولدة وما في حكمها كضمات التقصان .



منه . وان حدث القصاص بفعل أجنبي فالزوجة بالحمار بين حد فبسته يوم  
النسبة والروح يرجع عليه القصاص على الأجنبي وبين ما يحد منه  
ويرجع هي عليه القصاص على الأجنبي دون الروح لأن حمار القصاص بين  
المنف حارة . وان حدث القصاص بفعل لزوجته فليس لها حق يرجوع على  
أحد . هـ كنه . كذا حق لزوجته في كل أمه . ما و استحب تارة في  
فكذلك ثبت لها كل العبارات المتقدمة .

و ما ان كان الفصل مضافا على المجرى بعد فصح. فان كانه حق بروحه  
في المجرى كله فان جمع بروحه الفصل الا على انفسه في الفصل . وان لم  
يجمع عليه في الفصل لا دخل لاحد فيه ولروح الفصل في  
الجمع على بروحه نصف منه المجرى و هو فصله له. ومن ان يحدد نصفه على  
انه دون ان يحدده في الفصل حينئذ يمكن معذنه . وان كان الفصل  
مع واحد في حكمه كما عده لان المجرى الفصل دخل في ملكه. وعرف  
انفسه في ملكه لا يكون بعد . وان كان الفصل فعل احسي او فعل  
لروح فليس بروح لا فيه الفصل و هو فصله. «أ» ولروح حق ارجوع  
به في الفصل على الاحسي و روح. لان الروح بعد تسمي المجرى هو  
والاحسي سواء في حكم المعنى عليه. هذا كله اذا وقع الفصل بعد الفصل  
وقبل الطلاق . و بعد الفصل وبعد الطلاق قبل الحكم برد  
الفصل . اما اذا حصل بعد الفصل وبعد الطلاق والحكم  
برد برد روح نصف الاصل و نصفه نصف فصله الفصل سواء كان  
الفصل ناقة سيوة أم بعد مهرا أم بعد مهر وذاك لان طلاق ما كان  
قبل الفصل كان حق روح في الفصل سواء من الفصل . اما اذا كان  
الفصل فعل احسي فلروح نصف قبله المجرى و هو الفصل. ومن الاحسي كان  
الفصل للروح «أ» .

١١ لأن الأحبي ورس في حكمه إذا وقع انفصال كان ما بينهما كالزنا  
المنفصلة المولده لأنه يدل حرة من العن فمع بصيف الأصل بالطلاق  
قبل الذبحون .

(٢١) انظر فتح القدير ٢ ص ٥٥ - ٥٨ . والبدائع ٢ ص ٢٩٩ - ٣٠٢ .

## ٢٢ - قصايا المهر :-

فيل الكلام عن قصايا المهر بعدد ما ذكره الله الى بعض الاحياء الشرعة  
المقرر حتى يبرر لنا أن سر في مباح قصا المهر على سنة ووضح .  
فمقول .

( أولا ) - كل دعوى مسجلة . و مكرها العقل والعرف لا يفل .  
( ثاب ) - الله على من ادعى . و ليس على من تكبر . فمن ادعى دعوى  
عنه ثابا عليه ، فان عجز وجهه البين الى المكر .

( ثاب ) - السبب تمام على خلاف الظاهر . لأن من لا شاهد له يظهر  
يعبر منه فبما عليه ، ومن شاهد به يظهر بغير مكره فبما عليه .  
دا على هـ . و علم أن قصا المهر كثره عر محصورة . دا بقص  
لبحث على أكثرها وقوعا بين الناس . وهي قصا مسائل الآتيه .

( ١ ) الاختلاف في بعض المهر ( ب ) الاختلاف في أصل النسبة ( ج ) الاختلاف  
في مقدار المسمى ( د ) الاختلاف في مهر سر ، مهر العالمة ( هـ ) الاختلاف في  
قدمه الروح بروحه . فهو من المهر ثم هديه . و البك الفصل

### ( ١ ) - الاختلاف في قبض المهر :

الاختلاف في قبض المهر قد يقع قبل الدخول . وقد يقع بعده . فان وقع  
قبل الدخول ، فإن ادعى الروح أنه سبب الروح كل المعجل أو بعصه وهي تكرر  
دبت فلت دعواه وعلته اثباتا عليه . فان عجز عنها وجهه البين اليها فان حبس  
سقطت دعواه ، وان تكلمت حكم له بما ادعى .

وان وقع الاختلاف بعد الدخول . فان ادعى الروح أنها لم تقص شيئا  
من المهر وهو يكر ذلك ويسعى أنه سلمها معجل مهرها ، رفض دعوى  
لروحته ، لأن العرف يكذبها حيث جرت عادة الناس أن لا ترف الروح إلا بعد  
قبض مقدم مهرها . نعم ان كان العرف على خلاف ذلك فلت دعواها .  
وعنى الروح أن يسم السنة على دعواه السلم . فان عجز عنها فالقول بالروح  
مع يمينها .

وان ادعى أنه سبها بعض معجل المهر وهو يكر ذلك ويدعى أنه سبها المعجل كله، فثبت دعواه، وعليه أن يقدم البينة على دعواه فان أقامها قضى به ما ادعى وان عجز فاقول فوجد مع سبها، وان تكلف حكم ما ادعاء الروح . هذا ولا فرق في كل ما تقدم من كون الاختلاف بين الروحين أو بين أحدهما وورثته الآخر . أو بين ورثته كل منهما . وفي كل ما تقدم رد بسبب على المدعى عند نكول المكر عند الجعفرية .

#### (ب) - الاختلاف في أصل التسمية :

اذا وقع الاختلاف بين روحين في أصل التسمية فدعى أحدهما تسبه معنوية كمنه دسر مثلاً، وأنكر الآخر وجود التسمية بالكيفية، فان أثبت مدعى تسبه دعواه بالنسبة حكم بها، وان عجز وجهب اليمين إلى المكر، فان نكل ثبت التسمية، وان حلف قضى بهر امثل شرعاً ألا يريد على مائة ان كان مدعى التسمية هو روحه، ولا يقضى عنها ان كان مدعى التسمية هو الروح . وإسما يقضى بهر امثل في هذه الحالة لأن مدعى التسمية عجز عن اثباته . ومكره حلف على عدم وجودها فلم تثبت . وحدث ثم ثبت يرجع إلى لأصل وهو مهر امثل . هذا اذا وقع لاختلاف حال قيام الروح، أو بعد زوالها وتأكيد حق الروح في المهر كله . أما اذا وقع الاختلاف بعد إتمام العقد والدخول فان ثبت التسمية كان لروحها نصف المسمى وان لم تثبت كان يهب منعه لا يريد على نصف المسمى ان كانت الروح هي المدعى للتسمية ولا تنقص عن نصفه ان كان الزوج هو المدعى .

وإذا وقع الاختلاف في النسبة وعدمها بين أحد الروحين وورثته الآخر فالحكم على ما تقدم . والجعفرية كالجعة في كل ما تقدم إلا أنهم يردون اليمين على المدعى عند نكول المكر .

ود وقع لاختلاف بين ورثة الروحين فكذلك يحكم عند أبي يوسف ومحمد والجعفرية . وقد أثبت حكمه ان ثبت البينة حكم بها، وان لم

ثبت فاقول لمن سكرها مع سببه ، ثم لا يقضي شيء بورثه الروححة لان سببه به ثبت . ومهر المثل سوط الاعراب بعد معرفة لان موت " وحين مباد موت فراها وتقادم العهد . ولان له آخره انشاء مهر المثل لمورثه لاحرته بورثه الورثة . . . . . وهكذا يلزم اسبيل وسعة اشداد تقدم العهد وعدم مكان وعوقف على مهر المثل . هـ . ثـ . أي حصة رحمة لله . ولكن يظهر هـ . عدم موقوف في ثوب الدين من سببه العهد . أما الموت فخراب الدين لا يستدل معه معرفة مهر المثل كموت الروححة في شهادته واطهر ان يكون احكم منه أي حصة كاحكم منه فاحقه وان كان طاهر عراب بعض الكتب لا يفرق بين تقدم العهد وعدم تقدمه .

#### (ج) - الاختلاف في مقدار المسمى :

د . حلف الروححة في قدر المسمى فادعى الروححة ان مسمى مائة دينار مثلاً . ادعى روح ان المسمى خمسين فقط . فذهب أبو يوسف إلى أن الروححة تدعى بريادة والروح سكرها ، وإذا فعلى الروححة أن تقيم البينة لاثبات دعواها وان تؤمها بحكم . لها . فادعى وان عجزت طلوت الروححة اسس وان يكن ثبت . فدعاه الروححة . وان حلف حكمه . فادعاه الا ان يكون ما ادعاه شيئاً فهو لا يصح ان يكون مهرًا مشتهراً . وحسب بعضي به مهر مثلاً . مثلاً . لا يريده . أي . ادعيه . وهذا ايضا رتب جودته ويقعون برد بين على المدعى عند نكول المكر .

وذهب أبو حنيفة ومحمد بن ن كلاً منهما لعدم مدعى ومكر . والروح تدعى ان مهره حصون ، وأنه يرمي الدخول في مدعى ديانتها المعجل . وسكر الريادة التي تدعى الروححة . وروحته تدعى الريادة وسكر أن به الحق في ديانتها في مدعى حتى يوفيه . لها . أو . اسرط . فعليه منها . وعلى هذا فمن أقر منها سببه على دعواه قضى له . وان أقامه حليف يحكمه مهر المثل فان

كان شهد للزوجة — بأن كان مسود لما قاله أو قرب منه — قلب يية روج .  
 وان كان مهر المثل يشهد للزوج قلت يية الروحة ، لأن البيات تقام على  
 خلاف الظاهر — كما قل — والظاهر هـ هو مهر المثل فاليية التي تخافه  
 هي المتبوعة . وان كان مهر المثل لا شهد بواحد منهما ، بأن كان وسطا بين  
 ما بدعيه الزوج وما تدعيه الروحة تعرضت البيتان بحكم بسقوطهما ويفضي  
 مهر المثل . وان لم تكن لأحدهما شبه فالقول قول من شهد له الظاهر  
 — وهـ مهر المثل — وان كان لا شهد بواحد منهما وجهت بين الى كل منهما  
 بحكم على تقي دعوى الآخر واثبات دعواه ، فان حلفا حيفا أو كلا جميع  
 حكم مهر المثل ، وان حلف أحدهما وبكل الآخر فصي لم حلف على من بكل .  
 هذا هو الحكم عند خلاف الزوجين في قدر المسمى . وهو نفس بحكم  
 فيما لو كان الخلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر ، وكذا هو نفس بحكم  
 فيما لو كان الخلاف بين ورثة الزوجين . إلا أن لنا حيفة رحمه الله يرى — عندما  
 تكون لخلاف بين ورثة الزوجين — أنه لا يحكم مهر المثل ، ولا يحكم به ما  
 عرف من مذهبه — وفي كل ما عده يخرى العمل والفتوى على رأى أبي يوسف .  
 وذهب الجعفرية الى أنه اذا حلف ورثة الزوجين في قدر المسمى فالقول  
 لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به .

#### (د) — الاختلاف في مهر السر ومهر العلانية :

نبحث في كثر من الاحيان أن نفس الزوجان على مهر في السر وعلى  
 مهر أكبر منه رياء وسعة . وفي هذه الحالة قد يخرى العقد في العلانية فقط ،  
 وقد يخرى في السر فقط ، وقد يخرى في السر مرة وفي العلن اخرى . وعلى كل  
 قد يكون مهر السر والعلن من حسن واحد كالدناير ، وقد يكونا من حسيين  
 كدراير في السر ، ودارمسة في العلن ، وعلى كل قد يقع الاتفاق بين الزوجين  
 على أن مهر السر للسعة فقط ، وقد يختلفان ، أي المهرين هو المعتبر ؟ — واليك  
 حكم ذلك كله .

(أولاً) حكم المهر أن حري العقد على مهر العلامية فقط

بأن يقر روحان في السر على مهر دون حره العقد ثم يعاد في العلانية إلى كثير . وكان حسن المهر واحد في الخارج . وان العقد على أن مهر السر ليس له مهر . السر ويعبر مدكم عند عقد . لا يجد الحسن . وان احلف في مهر أمن ما لم يره روح على أن يردده لسمعه

و ان احلف حسن المهر . فان نقض على أن مهر السر ليس له ونواحب مهر ائش . لأن مهر . بذكر عند العقد . يكون معسر . وما ذكر عند العقد . بصل عليه فلا يكون معسر . كذا في الش . لا ينس وهو مهر المثل . و ان احلف ولقون فون ارجه ويحكم . بسمي عند العقد . . بانق سر . لا عقد على أن المهر مائة دينار ثم يعاد في العلانية على أن لا مهر في مهر مذكر في السر . لأنه ب يوجد ما يوجب الاعتراف عنه . أما ما يحدث في بعض الاحيان من يقر على مهر في سر ثم يعثر العقد على مهر في سر . فهو من رسوم المقررة مثلاً فلا يشه أن يحكم في هذه حالة مهر سر . نص .

(ثانياً) حكم المهر أن حري العقد على مهر في سر ثم أعاد بلا عقد مهر أكثر

حكم ب هذه حده . ب أن عقد على أن ما أعلاه للسمعة فامهر . و ان احلف فليقر لمره في دعوى الحد . فباعتباره ويحكم به . أنه لا أن يكون روح عد شهد عليه أو على ولها الذي روحها منه أن مهره هو ما ذكر سر . و فاء اسسه على ذلك فيحكم به السر .

(ثالثاً) حكم المهر أن حري العقد على مهر في السر . ثم حري على مهر أكثر في العلن :

دا تعاقد روحان في السر على مهر . ثم يعاد ثانياً على مهر أكثر منه . و ان نقض أو شهد . أن الر دده سمعه . ومهر ما ذكر . ب عقد في السر . و ان به شهدا واحف . فعند أبي يوسف و يعقوبه . لمهر مهر السر وهو ما ذكر في

العقد الأول . لأنه وقع صحته . والعقد الثاني بعد الأول لغو . وعند أبي حنيفة ومحمد . إنه هو مهر العرس وهو ما ذكر في العقد الثاني . ونحو كانه عن كلامه ورأى على المهر الأول من حنيفة أو من غير حنيفة « أ » .

(هـ) - لا خلاف في قدمه روح المهر . فهو مهر أمه هديه ؟ -

أدعى الروح روحه قبل رفق أو بعد شئ من عقود أو بحلق و شئ . ولم يذكر وف عتده بها أنه هديه ومن المهر . ثم حنيفة بعد ذلك . فالروح هو هديه . والروح يقول هو من مهر . فثبت قدم الهبة على دعواه فثبت بها . وإن أقامها حنيفة قدمت لله الروح لا بها شئ خلاف الظاهر . إذ يظهر مع الروح لأن الإنسان يعمل أولا لاستقام ما في دمه . وإن عجزا حنيفة عن الهبة حكك لعرف فيكون القول قول الروح مع سبها . فثبت حنيفة عرف هديته . ويكون القول قول الروح مع سبها . فثبت أم عرف عرف هديته . وإن أشبه لعرف ويعد بحكمته . كان القول قول الزوج مع يمينه لأنه هو المعطى فراجع إلى في سائر عرصه من الاعطاء . ولأن يظهر أنه يريد بقدم ما في دمه .

١ هدي ري ذكره ووجهه صاحب سم القدر . وذكر أيضا بقولا عن أبي حنيفة بن عيسى أنه يرى المهر مجموع ما ذكر في العقد . - أحد شخص و حنيفة . وقال في الفصح بهذا العهد القول . . . . . وحال أيضا أنه يجب الإعتد « ربه المذكور في العقد الثاني » مع لائف . ربه المذكور في العقد الأول « فجميع عنه لأنه . لأن الأول قد سب يوما لا مرد له . والمفروض له كون الثاني زيادة فثبت بكماله مع الأول » وفي حاشية ابن عابدس « المهر هو الثاني ويكون حنيفة زيادة على الأول به من خلاف حنيفة . إلا فارتادة بعد ما ردد على الأول » - وفي الحق أن هذه المسألة اضطرت فيها أسعور وبه الأقوال لأنهم الحنفية . وقد أحرنا ما ذكرناه من بين هذه الآراء . لأنه هو الأصح في رأينا - راجع فتح القدير ج ٢ ص ١٤٣-١٤٥ . وراجع حاشية ابن عابدس ج ٢ ص ٥٠٨-٥٠٩ .

و دأبث أن ما تُرسنه الروح من المهر، فإن كان من حسنة وقعت المقاصة .  
وان كان من عسر حسنة وكذا بقى فهي بالخيار، ان شاء ردها واستوف  
مهرها كاملاً، وان شاء احتسبه من مهرها واستوف الباقي . وان كان  
هالكا، فإن كان ماثيا فلها أن ترد مثله وتأخذ مهرها، وان كان فييا احتسب  
فيسنه من المهر ورحم على الروح بالباقي .

## ٢٢ — الجهاز وقضائه —

### ١ — هل تلزم الزوجة بالجهاز ؟

علب فسا يهدم أن المهر من الروح تصرف فيه كيف تشاء ما دام  
رشيده . وعيب أن المهر حق مشروع مما حصل في مقابلة البيع اظهار شرف  
الحل ومسود بها عن الاستدال، وعلى هذا فلس المهر في مقابلة جهاز تعدد  
الروحة وتزف به إلى روحها، وما دام الأمر كذلك فليس من الواجب على  
الروحة أن تقوم أو تقو وليها بتجهيز باب الروحية، وليس لأحد أن يحرقها  
على ذلك . وإسا على الروح وحده أن يقوم بأعداد ما يلزم من ماع، لأن  
البقة عليه ومنها المسكن وما يلزمه من متاع .

نعم، قد تقو المرأة أو غيرها بأعداد الجهر، وما يلزم من ثاث وأدوات،  
والعرف حذر بهذا بين الناس. والمرأة بذلك متبرعة، والماع منكمها، وليس  
بالروح حق الانتفاع به إلا بأذن منها .

ولكن قد يحدث أن يقدم الروح للروحة بعد الاتفاق على المهر قدرا من  
المال فوق مهرها، ويصرح بأن هذا في نظر أعداد الجهر، وحينئذ تكون  
مهرها بالجهاز في حدود ما رادها على المهر، وان لم تعد كان له الحق في أن  
يسترد ما أعطى، وكان عليها أن ترد به إلا اذا سكنت بعد الزفاف عن  
المطالبة مدة تدل على رضاها فيه يسقط حقه ولا يحاصم فيه .

وقد يحدث أن يبالغ الروح في مهر ويريد من مهر المثل، ويقصد من  
 وراء هذا أن تقو الروحة بأعداد الجهر أو بأعداد جهاز على حالة خاصة دون  
أن يفصل الردة عن المهر، وهى مختلف فقهاء الحنفية فربى قول لا يجب



عليها عدد زهر . لأن الزهر - ثلث من ثمن - حق بزوجها لا في معاينة  
الزهر . وهذا مذهب الحنفية . وفريق آخر يقول بل يلزم الزوجه باعداد  
زهر في حدود الزوجه لانه ما رادها في مهرها الا من أجل أن تقوم بالزهر من  
حاشيها . فإن لم يفعل كان لها مهر المثل فقط . وهذا نظرم ما هو رادها عن مهر  
مثليها نظرم وصف بزوجها . فإن وجد انوصف كان لها المثل . وإن تحلف  
كان لها مهر المثل لا غير .

هذا مذهب الحنفية والحنفية . أما المالكية فيرون أن الزوجه الرشيدة  
سي لها قبض مهرها إذ قبض الحال منه قبل بناء الزوج بها، فإنه يلزمها أن  
تسهر به على ما عده من قبض أو بدو . حتى لو كان عرف شرط حده أو در  
بها دلل ، ولا يلزمها أن تسهر بأزيد منه، فإن دخل بها قبل القبض فلا يلزمها  
السهر إلا إذا كان هناك شرط أو عرف « أ » . وعنى هذا فلو زوج أن يستمع  
بزهر زوجته وإن كان معها سواء أدب له أو لم تأذن، شرط أن يكون  
الاستماع في حدود ما عارف الدس عليه . ويرى أن مذهب المالكية أولى  
بالمقول، لأنه سائر العرف ويهدف إلى مبدأ التصامن والاعاوان بين الزوجين  
على مواجهة تكاليف الحياة .

### ب - قصاصا الجهاز :

قصاصا الزهر كثره بقصر مهها على اثنين فقط لأهميتها  
( الأولى ) - إذا اشترى المرأة أو اشترى بها زوجها زهر من مهرها أو  
من مالها دخل في ملكها بمجرد الشراء .  
وإن اشترى أبوها من ماله الخاص، فمما أن يصرح عند الشراء أنه منزع  
به . وإما أن يسكب ولا يصرح بشيء .  
فإن اشترى من ماله وصرح أنه منزع به، فإن كانت است كبيرة وليس  
في ولاية أبيها، وكان الأب في حال صحته وف شراء الزهر وسليمه لها، صح

تسرع ودخل الجهار في ملكها بالقص، وليس لأب ولا نوريته من بعده حق  
سرداده أو اسردد شيء منه . لأن أسرع منه يهب ملكها بالقص ويسرع  
الرجوع فيها لوجود القرابة الرحمية .

وإن كان الأب مريضاً مرض الموت وف الشراء والسليم أو وف  
النسم فقط لا يصح أسرع لأنه في مرض الموت يكون وصيه، والوصيه  
نوارث لا تحوز إلا برضا هه الورثة، وعنه فإن تحوز نوريته أسرع دخل  
الجهار في ملكها . وإن لم يحوزه كان من حسن تركه الأب قسم بين ورثته  
وهي منهم فلها نصيبها فيه .

وإن كتب أب صغره أو في حكم الصغره وكان الأب قد اشترى  
الجهار حين صحته ببح أسرع . ودخل الجهار في ملك الأب بمجرد شراءه ،  
ولا يوقف ملكها به على نصيبها نفسها ، لأنها في ولاية أبيها ، فيده يذهب ،  
وعنه بثمة نفسها ، ولذا لا ينفذ إلى السليم وكونه حال الصحة أو حال  
المريض كما هو الشأن بالنسبة لمسا الكبيره . أما إن اشترى للصغيرة أو من في  
حكمها وهو في مرض الموت فلا يصح أسرع لأنه يكون وصيه، والوصيه لو نارت  
لا تحوز إلا برضا الورثة . وانحصره — كما علمت من قبل — يحضرون  
الوصيه للورث . وفانون الوصيه المعمول به في مصر يحبرها بنورث أيضاً .  
وعلى هذا فالأسرع بالجهار في مرض الموت بعد شرط أن يكون في حدود  
ثلث البركه وما زاد فنوقف على رضا باقي الورثة .

أما إن اشترى الأب الجهار من ماله وسكب عند شرائه ولم يصرح  
شيء ، ثم اختلف مع بنته ، فهو يقول انه عارنه ، والسب تقول انه هه فالحكم  
أن من أقام معها السه على دعواه قضى به لها . وإن أقامها حسداً حكم  
عزف فإن كان يؤيد دعوى الأب قبل بيته مس ، وإن كان يؤيد دعوى  
سب قبل بيته الأب ، لأن السب تمام على خلاف الظاهر كما علمت . وإن  
كان العرف لا يشهد بواحد منهما بما ترون ، يبينان وكان القول للأب مع

يسيه . لانه هو المعصى وقوه يكشف عن قصده . وقيل يقول بلس مع يسها  
لانه صاحبه الد . والد دليل الملكية ظاهر . وان عجزا حصعا عن النسبة  
فالقول لم يشهد به العرف مع يسيه وان كان العرف لا يشهد لو حد مهب  
فالقول بلس مع يسيه لانه هو المعصى . وقيل بلس مع يسها لانها صاحبه بد .  
هذا هو لحكم في خلاف بين لاس واسه . وهو عين الحكم لو كان  
اختلاف بين الام وسها . وبين الحدود واسه . لان تعبير لام او حد  
كنحصر الام عرف . وهو عين حكم ايضا بالنسبة لورثه هؤلاء خيب .

( ثانياً ) - ان احصى رويان في ماع السب متى سكتنه فدعى  
كل مهب منكسه . والحكم انه ان فاد حذف اسه على دعوه حكم له بها .  
وان اومها حصا قبل سه من لا يشهد له الظاهر . وان كان الظاهر تشهد  
للروحه بان كان المزارع فيه ما يصلح بها حصة كأدوات رستها قبل سه  
الروح . وان كان الظاهر يشهد للروح بان كان المزارع فيه ما يصلح به حصة  
كثبانه بحصة قبل سه الروحه . وان كان يظهر لا تشهد لواحد منهما بان  
كان المزارع فيه ما يصلح بها كاسرار ومسط والاسه يهرب السب وكن  
القول قول الروح مع يسيه . لان الظاهر معه حيث ان اسب وما فيه يحذف منه .  
وان عجزا حصص عن النسبة فالقول قول الروح مع يسيه فما يصلح له حصة .  
وللروحه مع يسها فيما يصلح للسبا حصة يتفق بين أبى حيفة وصاحبه .  
أما ما يصلح لهما معا فبال أبو حصه ومحمد . القول قول الروح مع  
يسيه . لانه صاحب بيد على السب وما فيه «أ» فكان الظاهر معه . وقال ابو  
يوسف القول قول الروحه مع يسها فما تعجز به عادة . وإعادة ظهر يشهد

١ - ولا تنفع الى ما للروحه من يد على السب . لان يدها يد حفظ . فهي  
كيد الوديع لا يدل على الملك . أما يد الروح فمد صرف . واليد المصروفة مد  
ملك فكانت هي الأقوى .

لها . وما رد على ذلك فالمولفة للروح مع يبيها ، لأن وضع اليد عليه ظاهر يشهد له .

هذا إذا كان الخلاف بين الروح والروحة . ما إذا كان بين ورثتها ، أو بين أحدهما وورثته الآخر فالحكم عن ما تقدم على الخلاف السابق غير أن الحجة جعل نفوس للروحة مع نفسها ، لأن الخلاف بينها وبين ورثته لروح ذاتها ، صالحة اليد فكان الظاهر معها « أ » .

ومذهب جمعهم في الاختلاف بين نعم في مع الس بين الروحين . أو بين أحدهما وورثته الآخر ، أو بين ورثتها . أن ما يصلح للقاء يحكم به للروحة أو ورثتها ، وما يصلح للرحا يحكم به للروح أو ورثته . وما يصلح للرحا ويسمى نعم بين الروح والروحة . أو بين ورثتها . أو بين أحدهما وورثته الآخر ، ما لم نعم به على خلاف ذلك فمقتضى به .

### « الحق الثاني من حقوق الزوجة » — النفقة

#### ١ — تعريفها : —

انفقة بمعناها العام اسم لما نفقه الإنسان على روحه وأقربيه ومما يملكه . وكلامها هنا عن نفقة الروح ، وهي ما تحتاج به من طعام وكسوة ومسكن وحدهم وأثاث وكل ما يلزمها على جهة الكفاية « أ » وعلى ما يحرى به عرف الناس .

١١، ولا يلتفت لدور الروح لأن بد الروح سابعه على بد الورثة حيث كان لها يد في حياة الروح إلا أنها كانت معلومة بد الروح فلمما ب طهرت ، أما بد الورثة فطارئة بعد موت الروح . وانما يد الروحة بد أصية ، وبذالورثة خلف فلا تعارض ما هو الأمل .

١٢، وفي مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٨ أن نفقة الروحانيات معدومة وهي بد قدره وطلال وربع .

## ٢ - حكم النفقة والدليل عليه :-

النفقة حق واجب للروح على روحه ، ودين دين القرآن والسنة والاجماع والعقل .

أما قرآن ، فمؤله في شأن بروحات « وعلى المؤمنين روحهم وكنوزهم بالمعروف » وقوله في شأن لظلمات . وهو يدل بالآي على وجوب النفقة بروحات « اسكنوهن من حيث كنن من وحدكن ولا تصروهن بمسكنوا عليهن وان كن أولاد حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضى منتهن » ... أي أن قال « لمن ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق من آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها ... » .

وأما السنة ، فأحاديث كثيرة ، منها قوله عليه الصلاة والسلام « انما الله في النساء فيكم أحسنهن ذمما لله . واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكنوزهن بالمعروف » .

وأما الاجماع ، فقد انعقد من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على وجوب النفقة على الروح روحه ، وبمحتاجه في ذلك أحد . وأما الفقه ، فمقتضى أن كل من حسن نفسه لمصلحة غيره واجب على ذلك الغير أن يقوم بنفسه بهذه نفقة روحه نفسه . كما لا يخفى يستحق نفقته من يرب الدل ، لأنه حسن نفسه لمصلحة الدولة والروحه قد حب نفسها لحق روحه ، ونفقه لشئون سته ، فوجب نفقته على روحها عملا بالأصل العام « كل من حسن نفسه لحق غيره ومنعه نفقه على من احسن لاجله » .

## ٣ - سبب استحقاق الزوج للنفقة :-

لنفقة على جهة العموم أسباب ثلاثة الروحية ، والقراءة ، والملك . أما لنفقة الخاصة بالروحة فمسها المقدر الصحيح بشرط احتباس الروحة وفصرها نفسها على زوجها ليتمكن من الاستداع بها والاتضاع بشرة الروحة وليس يلزم وجود الاحتباس بالفعل ، بل يكفي أن يوجد منها الاستعداد

له وعدم الامتناع من الدخول في طاعة الزوج .

٤ - شروط استحقاق النفقة :-

میں قدم نہیں ڈال روحہ مسحق الفتہ علی روحہا ادا ہو کر شروع

(١) أن يكون العقد صحيحا ،

(٢) أن يكون الوجه صالحاً لتعبيره الوجه .

(۳) ان لا نفوت عني لروح حته في احاس روحه بعد سرور ش عني  
وتمت لس من حته .

هـ - متى تجيب النعقة للزوجة ومتى تسقط ؟ :-

وعنى صوره الشريفه المتقدمه كان مره منى بحب القفه بروحه على  
روجها ومنى تسقط ، واليك التفصيل:

(أولاً) يجب المصفاة لبروحه في السدادات

أب إذا لم يصب على الروح حمة أصلاً . فإن كذب الروح حمة لصاحبه  
الروحنة وانقلب فعله إلى سب الروح . أنه لا يسل ولا يكفها مسعده بلصقه ولا  
يدانه فيها ، لأن سلبه موجود حقيقته . حكيم .

ب - إذ فوتت الروح على الروح حقه شرعي يسبح بها عبده  
لنحوه أو عدم بقاء في طاعته . كما لو أصعب من سلم نفسها لعدم إعطائها  
مفضل مهرها ، أو عدم أعداد المسكن الشرعي لها . أو بركت رب الروح لانه  
لا يؤمن على نفسها أو مالها .

ح- اذا وب على الروح حقه بسبب منه لا منها ، كما و كان صغيرا  
لا يصلح للمعاشره وهى تصح لها (١) ، او كان به ما يمتنع من معاشره الروح

١ اعتمد من مذهب الحميرية ما ذكره صاحب الأحكام الحميرية في ص ٤٢ من أن الروحه سحق النعقة بالتمكين ولو كان الروح صغيرا لا يقدر على المعاشرة . ولكن ذكر الطوسي في مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٨ أنه إذا كانت الروحه كبيرة والروح صغيرا لا نعقة لها وإن بدلت التمكين .

كمرض أو حد العيون الخسسه . أو كان محبوب في حريمه أو دين عليه .  
و غير ذلك من كل ما يرجع قواب حق معه الى الروح وحده .

( ثاب ) سقط بقعة الروح في التحاليل الالهيه

١ - اذا كان عقد الزواج باطلا أو فاسدا وهو سلب المرأة نفسها لمن عقد  
عليها لان السليم في هذه بحاله فساد بقعة . ولهذا هو تزوج رجل من  
مرأه وسقط البقعة ثم سبي له فساد العقد كان له حق الرجوع عليها بالبقعة  
وان كانت مرضى اخصى . أما ان كان اعتادها البقعة بدون مرض اخصى فليس  
له حق الرجوع . و الفرق بين الاثنين انه بالقضاء يكون مبرما بالدفوع بها  
والا على كونه مسقطه للبقعة . فادع عدم استحقاقها رجوع عليها . انتهى .  
ادمع لانزاه بالاداء بعد المرض سقى حسان اسرع . بخلاف ما لو اعطاه  
محررا دون مرض ولا بر . حب يكون حسان اسرع فائدا . وبقعة شبيهه  
باصبه فلا يرجع فيها . وهذا مذهب الجعفرية نصف الا أنهم قالوا قد كان  
الزوج يعقد الزوجات عليه وكان يدفع بها بهذا العنوان لا تبرعا فله حق  
الرجوع على المرأة بما اعطى .

ب - اذا كانت ارواحه صفة لا سكن لا تتقاع بها لا في الاستماع .  
ولا في الأتاس . ولا في الخدمة وهذا ينطبق بين حنيفة والجعفرية لان  
احتباسها وعدمه سواء .

والروحه الصغيره انى لا يسكن الدحول بها . وسكن سكن لا تتقاع  
بها في الخدمة والمؤاسه . لا تقعه لها عند أنى حبيبه ومجيد والجعفرية . لان  
المقصود من الزواج لا يسكن استيوائه بها . وول أبو يوسف ان نقلها لروح  
ابى بينه وامسكها للأتاس بها وحت بها البقعة . لان الاحساس وان كان  
ناقضا لا يؤدى الى كل المقصود من الروح الا ان الروح قد رضى به دفعا  
حيث تقها بى بينه . ولو لم يقفها ما وحت بها بقعة . وهذا الرأى هو المنقضى  
به في مذهب الحنفة .

جـ - اذا كذب الروح مريضة مرضا يسعها من الانتقال الى بيت الروح فلا ثقة بها باتفاق لان الاحتساس غير ممكن ، واذا كذب الاحتساس فت ما يقابله وهو النعقة .

أما ان كذب الروح مريضة مرضا لا يسعها من الانتقال الى بيت الزوج ولكن يسع من مباشرة الروح لها فالصحيح المنطوق به أنها ستحق العقبة بعد الانتقال بالفعل وكذا قلبه ما دام لا تصح فيه لان المرض طارئ فقل بمرور الوقت والروح ملحوظ فيه الدوام ، فلا سمح في الحقوق بالأمور المعارضة التي لا تدخل بالاسان فيها ، وحسن المعاشرة بين الروح ونفسه بوجوب الثقة وعدم سقوطها بعارض المرض .

أما اذا ذهب الروح الى روحها غير مريضة ، ثم مرضت عنده فلها نفقتها سواء أمانها في بيته . أو ردها الى بيتها ، فان عليها بعد ما ردها كان عليها أن تعود اليه فان امسك وكانت يستطع العوده ولو محمولة سقطت نفقتها . وان عجزت عن عوده بأنه صوره لا سقط نفقتها لانها مع العجز لا تكون مباشرة (١) .

د - اذا نشزت الروح فان ركب بيت الروح وحرجب عن طاعته ، أو أب أن يستقل اليه بدون مبرر شرعي . ويلحق بهذا معها الروح من دخول بيتها لدى تملكه ويقبض معها فيه بدون أن يسبق منها طلب تحويها الى بيت به . والروحة المباشرة يسقط حقها في العقبة مده شورها ، وان عادت الى طاعة الروح عادت لها نفقتها من حين عودتها ، وليس لها حق في المطالبة بالعقبة

(١) يرى فقهاء الاحناف ان نفقات علاج الروح من اجرة الطبيب ونحوه اندواء وما سوى ذلك لا يبرم الروح ، لانه ليس من النفقة . وانما علاجها ونفقاته من ماله ان كانت غنية ، ومن مال من تلزمه نفقتها على غرض عدم زواجها ان كانت فقيرة . ولكن مقتضى انفسه بالمعروف قيام الزوج بكل ذلك ما دام قادرا ، وهذا اقل ما يكون من وفاء الزوج لزوجته .



عن مده بشورها ، لأن سقط لا يعود . بل ذهب فيها الحبة الى أن تمها  
انحده على الروح قبل الشور سقط بالشور وبو كات معروضة بحكم  
القاضي ، إلا ما سدانه بالنفس دون الروح أو القاصي فيه لا سقط بالشور  
وانما يسقط بالاداء أو الابراء لا غير .

هـ - اد حسب بروحه قبل الرفاف أو بعده وبو حبنا في غير حق الروح  
سقط حقها في نفقة مده حسبها . لأن حق الروح قد وث بسب لا دخل  
فيه . وعن أبي يوسف أن حسبها بعد الرفاف غير حق لا نفوق حقها في  
نفقة لانه لا دخل في ذلك ولا قبل بها بدفعه فكاتب معدوره . أما ان  
حب في حق بروحه فلها نفقة باعاق بين الحقة . لأن الب من حاسة  
فهو الذي فوب حق نفسه . وقال الحمزة ان حب في دين تقدر على اعادة  
نفقة بها مده حسبها إلا اذا كان الروح هو الذي حسبها في دين له ، ولا  
نفقة نفقة مع غيرها عن سخلص من الحسن .

و - اد عصب بروحه ، بأن أخذه انسان كرها وحال سهاو بين روحها  
مده سقطت نفقتها مده عصبها . نفوق حق الروح بسب يس من جهة .  
ودهب الحمزة وهو رواية عن أبي يوسف الى أن لها النفقة ان تحقق الأكرام  
وبعدر عليها بخلص نفسها لأن نفوق الحق على الروح ليس بسب منها .  
ز - اذا سافرت الروح وحده أو مع غير محرم أو محرم ، أي سفر كان  
ولو لاداء فريضة الحج سقط حقها في النفقة لأنها فوتت على الروح حقه ، هذا  
عند أبي حنيفة ومحمد . وذهب ابو يوسف والحمزة الى أن بروحه لو  
سافرت بعد الرفاف لاداء فريضة الحج مع محرم لها كآنها ، أو أحها كان لها  
الحق في نفقة الإقامة ، لأن اداء الفريضة ضروره شرعية يحمل معها فوب حق  
الروح .

و اد سافرت الروح مع روحها . فإن كان روح هو الذي أراد السفر  
وأخذه معه كان لها نفقة السفر . وإن كانت هي التي أراد السفر وأخذته  
معه ، أو كان كل منهما مريدا للسفر كان لها نفقة الإقامة سقط .

وإذا أراد الزوج أن يافر بروحه فانت أن تافر معه ، فإن كانت مسافة السفر مسافة قصر — وهي مقدرة بما يسعرق قصعه ثلاثة أماس على الأقل بالسير الوسط مع الراحة المعادة — فلا سمط نفسها لأن بها الحق في الامناع .

وإن كان السفر دون مسافة القصر فامنع نفسه بنفسها حيث لا حق لها في الامناع . ولا فرق بين كون السفر من مصر الى مصر ، أو من مصر الى قرية ، أو من قرية الى مصر . وقبل أن كان السفر من مصر الى مصر فلا حق لها في الامناع إلا أن كان الزوج غير مأمون عليها . وقبل عبر ذلك .

والأولى — في مسألة السفر بالروحة — أن نترك الأمر الى المظني أو القاضي ينظر فيه على ضوء من واقع الحال ، ثم يسي أو يحكم فيه برأيه ، لأن الزوج الذي تصبى به سبل يعيش في بلد ويريد السفر الى أخرى أو فر روافا وأسر عيش ، أو الموطد الذي نفس يحكم وطبعه من بلد الى بلد أو من قطر الى قطر لا يستطيع أن يحكم بحوار مساع روحه عن السفر معه . وعكس ذلك الزوج الذي لا ير من السفر بروحه إلا مجرد الاصرار بها واعادها عن أهلها ، أو الزوج الذي يريد السفر بروحه لممكن من أيديها أو من الأسلاء على مالها ، الزوج الذي هذا قصده لا يستطيع أن يحكم بوجوب سفر روحه معه أو يسمط حقها في البقرة . والمأس في قوله تعالى ( أسكوهن من حيث سكنن من وجدكن ولا يناروهن لنصقوا عليهن ) يستطيع أن يخرج نسخة هي عين ما ذكرناه ، ولا يقال أن الآية في شأن المطلقات ، لأنها تدل بالأولى على نفس الحكم في غير المطلقات . والذي استقر عليه العمل الآن ، أن الزوج له حق السفر بروحه الى أي بلد كان بشروط ثلاثة

الأول : أن يكون الزوج أمينا على نفسها ومالها .

الثاني . أن لا يقصد من السفر الاصرار بها أو الكند لها .

الثالث . أن يكون الزوج قد أوفاهما ما اتفقا على تعجيله من المهر .

وهذا الذي استقر عليه الرأي هو عين مذهب الجعفرية (١) .  
 ح — اذا كانت الروح حرة عملاً يضطرها الى أن تكون خارج السب  
 طوال النهار أو بعضه ، ثم تعود الى السب بعد فراغها منه ، وكان ذلك بغير  
 رضا الزوج وموافقته سقط حقها في النفقة لانها مونت على الزوج حقه في  
 الاحتباس الكامل .

أما ان كان ذلك برضا الزوج وموافقته ، فلا يسقط حقها في نفقة لانه  
 ليس مسقطا لبعض حقه ، وراضيا بالاحتباس ناقص .  
 أم اشغال الروح بالحيكة أو الحياطة في بيت الزوجية فيس للزوج  
 أن يسقط منه أو يسقط نفقة نسبه ما دام لا يمنع ذلك من استيفاء الزوج  
 حقه كاملاً .

#### ٦ — تفسير نفقة الزوجة : —

النفقة الواجبة للزوجة ، تشمل الطعام والكسوة والمسكن وكل ما تحتاج  
 به الزوجة في معيشتها .

والأصل أن الروح يقوم بالاتفاق على روحه فقدم بها الطعام ، وبعد لها  
 الكسوة ، ويهيئ لها المسكن وكل ما يحتاج اليه ، فان قام بهذا كله ومكن  
 الروح منه لم يكن لها أن تطلب فرض نفقة لها ، وان طلبت لا تحابى طلبها  
 وهذا النوع من النفقة هو ما يسمى نفقة السكن .

وإذا منع الزوج النفقة عن روحه ، أو قصر فيها أو مطلق ، كان من حق  
 الزوجة أن تطلب فرض نفقة لها ، فان قدرها الزوج وتراضا عليها فيها ، والا  
 فلها أن ترفع أمرها الى القاضي والقاضي يمرض لها النفقة بكل أنواعها ان قام  
 الدليل على ما ادعت من المنع أو التقصير أو المضلة . وهذا النوع من النفقة  
 هو ما يسمى بنفقة التملك .

١ انظر الاحكام الجعفرية ص ٤٢ . وحاشية ابن عابدين على الدر المختار  
 ج ٢ ص ٤٩٥ — ٤٩٦ .

## ٧ — ما يجب أن يراعى عند تقدير النفقة :

وإذا أراد القاضي أن يقرر نفقة الروحنة فلا بد أن يراعى أمرين

الأول : حال الروح المالة دون النكاح الى حال الروحنة . فان كان الروح موسرا فرض لها نفقة اليسار ولو فقيرة وان كان معسرا فرض لها نفقة الأعسار ولو غنية . وان كان متوسط الحال فرض لها نفقة وسطا . وهذا هو الصحيح في مذهب نفعه وهو أيضا مذهب التسامحة . وعليه العمل الآن في القضاء السني . وهو الذي شهد به قوله تعالى : ليعق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلنيسق مسا آتاه الله لا تكلف به نك لا ما شاء . »

وهناك قول آخر صحيح بلحمته وكان عليه العمل من قبل . وهو ان نفقة يقرر بحسب حال الزوجين معا . فان كانا موسرين فرض لها نفقة يسار . وان كان معسرين فرض لها نفقة الأعسار . وان كانا متوسطي الحال . وكان أحدهما موسرا والآخر معسرا فرض لها نفقة وسطا . وعند فرض الوسط والروح معسر تؤدي ما في وسعه . والسامي دين عليه يؤدده عند يسار .

وهناك قول ثالث صميم في مذهب الحنفية . وهو المصداق في مذهب الجمهور . حاصله أن النفقة تقدر بحال الروحنة دون النكاح الى حال الروح فان كانت موسرة فلها نفقة اليسار ولو كان الروح فقيرا . وان كانت معسرة فلها نفقة الأعسار ولو كان الروح غنيا . وان كانت متوسطة فلها نفقة الوسط . وفي كل هذا تؤدي الروح ما في وسعه والسامي دين عليه الى الميسرة .

ثم انه كما يراعى عند الفرض حال الروح يسارا واعسارا . أو حالها . أو حال الروحنة على الخلاف . يجب أن يراعى اتفاق حال الروح من ناحية وف القدرة على الأداء . فان كان من أصحاب الدخل السوي فرضت عليه لكل سنة . وان كان من أصحاب المراتب الشهرية فرضت عليه لكل شهر . وان كان من يتقاصون أحرهم يوما يوما فرضت عليه لكل يوم . والبحري

عليه العمل الآن ان بعض القعدة يفرضا لكل شهر في الطعام ولكل ستة أشهر في الكسوة • وبعضهم يفرضا لكل شهر في الطعام والكسوة والسكن •  
الثاني حل الاسعر من ارتفاع وانخفاض، لأن ما يفرص للزوجة اما هو ثمن لما يلزمها فيجب أن يراعى ذلك عند تقدير النفقة حتى لا يضار الزوج ولا تضار الزوجة •

وإذا كان لابد من مراعاة حل الزوج المالية وحال الاسعر عند الفرص فلابد من مراعاة ذلك أيضا بعد الفرص، فالزوجة التي فرضت لها نفقة الاسعار لفقر زوجها، أو قدرت لها نفقة في حل رخص الاسعار ثم حدث بعد ذلك أن أسر الزوج أو ارتفعت الاسعار يجب على القاضي — بناءً على طلب الزوجة — أن يعدل نفقتها بما يتناسب مع ما صدر اياه حل الزوج أو مع ما صدرت عليه حال لسوق من علاء، وكذلك العكس ان تبدل حال الزوج من غنى الى فقر، أو تبدل حال السوق من علاء الى رخص يجب على القاضي أن يعدل النفقة بناءً على طلب الزوج •

كذلك اذا تبين أن القاضي أخطأ في تقدير النفقة بالزيادة أو النقصان كان عليه أن يراجع نفسه ويعدل المقرض، بناءً على طلب من يهمه الامر من الزوجين •

#### ٨ - انواع النفقة الواجبة للزوجة :-

قد ان النفقة الواجبة للزوجة تشمل الطعام والكسوة والمسكن والخدم ولستكلم على كل نوع من هذه الانواع الاربعة على التفصيل :

##### ( النوع الاول ) - نفقة الطعام :

يجب على الزوج أن يقدم لزوجته كفايتها من الطعام بمجرد العقد الصحيح سواء تنقلت الى بيته ، أو لم تنتقل وكانت مستعدة للانتقال، مع امكان استنباء أحكام الزواج منها في الحمله ، فان بخل عليها فامتنع عن النفقة أو قصر أو ماثل فيها وطلب منه أن يرض لها نفقة معلومة من الطعام فأبى •

أو فرض بها، مالا يصوم بكفاسها . كان لها أن يرفع الأمر إلى القاضي — كما قد — وعلى القاضي بعد التأكد من طلب الروح لها أن يفرض بها نفقة الطعام مع مراعاة حال روح الماله وحال الأسير . رباعاً وانحصاراً عند بدء التقدير وعند حصى لا يتعار أحد روحي . ومذهب الحنفية أن النفقة تتغير بتغير الأسير علاء ورحص ولا تتغير بتغير حال الروحي أو أذهب ساراً وأعاراً وهي معتبرة بحال الزوجة وحدها .

والنفقة المفروضة بحور أن تكون حصة من الثمن يكلف الروح بحصارها بلروحه ، وبحور أن تكون مقدار معين من المال يعطاه بلروحه وتتولى هي بنفسها شراء ما يلزم لها .

### ( النوع الثاني ) — الكسوة :

وكذلك يجب الكسوة على الروح بلروحه . ويرعى فيها عند الفرض ما يراعى في تقدير نفقة البعده من حال الروح غير وسر . عند الحصة وحده الروح عند الحنفية ومن حال الروح علاء ورحص اتفاق . وبحور أن يفرض أنواع من الثياب يكلف الروح بحصارها بلروحه . أو يفرض مبلغ من المال يعطاه الروح ويشتري هي بنفسها ما يلزم بها .

وإذا كان ما يخصه الأسير من ثياب في النصف غير ما يخصه منها في شيء كان على الروح أن يكسوه بلروحه كسوة في النصف . وكسوة في الشتاء . وإن امتنع فرض القاضي عليه ذلك عما أو بقدا .

وإذا كان لكل بلد ساس خاص يجب أن يراعى عرف البلد الذي فيه فيه الروح .

وإذا فرض القاضي كسوة بلروحه ثم أصبح انه أخطأ في تقديره كان عليه أن يندرك هذا أخطأ بتقديره فيرفع به الظلم عن الروح أو الروح . فمثلاً لو فرض القاضي بلروحه كسوة لمدة سنة أشهر ثم تبين أن هذه الكسوة تترك بالأسير المعتاد قبل معنى المدة كان عليه أن يفرض لها كسوة أخرى

يرفع بها عنها صلبه القدير السدي . ثم لو طلب اثبات قتل مصي المدة  
لاستعمال قوى المعاد فلا يفرص لها كسوة اخرى لانه لم يبق حظوه في  
القدير السابق . وكذا لا يقضى بها نكسوة اخرى لو فلتت كسوتها نحو  
سرقه أو غصب لانها ممكنة بالاستلام فصارتها عليها وروح برئت دمه  
بالتسليم فلا ترجع عليه بشيء .

وإذا فرص القاصي كسوة لروحه ثم نصبح — بعد الاستعمال المعاد  
وبعد مصي المدة المقررة لها — أنها لا زالت صالحة للاستعمال فليس للقاصي  
أن يفرص بها كسوة اخرى لانه لم يبق حظوه في القدير حسب نصيب الكسوة وهذا  
قوى الوقت الذي قدره لها . ثم لو ثبت الكسوة قوى لمدة المقررة لعدم  
استعمالها أو لاستعمالها مع كسوة اخرى فعلى القاصي فرص كسوة اخرى  
بها سحرده بها المدة لانه لم يظهر حظوه دلوا انها استعملت وحدها لئلا في  
المدة المقررة .

### ( النوع الثالث ) — نفقة المسكن :

ويجب على روح أن يوفو مسكن روحه في مكان يراعى فيه حاله  
ادله ويراعى فيه أنها أن يكون بحيث تتوفر فيه لروحه حياة  
الاستقرار والراحة وبعد عن كل ما يعكر صفو تحبه الروح . فان لم يتم  
الروح هذا من تلقاء نفسه كان بروحه أن ترفع أمرها إلى القاصي ، وكان على  
القاصي أن يفرص على الروح اسكنها في دار على حده ، أو في بيت من دار  
أو في حجره من بيت حسب سائر الروح أو عيادته ، على المقيى به من مذهب  
حقيقه . وحسب سائر روحه أو عيادته عند الجمهرية ، ومذهب الحقيقه  
شهادة قوله تعالى « اسكنوهن من حيث يسكرن من وحدكن » .

وإذا وجب السكنى وكان المسكن حق الروح فليس للروح أن يسكن  
معها أحدا من أقاربه غير رضاهما لأنها تنصير بذلك ، وقد بحثى من سكن  
معها على نفسها أو ماله . وقد سعى ذلك من تمام المعاشرة مع روحها .

وامتنى الحفية انه الصغير غير المير من غيره فأدخوها له اسكانه معها وبو  
نصر رصاها . وأباح الحفيرة اسكنه ان له تصرره به وكان ذلك موافقا  
لعاده أمثاله . وعنه هذا الاستثناء أن الصغير غير المير لا يحشى منه على  
نفس أو مال ، ولا خوف بوجوده منه العشرة الروحية .

وك لا يجوز لمروج اسكان أحد مع روحه نصر رصاها كذلك لا يجوز  
للروحة اسكان أحد معها في باب الروحية نصر رصا الروح حتى ولو كان ابها  
الصغير غير المير من غيره . لأن باب ملك الروح فلا يحضر على أن يسكن  
فيه من لا تفرقه سكونه .

وما دما قد اشترسا في المسكن أن تتوفر فيه راحة بروحه فيجب على  
الروح أن يختار لها مسكنا غير موحش ، له حيران صالحون مأمونون ، فهو  
أسكنها في دار موحشة لا حيران لها ، أو لها حيران لا تأمنهم على نفسها أو  
مائها ، كان لها حق تلك سفله في مسكن آخر ، وعلى الروح احسانها في  
ما تريد . وإذا حبستها في مسكن واحد مع صريها أو مع أحد أقرانه كامه أو  
حتى قطب القبة أي مسكن سفل وجب عنه احسانه طلبها .

وإذا كان يسكنها مع صريها أو أحد أقرانه في دار واحدة وكل في باب  
من دار على حدة فطلب القلة الى باب بعيد عن صريها أو أقرانه كان عليه  
أن يحبها الى لعله نالسه للصرة وبو لم يكن معها ابداء مطلق ، لأن مجرد  
وجود الصرة بالقرب منها ابداء لها . أما بالنسبة للإقارب فلا يجب عليه تحقيق  
رعيا في لعله مجرد قربهم منها ، نعم ان تحقق أنهم يؤدونها بالقول أو بالفعل  
كان عليه أن سمها أي مسكن بعد عنهم مع للادي الذي سألها منهم .

وإذا لم يتم الزوج باعداد المسكن الشرعي لمروحة كان على القاضي أن  
يفرض لمروحة ندلا ماب لسكنها مراعي في تقديره حال الزوج أو الروحة  
على خلاف بين الحفية والحفيرة . ومراعي أيضا احور لمسكن رفعا  
واحصا . ومراعي مع ذلك ما يحرق على العرف في حال المسكن وما يشتمل  
عليه من مشاع .



( النوع الرابع ) — نفقة الخادم :

وإذا كان الروح معسر فلا يجب عليه نفقة خادمة لزوجته لأن ابوابه عليه أدنى نفقة الكفاية وهي تكفي بخدمة نفسها .

وإذا كان موسراً فيها نفقة خادمة أو أكثر تبعاً ليساره ولتأخره الروحانية أبي الخدمة ، وهذا رأي أبي يوسف وهو مذهب المالكية . وقال أبو حنيفة ومحمد وأصحابهم من على الروح أكثر من نفقة خادمة واحد لأن فيه لكفاية وما رد عليه فصرف من الثرى لا يكلف به الروح . والشافعية — في مذهب الحنفية — على رأي أبي يوسف لأنه موافق لما عرف من الناس من يكفي بخادم واحد ، ومنهم من يحتاج إلى أكثر . وما دام الأمر يشي مع الحاجة فلا وجه للمول لأن برده عن الواحد صرف من الثرى لا يكلف به روح .

٩ — الاجراءات التي يتخذ مع الزوج عند امتناعه عن أداء النفقة المفروضة

وإذا امتنع الروح عن أداء النفقة التي فرضها على نفسه أو فرضها القاضي عليه . فإن كان موسراً وله مال طاهر باع القاضي من ماله حراً عليه وأعطى الزوجة الثمن لتفق منه على نفسها .

وإن كان موسراً ولكن ليس له مال طاهر كان للزوجة الحق في طلب حقه وعلى القاضي أن يدره ويؤممه مرة أو مرتين على مبالغته . وإن تبادى في المسألة حسه . وتهدير ماله بحسن موكله لرأي القاضي ، وعن أبي حنيفة أن أدنى ماله الحسن شهر . وعنه أن أدنى ستة أشهر . والذي عليه العمل الآن في القضاء المصري أن ماله الحسن لا يرد على شهر واحد .

والعرض من هذا الحسن عقوبة الروح على مبالغته مع يساره ، وحسنه على أن يقوم بالاتفاق على روجه . ولا يقطر بالحسن دين النفقة ، ولا يسمع من سمع ما يظهر بعد ذلك من مال فيها ، لأن الحسن ليس عوضاً عن النفقة الواجبة ، وإنما هو وسيلة لحسن على الأداء كما قلنا .

أما إن كان الروح معسرا لا مال له أصلا ، أو له مال لا يستغنى عنه في  
في حوائجه الأصلية . فليس للقاضي حق حبسه لأنه مع عجزه عن دفعه  
يكون حبسه حسبا ، وليس من وراء الحبس فائدة برحى كما هو الشأن لدى  
حبس المومنين من حملة على الاضيق .

ولكن ماذا يفعل الروحة إن ثبت عجز روحها عن دفعه ؟ الذي يفعله  
أن تطلب من القاضي — بعد تقدير العقبة بها — أن يأذن لها في الاستدانة على  
الروح ، فإن أذن لها وحب على من يلزمه دفعها من أقرانها — على فرض  
كونها غير مبروكة — أن يعطيها ما فرضه القاضي ويكون دينا له على الروح ،  
ولا يجوز تصرف في هذه الحالة أن يسع من إعطائها العقبة ، فإن منع كان  
لقاضي — بعد أن يدره — أن يحبس حتى يعطيها دفعه . وهو يرجع بها  
على الزوج إذا أيسر .

وهل لبروكة الحق في أن تطلب من القاضي أن يقرى بها وبين روحها  
عجزه عن دفعه ؟ الذي ذهب إليه الحنفية والشافعية أن الروح لا حق  
لها في حبس التمريق ، وليس من حق القاضي أن يحبسها إليه ، لأن التمريق ضرر  
لحق الروح ولا يمكن بدالكه . أما العجز عن دفعه فضرر يلحق الروح وفي  
الامكان تداركه بأن يأذن لها القاضي في الاستدانة ، كتب أن العجز لا يندوم  
بعد تسديد الحال ، ويعفى الروح بعد فتر ، ويصح قادرا على دفعه بعد  
عجزه عنها والله تعالى يقول في شأن المصريين عامة « وإن كان ذو عسرة فنظرة  
إلى ميسره » ويقول في شأن المصريين من الأرواح « لا تكلف الله شيئا إلا ما  
أتاهما سيجعل الله بعد العسر يسرا » .

على هذا الرأي الذي لا يرى التمريق سبب العجز عن دفعه ، يجري  
عمل لى لأن في العراق ، وكان العمل به أيضا في القضاء المصري إلى سنة ١٩٢٠م  
ثم ترك العمل به من هذا التاريخ إلى ما أخذ من مجموع مذهب المالكية  
والتابعية والحنابلة . وهو أنه يجوز للقاضي أن يقرى بين الروحين سبب

عجز الروح عن سقته ، أو سب اماعة عنها مع انقدره عليها . ونفس الفرقه  
هنا مبالا رجعا فلروح الحق في مراحمه الروحيه ما دامت في ابعده . بشر  
أن يشب قدره على سقته ان كان يفرق سب عجزه عنها . وشرط أن  
شب استعدده للانفاق ان كان التفرق سب اماعة مع قدره .

#### ١٠ - الكفالة بالنفقة .

كثرا ما يطلب الروح من روح أن يعصها كفالة بنفقة ويحتمس عدم  
يكون الروح لا مل له وبلا لا يرال يعيش على ما له . فهو كفالة بالنفقة  
حائره ومع صححه أولا ؟

القاس أن الكفالة بالنفقة لا تجوز ، وادا وقعت وقعت باطلية ، لان  
الكفالة ان تجوز بالديون المعلومه الصححه . والنفقة قبل فرضها لم يقرر  
فيها شيء معلوم على روح فلم يكن دأ في دمه حتى يصح كفالة له . وبعد  
الفرض يكون دأ في دمه . ولكنه دين غير صحيح ، لان الديون  
الصححه هي التي لا تسقط بالاداء أو الاراء . والنفقة كب تسقط بالاداء  
و الاراء بسقط نامور حري كديون والصور . بم هلك حابه واحده تكون  
النفقة فيها ذيبا صحيحا وهي ما اذا فرضت النفقة وذن للروح في الاستدانه  
واستدانت بالفصل .

على هذا القاس سار الجعفرية فلم يجعلوا للروح الحق في أحد كفيل بالنفقة  
حرا على الروح على أنه حله من الحالات .

وعلى هذا القاس أيضا سار أبو حنيفة ناسبه للنفقة عبر المفروضة فلم  
يجر الكفالة بها . أم النفقة المفروضة بالتراضي أو انقصه فقد خالف فيها  
القاس ومن يصحه الكفالة بها استحبنا عدد حروف السفر وطول عييه ، وعلى  
هذا فلم رفض الروح امرها الى القاضي تقول : ان روحها يريد السفر وتحشي  
أن تطول عييه فهي تطلب كفلا عنه بالنفقة المفروضة كان على القاضي أن  
يجر الروح على اعطائها كفلا بنفقة شهر واحد متى كانت النفقة مقررة شهرية  
حتى ولو كانت مدة السفر أكثر من شهر .

ثم أتو يوسف فقد حلف القديس - وجرى في مدين النفقة على أنفس  
لا سحر - فدل بصفحة تكفاله بعبه الروح مطلق لا فرق بين كون النفقة  
مفروضة و غير مفروضة - ولا بين كون الزوج معصيا أو فاسدا سحر - ولا بين  
كون مدة سحره طويلة أو قصيرة - وعلى هذا فلزوجته عند انعقد حق حب  
كون مدة سحره طويلة أو قصيرة - وعلى هذا فلزوجته عند انعقد حق حب  
تقبل بالنفقة ما دامت روحية فائه - و بزوج يحبر على انعقادها بقبول -  
وتكفاله بعبه روحه بسحر على نفسه هذه الطلاق بعبه بعض أحكام  
الزواج مدة النفقة .

وس من ثلث في أن هذا المذهب - مذهب أبي يوسف - سر ورفق  
بذاته من حفظ حق الروح - مع عبه الاصرار بصفحة الروح - بما كانت  
أصوى عليه - و به جرى العمل في عبه شرعي أسى " " .

#### ١١ - نفقة زوجة القاتل :-

لم ترد بالعمائم من يعبه احصاه مدة القاضي لمحصنه في النفقة سي  
تصلب بها روحه - سواء كان مسفرا سحر طويلا أم محصيا في اسل الذي  
تقيم به الروح .

فإذا عاب الروح وطلبت روحه من بعبه أن يرض لها نفقه عبه -  
فإن لا يترك الزوج مالا ظاهرا - و ما أن يترك مالا ظاهرا من حسن النفقة  
كالنود والمصعومات - واما أن يترك مالا ظاهرا ليس من حسن النفقة كالنصارا  
والخو بان ، فهذه ثلاث حالات لكل منها حكم خاص

#### ( الحالة الاولى ) إذا لم يترك الزوج القاتل مالا ظاهرا :

إذا لم يترك الروح العائم مالا ظاهرا وطلبت الروح من القاضي مرض  
نفقة لها عليه كان على القاضي أن يرض لها النفقة على زوجها ثم دد لها في  
الاستدانة عليه ، وحب على من بعبه نفقتها من أقاربها - على مرض كونها

١ ، انظر حاشيه ابن عاتدين على الدر المختار ج ٢ ص ٦٦٨ - ٦٦٩ .  
والاحكام الحميرية ص ٤٧ .

عن مروهه - ن يدنها وهو يرجع - أعضاه على روح عند حضوره  
وس همد قضاء على العائب وانما هو اسنه على الوصول الى حقه .  
وعلى القاصي - محافظه على حق روح - أن يحفظها السبي - يسبي  
لاستئان - أنها روحه سحق البقة عليه فليسب دسره ، ولا مطلقة انصب  
عذتها ، ولا عجل لها بقمته ، وعلى القاصي أيضا أن يأخذ منها كفا سب  
سببه على روحها حتى يكون للدين حق الخوع على كفل ان صبر أنها  
لا تستحق النقطة .

ودا ملك روحه في همد لحانه - حبه كون بزوح له يترك مالا  
ظهرا - التفرق بين روحها لعائب لا يحاب الى ملنها عند الحقه  
وول الحميريه اذا عاب لروح وحمل حبه وتم يكن بروحه من يبق عده  
وطلب مسح رواج أحلها الحاكم أربع سوب وسحري عنه فان لم يعرف  
حبه بعنده بوقه ، ثم محل بالروح بعد ان يصفها ولي العائب أو الحاكم .

#### ( الحالة الثانيه ) - اذا ترك الزوج القائب مالا ظاهرا من حسن النقطة :

اد ترك روح العائب مالا ظهرا من حسن النقطة فما أن يكون في  
سه وفي مندول الروحه ، وأما أن يكون ودعة أو دينا على شخص . فان كان  
في مندول بروحه ورفعت أمرها الى القاصي ليعرض لها البقة ، كان على  
القاصي أن يعرض بها ثم يأمرها بأخذ المروض من مال روحها . ولا يكون  
هذا قضاء على العائب بل هو من باب اعاده صاحب الحق على الوصول الى  
حقه ، اذ يحوز لروحه شرعا أن يأخذ من مال روحها ما تكفيه بالمعروف دون  
حاجة الى قضاء .

واذا ترك الروح مالا من حسن النقطة ولكنه ليس بحب يد الروجة وانما  
هو ودعة أو دين على شخص ما . فان كان المودع أو المدين مقرا باوديعه أو  
اندين ، ومقرا بالروجة ، عرض لها القاصي البقة في ماله وأمر المودع أو المدين  
أن يسبها ما عرض لها من مال الزوج الذي عنده أو في دمنه ، لان اقرار

المودع أو المدين بالروحية اعترف منه أن الروحانية بها حق فيما عده من  
مال الزوج .

وإن كان المودع أو المدين لا يعرف مال عده للزوج ولا بالروحية ،  
أو يعرف المال فقط . أو بالروحية فقط . فإن كان القاضي يعلم ما يكره  
مودع أو مدين فرض بها الحققة وأمر المودع أو المدين بنسبتها ما فرض لها  
من عده للزوج ، وليس هذا من قبل قضاء القاضي بعلته ، بل هو من قبل اعترافه  
صاحب الحق على الوصول إلى حقه .

وإن كان المودع أو المدين يكره بالروحية والمال أو يكره واحدا منهما  
ويعصى لا علم له بما يكره ، فذهب إلى حقه وصاحبه أنه لا يسمع  
دعوى الروحية في طلب الروحية أو في أن للزوج ودعوه ودين على المكره  
لأن شرط سماع الدعوى وجود حصص للمدعى ، ومن عده المال ليس حصص  
الروحية في شيء من ذلك . ومذهب رفر أنه يسمع دعوى الروحية وينسبها إليه  
على ما يكره المودع أو المدين فإن أقامها قضى بها بالسفقه وأمر المكره بأدائها لها  
من مال زوجها الذي عده . ومع القضاء بالسفقه لا يقضى بالروحية عند رفر لأن  
دين قضاء على العائت وهو لا يجوز . وأما آخره في السفقه بخاحه بالروحية إليها ،  
وهذا رأي هو أقصى به وعنه العمل . لأن قضاء بالسفقه سيد لحاحه بالروحية ،  
وسى فيه أن يصر على روح العائت لأنه بخاحه لحقه تخليفه يسى للاستئناس ،  
وأخذ كميل منها ما أحدث ليرجع عنه الروح أن يسى عدم استحقاقها للسفقه .  
ومذهب الجعمرية أنه يسمع الدعوى ويطلب منها إليه ، فإن أقمتها قضى لها  
بالسفقه وبالزوجية .

( الحالة الثالثة ) - إذا كان الزوج الغائب مال ليس من جنس السفقه :

إذا كان للزوج العائت مال يسى من جنس السفقه ، ومنبت الروحية من  
مادى أن يفرض لها نفقة على زوجها . كان عليه أن يفرض بها ، ولكن ليس  
لها ولا لقاضي بيع شيء من مال الزوج في نفقة المفروضة ، بل تؤخر من هذا

لمن ما يصالح أن تؤثر بعضي الروحة بفننها المعروضة من أحراره ، وهذا بحكم اتفاق بين أبي حنيفة ومالك . أما أبو حنيفة فلا يرى مال للمدين لا يساع في ذمه مطلقا ، وأما مالك فلا يذهب إلا أن مال المدين لا يساع فيه عليه من دين إلا إذا امتنع من أدائه ، ومع عه به ثبت مناعه من يساع ماله فيه عليه من دين . ومذهب الحنفية أنه يجوز أن يساع المدين ويسعف في بقية بروحه إن لم يكن يملك مال من حسن النية . وتختلف بروحه بين الاستئق ويؤخذ منها كميل بما أخذت .

هذا هو رأي حنيفة ، حنفية في بقية بروحه العائت . وقد كان يعمل في مصر قبل سنة ١٩٢٠ على مذهب مالك لأنه يفتي بمصلحة الروحة ولا يقصر بمصلحة الروح . وفي سنة ١٩٢٠ صدر قانون رقم ٢٥ وهو نصفي من بقية بروحه العائت بقية في ماله سواء أكان من حسن النية أم من غير حسن . كما نص في أنه يجوز للقاضي أن يفتي بروحه العائت أن يملك ذلك لعله وعدم استماعها الحصول على نفسه ، وهذا نص المادة السادسة من القانون المذكور « إذا كان الروح عائتا عبية قرينة من كان له مال ظاهر فقد يحكم بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وصرت له أحلا . وإن لم يرسل ما يفتي منه بروحه على نفسه أو لم يحضر بالاتفاق عليها ملق عنه القاضي بعد مضي لأجل . وإن كان بعد العسة لا سهل الوصول إليه ، أو كان مجهول لأجل ، أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له يفتي منه الروحة ملق عنه القاضي . وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر « النفقة » .

## ١٢ - متى تكون النفقة دينا على الزوج ؟ :-

نفقة الروحة واحدة على زوجها من وف وجودها ، لا خلاف في ذلك بين الفقهاء ، ولكن قد لا تؤدي الروح ما وجب عليه من النفقة بروحه فتتفق هي على نفسها من مالها الخاص ، أو من مال غيرها ، فهل تكون نفقة المدة

التي أعقب فيها على نفسها دينا على الروح فترحم به عليه ؟ أو لا تكون دينا فلا ترجع عليه بشيء ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ، فذهب الحنفية إلى أن النفقة لا تصير دينا بمجرد عدم الاتفاق ، وابن عمر في ذلك الفصل الأسبق

(أ) إذا لم تقرر بلوحيه نفقة بالنراصي أو بالقضاء ، فأعقب هي على نفسها من ماله أو من مال غيره مدة شهر أو أكثر ، فليس لها أن ترجع على زوجها بما أعقب ، لأن النفقة لا تصير دينا على الزوج إلا بعد تراصي الزوجين عليها ، أو حكم القاضي بها ، وذلك لأن النفقة فيها معنى الصلة فلا يأكد حق بلوحيه فيها إلا بالقضاء أو النراصي . ولا فرق في هذا لحكم ديني كون الروح لم يمس على روحه لعينه ، أو بغيره . أو لمجرد الامتناع مع يساره ، وهذا الحكم بمدة شهر أو أكثر ، لأنها لو انفقت على نفسها مدة أقل من شهر كسب ما أنفقه دينا على زوج لها حق الرجوع به عليه ، لأن ما دون الشهر هو المدة التي يمسى عادة حتى يتم التقاضي أو التراصي على النفقة ، فهو فلتا بسوء النفقة فيها لكان اجباها بالزوجة .

(ب) إذا فرضت النفقة بالقضاء أو بالنراصي ، ولم يأت الزوج أو القاضي للروحة في الاستدانة ، أو أدن لها ولكن لم يستند بالفعل ، كان ما أعقبه على نفسها ديناً على الروح ، فلها أن تطالب به ، وعليه أدائه لها بالغ ما بلغ ، طالبت المدة أو قصر ، إلا أن هذا الدين ضعيف غير صحيح فكما يسقط بالاداء أو الإبراء ، يسقط بشور بلوحيه ، ويموت أحد الزوجين ، وبإطلاق سبب من جهة الروحة على الراح . لأن النفقة وإن صارت ديناً بالقضاء أو التراصي إلا أن ما فيها من معنى الصلة ينعكس معنى الدينونة فكان سقوطها بغير الاداء أو الإبراء لهذا السبب .

(ج) إذا فرضت النفقة بالنراصي أو القضاء وأذن الزوج أو القاضي للروحة في الاستدانة فاستدانت بالفعل ، كان ما استدانته ديناً صحيحاً على



الروح لا يسقط إلا «لاد» أو «الراء» ، لأن معنى الديبة تأكيد بالاستدانة  
المأدون فيها . ومع «لاد» يكون استدانة الروحنة استدانة الروح . وما استدانة  
الروح نفسه لا يسقط إلا «لاد» و «الراء» ، فكذلك استدانة «لاد» عليه  
تأديه وهو طهر . و «لاد» تعني عبود . ولأنه على الروح والروح . ثم أن  
سحب الدين في هذه الحالة هو الحق في أن يرجع على الروح أو على الروحنة ،  
استدانه ، بخلاف ما لو استد بغير «لاد» حيث لا يكون له حق الرجوع  
إلا على الزوجة وحدها «١» .

هذا هو مذهب حمفه وهو لدن عليه العمل في الآن في المرق .  
ومذهب الحمفريه ولما كنه والشافعه واحد في المشهور عنه أي أن  
النفقة الواجبة للزوجة لا تسقط عن روح بخل من لاحوال إلا «لاد» أو  
«الراء» . لأن النفقة عندهم حق للزوجة على زوجها من حين لعقد . فلا يصح  
في إثباته وإسقاطه أي قضاء أو تراص . ولا يسقط ما تراكم منها بغير «لاد»  
أو «الراء» .

وقد أخذ المشرع المصري بهذا الرأي الآخر . وترك العمل سدهم  
الحمفة . فقد نصب لماده الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م على أنه  
( تنص نفقة الزوجة التي سبب بخلها بزوجها ولو حكما ، دينا في دمه من  
وفد مساع الروح عن الاتفاق مع وجوده . فلا توقف على قضاء أو تراص  
منها ، ولا يسقط دينها إلا «لاد» ، أو «الراء» ) .

ولا شك أن العمل بهذا المذهب أولى لأنه يحفظ على الزوجة حقها في  
النفقة الواجبة لها على زوجها .

غير أن المشرع المصري أدرك فيما بعد أن هذا القانون أصبح أداة كيد  
في يد بعض الأزواج ، فقد ثبت أن كثيراً منهن كن يتعمدن عدم المطالبة  
بالنفقة عدة سنوات حتى تنجم منها مبلغ طائل يرهق الروح . ثم يطالبه بعد  
ذلك بسحب النفقة دفعه واحدة . فكيف فيه ، وإلهام له . . . أدرك المشرع

(١) انظر فتح القدير ج ٣ ص ٢٢٢ .

المصري هذا فدارك الامر في الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ونصها ( لا تسع دعوى القعة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات « ميلادية » نهايتها تاريخ رفع الدعوى ) ٠٠٠ ولست القابول جعل الحد الأعلى للبتلة بالنفقة المأصلة سنة واحدة ، اذا كان ديث أرفق بالارواح ، وأبعد عن كيد الكثير من الزوجات .

## ١٢ - الإبراء من دين النفقة :-

من المقرر شرعا أن الإبراء لا يكون إلا من دين ثبت في دمة المدين . وقد علب أن نفقة الزوجة قبل فرضها لا تكون دما في دمة الزوج ، وعلى هذا فلا يصح إبراء لروحه روحها من نفقة قبل فرضها لا عن الماضي ولا عن المستقبل لأن الإبراء في هذه الحالة لا يصادف دينا في دمة الزوج فبعض لأع .

وإذا تم فرض نفقة صح إبراء الزوجة روحها عن نفقة المأصلة ، كبصح إبراؤها إياه عن النفقة المستقبلية . بشرط دخول أول مدتها ، فان كانت مفروضة لكل شهر فدخل أول الشهر صح إبراؤه من نفقة ديث الشهر شوبها في دمة حيث انها تسحق في أوله ، وان قدر نفقة كل يوم ، أو كل اسوع ، أو نكل سنة فالحكم هو الحكم لا يبرء ، وعليه فلا يصح إبراء عن نفقة مدة وراء المدة بني دخل أولها ، فان برأه عن نفقة شهرين أو أكثر مثلا لا يبرئ الإبراء لا على الشهر الذي دخل أوله ، وحسب أن يكون لروحة الحق في مطاسه نفقة عبر الشهر الأول الذي برئ عنه الإبراء ، وعة ذلك أن النفقة انما تفرص لمعى يتحدد بحدود شهر فما لم يتحدد الشهر لا يتحدد المرفص ، وما لم يتحدد المرفص لا تكون نفقة لشهر واحد ، وما لا يكون واحا لا يتصور الإبراء منه .

ودعب الحصرية الى أن الإبراء عن النفقة قبل فرضها وبعده صحيح بالنسبة للمدة لماضيه ، أما نفقة المستقبل فصح الإبراء منها عن يوم واحد دخل أوله سواء آكأت مفروضة عن كل يوم ، أم عن كل اسوع ، أم عن كل شهر ، أم عن كل سنة .

١٤ - المقاصة بدين النفقة :-

إذا صارت نفقة الزوج دينا على الزوج بالقضاء أو الرضا ، وكان لزوج دين على روجه فطلب أحدهما المقاصة - أى أن يسقط ما فى دمنه فى معاملة مقداره ما فى دمه صاحبه - فما أن يكون دين النفقة صحيحا ، وما أن يكون صحيحا ، فإن كان صحيحا بأن كانت النفقة مستدانة بالمعمل بأذن الزوج أو القاضي أحيطت المقاصة الى طلبه حتما . لاسواء الدينين فى نفوه .

وإن كان دين نفقة صحيحا . بأن كانت النفقة مفروضة ولكن لم يؤدى لزوجته فى استدانتها ، فإن كان طلب المقاصة هو الزوج أحب الى طلبه حسب لأن دمه قوى ودين الزوجته ضعيفا . وإن كان طلب المقاصة هو لزوجته لا يحب الى طلبها إلا رضى الزوج ، لأن دمه قوى ودينها ضعيف ، وصاحب الدين القوى لا يحبر على ترك دينه فى معاملة دين ضعيف .

وذهب الحمقريه الى أن لزوج لو طلب مقاصة دين نفقتهما ما عليها لزوجها لا يحب لطلبها إذا كان الزوج غير مسع عن أداء نفقتهما ، لا رضى الزوج . فإن كان مسع عن أداء نفقتهما وقعت المقاصة حبرا عليه ، وكذا لو كان ماله عليها ماثورا لنفقة المسحقة عنه . وإذا طلب الزوج مقاصة دين نفقتهما ماله عليها أحب الى طلبه أن كانت موسرة وممثلة عن أداء ما عليها ، فإن كانت معسرة ، وكانت موسرة غير ممثلة عن أداء ما عليها ، لا يحب الى طلبه إلا إذا تساوى ماله وما عليه فحسب تقع المقاصة حبرا .

وبعد ما عرفت من أن القضاء المصرى اعبر دين نفقة صحيحا على أنه حال ، - كما هو مذهب المالكة وشافعية والحمقريه - يتحتم بناء على هذا أن تقع المقاصة حبرا إذا طلبها الزوج أو الزوجه لاستواء الدينين فى القوة .

هذا ، وقد وقع فى مصر محاولة تشريعية للأخذ بما ذهب اليه الجاهل والحمقريه من أن الزوج إذا طلب المقاصة وروجه معسره لا يجاب الى طلبه ولا تحبر الزوجه عليه . وكان عرض المشرع المصرى من وراء هذه المحاوله

التي تم تنه أن تصور الروحة عن العرض للعجاجة وجرمان ، فسقته ضروره من ضرورات اجتهاد للروحة ، وبسبب من العدل أن تحرى المعاصرة فيبالا على بها عنه . ومن المقرر شرعا أن قصة الذين سبب حب في الفاصل عن حوائج لأسباب ضرورية . ولا شك أن هذا يرى فيه رفق ورحمة بالروحة المعسره .

#### ١٥ - تعجيل النفقة :-

إذا عجل الروح بروحة نفقة شهرا و شهرين مثلا ثم حصل في أثناء هذه المدة ما يوجب سقوط النفقة كالشور أو موت أحد الزوجين ، فليس للروح ولا لأحد من ورثته بعد موته حق في سردها شيء من نفقة المعجزة عند أبي حنيفة وأبي يوسف . لأن النفقة لها شبه بأصله ، والصلاب يتم معها بالنقص . وسبح من يرجوع فيها كونه بين الزوجين .

ودذهب محمد بن الحسن والشافعي وابن حنبل والجمهور . إلى أنه يجب للروحة نفقة ما مضى وبسردها الباقي ، لأنها تسحق النفقة خراء أحاسنها ، وبعد شور أو موت فاب الأحاسان فلا تكون لها حق في النفقة عن المدة الباقية فيجب رد ما يقابلها .

#### ١٦ - نفقة الممته :-

لمتمته إما أن تكون متمته من ملاقى رجعي . أو متمته من ملاقى دائم . أو متمته من وده . أو متمته من فسخ الروحة سبب سنوحها ، ولكل بحكمها :

فالمتمته من ملاقى رجعي لها النفقة دابق . سواء آكاث حاملا أم غير حامل لأن لطلاق الرجعي لا يريل ملك ولا خلا . وأما المتمته من ملاقى دائم سواء صغرى أو كبرى . فلها النفقة بأنواعها الثلاثة ( الطعام والكسوة والمسكر ) عند الحنفية سواء آكاث حاملا أم غير حامل لعموم قوله تعالى « يسقون دو سعة من سعة » فهو يشمل جميع المطلقات سواء كان اطلاق دائم أم كان رجعا ، وسواء آكاث المرأة حاملا أم غير حامل ، وعدم القرآن

لا يخصص إلا بدليل قطعي . ولم يوجد .

وقال الحميري لا نفقه لسعد من طلاق يأن أو حلع ن كات غير حامل لأن المسوطة أو المحامعة قد رتب روحها التي هي سب استحفاظها للنفقة . والعدام لب سب العدام لسب . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمرض لفاطمة ب فيس نفقة وقل لها ( لا نفقة لك ولا سكنى ) وكنت مسوطة وهذا أيضاً ، رأى ابن حجر وابن أبي ليلى . وبه قول الشافعي في النفقة خاصة أما السكنى فقال يوحىها للمسوطة بمسوم قوله تعالى في المطلقات « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكن » .

وإن كانت المسوطة أو المحامعة حاملاً فيها النفقة عند الحميرية والشافعية حتى تصع حبسها ، كما هو مذهب الحنفية لقوله تعالى « وإن كن أولات حمل فنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن » .

وأما المعتد من وده فلا حق لها في شيء من النفقة بكل أنواعها الثلاثة حاملاً كانت أو غير حامل ، وهذا ناشق بين الحنفية والحميرية ، لأن مال الزوج انتقل بوفاته لورثته . وإذا فلا مال للزوج حتى تأخذ منه الزوجة نفقتها التي لم تصدرها بعد ، ولا شيء يجب لها على بورتته حتى تزج به عليهم . وفي رواية عند الحميرية أن حامل المنومي عنها روحها نفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها «<sup>١</sup>» . ولا يظهر من مذهب الشافعية أنه يجب للمنومي عنها روحها السكنى لا غير ، وغير الأظهر لا سكنى لها كما لا نفقة لها «<sup>٢</sup>» .

وأما المعتد بسب فسح الروحية فمذهب الحنفية أن بها النفقة بكل أنواعها إن كان الفسخ سب من قبل الزوج مطلقاً ، أو سب من قبل الزوجة بسب بعضه . فإن كان سب الفسخ معصية الزوجة كردتها أو اتصافها بأحد أصول الزوج أو فروعه اتصالاً غير مشروع ، فلا حق لها في نفقة الطهر .

١ ، الاستنصار بطوسني ٢٥ ص ٢٤٥ والمختصر المدفع ص ٢١٩ هامش ،  
٢ السراج الوهاج شرح المهاج ص ٤٥٥ .

والكسوة • وبها تفتة سكتي فقط • وعنه ذلك أن الطعم وانكسوة خاص  
حفظه فسقط بعضهما • أما سكتي فيها مع حق الروح حو لله تعالى •  
وما كان فيه حو لله لا يسقط فعل العبد • وبهذا المعنى • جانب امرأه روحها  
على أن لا تفتة لها ولا سكتي سقط بعضها ولا تسقط سكتها •

ومذهب جعفر أنه فرقة الصبح ولا يصحاح الموجب لمبونة في محار  
بوحب الله • الحق أنه كان الروح غير خاص • سواء أكان سب الفرفة هو  
روح أم الروح • وفرفة الصبح المعلق على انقضاء العبد • أن كان من قبل  
الروح كرده بعد الدخول بها • بوحب سقوط الفتحة • وإن كان من قبل  
الروح كرده بعد الدخول لا بوحب سقوط الفتحة • وقد عرف من قبل أن  
انصال الروح غير الم شروع بأحد أصول الروح أو فروعه لا يصح سكت  
أن كان صارث عليه عبد الجعفر • وعلى هذا فلا سقط بعضها بهذا الانصال  
خلاف لما ذهب إليه الحنفية •

هذا ولا فرق بين تفتة الروح وفتحة العبد في كل ما تقدم من أحكام  
تعلق بموطأ تفتة وعدم سقوطها • وصبروتها وب فود أو ضعف • وغير  
ذلك من الأحكام التي سبق الكلام عنها •

### « الحق الثالث من حقوق الزوجة » — عدم الإصرار بها

الروح رابطة مقدسة يجب العمل على تمويهها وبوثها • حتى تؤمن  
ثمرتها في ظل من الاستقرار والطمأنينة •

والشارع الذي جعل الرجل قوما على امرأه بمقتضى مسحة التي فرض  
عليها • وسأ أنهن من ماله • ثم يحلف عنه أن بعض الناس يسيء سمعها حقه •  
ويعدى مدى سلطته • فمضوا على روحه وهو أن يرحمها • ويسعى  
في الحق الصبر بها وهو أولى بأبعد الصبر عنها • لم يحلف ذلك على الشارع  
الحكيم في الروح في أكثر من آية • وأكثر من حديث إلى أن يعدل ولا يظلم •  
ويرحم ولا هو • ويصبر ولا نصر • فقال عمر من فائل « فمستكوهن معروف  
أو سرحوهن معروف ولا مستكوهن صبر » لتعندوا ومن فعل ذلك فقد ظلم

نفسه « وقال « وهن مثل بدن عليهم معروف « وقر « فان قطعكم فلا  
 سموا عنهم سبلا » . وقال عليه الصلاة والسلام « خيركم حرکم لاهله وأن  
 خيرکم لاهلی »<sup>١</sup> « وقال « لا تترك »<sup>٢</sup> « مؤمن مؤمنة . نكره منها حلف  
 صی منها آخر « وقال « . . ألا واسوصوا بالنساء حرا فان هن عوان »<sup>٣</sup>  
 عندكم لسن سلکون منهن شيئا غير ذلك »<sup>٤</sup> « وقال « . . ولا يضرب الوجه  
 ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » .

هذا هو حق القرآن . واذ لا سلام . فس حادعه من الارواح ،  
 وسبب غير مبرر مؤمن قادی روحه نامور أو بالفعل . كان من حق  
 الروح انه ترفع نمرها الى نفسه . وكان على القاضي — بناء له من ولايته  
 عامه — ان يحضر بروح ويرخره بالقول فان ارتدع فيها والا كان له ان  
 يعرده بناء له من عوان التعریر حتى يسبب عن أدی روحه ، ويسل للروحة  
 ان تصب التعریر للضرر ، ولا يسبب القاضي ان يحييها اليه — هذا هو مذهب  
 الحنفية والجمهورية وهو ما نخرى عنه الفصل الى الان في العراق .

ثم في مصر فقد رأى المشرع ان من الارواح من سامع في أدی روحه .  
 وسرف في الحق بضررها . ولا يسمع بذكره . ولا يردده عن ظلمته تعریر .  
 ورأى ان مذهب الحنفية ومن وافقه لا يسعد لروحه على انحلاص من  
 هذه الروح الى لا يصدق . فاعرض عن مذهب الحنفية وأحد مذهب مالك  
 الذي يعطى للروحة الحق في أن تطلب تعریر للضرر . ويعطى للقاضي سلطة  
 لتطبيق حرا على الروح بطله واحده دائمة . ولا شك ان في هذا رخص بالروحة  
 وانصاف لها .

### « الحق الرابع للزوجة » — العدل عند تعدد الزوجات

اذا روح الرجل تكثر من واحد . وحب عليه أن يعدل بين روحاته في

١ اهل الرجل روحه ٢ تترك مع الباء ومع انراء أي بعض  
 (٣) عوان أي أسيرات (٤) يريد ملك الاستمتاع .

المأكل والملبس والسكنى والبيوت ، فان فصل واحدة على غيرها في شيء كان  
أثماً «١» . وهل الجعفرية لاحق للروحة الا في ليلة من أربع فان كان  
في روح واحد أو ثلاثة فكل واحد سله والباقي من الأربع به أن يصعه حيث  
شاء وعلى هذا فلو كان له روح واحد كان له أن يباعد عنه ثلاثة لئلا  
وعند الأخرى بينه واحدة . لأن له أن يزوج من اثنين آخرين ، وإذا حذر  
له ذلك حذر له أن يحصل نصيبه في الحب بواحدة من اثنين اثنين في  
عصيته بالفعل .

وأما المدر بين الروحات في حب وإيل القبي ، فهذا ما لا يدخل بحسب طائفة  
أشهر ، ولعلنا نرى الله فعلها كيف يشاء ، ولا يكلف الله شيئا ولا يسعها ،  
والرسول عليه الصلاة والسلام يقول بعد أن عدل بين روحاته فيما أمثلت من  
نفقة وبسوته « اللهم هذا نفسي وما أمثلت فلا تنسني فيما تمليك ولا أملك » .  
هذا العدل في القسم بين الروحات يسوى فيه الروحة الغنية والفقيرة ،  
والمعشورة والمستهنة ، والكسر والحب ، والصحيحة والمربطة ، والمسلسلة  
والمكتوبة «٢» ، والقديمة والحديثة ، لأن القسم من حقوق الكناح وجميع  
روحات في سب القسم وهو الكناح سواء .  
ودهب الشافعي والجعفرية إلى أن الرجل لو تزوج امرأة على روحه

- ١ هذا على المحار من مذهب الجعفرية من أن النفقة تكون على حسب حال  
الروح وحده . وأما على القول بأن النفقة تكون على حسب حال الزوجين معا كما  
هو رأى بعض الجعفرية أو على حسب حال الروحة وحدها كما هو رأى الجعفرية  
وبعض الجعفرية فلا يحب على الروح النسوة بين روحاته في النفقة أن يحتلن  
يسارا وأعسارا ، بل له أن يريد نفقة المودة على نفقة المعسر .
- ٢ تقدم أن من يرى من الجعفرية صحة الزواج بالكنانية يقول من لها في  
القسم نصف ما للمسلسلة . والإمه في القسم على النصف من الحرية باتفاق بين  
الجعفرية والجعفرية .



المدينة حصن احديده بسعة ابيه وقدمها ان كانت نكرا . وان كانت ثيبا حيرها  
بين ان يحصنها ثلاثة ايام ويقدمها . وبين ان يقدم لها سبعة ايام ويقصنها في  
حق سافيت . وذييل شافعي والجمعرة قول انس رضي الله عنه سبعة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قول « للكر مع وثلاث ثلاث ثم يعود  
الى أهله » ولأن الروحة احديده قد يمر وتوحش أول الامر فيكون  
الردة سالما لا يره وحشا ومريها . وأحب الحصة عن هذا بأن الحديده  
والمدينة يسودان في سب وجوب القسم وهو سكاخ فسيوين في القسم  
أقربا ، فأول روحا ، حصن احدي بروحان تكذب القدسة أولى . جريا  
، وتطبع بحديدها . وأخيرا عن حدث انس بأنه محبول على أنه يبدأ في  
يقسم بالروحة احديده ، لا على أنه يريد بها .

هذا . وبين هناك من مقدار لشدته اني حصنها اروح عدد كل واحد  
من روحته ، بل سرك ذلك لشدته هو ، وان شاء جعل لكل واحد بيلة ،  
وان شاء جعل لكل واحد تسعين أو ثلاث أو كثر . ولكن الأولى أن لا ترد  
لده عن اسوع حتى لا يطول الوحشة على روحاته « أ » .

والمعنى في المذنب بين الروحان المثل لا البهر إلا اذا كان الروح مفسد  
يشتهلون ليلا فتكون المناوبة حينئذ نهارا .

ومعنى عن الروح مده يدور كان له أن يبدأ من شيء . وكان عليه أن  
يوفي كل روحه دورها فليس به أن يرد في دور واحد ويسقط من دور  
الأخرى إلا اذا أدب صاحبة الحق له في ذلك . أو كانت هناك ضرورة كأن  
احد أن يقسم عنده فوق مدتها لمؤامرتها .

١١ قال الكمان أس الهام في الجزء الثاني من فتح القدير ص ٥١٨ . . .  
اراد أن يدور به سه ما ظل اطلاق ذلك له . من سمي ان لا يطلق له مده  
الايلاء وهو اربعة اشهر . واذا كان وجوبه لمدين ودفع الوحشة وجب أن يعسر  
امده القريه . واظن أكثر من جمعة متبادر إلا أن برصا به

وإذا تدارب إحدى بروحات عن نوبتها بصرتها صحح ، وورد من أن  
سوده رضى الله عنها تدارب عن نوبتها لعائشة ، وأقر الرسول صلى الله عليه  
وسلم ذلك . وإذا أراد الرجوع فما تدارب عنه صح ذلك ، لأنها أسقط  
حقا لم يجب بعد فلا يسقط .

وإذا أراد الروح سمرأ فله أن يحضر من روحه من يشاء للسمر معه ،  
ولا يجب عليه إجراء الفرعة سهوا . وإن كان ذلك أولى عند الحمة والجعفرية .  
ذهب الشافعية إلى أن الفرعة وحدها روى عن عائشة رضى الله عنها  
أن لبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سمرأ أفرع بين سائته ، وأبهن  
حرج فرعها حرج بها .

ورد الحمة مذهب الشافعية بأن الروح لا يجب عليه أن يصحب أحدا  
من سائته معه في سمره ، فلا يجب عليه أن يفرع سهوا إن أراد سمر نواحدة  
سهوا ، وبأن السمر لا يصلح له كل واحد منهما بحقيقة الشبهة ، وهناك  
الكسبة البيدة ، وهناك من يصلح لحفظ متاعه في عرته ، وهناك من لا تصلح  
لشيء من ذلك ، وأخبروا عن حديث عائشة بأن الرسول كان يفعل الفرعة  
بصبا لقلوب سائته لا لوجوب ذلك عليه ، إذ أنه عليه الصلاة والسلام ما كان  
يجب عليه أصب لا في سمر ولا في حصر ، تشهد لذلك قوله عز وجل « برحى  
من شاء منهن وتؤوي الك من شاء ومن أصدب من عرب فلا جناح  
عليك » .

ومن سافر بها لا تحسب مدة سفرها من أيام دورها عند الحمة لأن  
مدته سمر لا تدخل تحت القسم الواجب . وقال الشافعية والجعفرية إذا سافر  
بعض سائته فرعة فلا يقضى لها قيات . وإذا سافر من غير فرعة فعليه أن  
يقضى لمن بقي بقدر غيبته مع التي سافر بها .

١١ في الآله اهتمام أخرى غير هذا الفهم الذي شهد مذهب الحمة فراجع  
كتب التفسير .

و د مرض الروح في باب لس فيه احدى روحه كان عليه ان يدعو  
كل واحد منهن لقتلها بوجهه . وان مرض في ياب واحد من روحاته  
وكان قادرا على التحول من ياب الى ياب وجب عليه ان يحول من ياب  
الآخرى بعد انتهاء مدة سجنه . وان كان لا يقدر على التحول لشدة المرض  
أقام ما أقام مدة مرضه ثم يحول الى الأخرى بعد قدرته على التحول وأقام  
عند الثانية بمقدار ما أقام مريضا عند الأولى .

وان لم يعد الروح في نفسه بين روحه كان لروحه الحق في أن يرفع  
أمره الى القاضي . وعلى القاضي أن يؤمره بالقبول أو بمروره حتى يعدل في  
قائه . ولا حق لروحه في طلب التعديل في القسم . ولا يحسب  
القاضي ان ذلك لو منعه . ومذهب مالك يعطي اروحه حتى طلب التعديل  
لضرب حاصل من عدم العدل في القسم . ويعطي القاضي سلطة التوسط حرا  
على الروح بصلته واجده بآله . وعلى هذا يخرج الفصل في المحاكم المصرية .

## الفصل الثاني

### « في : حقوق الزوج على زوجته »

أحبل القرآن الكريم حقوق الزوج على زوجته في هذه الآية « الرجال  
قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم  
فانصاحب قانت حافظة للغير ما حفظ الله واللاتي تحافون بشورهن  
معتزوهن واحصوهن في المصاحح واحصوهن فان طعنكم فلا تمعنوا عليهن  
سيلا » . فقوله تعاني « ارحل قوامون على النساء » وقوله « فان طعنكم  
فلا تمعنوا عليهن سيلا » . أثبت لزوج حق الطاعة على زوجته ، « اذا ما سلمها  
مهرها ، أو سلمها ما اتفق أو تعورف على معجته ، كان له عليها حق التحول  
في طاعته ، والانتقال الى بيته ، وتمكنه من نفسها . ما دام قد هبأ لها المكن  
شرعي ، فان امع بعد ذلك عن التحول في طاعته كانت ذنبة وسقط

حفظها في البعثة كما تقدم . وذا نسب الى سب ارواح كان من حفظه عليها أن  
تقر في البيت ولا تخرج منه بغير اذنه الا لضرورة كزيارة أبويها في كل اسبوع  
مره . ومخارمها كداح وانع في كل سنة مره . وفيل في كل شهر مره . وعن  
أبي يوسف فقد ذلك لعدم قدرتها على شئ منها . وعند جمعته تخرج  
رأيه . وادبها ومخارمها بحيث لا يتحقق منها العقوق وبقصته ولا يقصد ديث  
برمان محدد لان الأمر يتصرف باختلاف الأشخاص والاحوال .

وإذا مرض أبوها وليس له من بعده غيرها كان لها أن تذهب اليه تقوم  
عنى مرضه ولو بغير رضا الروح . ولا يكون بدت ح حه عن ماعه لان حق  
والدين مقدم على حق لروح عند التعرض .

ومن حق الروح على روحه أن لا يسمح لأحد بدخول به بغير اذنه  
الا لأبويها ومخارمها في الادوات لى سق ذكرها . وفي هذا كله يقول عليه  
صلاته والسلام « لا يدخل لامرء مؤمن بالله أن يذن في سب روحها وهو كاره .  
ولا يخرج وهو كاره . ولا يطعم فيه أحد . ولا يعرب فراشه . ولا يقربه » .  
ومن حق الروح على روحه أن يحسن عشرته . ويرعى ولده . وتحفظ  
سره . ويصون ماله . وتحفظ نفسه وشرفها بسبح من يظهر ويعفه . وأن  
تجنب مواطن الشهوات . ومسالك الفقة .

ويجب على الروحة - ديانة لا فضاء - أن تقوم بعمل السب من حصر  
ومسح وغسل وما الى ذلك . ان كانت قادرة على العمل وكاتب من يخدم  
أنفسهم في العادة . لان الرسول صلى الله عليه وسلم قسم العمل بين علي  
وفاطمة رضى الله عنهما فجعل عليه عمل . جوارح وعليها عمل الداخل . أما من  
نحية القضاء فميل تحرر على العمل ان كانت قادرة عليه ومن يخدم أنفسهم  
في العدة وقبل لا تحرر . وان كانت لا تقدر على العمل . أو تقدر عليه ولكن  
أمثالها لا يمكن بالخدمة عادة . فالواجب على الروح في هذه الحالة أن يحصر  
بها من يقوم بخدمة البيت .

ولم روح على روحه ولأيه التأديب ان حاله فيما يجب عليها من حاة ،  
وقد بين الله لنا طريق التأديب وجعل به حدا أدنى وحداً أعلى ، فقال سبحانه  
« واللاتي تحذون بشورهن قطعوهن واحبروهن في المصالح واضربوهن فان  
أطعنكم فلا تبعوا عليهن سبيلاً » .

وان رأى الزوج انحراف من روحه ومخالفة قبل علاجها أولاً الموعظه  
بحسنه ، فان لم تقم الموعظه فحررها في المصالح فحررها حراً حلاً غير موحش بأن  
يولها ظهره أو يده في فرش وحده ، فان لم يقد ذلك أص فله أن يضربها ضرب  
غير مبرح ولا مشين .

هذا أدنى فله وأخفله الآية الكريمة سه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول « ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البس » . فان  
بغذى الروح حده . وتجاوز حقه . فضرب روحه بغير حق ، أو ضربها بحق  
ولكن ضرب البس أو مثلاً كان لها أن رفيع الأمر إلى القاضي ، وعلى القاضي  
— أن ثبت لديه عدون الروح — أن يقرر به يراه كافياً لرحله عن معبوده  
ما ارتكب مع روحه دون أن يكون له حق في انقاع الطلاق حراً على  
الزوج للضرر .

ومذهب المالكية أدنى يبيح الطلاق حراً على الزوج للضرر يعطى  
الروحة في هذه الحالة حق طلب التعريق ويعطى القاضي سبطه إيقاع الطلاق  
حراً على الروح ، طلقه واحدة نائمة ، وعلى هذا يجري العمل في القضاء  
المصري ، وعلى الأول ، وهو مذهب الحنفية والحنابلة يجري العمل في  
المحاكم العراقية .

هذا وقد مر لك — من قبل — أن الزوج لا ولاية له على مال روحه ،  
ولا حق به فيه ، وإنما الولاية لها وحدها على مالها ، ان كانت أهلاً للولاية ،  
وان لم تكن أهلاً لها فالولاية تولى المال دون غيره .

## الفصل الثالث

### « في : الحقوق المشتركة بين الزوجين »

- من أثر الزوجية الصحيحة . وجود حقوق مشتركة بين الزوجين وهي
- (١) حل استساع كل من الزوجين الآخر . لأن مقاصد الزواج لا تحصل إلا به .
  - (٢) حسن المعاشرة . لأن المقاصد للزوجة لا تكون مفرقة عنه لأن  
يعيش كل من الزوجين عشرة صاحبه .
  - (٣) حرمة المصاهرة ، وقد بيده أن المصاهرة يحلها الله .
  - (٤) ثبوت نسب ، لأن مولد نسله الزواج دلائل والده ، ولأن مولوده ،  
كما هو نص القرآن الكريم .
  - (٥) ثبوت سوابق بين الزوج والزوج . فأنها من وراثته الآخر بعد  
ما فرض الله .



« القسم الثاني »

فرق الزواج وآثارها

## تمهيد

ف : (١) بيان معنى الفرق (٢) أنواعها وميزاتها كل نوع (٣) من الفرق ما يتوقف على قضاء القاضي .

### ١ - معنى الفرق :-

الفرق - لغة - جمع فرقة ، وهي اسم للفرق والاحصاء .  
وفرق الرواج ما يحل به عقدته ، وتمتطع به علاني الرواجه بين  
الرجل والمرأة .

### ٢ - أنواع الفرق وميزاتها كل نوع -

وفرق الرواج نوعان . نوع يعبر به عنها . ونوع يعبر به عنها . ويسمى  
فرق اطلاق عن فرق الفسخ من نواح ثلاثة .

( الناحية الاولى ) - ناحيتها العقدية ، فحفظه ، اطلاق ، انتهاء عقد الرواج  
بأنفسه مخصوصه مع تقرير الحقوق السابقة ، وقد يكون انتهاء الرواج في  
الحل وذلك في لطلاق الثاني نفسه ، وقد يكون في الحال ، وذلك في الطلاق  
الرجعي .

أما الفسخ فحقيقته نفس العقد في الحال ، ورفعها اما من نفسه كانه  
لم يكن من قبل ، كالفسخ بجماع البتة ، وأما من وقت وجوده ، كالفسخ  
بردة الزوجة .

( الناحية الثانية ) - ناحيتها الالاب التي يستند اليها كل منهما ، ولطلاق  
سنة صدور اللفظ الدال عليه من الزوج أو من يقوم مقامه كالوكيل بالطلاق ،  
والقاضي ، والمقصود التي جعل الزوج الطلاق بيدها ، ويخص بلفظ الطلاق  
العلم والايلاء وما في معانيها من كل ما تكون الفرقة فيه لسبب غير عدم بروج  
العقد وغير وجود لما في لبقاء الزوجية . والطلاق أي كان مصدره لا يكون الا  
في رواج صحيح .

أما الفسخ فهو اما وجود حالات مفارقة للعقد من مدته مقتضية عدم



روحه من نور الأمر كالنقد على الصخرة بولائه عنها مثلاً حيث لم يقع العقد  
 لأمر من قول الأمر . قد نعت الصخرة ولم ترض باسمها العقد كسب  
 الفرقه فسحب العقد من نفسه . وثم وجود حالات عارضة على عقد مباحه  
 بقاءه كرده الروح . وكذا يصح بأحد أصول روح أو فروعه اتصالاً بوح  
 حرمة المصاهرة . فحب وحده العارض الذي ينافي بقاء بروحه وحب المصحح  
 في المحر لا على أنه مسح بمقد من نفسه . بل على أنه مسح به من وف  
 وجود المتنافي .

( الثالث ) - من جهة الآثار المترتبة على كل منها ، ففرقه بطلاق  
 تحسب من عدد الطلاق متى تنكها أروح على روحه . وفرقه الفسح لا  
 تحسب ولا تنقص بها عدد . وفرقه الطلاق سادون ثلاث يقع الطلاق في عدها  
 لأن الطلاق لا ينقص العقد ولا يريل محس . وفرقه الفسح - عدا ما يكون سبب  
 رده أو الإبقاء عن الإسلام « أ » - لا يقع الطلاق في عدها . لأن الطلاق أثر  
 العقد ، وقد نقض العقد فلا يثبت طلاق .

هذا ، وقد صمد فهمه الحنفية كلاً من طلاق والمصحح بضابط سير كلا  
 منها عن صاحبه ، وعقوا على أن كل فرقه وقعت من جانب الروح تعتبر  
 فسحا ، لأن الطلاق ليس من شأن المرأة .

وخلقوا في فرقه التي تقع من جانب الرجل ، فذهب أبو يوسف إلى  
 أن كل فرقه سبب من جانب الروح له بطلان بمصح به من جانب الروح تكون  
 فسحا . وذلك كالفرقه سبب ردة الزوج ، أو سبب فعله مع أصول الروح  
 أو فروعه ما يوجب حرمة المصاهرة . وكل فرقه من جانب روح . أو سبب  
 من جهة ليس به بطلان من جانب الروح فيها تكون طلاقاً ، وذلك كالفرقه  
 بلفظ الطلاق ، والفرقه سبب عيب حسي في الروح كالكذب واللعنة .  
 وذهب محمد إلى أن كل فرقه من جانب الرجل . أو سبب من جهة

مختص بالروح ، تكون طلاق - سواء في ذلك ما يكون له نظر من حساب الروح أو بغيره - ، وما ليس له نظر - وعينه فاعرفه عنده بسبب رده الروح أو إياها الاسلام طلاق لا فسخ .

ودهب أبو حنيفة إلى ما ذهب إليه مجاهد ، غير أنه حلقه في العرفه بسبب ردة الروح فاعرفه فسخا لا طلاقا . لأن من ارتد كس مات لاهذار دمه . وعرفه الموت فسخ ، وما لا تصور أن يكون خلافا . فكذا عرفه ما هو في حكم الموت وهو الردة .

## ٢ - من الفرق ما سوف على قضاء القاضي :-

ثم إن فرق الرواج على عمومها . منها ما يوقف وقوعه على قضاء القاضي ، ومنها ما يقع من تلقاء نفسه وليس بحاجة إلى القضاء ، والصادر في معرفة ما يحتاج إلى قضاء وما لا يحتاج . هو أن كل عرفه تسي على أسباب يكون موضع حفاء ومحل نظر وبحاج إلى تقدير كالعرفه بسبب عدم كفاه روح ، لا بد في إيمانها من قضاء القاضي ، لأن تقدير الدس بحلف ، وعدم لأحلاف يرجع إلى القاضي ليفدر الأمر ويفصل فيه ما يرى .

وكل عرفه تسي على أسباب حفاء ليس محل نظر وتقدير ، كالعرفه بسبب ظهور خلل في العقد أو بسبب رده أحد الزوجين لا يحتاج إلى قضاء ، بل تقع من تلقاء نفسها .

أما الجعفرية ، فلا يرون شيئا من الفرق بحاجة إلى قضاء القاضي . بل يحدهم في التفريق بسبب بعنة - وهو امر بحاجة إلى نظر - يقولون إن الروح إذا رعب أمرها إلى القاضي فأحل لروح سة ، كان لها أن تستقل بالفسخ بعد مضي الأجل إن لم يصل الروح إليها (١) .

وبعد ، فيمكن - على ضوء ما تقدم - أن يحل فرقي الرواج في الأقسام الآتية

(١) الأحكام الجعفرية ص ٧٦ .

- أولاً - فرقة هي مطلق ولا تتوقف على قضاء القاضي .
- ثانياً - فرقة هي مطلق وتتوقف على قضاء القاضي .
- ثالثاً - فرقة هي فسخ ولا تتوقف على قضاء القاضي .
- رابعاً - فرقة هي فسخ . وتتوقف على قضاء القاضي .

وبعد معرفة اصطاط الذي سبر فروق مطلق ، وفرو الفسخ ، ومعرفة اصطاط الذي يسير ما يحتاج الى قضاء وما لا يحتاج ، يمكن بسهولة ادراج أفراد كل قسم تحتها بسهولة واليك البيان :

القسم الاول - فروق الطلاق التي لا تتوقف على القضاء

(١) الفرقة تلفظ الطلاق من الروح ، أو من وكيله بالطلاق ، أو من الروح التي جعلت عصمتها سدها .

(٢) الفرقة سبب الخلع .

(٣) الفرقة سبب الإيلاء .

(٤) الفرقة سبب رده الروح على رأي محمد ، خلافاً لأبي حنيفة وأبي

يوسف والجمهور فأنها عندهم فرقة فسخ .

القسم الثاني - فروق الطلاق التي تتوقف على القضاء .

(١) الفرقة سبب النكاح عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف

والجمهور فأنها عندهم فرقة فسخ .

(٢) الفرقة سبب عيوب الروح الحية ، خلافاً للجمهور فأنها عندهم

فرقة فسخ .

(٣) الفرقة سبب إساءة الروح عن الإسلام على رأي أبي حنيفة ومحمد

خلافاً لأبي يوسف والجمهور فأنها عندهم فرقة فسخ .

وفد أحد المشرع المصري سدها ذلك فراد على ما تقدمت الفرقة بسبب

لأضرار بالروحة ، وسبب إساءته بالفرقة ، وسبب عينه أو حسنه .

القسم الثالث - فروق الفسخ التي لا تتوقف على قضاء

(١) الفرقة بسبب فساد العقد .

(٢) عرفة نسب اصل أحد الروحين تأخذ أصول الآخر أو فروعه  
صلاً بوح حرمة المصاهرة .

(٣) عرفة نسب ردة الروح .

(٤) عرفة نسب ردة الروح على رضى نبي حبيبه وأبي يوسف  
والجعفرية .

(٥) عرفة نسب حصار النفس بروحه .

(٦) عرفة نسب ملك أحد الروحين بالآخر .

القسم الرابع - فرق المصحح إلى نوعين على نفسه ،

(١) العرفة نسب خيار البلوغ للزوج أو الزوجة .

(٢) العرفة نسب حصار الآفاه من الجنون لروح أو بروحه .

(٣) العرفة بسبب عدم كفاة الزوج .

(٤) العرفة نسب قصاص المهر عن مهر لمثل .

(٥) العرفة نسب اداء بروحه الاسلام .

(٦) العرفة نسب اداء الروح الاسلام على رضى أبي يوسف والجعفرية .

وهنا ننبه على امور

(أولاً) - في كل عرفة توقف على فناء القاصي يسمى أحكام الروحية

وإنه دعم وجود نسب عرفة حتى يحكم القاصي بها ، فمثلاً اذا وجد نسب

عرفة ثم مات أحد الروحين قبل الدخول وقبل فراق القاصي يؤكد حق بروحه

في كل امهر ، وكذا يثبت أحدهم لآخر ما به يكن هبة مانع من مواعع الارث

كاختلاف الدين .

(ثانياً) - من الفرق ما يوجب الحرمة المؤبدة كاعرفه نسب ما يوجب

حرمة المصاهرة ، من الفرق ما يوجب الحرمة المؤقتة كلعرفه نسب خيار

بلوغ والعرفه نسب الردة . والعرفه نسب اللعان عند أبي حنيفة ومحمد

حلاف لأبي يوسف والجعفرية واللعان عندهم يوجب حرمة مؤبدة .

(ثالثاً) - كل عرفة من قبل بروحه أو ولها نسب مشروع ، أو نسب

هو معصية كردها ، تسقط عنها في المهر ما لم تتأكد بالدخول العصري أو  
حكسي ، وكل فرقة من قبل الروح لا تسقط شيئا مما وجب للزوجة من المهر ،  
فلهي كل المهر بعد الدخول ، ولها نصفه أو المتعة قبل الدخول ، ويستثنى من  
ذلك ما لو اضرار الروح فسخ الزواج قبل الدخول بسبب خيار البتوع فيه  
لا يكون للزوجة حق في شيء من المهر كما علب من قبل .

وكل فرقة سبب وفاة الروح ، أو معصية الزوجة لا يتقرر معها نفقة  
للزوجة أثناء ابعده كما تقدم عند الكلام عن النفقة .

( راعا ) — التعريق بسبب الردء اما هو في حالة ارتداد احد الزوجين  
وفاء الآخر مسلم ، أم لو ارتدأ معا وعادأ معا فالزوجة نافية ، ولا حاجة لي  
عقد جديد ، كما سيأتي .

## الباب الاول

« في : الطلاق »

- (١) تعريف الطلاق ، الادلة على حواره ، حكمة مشروعيته ، صفته
- الشرعية (٢) ما يقع به الطلاق ، ومن يقع منه ، ومن يقع عليها (٣) طلاق السنة
- وطلاق البدنة (٤) صريح الطلاق وكمايته (٥) الطلاق المنع والمعلق والمضاف
- (٦) الطلاق الرجعي والناس (٧) الرجعة (٨) تمويض الطلاق الى الزوجة
- (٩) طلاق المريض .

## الفصل الاول

في تعريف الطلاق ، والادلة على حواره ، وحكمة مشروعيته ، وصفته  
الشرعية :

### ١ - تعريف الطلاق :-

الطلاق لغة رفع العيد حتى أو لمعوي . وشرع رفع اليد الكاح في حل أو في مال فقط مخصوص صريح أو كسبه (١) .

### ٢ - الأدلة على جواز الطلاق :-

وبن علي حوا طلاق الكتاب . وأسنه . والأحصاع . والعقل .  
أما الكتاب . فأيات كثيرة منها قوله تعالى ( حلال مراء فامساك  
معروف و سريح حسان ) وقوله ( لا حاح عليكم ان تلتقم اسنء ما تم  
سوهي أو مرسو لهي فريضة ) وقوله ( نأني بي اذا منقسم النساء  
فطلقهن لعدتهن وأحصوا المدة ) .

وأما السنه . فأحدث كثيره منها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صلى روحه حفصه ثم رجعها . ومنها ما روى من أن عبد الله بن عمر رضي  
له عنه قال كان يحي امرأه أحمدا وكان يي يكرهها فأمرني أن أعطفها  
وأبب فذكر ذلك لسي صلى الله عليه وسلم فقال « عبد الله بن عمر صلي  
زوجتك » .

وأما الأحصاع . فقد انعقد من لذن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى  
يومنا هذا على أن للرجل أن يطلق زوجته .

وأما العقل . فلا حواء الروحاني قد تصيح ححسا لا يطق لسوء  
العشره وعدم الألفة . فأدح شارع الطلاق للحاصل من حواء هذا شأنها .  
ولو لا هذا لساءت العفة . وقبب حواء كثير من الأسس .

### ٣ - حكمة مشروعية الطلاق :-

شرع الله عز وجل الرواح وأراده على جهة لدواء وتأنيد ليكون من  
ورثة راحة الدال وسكن النفس . ودواء الروحية بما يرحي عند سحباب

(١) بحق بالفظ الدال على انطلاق ما بعد معاد من الكيانه وأشاره  
الأحرس كما سمي .

بوضع ، ووافق اصعب . وسكن كل من الروحين في صاحبه ان يؤمن  
من وراء توافر الود ، وتبادل الحب .

وروح راضة بسعد قوتها من ثقة كل من الروحين بصاحبه ، وتؤتي  
ثمرتها لو عرف كل الآخر حقه وقام نحوه بواجبه .

وانه الذي يعيد مصابح عباده ، ويعلم ان الخير كل خير في دواء الحياه  
وحبه واسرها ، ويعلم ان الشر كل الشر في طريق ما جميع ، ويقنع  
ما وصل به ما سب ، يعلم ان الحياه بروحه قد شوبها شوائب ومكدرات ،  
وتعكر صفوها بمعصيات ومعصيات ، ويعلم ان الحياه بروحيه مع حلف  
حجيم لا يطاق ، فكان من رحمة عباده ان جعل لهم من ذلك مخلص وشرع  
الطلاق ليكون مخلصا من روحه لا روح لها ولا خير فيها ، ولدت - لاشتب  
حبه من محسن شريع الاسلامي - ان من سب من يحفظ امرأه ثم  
يعقد عليها ويدخل بها ، فكشف له من أمرها ما سوء حيث يرى صعبا  
لا يوافق طبعه ، وحققا لا يلائم حقيقه ، وقد يرى منها ما يبالي الظهور ويخفى  
بعنه ، وكذلك مرأه قد تكشف لها من أمر روحها ما سوء ، فمن الخير  
- مع وباء هذه امراض اسي لا يجميع معها شمل - ان يفرقا وينصي كل الى  
سبيله لعله ان يوفق بعد الى زوجيه صالحة .

وقد نصبت أحد الروحين أو نظير أنه مصاب بمرض لا سكن معه  
المعاشرة - أو يكون من وراءه عدوى الصحيح منها ، فكان في الطلاق مخرج  
من ضرر ، وحلاص من شر .

وقد لا شر بروحه ثمرها من ولد مع عبده رعة كل من الروحين  
في ان يكون لها هذه الشره . فاد افرق كل لكل ما يرحوه من لولد ،  
ومن الواقع ما تشهد لذلك وتؤيده .

وقد يلحق روح الادنى بروحه ، أو يعجز عن الاتفاق عليها ، أو يعيب  
أو يحسن مده بصول على روحه . وتقع سبب ذلك في الغيب والمشفة ،  
فكان من رحمة الشارع بها ان جعل لها حق طلاق ، وأوجب على

يعتني أن يخلصها من روحها ، وقد نصير عنها (١) .

والقلوب — بعد ذلك — بيد الله يخلصها كيف يشاء ، فمن حب إلى بعض ، ومن بغيره ، وسجده إلى غيره وحده . ومع تحول القلب عن القلب ، وانصراف النفس عن النفس ، تولد الشجاء ، ويكون الشقاء ، وشند اللاء ، وفي الطلاق من ذلك كله خلاص وبقاء .

وهناك أسباب وراء ذلك ، تسبب معها اجتهاد الروحية ، وتحملها نفس بعد أن كانت راحة ونعمه . فهل من الانصاف — بعد ذلك — أن يقال أن الإسلام ، أحسن الطلاق قد أهدر كرامته امرأة وقد عيبها ؟ لا أن الإسلام به يهدر كرامته المرأة وهم نفس عليها حين شرع الطلاق ، لأنه ما أراد من ورائه لا خلاص الروحية من راحته لا أمل فيها ولا حر ، سدد كل منها روحا حر من روحه « وإن سرق نفس الله كلا من سمته » .

### لم كان الطلاق بيد الزوج ؟

ولم يكن الإسلام يد على امرأة حين جعل الطلاق بيد الزوج وحده ، وبه هي بحكمة كل الحكمة ، لأنه لو جعله بيد الزوجين مع فقد لا يتفقد عليه ، لأنه مع العاد وقصد الكد ولما تجمعان على رأى واحد ، فواحد يريد اطلاق والاخر يصر على لئام امعنا في الكيد لصاحبه ، وتصور روحا محدوما يريد روحه عتاق وهو لا يريد . وروحة في سلوكها رب يرشد روحها استخلص من عارها وهي مقصرة على أن لا عارها ، تكون في جعل الطلاق بيد الزوجين معا — والحق هذه — شيء من الحكمة . لا . ولو جعل الشارع الطلاق بيد الروحة لا سد مرحل لأدى ذلك إلى مقصده ، فمرء — في الأعم الأغلب (٢) — مرهقة عاطفه ، شديده استأثر ، سريعه الاتفعال ،

١ وهذا مذهب مالك وعليه العمل في مصر كما عرفت من قبل  
٢ كثيرا ما يرى بعض النساء اضط عاطفه ، وأفن انفعالا وباترا من بعض المرحال . ولكن التسريع لا يسى على حالات فردية . وإنما يسى على الأعم الأغلب من أمور الناس .



وقد شور به العصب فندفع إلى الطلاق بدون تدبر في العواقب . وقد تشتت بها العاطفة فندفع وراء روه حب . وسعطن بطلاق من روحها الحاضرة ، ملجأ في روحه أخرى يحلها بعد وأبعد . وهي في كل هذا لا تحشى ضرراً مالاً بل على عكس هي إلى أحسن المهر في الأولى ، وهي إلى ستأخذ المهر في الثانية .

أما الرجل فلا شك أن الشئ منه ميت وتدبر في العواقب . ولا شك أنه لا يدفع وراء عصبه وموّه من سرعه إلى يدفع بها امرأة وراء عاطفها وموّه . وأرواح هو الذي أعطى المهر وأعطى ماله ، وإن طلق فوراً طلاقه بعد مائة كمؤخر لصداق . ومئة أعدة ، وقد سروج أخرى فصاح إلى أن هذه مهراً من حديد . وكل هذا ما يحمله سروي في الأمر ولا يدرك في الطلاق . على أن روح هو الذي يقوم على روحه ويرعى شأنها . ويضيق بعد الحناء روحه . فكان مطلق حياء أن تكون عمده لكبح بيده لا بعد بروحه . ولا كان في ذلك عكس الاوسع وفات الحبيب .

به أن الشارع لم يجعل حاسب المرأة في طلاق بل جعل به الحق في أن يشرع أن يكون عصبها سده . وجعل لها حق في أن تطالب من يقاضى طلاقها من روحها أن كان هناك ما تدعو إلى الطلاق . ووجب الشارع على نقاضى أن يحسب إلى ما يطلب أن يحق لديه أنها على حق فيما تدعيه .

... وبعد بهذه نظرة الاسلام في الطلاق وهي نظرة صائفة أدركها مصنفون من علماء الاسلام . وما نحن برى اسوء بعض الأمم تأخذ بهذه الطلاق مع أن دينها لا يقول به ولا نهره . وما ذلك إلا لأنها رأيت فيه خير الأسرة وخير لمجتمع .

ولكن على الرغم من ظهور حكمه شرع في نظام الطلاق في الاسلام حدث برعه مصرفة تدعو إلى أن يكون الطلاق كله بيد القاضى بحيث لا يملك اروح أن يلقى روحه فيما بينه وبينها . وهذه فكرة لا مصلحتها فيها ، بل على

عكس فيها مقصده ومقصده ، فالطلاق في كثير من الأحيان يسي على أساس  
فسه ، ومسائل فسه ، لا يمكن ان تقوم عليها سبب . ولا تصور أن سببها  
يخص أو يستند عليها بالأمراء . فكيف يستصع القاضي أن يفصل في أمر  
استحى في نفس صاحبه ، واستر في ضميره ؟

والبرع في إخفاء أروحية من براء من سبب ومطلوب في كل حالاته .  
من كثير ، ما يكون الأمر أمر مودة فسد . ومعه سدد . وروحية بعد ذلك  
لا يصلح لمفء . والقلوب - كما علب - يداعة لا بد لقضاء .  
ثم أن من أسباب الطلاق ما هو شر أماء القضاء . ودون في سعال  
امعكم . ولاكنه أنه يدفع ان كان هناك دفاع . لقضج أسرار السوء ،  
وكشف حاد الأسر ، وقضى على سبعة روح أو أروحة . ومن أدب الاسلام  
أن يحفظ على الناس أسرارهم . ويرعى حرمهم ولا يهت أسرارهم .

### لم جعل الشارع الطلاق ثلاثاً ؟ :

واس جعل شارع عدد الصفات ثلاثاً . وجعل السه فيها أن تكون  
مفرقة لا دومة واحدة . لأن الروح اذا أوقع انطلقه الأولى على روحه رسا  
أدركه بدمه على ما وقع منه . وأحب معودة روحه فتكون أممه الفرصة  
لأعدتها الى عصمه بدون رسا وبلا مهر ولا عقد ان كان الطلاق رجعي  
والعده بامه ، ورساها وعقد ومهر حدتس ان انفصت العده في الرجعي  
أو كب الطلاق بك . وكذلك سطم أن يدارك الأمر لو أوقع انفصه  
الثاني . فان أوقع الثاني فلا تحل له من بعد حتى يسكن روحه غيره . لانه  
ما طلبها الثانية بعد أن طلبها وأعاده في عصمه من بين ذلك على أن الحاء  
الروحية يسهما لا خير فيها فأولى أن تزول .

### ٤ - صفة الطلاق الشرعية : -

اختلف الفقهاء في اصاع الطلاق . هل الاصل فيه الاصح أو الحظر ؟  
قال فريق منهم الاصل في اصاع الطلاق الاصح لان الله يقول ( لا حاح

عليكم ان تنصروا الله ورسوله وتكونوا من المؤمنين . و قد فرغوا من قريضة ( ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم ضيق حصة . وكذا من اكثر من الضحية ساء لهم . و قد كان الطلاق محظورا ما تقدم عليه النبي وصحبه . وقد فرغوا من آخر لاصل في دفاع الطلاق احظر الى ان يوجد ما يدعو اليه . لان الله يقول ( ... فان اضعكم فلا تسعوا عليهن سلا ) . وقوله عليه السلام ( لا تطلقوا نساء الامم ربه . فان الله لا يحب المذنبين ولا المذنبات ) . ولا ان الطلاق غير ما سب سعة وسعة . وكما ان سعة الله . وقطع ما امر الله به ان يوصل ، وجناية على الزوجة والاولاد والمجتمع .

ومما ذكره في حاشية فريق الثاني بوضوح آدهم ، و ما ما سدل به الفريق الاول فلا يفسد حجة على ما ذهبوا اليه . لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسي استنوا بها مصاب على طلاق من الذكور وسعة المهر . وهذا هو الملاحظ في معنى حاش . فكون مدلول لانه ان عبده يذبح والنسبة لا يسع من صحة دفاع الطلاق ، لان طلاق مدح ليس ولا غير سب . واما طلاق النبي واصحابه فلا يعمل ان يكون غير سب . ولا كان سبها وبعد . وهم ابعد الناس عن ذلك .

وما دما قد وصلنا الى ان الاصل في الطلاق احظر ولا يدح الا لسب ، أمكن ان نقول ان الطلاق ناره يكون مباحا ناحة مجردة ، سوى سب حساب الفعل والبرك . وذلك اذا كان سب الطلاق صعبا كمجرد امور الطبيعي بين الزوج والزوجة .

وتارة يكون مستح . وذلك اذا كان سب سوء أخلاق الروحة وايداءها لروحها أو لآقاربه أو لغيره ، أو كذب غير متدنية لا يصلي ولا يصوم ولا تعرف لله حقه . وتباد في ذلك ولم يقع معها بضح ولا تأديت .

وتارة يكون واجب ، وذلك اذا كان سب الطلاق قويا كذا لو كان في الروح عيب حسي لا ترضى به الروحة كالكذب واللعن . أو كاذب الروحة تلك مساكن الرية وتهاون في عرضها وشرفها .

وباره يكون مكروها . وذلك دأب يوحى من سر . بطلاق صلا . وعن  
 حيد أنه حرام ان وقع مع استقامة الحال وعدم الخير .  
 وباره يكون حرام . وذلك ان طلقها على غير جهة السه قصد الاضرار  
 بها وإطالة مدة العدة عليها .  
 وعلى انه حل والطلاق يقع سواء أكان مباحا أم محظورا ، مكروها أم  
 حرام ، لان الكراهة أو حرمة لا ساهي الوقوع في حد ذاته ، غير ان الحكم به  
 وابن يمينه وابن القيم لا يرون وقوع الطلاق المدعى . وسعير تفصيل ذلك  
 في بعد .

## الفصل الثاني

في ما يقع به الطلاق . ومن يقع منه . ومن يقع عليها .

### ١ - ما يقع به الطلاق وهو ركنة :-

ركن الطلاق ، هو اللفظ الذي يفيد معنى الطلاق ، أو ما يفهم منه  
 اللفظ من الكتاب ، أو لأشارته المفهومة . وعلى هذا فطلاق يقع بأفعاره .  
 وبالأشارة ، وبالكتابة .

أما العارة ، فالمراد منها اللفظ يدل على حل رباط الروحة بأي لغة  
 كانت ، صريحا كان اللفظ أو كدنه ، بشرط ان يفيد الى الروحة حقيقة أو  
 حكما ، وبحيث يفهم منه بطلانها لغة أو عرف . فمثال بطلاق المصاف ، أى  
 روجه حقيقة فونه لها طلقك . أو أب طالق . أو روجي طالق . أو هذه  
 طالق ( مشير الى روجه ) . ومثل الطلاق المصاف أى الروحة حكم فوله  
 على الطلاق لا أفعل كذا . أو الطلاق بمرمي ان فعلت كذا . أو على الحرام  
 لا أفعل كذا . لان هذا معناه عرفا ان فعلت كذا فمرئي طالق أو حرام علي .  
 ويشترط في لفظ الطلاق أيضا أن لا يكون معناه على مشيئة الله ، فان  
 علمه على مشيئة الله كان قال لها أنت طالق ان شاء الله وكان الاستثناء متصلا  
 مسبوعا لا يقع الطلاق . لانه علمه على مشيئة من لا تعرف مشيئته ، فان كان

لاشياء غير متصل أو غير مستوع وقع الطلاق .

وشرحه كذلك أن يكون صيغة الطلاق مفهومة لسقط بها . وإذا نفي شخص كنية الطلاق سقط بها وهو لا يعرف معناها لا ينع الطلاق بعده القصد . وعند الحمضيه شرط في لفظ الطلاق أن يكون صريحا . وعلى صيغة سم انقضى من مده الطلاق . مصداق الى الروحاني وأن يكون محررا عنه معلق على شرط أو حصة من نصاب المصنف . ولابد عندهم من حضور شاهدين عدلين يستعمل لفظ الطلاق لقوله تعالى في شأن الطلاق ( واشهدوا ذوي عدل منكم ) - والجنبة وجمهور فقهاء لا يشترطون لأشهاد أبي الطلاق لأن الأسر لا يحضر في السنة عند استعمال حقه ، أما الأمر بالأشهاد فقد حمله بعضهم على سبب لا يوافق . وبعضهم أرجعه إلى الأشهاد على الرجعة لا الطلاق .

وأما الإشارة من الآخرس . فالمعتمد من مذهب الحمضيه أن الطلاق يقع بها إن كانت مفهومة بشرط عدم معرفه بالكناية ، فإن كان يعرف الكناية فلا يقع صلافة بالإشارة لأن الدلالة على الطلاق بالكناية تبع عن الاحتمال ، فلا يعادل عنها مع القدرة عليها إلى إشارته لمحصلته ، والطلاق يجب فيه الاحتمال . أما الحمضيه فلا يشترطون عجز الآخرس عن كنيته بل يفتلون إشارته المفهومة مطلقا .

وأما الكناية فضعف بها الطلاق ولو مع القدرة على السقط به . والكناية نوعان مئة أي مرفومة واضحة كالكناية على الورق ، وغير مستتة كالكتابة على الماء أو هي الهواء .

أما غير المئة فلا يقع بها طلاق على أنه حال نواه أو لم ينو .  
وأما المستتة فاما أن تكون مرسومة أي معنوية وموجهة على نحو ما توجه به الرسائل ، واما أن لا تكون كذلك . فإن كانت مرسومة وقع به الطلاق مطلقا نواه أو لم ينو ، وبغير وقوعه من وقت الكتابة إن لم يقصد بوقف ، وإن قصد كإن قل . إذا وصلت كتابي هذا فأب طالق وقع من وقت وصوله إليها ولو لم تقرأه .

وما عبر لمرسومه . كأن يكس على وجهه أو حائط صلب روحي فلا مر فيها جمع أي سه . فإن في نوب طلاق وقع . وإن في ردت بحره القيم مثلا لا يقع (١) . وقال الجعفرية يقع الطلاق بانكسسه لمرسومه للعاهر عن الطب سواء كان حاضرا أو غائبا . وقبل يقع من الحائث مع القس . . .  
للحاجة إلى ذلك .

## ٢ - من يقع منه الطلاق :-

يضع طلاق الروح إذا كان ماعا عاقلا مستقظا حرا أو عبدا . وراذ الجعفرية على ذلك أن يكون عبدا محررا . . . من به سافر فيه هذه الشروط لا يقع طلاقه . وأثبت بيان من لا يقع طلاقهم . . . من من يقع طلاقهم (١) - من لا يقع طلاقهم :  
ولا - عبر لروح

روح هو الذي يده عنده سكك . وهو لا يملك سطقا على من في ولائه . والسيد لا يملك سطقا على عبده . يشهد بذلك ما روي عن ابن عباس من أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال سيدي روحي أمه وهو يريد أن يعرف نبي وسيدا . فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمس فقال « ما دل أحدكم روح عبده أمه ثم يريد أن يعرف بهما . انك الطلاق من أحد الناس » . وقال الجعفرية يقع الطلاق لنولي على من في ولائه إذا بلغ فاسد العقل .

أما الطلاق من رسول الروح . أو وكله . أو من أروحه أي فوس لها أروح تلاق نفسها . أو من القاضي . فإنه يقع اتفاق . ذلك لأن الطلاق من كل هؤلاء يعبر صادرا من الروح نفسه . أما من الرسول أو الوكيل فظاهر وأما من المعوسة فلا الروح منكها إياه فهي توفعه بتسلط منه ولو لا ذلك ما وقع طلاقها أبدا . وأما القاضي فلاه لا يطلق إلا في حالات مختلف فيها بحسب فيها على الروح أن يطلق فإن أبي كان ظالما . والقاضي عليه رفع المطام بتسلط

من اشارة الى قوله مقام الروح حين يسبح عن طلاق .

#### ثانياً - الصفي :

امر د نصهر من هو ذوق شعور ولو كان عاقلاً مسروراً . لا يقع  
علاقته بالحق بين حقيقة واعتقده لان الطلاق لا يحتمل من ترويح الحق لمصلحة .  
ويعرف ان نصهر لا يقدر على الادراك بعد محض (١) .

#### ثالثاً - غير العاقل :

وتشمل مخدوم . وهو من ذهب عنه . ونعود وهو من ضعف عنه  
فاحسب كلامه وفيد بدنه . من قبل عقله الكبر أو مرض أو مضيقه .  
ويحق بهؤلاء المذمومين من سيرة حاله انفس لا يدرك فيها ما يفعل وما  
يقول ، وكذا بعض من الذي يقع به بعض بهايه فلا يعلم ما يقول ولا يفعله .  
وكذا من يقع به بعض في ذبح الهدايا بحث بحل وتصرف أهواله  
وأفعاله وهو كان يعلم ما يقول وحدث على ما استظهره ابن عابد في حاشية  
على در المختار ج ٢ ص ٥٨٧ . من العصب الذي لا يعي بفعل ويعلم ما يحس  
ما هو به ويفسده فهذا لا شئ في وقوع الطلاق معه . وكذا لا يقع طلاق سائده  
والمعنى عليه لان سوء ولاعساء وان كان لا يدهان بفعل إلا أنها يدهان  
بالادراك الذي هو معمول الاغداد معمول .

#### رابعاً - من لعن كلمه الطلاق فطلق بها وهو لا يفهم معناها :

وكذلك لا يقع طلاق من لعن كلمه الطلاق فطلق بها وهو لا يعرف معناه  
لانه لم يقصد مدلولها ، والعبرة بالمقاصد .

١ قال الكمان من الهمام في فتح القدير ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ " ولو فرض  
لبعض الصبيان المراهقين عن حد لا عسر . لان المدار صار اسبوعاً لا بصاطيه  
فتميق به الحكم . ويكون العسر له ذلك لا يسي العسر باعتبار لانه اذا عصى احد  
ببطان الكلته وبهذا بعد ما فعل عن ابن المسبابة اذا عصى اصبي حذر طلاقه .  
وعن ابن عمر رضي الله عنه حوار طلاق اصبي ومراوده العامل ومنه عن الامام  
احمد ، والله اعلم بصحة هذه القول " .

(ب) - من يقع طلاقهم :

اولا - السفيه :

السفيه هو من حبا عقله فصار تصرفه في ماله على خلاف مقصده العقل ، وهذا يحجر عليه في ماله لكنه اذا طلق وقع طلاقه ، لانه يسلك اشاء عند الزواج فيملك ما هو من كثره وهو الطلاق .

ثانيا - الهازل :

وهو الذي يقع بانقول ويقصد التلفظ بالطلاق ولكنه لا يقصد وقوعه ، وبما يقع خلافه رجرا له عن النهر في موطن حد . وسدا سلاخ ، قصد تلفظ بالطلاق من يقصد وقوعه ثم يعود فيقول انا كس هارلا ، وقد سمع عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله ( ثلاث حدهن حد ، وهن حد ، كسح ، والطلاق ، والعناق ) - ودل جمعونه لا يقع طلاق عدل لانهن اشترسو القصد ، ولهن سم يقصد الطلاق حتى سمح .

ثالثا - المخطيء :

وهو الذي يريد الطلق بعد الطلاق فبقى منه الى الطلاق ، واسم يقع طلاقه قضاء فقط ، لان القاضي ليس له الا اظهار ، ولا تقل القاضي دعوى ، خطأ سدا لبات النجاة . أما من ناحية الدعة ، فمادم لم يقصد تلفظ بالطلاق فلا يقع طلاقه قبلا به وبين ربه ، ولا حرج على من تأكد صدقه في دعوى الخطأ أن يقبض عليه بعدم وقوع الطلاق .

رابعا - المكره :

ويقع طلاق المكره عند الجمعة لان الاكراه عندهم يقصد برضا ، ولكن لا يقصد الاختيار ، فالمكره حينما تلفظ بالطلاق تلفظ به عن اختيار حيث قرر - تحب صعط الاكراه - بين أمرين ، التلفظ بالطلاق ، ووقوع ما هدد



به . فحذر نهون لامرين وهو الضلال (١) .

وقد استدل بحقيقة ما رواه محمد بن الحسن عن صفوان بن عسرو  
ابن أبي ان امرأه كذب بعض . وجهه فوجدته ذكراً فحدث شراً . حسب أبي  
صده ثم حر كنه وقلت ليطسني ثلثاً ولا أحدث . فاستدبر الله وأب . فطسني  
ثلاثاً . ثم جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأ من ذلك . فقال صلى  
الله عليه وسلم « لا تفلوه في شاق » (٢) . ثم لا رجوع فيه بعد وقوعه .  
ومذهب ثأكيه وناقضه وحاطه . جعفر بن زنادي لمكره لا يقع  
لمونه عليه سلام والياء . يقع عن أبي جعفر وأبيان وما استكرهوا  
عليه . ولأن لا كراهة عند أحسن ما شهد به وغيره بغيره  
الشرعية إنما هو بالاختيار .

والذي رجحه مذهب غير حقيقة لأنه مذهب جمهور فقهاء أصحابه  
ولأن لمكره على الحق كنه الكد لا يضر كافر باهاق . فكذا لا يكون  
لمكره على كنه الطلاق مطلقاً . وحديث ( لا تلاق في علاق ) يشهد به .  
لأن لمكره قد عني عنه مرقى لا أنه قد يكرهه أبي طلاق قصد به .

### خامساً - السكران .

المراد بالسكران كل من سول أحد أو ثنى مسكر أو مخمر حدث  
بعض على عقله وجعله يهين . يخلط في كلامه ولا يمي بعد أهله ما كان به  
حاشا سكره . وهذا يقع بطلافه عند جمهور فقهاء الحقيقة وحده . وكان  
مقصي الفاس أن لا يقع بطلافه كنه هو رأي الجمهور وكثير من الفقهاء لأنه  
وقد الإدراك فلا قصد به فكان كالتبه . بل هو أشد لأن التهم د أوقف  
استيقظ بخلاف السكران .

ثم من سكر رسول مدح . أو سوا من مخمر لمصروبه أو تحب صعداً

(١) لو أكره على كتابه لعقل الطلاق فكتبه دون . سلط به ، أو أكره على  
الأمرار بالطلاق وهو لا يحكم بوقوعه .  
(٢) فتح القدير ج ٣ ص ٣٩ .

الأكراه ، فان طلاقه لا يقع على الراجح من مذهب الحنفية . ومن باب أولى لا يقع عند الحنابلة ومن وافقهم على أن طلاق السكران لا يقع مطلقا .

هذا ولا يرد العمل في العراق ( دالة للقضاء السي ) على وقوع طلاق المكره وسكران الذي لا يدر في سكره . وكذا كان العمل في مصر الى أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م فثبت المذهب لاوي منه على أن طلاق المكره وسكران لا يقع . ويرى أن هذا الرأي أهمل بالقول . لأن الفاعلين بوقوع طلاق المكره أنسوا به احسرا ، وبحق أنه حسب هذا لا يرتب عنه حكم شرعي كالطلاق ، وإيقاع طلاق سكران ولو به احسار بقصد به الرجز والعقوبة ، وعمومية الطلاق تعمدي في الروحنة ولاولاد ولا ذب لهم فأولى أن لا يحكم بوقوع الطلاق ويكفي أن يذهب السكران بحده أو تعمره .

#### ٢ - من يقع عليها الطلاق :

ويقع الطلاق على الروحنة شرعا أن تكون روحها فائسة بالفعل أو في عده صلح معها أن تكون محلا لطلاق . ويشترط بحضرته الروحنة ، ودواء ، ولطهره من الحيض والنفس أن كذب مدحولا به وكان الروح حاضرا ، فإن كان غائبا أو محسوسا فمقدر استقلالها من مهر إلى آخره . وأن يكون طلاق في مهر لم يحاط بها فيه ، ويسقط اعتبار هذا الشرط في الصغيرة والبالغة والحامل .

وعلى هذا وقع الطلاق عند الحنفية على من هي روحنة بالفعل ، وعلى المعتدلة من طلاق رجعي أو ناسي يسيوة صغرى ، وكذا لمعده من كل فرقة هي طلاق ، ومن فرقة فسح نسب رده أحد الروحين أو أدته لسلام عده من يرى ذلك فسحا . ولا يلحق الطلاق المرأة الاحية «<sup>١</sup>» ، وكذا المعفود عنها عقدا باطلا

١١، يرى الحنفية انه لو كان رجلا لاحيه ان يروحتك فأت طابق ثم يروحها وقع الطلاق بمجرد العقد عليها لانه وان لم يكن روحا ساعة انعيق الا انه ربط الطلاق بحاله له فيها ملك على المراد . وسأني بعصل ذلك .

أو فسدا ، والمطلقة قبل الدخول لأنه لا عده بها ، والمدة بيوتة كبرى ولو في العدة ، وكل معده من فرقة هي فسخ غير فرقة الفسخ بسبب الردة أو الإباء عن الإسلام عند من يراها قسحا .

ولا يلحق الطلاق عد الجعفرة بروحه حال حيضها أو نفاسها ، أو حال شهرها من حيض أو نفاس جامعها فيه ، وكذا لا يلحق الطلاق عندهم المعده من طلاق رجعي قبل أن يراجعها ، لأن هذا كله من قبل الطلاق الدعي ، والطلاق الدعي لا يقع عندهم ، وكذا لا يلحق الطلاق المعده من طلاق بائن ومن الفسخ بكدها وهو دلالة عن الإسلام .

## الفصل الثالث

« في : طلاق السنة وطلاق البدعة »

- (١) خمسة طلاق السنة وما يجب أن يراعى فيه (٢) أنواع طلاق السنة .  
(٣) حقيقة طلاق البدعة وحكمه .

١ - حقيقة طلاق السنة وما يجب أن يراعى فيه -

ينقسم الطلاق بعبارتين التي سلكها المطلق في انقاع الطلاق إلى قسمين ، طلاق سنة ، وطلاق البدعة .

وطلاق السنة هو بطلاق الذي جاء على وفق ما أُرشد إليه شارع في كيفية انقاع الطلاق ، وطلاق البدعة ما كان على خلاف ذلك .

ولابد في طلاق السنة كي يقع على الوجه المشروع - من مرارته - من تحلف باختلاف حال الروح من الدخول بها وعدم الدخول .

وطلاق السنة خمسة بدخول بها لابد أن يراعى فيه أمور ثلاثة ألا - الوقت - وهو وقت كون الروح في طهر ثم مباشرة الروح فيه ولا في الحيضة التي قبله .

ثاني - العدد - وهو كون الطلاق مرة واحدة فقط .

ثالثا - الوصف - وهو كون الطلاق رجعا لا نائسا .

قد نزل الروح من نطق روحه المدحول بها صلا على جهة سببه أوق  
عليها حال مهرها الذي خلا وحلب الحصة السدقة عليه من الماسرة والطلاق  
صلته وحدث رجعية . هـ ان كات عنه حامل . فان كات حاملا فلا يصح ان  
يعقبها عقب اجماع مباشرة وبكونه ذكرا صلا لمسه ايضا .

ما طلق سبه بالنسبة غير مدحول يد غير ابي منه عند فسخه . لا  
يرعى الوقت ولا الوصف . فذا نزل الروح من نطق روحه التي لم يدخل  
بها صلا على جهة سبه صلا مرة واحدة . حال مهرها أو حال حبسها .  
والحكمة بواحدة مع ثالثة . لان غير المدحول يد لا يكون صلاها لا ثالثة .

والحكمة في أنه لا بد من مراعاة الوقت فلا يطلق حال حبس ولا حال  
لمهر النكاح فانه أو فارق الحصة من سبه مباشرة . هي أن حاله الحصة  
مهره بقصدها . سبى مباشرة غير معه أربعة في روحه . ومع مهره وفور  
أربعة قد يوي الروح ناقصة لأمر غطيت فمعجل ما علق . أما في حالة الظهر  
وعدم سبى مباشرة فليس أي روحه ثالثة وفور عنه . وفي ذلك ما نصرف  
الروح عن علق اذاله لكن اليه . ويره منحه . على أن الشارع راعى أيضا  
صالح الروح ودفع الضرر عنها . إذ سرت على اصدع علق حال الحصة أو  
الحق من ثمانية المدة عنها . وهذا بداهة . وقد سب على يقاعه بعد  
المباشرة من ايمنها في حرمه من أمر عديها فيها لا يدري أحسن فمعد وضع  
حاليه ؟ أم لم يحسن فمعد بالقر ؟

أما غير المدحول بها فالربعة فيها صادقة ما لم تدفع . والحصل لا يقبل  
من رعة فلم تكن صلاها لصدقة ان صلتها وهي جائز . وكذا حامل لا يكون  
صلاها لصدقة ان صلتها عقب المباشرة . لانه مع حمل نفوى رعة الروح في  
روحته لمكان ولده منها .

والحكمة في أنه لا بد من مراعاة العدد فلا يطلق إلا طلقه وحده هي  
أن سبى على روح تدرك الأمر بواحدة على الطلاق . فذا ما رد أن يراجع  
زوجته وجد أمامه متسعا رجيا ومخاللا فيحط .

## ٢ - أنواع طلاق السنة -

وطلاق السنة - عند الحنفية نوعان أحسن وحسن . والأحسن هو أن يطلق لروح زوجته المدخول بها عبر الحمل ببلعه واحدة رجعة في طهر لم يقع فيه ولا في رجعة انبي فيه مباشرة مه بها ولا طلاق ، ثم يتركها بعد ذلك إلى أن تنقضي عدتها وبين مه ، أو يطلق زوجته بحامل ببلعه واحدة رجعية ولو بعد الحضانة مباشرة ، أو يطلق زوجته غير المدخول بها ولو في الحيض .

والحسن هو أن يطلق الزوج زوجته ثلاث طلقات في ثلاثة أشهر أن كتب بحسن ، أو في ثلاثة أشهر أن كتب لا تحيض دون أن يراجعها فسا بين ذلك ، بل كما استسحب حصة أو سهر حلفها حتى تنهي الطلقات الثلاث حتى مدة لعنته .

وبما كان هذا النوع الأخير ( الحسن ) من طلاق السنة لما ورد من أن عند الله بن عمر لما طلق زوجته وهي حائض طلع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا بن عمر ما هكذا أمرك الله ، قد أخطأت الله ، إن من به أن تسفل الطهر سفلًا فصلها لكل مرة بطلاقه » .

ويرى المالكية والحنابلة أن طلاق السنة هو النوع الأول ( الأحسن ) لا غير . أما النوع الثاني وهو الحسن فمدعى لا سبي لأنه لم يشأ بديهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن الحاجة إلى الطلاق تدفع بالظلمة الزوج ، وإن حلفها بعد ذلك كان طلاق غير حجة ، والطلاق غير حجة مدعى . ويرى الشافعية أنه لا بدعة في العدد . بل البدعة في الوقت فقط ، لأن سبي في حديث بن عمر ورد على لطلاق في وقت الحيض وفي طهر معها فيه ، أما العدد فلا ذكر له في الحديث . ومرحمه إلى تقدير لطلاق بعد ثوب حاجته إلى الطلاق .

ويرى حنابلة أن طلاق السنة ثلاثة أنواع : ناس ، ورجعي ، وللعدة ، فأن ناس لا يصح معه الرجعة كطلاق من لم يدخل بها . وارجعي ما يصح معه الرجعة ولو لم يرجع . وطلاق العدة ما يرجع فيه ويوافق ثم يطلق . فهذه تحرم في التاسعة تحرماً مؤبداً وما عداها يحرم في كل ثلاثة حتى تمكح زوجها غيره .

### ٣ - حقيقة طلاق البدعة وحكمه -

ما ضاق بسنة فهو ما كان على خلاف ما رسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذا ما كان يخلق روح روحه بخلق الله عليه روحه واحدة . وعلى دفعات في شهر واحد . وبقائها في شهر بعد نطقه وهي حائض دون أن تكون من ذلك . وخلق روحه لمذحون . في حال حائضها أو نفسها . . بخلق في شهر واحد فيه وجامعها في خمسة من سنة . وبقائها سنة واحدة . كـ هو مذهب الرواية .

و لطلاق بدعي حرام . والاحد به آ . . ولكن هل يقع . أو لا يقع . . اختلف الفقهاء في ذلك . فذهب أبو حنيفة وروى الأئمة الأربعة إلى أن طلاق البدعي وقع . لأن معنى من ذلك طلاق ما هو معنى في غيره وهو سنة السنة على روحه . غير ذلك ما يرد في سنة واحدة . وكون طلاق البدعي حرام لأنه لا أحد به لا ياتي به سم سمعت فاسع وقت السداد صلاة الجمعة حرام ومعه آ . ومع ذلك فهو صحيح . وكذا الصلاة في ثوب ممتسوك . لأنه صحيح . ويقع صحيحه . ولأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال : من طلق بدعي طلاقاً . فله أن يزوجها . وهي حائض ( مر ) . في ذلك شهر . وهذا يقتضي وقوع طلاق ولا بد منه . فراجع . وقد صح عندنا من قول ابن عمر ( فحسب علي بطله ) .

وذهب جمهوره وجماعة من المتقدمين منهم بن سنة وبن القيم إلى أن طلاق بدعي لا يقع . وذهب على هذا بن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ما أخبر بطلاق عبد الله بن عمر . ووجه : هي حائض قال ( ليس ذلك شيء ) . وورد من قول ابن عمر في شأن طلاقه . ووجه ( ورد على ولم يرها شيئاً ) . فذهب إلى طلاقه . فافوا . والطلاق الذي يقع هو ما ملكه الله تعالى . وهذا لا يقع إلا لأنه لم يملكه لها . وطلاق البدعي حرام لم يرد به الله ولا سيما لمحمد حتى يقع . وهو وقع ما كان ينبغي عنه معنى . وأخبر عن قول النبي صلى الله عليه وسلم . عن الله عليه ( مر ) . فراجع ) . أن المراد إباحة اللعوبة . في رد الـ ووجه أي ما كسب عليه من

العاشره باروجه القائه بدلس قول رسول بعد ذلك ( فانها امرأته ) • وهذا  
حد ورد في القرآن ، والادلة لكل من مذهبي كثيره . والحمل حولها  
موتل • والرجح سها ليس بايصر « ١ » •

## المصل الرابع

### في : صريح الطلاق وكنايته

نعم طلاق بغير اللفظ يدل عليه في فسين • صريح وكنايه •

#### الصريح -

والصريح هو ما يكون بلفظ يفهم منه عند السمع به معنى الطلاق دون حاجة  
الى بيانه أو قرينه • فتمثل الالفاظ التي وصفت شرعا بمعنى الطلاق نحو  
« يا باي » والالفاظ التي يستعمل عرف في الطلاق نحو « على الخراء » •  
وقد يقدح ان الكناية المستتبه لمرسومه ان كانت عبارتها باللفظ صريحه  
فموم مقام اللفظ الصريح في افاده معنى الطلاق • وكذا اشاره الاخرس المفهومه  
ان كان لا يحسن كنهه على الراجح من مذهب الحنفية •

وصريح الطلاق يقع ديانة وعصاة دون توقف على قرينه أو نه • لانه  
مع تعين المعنى ووصوح دلالة اللفظ عليه لا يكون بحاجة الى شيء من ذلك •  
نعم قد يحمل اللفظ - مع كونه صريحا في الطلاق - معنى بعيد لا يصرف  
ليه اللفظ عند الاطلاق ويدعى المنفصل به أنه أراد المعنى البعيد ، وذلك كأن  
يقول لزوجته طالق ويدعى أنه أراد أنها طالق من القيد الحسي فانه في هذه  
الحالة يصدق ديانة لا قضاء •

أما المجعرة فصريح الطلاق عندهم لفظ ( طالق ) لا غير ويلحق به

١ راجع في الرواج للاسناد السبع على التحف من ص ٢٣ الى

اكتناه المسنية المرسومة للمأخر عن النطق وكذا اشارة الاخرس لفهونه «١»

### الكنايه

أم كنية الطلاق ، فيكون باللفظ التي به موضع في الاصل لمعنى الطلاق  
وبه يتعارف في الاستعمال قصره عليه ، بل يحتمل الطلاق وغيره نحو « ادهي  
الى أهلك » فيها يحتمل اراده ابعادها عنه بسبب الغضب ، وتحتمل اراده  
بلاعها ، فيعود الى أهيا ، ونحو « مُركبٌ بذلك » فيه يحتمل انه أعطاها حرية  
الصرف في شأنها ، ويحتمل انه أراد بطلاقها فعضنها بدها ، وغير ذلك كثير  
من ألفاظ الكناية . نحو « تب منه » وحلته ، وبريه ، واعبدي ، وسرني رحمتي ،  
ويلحق بذلك الكناية المسنية غير المرسومة كما تقدم ، وليس بالأخرس كنه  
باشعارته \*

والفاظ الكنية لا يقع بها الطلاق ديدة الا نالسه ، أم في القصة فيقع  
بها الطلاق دون حاجة الى انه ان كان المحل بدل على انه يريد الطلاق ، ولو  
دعي انه لم يو الطلاق رجعت دلائل محل على دعواه (٢) ، فان كان المحل

١١ مذهب اشاععية وهو رواية عن احمد ان صريح الطلاق لا يكون الا  
بحد اللفظ بثلاثة ابي ورد في القرآن او ما سبق منها مما لا يشمل عرف  
الا في جن رابطة الروحانية ، وهذه اللفاظ هي الطلاق ، والعراق ، والصريح -  
ومذهب المالكية وهو رواية اخرى عن احمد ان صريح الطلاق لا يكون الا بلفظ  
الطلاق وما اشق منه مما لا يشمل عرفا الا في جن رابطة الروحانية .

٢ ذكر الحنفية ان الفاظ الكناية بثلاثة انواع . نوع يصلح حوانا لطلب  
الطلاق ولا يصلح رفضا له ولا سيما نحو اعبدي ، وسرني رحمتي . ونوع  
يصلح حوانا لطلب الطلاق ويصلح ان يكون شيئا نحو حلته ، وبريه . ونوع يصلح  
حوانا لطلب الطلاق ويصلح رفضا له نحو ادهي ، واحرجي . وذكروا ان الاحوال  
بثلاثة ايضا ، الاولى حالة الغضب مطلقا ذكر فيها الطلاق أو لم يذكر ، وهذه نوع  
الطلاق فيها يلفظ النوع الاول دون حاجة الى به ، وان ادعي انه اراد غير  
الطلاق لا يصدق . ونوع الطلاق فيها يلفظ النوع الثاني والثالث ان بواه ، فان به



غير كافية في الدلالة على رادة الطلاق لأن كذب محبسه لطلاق وبصره . فلا بد حينئذ من السه . ويصدق الرجل في دعواه أنه أراد الطلاق أو أراد شيئا آخره . هذا هو مذهب الحنفية . وهو ما عليه العمل إلى اليوم في العراق . أما في مصر فقد صدر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ . وفيه أن كليات الطلاق لا يقع بطلاق بها إلا بنية . والزوج مصدق في دعواه . ولا يلتزم إلى فرائض لأحوال ولا يؤخذ بها . وهذا الذي أخذ به القانون هو رأي مالكيه والشافعية . أما بحكمه فانه لا يرون وقوع الطلاق بألفاظ الكنية مطلقا .

## الفصل الخامس

### في الطلاق المنجز ، والمعلق ، والمضاف إلى زمن مستقبل

يسمى بطلاق معلق ما يدل عليه الصيغة من ابتاع الطلاق دون توقف على شيء . ومن ابتاعه موقفا على تحقق شرط أو محي ، ومن ، أي ثلاثة أقسام طلاق محرر . وطلاق معلق ، وطلاق مضاف «أ» . واليك بيان كل قسم وحكمه .

نوه وادعى به أراد المبيع أو الرقص صدق . والحالة الثانية حاله الرضا المحرر عن ذكر الطلاق وهذه لا يقع الطلاق فيها بلعاط الكناية . وبواعها الثلاثة إلا بنية ويصدق الرجل فيما نواه . والحالة الثالثة حاله الرضا التي جرى فيها ذكر الطلاق وهذه يقع الطلاق فيها بلعاط السوعين الأدنى دون حاجة إلى نية ولا يصدق الرجل لو ادعى أنه به برد الطلاق . ويقع الطلاق فيها بلعاط النوع الثالث أن نواه ، وإن ادعى أنه أراد الرقص صدق .

١ وصح تعيق الطلاق وأصابعه لأنه استعاض ملك الكاح والأسفاطات بصلح فيها استعيق والإصافة كما هو الشر في العقب والأثر من الدين . بخلاف عقد الزواج فإنه لا يكون إلا محررا لأنه عقد بملك وعقد المبيع لا يكون إلا محررا كما تقدم .

## ١ - الطلاق المنجز -

الطلاق المنجز هو ما قصد به انقاع الطلاق في الحال دون توقف على تحقق شرط أو معنى ، ومن - وذلك كقول الرجل لزوجته « أنت طالق » .  
وحكم المنجز وقوعه بمجرد اسلفه بغيره متى كان المطلق أهلا لايهاج لطلاق ، والمطلقة محلا لوقوعه .

## ٢ - الطلاق المعلق -

أما الطلاق المعلق فهو ما رتب وقوعه على وقوع أمر في المستقبل ، وذلك يكون بكل صفة عني فيها وقوع الطلاق على حصول شيء من الأشياء في المستقبل ، فإنه من أدوات الشرط . نحو قول رجل لزوجته « ان دخلت دار فأت طالق » وكذا قوله « واحدة » « تسكن بخرج من بيننا فهي طالق » لأنه وإن كان حايثا من أداه الشرط لفظا فهو متعسف لها في المعنى .

### شروط صحة التعليق :

وشرط صحة لتعليق أمور

أولا - أن يكون الزوج أهلا لايهاج الطلاق وقت تعليقه ، ومن شرط تحقق أهله عند وجود المعلق عليه ، وعلى هذا فلو علق الصغير طلاق زوجته على حصول شيء ثم وجد ذلك شيء بعد بلوغه لا يقع اطلاق لعده صحة التعليق ، أما ان تحقق أهله المطلق عند التعليق ثم بعدمه عند تحقق شرط من الطلاق بفسخ ، وذلك كالمع العاقل يعلق طلاق زوجته ثم يفسخ ويصح الشرط حال حيوفه .

ثالث - أن تكون المرأة محلا لوقوع اطلاق وقت تعليق ووقف وقوع المعلق عليه . وذلك ان تكون زوجته فعلا أو في عدها من طلاق رجعي أو في عدها من طلاق دائم بسبب صغري ، في قال لزوجته ان دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت الدار حال قيام لزوجته وقع طلاقها لوجود المحلية وقت التعليق ووقف تحقق الشرط .

ومن قال لزوجه ان دخلت الدار فأه ساق . ثم طلقها صفة مجرد من  
تحقق الشرط ، ثم وجد الشرط أثناء عدتها وقع عليها طلقه ثمة سبقت  
سبقت ساق ، لو جرد المخلطه ووفى التعليق ووقف تحقق شرط ، وان تحقق  
الشرط في هذه الحالة بعد انقضاء العدة . فلا يقع الطلاق المعلق . بعدم المخلطه  
وفى تحقق شرط ولكن بهذه به التعليق فهو بروحها بعد ذلك فدخل الدار  
لا يقع ملاحقها .

ثم انه ما دمنا محليه لمرأه لطلاق شرط في صحته التعليق فلا يصح  
تعليق طلاق الاحيه على فعل من الافعال تدق . ولكن هل يصح تعليق  
طلاق الاحيه على الزوج منها . كأن يقول رجل لامرأه ان بروحك فأنت  
طالق . في هذه المسأله حسب آراء المذاهب . فالحقيقه وادلكه « ١ »  
يقولون بصحة تعليق في هذه الحالة ولو بروحها وقع الطلاق بمجرد انعقد .  
واشافعه والحنافله يقولون بعدم صحة تعليق وتصرويه لغوا من القول  
لا أثر له . ومثلاً بخلاف سهم هو هل انصرف في لطلاق معلق يوحد  
عد وعود الصعه ، أو يوحد عد وعود امثلاً ذهب اشافعه والحنافله الى  
الاول فاصلوا ان انصرف يوحد عد وعود لصيغه وان كان بحكم متأخراً .  
وعد وعود الصعه لم يكن الرحل أهلاً لنصرف حتى يصح منه تعليق الطلاق .  
وذهب الحنفه والمالكيه الى الثاني فصاروا ان انصرف يوحد عد وعود امثلاً  
وهذا كاف في صحة التعليق .

١ لا يوافق الامام مالك الصعه في العود بوقوع الطلاق المعلق على ارجاع  
مطلقاً ، من يوافقهم في حاله التحصيص باسم معين نحو ان يزوج فلانه فهي  
طالق . أو بوصف معين كقوله ان يزوج سا فهي طالق . أو بسنده معين كقوله  
ان تروحي امرأه من هذه السنده فهي طالق . اما مع التعميم الثامن فلا يقع  
الطلاق عده . وذلك كما لو قال كل امرأه ابروحها فهي طالق لانه مع التعميم سند  
باب الزواج على نفسه . ومع التحصيص سعى الباب معوجاً فينتطبع ارجاع  
نصير من حصص .



واحد ، فان زال الحل بوقوع الطلاق عليها ثلاثا ثم عادت له بعد حديد  
فدخبت الدار لا يقع بدخولها طلاق لان التعليق قد استبعد كل عرصه فلم يعد  
له أثر فسي الحل الحديد .

رابع - ان يكون التعليق حقيقيا على معنى ان يقصد لمعلق من استعنى  
ربط حصول الطلاق بحصول شيء غير موجود حال التعليق ولكنه سكن ان  
يوجد في المستقبل وسكن لا يوجد . كقوله لروحه ان دخبت الدار فأت  
طالق وكان يقصد من ذلك وقوع طلاق عند حصول الدخول . فما ان كان  
معلقا صوريا لا حقيقيا سمي انه لم يقصد ربط الطلاق بالشرط وانما قصد  
شفاعه في الحال كقول اطلاق محررا لا مطلقا . ودلت كذا بوجاهة الروايات  
فما ان اروحه لروحه . فسيقا في تمام فدل على ان كذا كذا فأت  
طالق فانه في هذه الحالة قصد محررا على معنى قولها بالبراءة الطلاق عليها فسي  
لحل صرف الخطر عن كونه فاسقا أو غير فاسق . أو طامعا أو غير طامع .

وكذا يكون الطلاق محررا ان كان التعليق عليه موجود بالفعل وف  
العليق . كقوله لروحه ان كذا موطقة فأت طالق وكذا موطقة بالفعل فانه  
يتم ملاقيها في حال لان التعليق هو صوري لا حقيقي .

ثاني - ان كان لمعلق عليه مستحيل الوقوع كقوله لروحه ان دخل الحل  
في سم الحائط فأت صدق فلا يقع به شيء ولكنه . لان تعليق الطلاق على  
المستحيل معناه انه لا يريده أبدا .

ثالث - ألا يكون التعليق على مشقة من لا تعلم مشقته ، فهو قال  
لروحه أبت طالق ان شاء الله لا يقع اطلاق . شره ان يكون قوله ان شاء الله  
مستحلا مسموعا . ودلت لان المعنى على مجهول مجهول . والطلاق لا يقع  
بالشك .

سادس - ان يكون صيغة التعليق متصلة الاحراء بحيث لا يقع الفصل  
بين التعليق والمعلق على غير ضروره فان قال لروحه . أبت طالق . وبعد فبره  
وبو قصيرة فلان دخل الدار . كان محررا بالمساره الاولى وهي أبت طالق .

والتعليق بعدها نحو لا ينبغي اسه - فما كان الفصل بين شرط واجرء  
ضروره كعتس أو سعال فلا يصح ذلك وتكون صيغة مصدة والتعلق  
صحيحا .

سادس - امكان امر ممكن تحقيق بشرط الذي علق عليه الطلاق ، فاذا  
لم يكن الامر ممكنا فلا يقع الطلاق . وعلى هذا فن قل لزوجته ان لم يصالحني  
فأنت عداي متى فات أحوها قل معنى العدا لا يقع الطلاق لعدم امكان  
امر ليس خارج عن ارادتها . وكذا لو قل لها ان يملسي هذا الثوب عند  
فأنت طالق فحبرون الثوب قل معنى العدا . وغير ذلك كثير من الامثلة .

### حكم الطلاق المعلق :

الطلاق المعلق - من حيث معناه - نوعان نوع في معنى السين . ونوع  
ليس في معنى السين . أما النوع الذي في معنى السين فهو ما مراده تأكيد  
الحر أو التحلل على فعل شيء أو تركه . فمثلا ما قصد به تأكيد حر فوب  
ارحل على الطلاق لقد فصل كذا . أو ما قصد كذا . ومثلا ما قصد به  
التحلل على فعل شيء أو تركه قوله . على الطلاق لأفعلن كذا أو لا أفعل كذا . فهو  
يريد بذلك حمل نفسه على الفعل أو الترك . كذا قوله لزوجته على بطلاق  
لا يخرجني من بيت ، وقوله يا . ان ذهب لي السوق فأنت طالق يريد بذلك  
حملها على عدم الخروج من البيت ، وعلى عدم الذهاب إلى السوق لا ايهما  
الطلاق عند ذهبها أي السوق «أ» . وهذا نوع مختلف في حكمه بين فقهاء  
المذاهب فذهب من جملة في حكمه يمين نافذة فاذا حث كفر كفارة اليمين .  
وممن من جعله حلما بالطلاق فاذا حث برمه ما حلف به .

وحسبنا أن نذكر مذهب الحنفية في هذا النوع ، وخلصه مذهبهم أن  
السين بالطلاق ان كان في صورة التعلق بأداة من أدوات اشترط فهي ملزمة .

١ لاحظ أن التعليق في كل الامثلة المذكورة ما عدا الاخير تعليق في المعنى  
دون اللفظ لحلوه من أداة التعليق .

فليس قال بروحه بخرج من ... بعد ذلك فأتى بريد معها من  
خروج عنه أنه ينفق روحه ويخرج من أدبه ، وهذا مذهب باقي الأئمة  
لا يفسد .

ون كات السبب ، الخالق مسبب في صورة سمى لخبوها من دونه فقد  
الخلق ... ففهمه الأحاديث في هذا فن قل أن الخالق يقع بالحدث ، ومن  
وأنه لا يقع ، ومراجع حالهم في حالف عرف ، وراجع سموا  
ووقع لأن عرف جرى على أساره تالف معناه ، وقد قل بكامل من الهدم  
« وقد عوف في عرف في حالف الخالق لم يمس لا فعل كذا ، بريد في  
دونه بريد الخالق ووقع ، فمحب أن يرى عساه أنه تدار سره فوه أن  
فعب كد فأتى طالق ، وكذا يعرف أهل الأديان الخلف فوه على الخلاق  
لا أفعل » « أ » .

وأما سوع يدي من في معنى ... فهو ما قصد به يدع الخلاق  
أنه كذا ثم من الأمور . ولا حيل على فعل شيء أو تركه ، وذلك أن  
من بروحه في أن الخلاق على ... فتصور له الروح أن دفع في  
منه دبر فأتى من في هذه الصورة بقصد الطلاق ويريد أن  
يحق ما عتقه عنه من ذائبه ، لأنه قد ... وهذا النوع حكمه وقوع الطلاق  
عند تحقق شرط اتفاق المذهب الأربعة ، وكذا أن تفسه وأن المس .

وحالها القبول أن ما ترجح واسم عليه العمل في المذهب الحنفي هو  
أن الخلاق لمعلق صورته ومعنى ، ... معنى فقط ، متى يوفى فيه شروط  
سعلن ووحيد المعلق عليه كان واقع سواء قصد الروح الطلاق ، أم قصد تركه  
الحر ، أم قصد الحيل على فعل شيء أو تركه ، وسواء كان الشرط المعلق  
عليه من فعل الروح ، أم من فعل الروح ، أم من فعل غيره ، أم أمرا سموا  
لا دخل لاحد فيه ، وليس للروح أن ترجع عن عتقه الطلاق بعد صدوره منه .

لأنه في معنى اليمين ، واليمين لا يصح الرجوع فيها بعد مدورها اتفاقا .  
 هذا ولا يزال العمل يجري في المحاكم اليه ، يعرفه على مذهب أبي  
 حنيفة ، أما في مصر فقد كان العمل على هذا نصا في أن صدر القانون رقم  
 ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م فقصص المادة الثالثة منه على أنه « لا يقع الطلاق غير المنعز اذا  
 قصده به الحبل على فعل شيء أو تركه لا غير » « ١ » . ومعلوم أن الحميرية  
 لا يقولون بوقوع الطلاق المنعز على أية حال .

### ٣ - الطلاق المضاف -

وأما الطلاق المضاف فهو ما أضف إلى رمز ميسر ، أن قرب صيغة  
 بوقت مستقبل قصد إيفاء الطلاق عند حصوله ، وذلك كقول الرجل لزوجته  
 أنت طالق غدا أو بعد شهر « ٢ » .

١ ما جاء في هذه المادة مأخوذ من مذهب بعض أصحابنا وبعض التابعين  
 وكثير من الفقهاء كابن تيمية وابن القيم . ومن مذهب الحميرية والشافعية .  
 والذي حمل المشرع المصري على ترك مذهب الحنفية والاحد بهذا الرأي هو ما صار  
 إليه من كثير من الناس من الحلف بالطلاق لأنه الأسهل وبدون رغبة في إيفاء  
 الطلاق ، وقد يكون الحلف بالطلاق لرويح سلمه و تكيد كذبه . والطلاق لم  
 يسرع شيء من ذلك فمضى إلى الاحد بمذهب الاحناف يؤدي واحاله هذه إلى  
 تمرق حياة كثير من الأسر وما دامت البلوى قد عمت فما الذي يمنع من الاحد  
 بمذهب غير الحنفية ومنه مخرج من هذه البيعة القاسية ؟ ولاستادنا الشيخ  
 عبد الرحمن ناج شبح الأهرام السابق مناقشه هذه لمادة المذكورة ولمذهب من  
 تنصه ومناقشة بين نص المادة والنص الذي نقله عن ابن تيمية فراجع كتابه  
 الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية من ص ٢١٢ إلى ٢١٦ .

٢ ذكر الحنفية أن الإضافة لا تصح إلى رمز ماض ، فلو قال لزوجته أنت  
 طالق أمس ولم يكن طلقها أمس أعبر ذلك إنشاء للطلاق فمع من حين الطلق  
 ما دامت زوجة المرأة ناسه في الأمس . فإن لم تكن الزوجة ناسه في الأمس فلا  
 يقع الطلاق لأنه أصبح إلى رمز لم يكن فيه المرأة محلا لطلاق فكان لغوا .



وحكم هذا النوع أنه يعتمد في الحال على توقع الطلاق ولكنه لا يقع بالفعل ولا ترتب عنه آثاره إلا عند مجيء الوقت الذي أنصف فيه على معنى شرط أن يكون الروح أهلاً لانتداع الطلاق عند صدور الصيغة منه ، وأن تكون الروحة محلاً لتوقع الطلاق عليها حين صدور الصيغة وعند حلول الوقت الذي أنصف إليه الطلاق ، ومذهب الحنابلة أن الطلاق انصف لا يقع به شيء ولا يرتب عليه أثر ما .

## الفصل السادس

« في : الطلاق الرجعي والطلاق البائن »

يقسم لطلاق بعبارته إلى قسمين : طلاق رجعي ، وطلاق بائن ، واليك بيان كل قسم وحكمه :

« القسم الأول » - الطلاق الرجعي

١ - تعريفه :-

الطلاق الرجعي هو الذي سلك الروح بعده إعادته روحه به ما دم في العدة ، بدون توقف على رضاها . وبدون حاجة إلى عقد ومهر حديدين . وطلاق الرجعي هو الأصل في الطلاق لقوله تعالى « الطلاق مرتين فملك بغيره أو تسريح بإحسان » ويقول « ... » ويعودن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا صلاحاً » بعد قوله « والمصنفات برخص بأنفسهم ثلاثه مروه » . والله سبحانه وتعالى جعل للروح الحق في أن تطلق روحه مرة بعد مرة وجعل له بعد ذلك الحق في مراعاة روحه ما دم في العدة أو تسريحها بأن سركها بلا مراعاة حتى تنقضي عذتها فتبين منه .

٢ - متى يكون الطلاق رجعياً ؟ -

ويكون الطلاق رجعياً في حالتين :

الحالة الاولى - اذا كان الطلاق بعد الدخول الحقيقي بلفظ صريح من مذهب الطلاق ، بشرط تجرده عن كل ما يدل على الشبهة أو إرادته الانفصال تام . وبشرط ألا يكون مقصداً تسل . ولا مقروبا بعدد اثلاث ، ولا مكثراً لثلاث .

الحالة الثانية - اذا كان الطلاق بعد الدخول الحقيقي بلفظ من العاطف الكتابة التي ليس فيها معنى الشبهة والانفصال التام ، نحو اعتدى . وسرني رحيك ، وأب واحده . اذا أبوى بذلك بطلاق .

هذا عند الحنفية . ثم الحنفية فيكون الطلاق الرجعي عندهم بعد الدخول الحقيقي بلفظ بطلاق . وعلى صيغة اسم بفاعل . مع إضافته بي بروحه ، وإفراجه بلسه . وخلوه من العوس . ولو مع قرانه بعدد اثلاث أو ما يدل على الشبهة والانفصال التام . والفاظ الكتاب كنه لا يقع بها - عند الحنفية - بطلاق رجعي ولا نائى .

### ٢ - حكم الطلاق الرجعي -

الطلاق الرجعي لا يؤثر على الروحة بحال ، لأنه لا يرمل الملك ولا يحل «أ» ما دامت العدة باقية ، ولهذا تشب معه الأحكام الآتية أولاً . تفص به عدد الطلقات التي يملكها الزوج على روحه ، فإن كان يملك عليها ثلاث نفي به ثمان ، وإن كان يملك ثمين نفي له وحده «٢» .

١، المراد بالملك الحقوق الروحانية التي لكل من الزوجين على صاحبه . والمراد بالحل كون المراد خللاً ليرحل لم يحرمها الطلاق فله أن يزوجها .  
٢، بحيث أحرق على روحه الحرة ثلاث طلقات بانعاق . فإن طلقها واحده نقيض له طلقاً ، وإن طلقها طلقين نقيض له واحدة ، فإن طلقها الثالثة لم يبق به شيء . وكذلك يملك العبد على روحه الإله طلقين بانعاق . . ولكن ما هو عدد الطلقات التي يملكها الحر على روحه الإله ، والتي يملكها العبد على روحه الحرة ؟ ذهب الحنفية والحنفية إلى أن العبد في عدد الطلقات بالروحة يملك روح

ثانياً - بلروح حق مراحمه روحه ما دام العدة نافذة دون توقف على رضاها ، ومن غير عقد ومهر حديد ، والمرحمة تكون بالقول وتكون بالفعل على ما سبأني .

ثالثاً - ما دام العدة نافذة فجميع الحقوق لروضة نافذة ، فلروح على روحه حق الاستماع وحس الصاعة ، وللروضة على زوجها حق الفقه بأنواعه لثلاثه .

رابعاً - نفى التوارث بين الزوجين ما نسب العدة فائدة ، فأيتها مان ورثة لآخر اذا لم يكن هناك مانع من مواقع الارث عند الموت .

خامساً - لا يحل ما يحل من المهر اى اقرب لاحدى بمجرد الطلاق لان بروضة فائدة ، وان يحل المؤجل اذا انتهت العدة بدون مرحمة حيث تكون الروضة قد مات من زوجها .

سادساً - لا يجوز تجميع أن يعقد الرجل على من لا يحل له أن يجمع بينها وبين مطلقه ما دام العدة نافذة ، لأن المنة من طلاق رجعي بروضة فائدة مدة العدة فاذا عقد على حب مطلقه - مثلاً - في عدتها كان حاملاً بين الاحيين وهو لا يجوز ، وكذا لا يجوز له - أثناء العدة - أن يعقد على حاملة اذا كانت المطلقة رابعة والا كان من زوجها فأكثر من أربع وهو لا يجوز .

## « القسم الثاني » - الطلاق البائن

### ١ - التسمية وتعريف كل قسم :-

يفسح الطلاق البائن الى قسمين ، بائن بينونة صغرى ، وبائن بينونة

الامة عليها ظففتين فقط حراً كان او عبداً . ويملك روح الحرة عليها ثلاث طعفات حراً كان او عبداً . ودسهم قوله عنه الصلاة والسلام ( طلاق الامة ثمان ، وعدتها خيصلان ) وذهب الائمة اختلافه اى ان العدة في عتد انطعات بحس الروح . فبملك الحر على زوجته حرة كاتب او امة ثلاث طعفات . ويملك العبد على زوجته حرة كاتب او امة طعفتين . ودليلهم قوله عنه الصلاة والسلام ( الطلاق بالرجال والعدة بالنساء .

كبرى . فـ «أش سونه صغرى» هو الذى لا يملك الروح بعده أن يعد له روحه إلا برضاها ويعقد حديد ومهر حديد . دون توقف على أن تسكن بعده زوجها آخر .

و«أش سونه كبرى» هو الذى لا يملك الروح بعده أن يعد له روحه إلا برضاها ويعقد حديد ومهر حديد بعد أن تسكن روحا آخر مكانا صحيا ويدخل بها دخولا حقيقيا ثم يفارقه بسبب من أسباب الفرفة أو بسبب عيب وتنقضي عدتها منه .

## ٢ - متى يكون الطلاق بائنا ؟ -

ويكون الطلاق بائنا فى حالات متعددة وهى ما يلى .

العدة الأولى - إذا تعبد العدة فى الطلاق الرجعى وهم يراجع الروح روحه ذات منه سونه صغرى ويسقط حكمه فى امر جمه .

العدة الثانية - إذا كان الطلاق قبل الدخول الحنفى . وحدث لأن من سبق قبل الدخول لا عده عليها نصريح قوله تعالى « ما أبها الذين آمنوا إذا نكحهم المؤمنات ثم سفوهن من قبل أن تسوهن فب نكحهم عليهن من عده بعدوها فسوهن وسرحوهن سراحا حسلا » وحيث لا عده فلا مرجعه . لأن المراجعة لا تكون إلا فى العدة . أما الطلاق بعد الدخول الصحيح المجزئ عن الدخول فليس بائنا أيضا وإن كان على المرأة أن تعد بعده عد الحنفية لأن العدة هنا للإحتياط فقط .

العدة الثالثة - إذا كان الطلاق بظن عوص مالى تفدى به الروحنة نفسها من زوجها بحيث لا يكون له سلطان عليها . وهذا لا يتحقق إلا بكون الطلاق بائنا . ويدخل فى الطلاق على مالى الطلاق فى نظر أن سرى الروحنة زوجها من مؤخر مهرها أو من ثقة عدتها .

العدة الرابعة - إذا كان لفظ الطلاق معروفا أو موصوف بسبب في بعد معنى شدة أو الانفصال أثناء نحو «أب مالى طلقه شديده» أو فوفية . أو

دنية ، أو اشد الطلاق ، و سواه ، أو مطلق لا رحمة فيها ، أو مطلقه ممكن بها  
نفسك . وهذه كلها ألفاظ صريحة من مادة الطلاق لا يتوقف وقوع انطلاق  
فيها على سه ، وقد ألحقوا بها ما يجري على ألسنة بعض الناس من نحو  
علي الحرام ، وأنت حرام ، وأنت حائض وغيره من الألفاظ التي لا تستعمل  
عرفا إلا في الطلاق . ومذهب الجمهور أن الطلاق المنفرد أو الموصوف بها  
بدل على الشدة لا يكون إلا وحده رحمة .

الحالة الخامسة — إذا كان الطلاق ينقطع من ألفاظ الكبايات التي تفيد  
معنى الشدة والانفصال به . نحو أنت نة ، أو حلية . والكبايات كما عرفت  
لا بد لو وقع الطلاق بها عند الجمعة من دلالة الحال أو دية . وعند الجمهور  
لا يقع بها الطلاق مطلقا كما تقدم .

الحالة السادسة — وهي حصة بالجمهور — أن طلاق من بلغ سن  
البأس ، والصغيره التي لم تبلغ سبع سنين يكون نائبا سواء دخل بها بزوج  
أو لم يدخل ، وهذا مبني على أن النائبة والصغيره لا تحب عليها عده  
بالطلاق عندهم .

الحالة السابعة — إذا كان الطلاق مكملا لثلاث دبت به بزوجه سواء  
كبرى أو صغرى ، صريح قوله تعالى « ... فان طلقها — يعني للمرة  
الثالثة — فلا تحل به من بعد حتى ينكح زوجا غيره » . وكذا يكون طلاق  
نائبا يسو به كبرى عند الحنفية والجمهور الفقهاء إذا كان مقرونا بعدد الثلاث بنحو  
أنت طالق ثلاث ، أو كان مكررا ثلاث مرات في مجلس واحد بالنسبة للمدحول  
بها « أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق » .

ودليل الحنفية ومن معهم على وقوع الطلاق ثلاثا إذا افترق بعدد الثلاث

١١ — عندما المدحول بها لأن المطلق الأولى تصادفها حال تمام الروحانية حقيقة  
والثانية تصادفها وهي في العدة وكذلك الثالثة ، أما غير المدحول بها فتصادفها  
المطلق الأولى حال تمام الروحانية فتبين بها ولا عدة عليها فإذا جاءت الطلقة الثانية  
والثالثة لم يكن لهما محسن .

وكرر نعتة ثلاثا في مجلس واحد وورد من أن ابن عمر لما خلق روحه وهي حائض وأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يصنعها بسبعة قال بن عمر : «أب نو عدها ثلاثا فكان يحل بي أن أجعلها قال : لا ، كذب بين منك وتكون معصية » وما زلت في سن بي دود من أن ركعة بن سيد برية صلى الله عليه وسلم مرة سبعة مرة سبعة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال : «الله ما أردت إلا واحدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الله ما أردت إلا واحدا » ركعة والله ما أردت إلا واحدا » فردعه أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقصه أحسن في بن عمر . وسأله في من حشون . وهذا حديث صحيح في أن حشون مقطوع ( سه ) لو نون هـ ثلاث بفتح ثلاث . وهو بعد بفتح في الأولى به نو كان مقطوع الثلاث بفتح ثلاثا . وكذب استدلوا بها وورد من أن ابن عمر وعثمان وعيا وابن مسعود وابن عباس وعنه من صحابة كانوا يقولون بأن من صلى بحجة ثلاث بفتح ثلاث . وقد وثق بورد عن مجاهد قال كذب عبد ابن عباس فحده رجل فقال هـ به صلى الله عليه وسلم ثلاثا فسكت حتى ذهب أنه رآه . ثم قال : «صلى أحدهم فركب الخسوف ثم يقول يا ابن عباس : «يا ابن عباس » يا الله قال «ومن صلى لله خمسين مرة حيا » وذلك به صلى الله عليه وسلم حدث مجاهد عن عيسى بن بكير عن ابن عمر : «ومن لا يصح له سوى نعتة واحدة بحجة »<sup>١</sup> وبه على هذا أدلة كثيرة منها أن الله تعالى قال : «يا ابن عباس » فقلت من ثلاث . وسبع وسبعون تحدثت بها كيف الله هزوا .

أما الجعفرية . ومعهم بن سبعة وابن ثمة . فقد ذهبوا إلى أن إطلاق الجعفرية بفتح الجيم ثلاث أو المكرر ثلاث مرات في مجلس واحد لا يقع به سوى نعتة واحدة بحجة<sup>٢</sup> . وبه على هذا أدلة كثيرة منها أن الله تعالى قال :

١ ركن بن جعفر الطوسي في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٨٩ . بعض الجعفرية بفتح الجيم ثلاث بفتح ثلاث بفتح ثلاث لا يقع به سوى نعتة واحدة بحجة . ويظهر بهم استدلوا في هذا إلى أن إطلاق على هذه الكتب مبعث عنه . والله أعلم . وعبر المشروع ساقط الأعيان .

« اختلاق مرتبة » يعني دفعان . ثم قال بعد ذلك « وإن طلقها فلا يحل له من بعد حتى يكلح روجها غيره » من جميع ما بين ثلاث ما طلق مرتين ولا الثالثة « ١ » . وأجاب حقيقته عن هذا أن كلمة مرتين كانت تطلق ويراد منها دفعين نفس الشيء وورد منها مضاعفة شيء وهو في دفعه واحدة كفوفه تعالى « ولست مؤيد بحرفه مرتين » وهو شبه أن لفظ مرتين في الآية لا يرد به إلا دفعين فثبت لنفسه على . هو الأولى في اختلاق . وليس في الآية ما يدل على عدم جنس جنسي أو سلب أو كسب بعض واحد . أو مكرره ثلاث في كلام واحد .

واستدل أحقره أيضاً بـ ورد عن ابن عباس من أن ركاته بن يوسف طلق مرتبة ثلاث في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف تنفكها ؟ قال تنفكها ثلاثاً . قال في مجلس واحد ؟ قال نعم . فقال صلى الله عليه وسلم : يا بلال واحده فراجعها إن شئت . قال فرجعوا . ورد لحقيقته هذا الحديث بأنه مكرر مخالف للثبات الإيجاب . ويرد له لو رده في رويته الأخرى متقدمة رده لا يردده الأصول فوجب قولها ثقة بصدقها . وشفاعى نفسه روى حديث ركبه بدرويه بن أسيدل بها حقيقته . وقد ورد بمقتضى العلماء أن شفاعى وعنه وحده أهل بيت ركاته وهم عنه بالقصص التي عرفت لهم .

واستدل أحقره أيضاً بـ روى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الفضل بن عبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم له وبنو بكر وسيس من خلفه عمر ، طلاق الثلاث يقع واحده . فقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله استمعوا أمراً بهم فيه أذى ، فلو أنصت عليهم ، فأمنهم . قالوا فمن جعل ثلاث بلفظ واحد . أو باللفظ مكرره في مجلس واحد طلقه واحدة يكون مسلماً . رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن جعلها ثلاثاً يكون معاً عمر رضي

الله عليه ، ورأى الرسول أوى . لأنه لا يحظى . أما غير متجهده يحظى ،  
ونصب . وأحب الحقبة عن هذا يحدث أن عمر رضى الله عنه ما غير ولا  
بذل بل جرى على ما كان عليه العمل على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ،  
والصحة وافقوه على ربه ولو كان مدعى غير ما عرف عن الرسول  
بما رصوه . وتولوا الحديث . أن الناس كانوا يطلقون طلعة وحده هذا  
بدي يطبقون ثلاثا كما ذكره الفرطى . ونقط استمعوا في يحدث بدي على  
أنهم أحدثوا في إطلاق ما سم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
ولو كن حبيب في زمن عمر على ما كان عليه زمن رسول ما قل غير ذلك  
القول ولا عاب عنهم أنهم استمعوا أمر كتب لهم فيه أنه . وقيل أن معنى  
لحديث أن إطلاق الذي يكون تكرار عبارة إطلاق ثلاث مرات في كلام واحد  
كان الرسول نفسه طرفة واحدة لأن الناس كانوا يصدون بذلك التأكيد  
فقط وكانوا يصدقون في دعوى التأكيد بديهم وأماهم . أما على عهد عمر  
فليس غير الناس ومنهم من كن يصدون لتكرار إنشاء الثلاث لا التأكيد فدا لب  
ساعات أخرى غير النقط على ظاهره لا تفرقة بين مدعى التأكيد ومدعى  
التأسيس لأن الناس سمع نحوهم ما صدروا يصدقون كما كانوا يصدقون  
على عهد رسول الله وهذه حكمة عمر وسننه وقد أقره عليها صحابه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم . ثم إن ابن عباس الذي أثر عنه هذا القول كان يقى  
بروم بطلان الثلاث من أوفهمها محبته ، ولا شك أنه أدري بغير كلامه  
فلا وجه بعد ذلك لحمل حديث على ما ذهب اليه الجمهور وموافقهم .

هذا ، وفي مصر جرى العمل على ما ذهب اليه الجمهور من أن إطلاق الثلاث  
مع واحدة رجعه ، فقد نصب المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩  
على أن الطلاق المفسر بعدد الثلاث لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة « أ » .

١ ليس في نص المادة ما يدل على أن واحدة رجعه ولا ما يدل على أن  
الإطلاق الذي تكرر صيغة ثلاث مرات في مجلس واحد يكون واحدة رجعه ولكن



### ٢ - حكم الطلاق البائن -

عند أن لطلاق البائن ينقسم إلى قسمين . بائن بسوءه صغرى . وبائن بسوءه كبرى ، ولكل منهما أحكام تتعلق به :

#### أحكام الطلاق البائن بسوءه صغرى :

(١) أنه يربى الملك ولا يربى الحمل . وعنه فإن أحكام الروحنة ينقطع في الحال ولا يبقى منها سوى أن يعد المرأة في منزل الروحنة عند احضارها . وفي أي مكان شاءت عند الجمعة . وكذا وجوب بقاء لها مدة بعده حاملا . كأم أو غير حامل عند جمعة . وشريطة كونها حاملا عند الجمعة .

(٢) أنه يضمن به عدد لطائف التي سلكها الزوج على روحه .

(٣) سحره وفروع الطلاق البائن يحل ما كان مؤحلا من النهر إلى أقرب لأجدين ، ( الطلاق أو الموت ) .

(٤) إذا مات أحد الزوجين وبو في أثناء بعده فلا يرثه الآخر . لأن نسب الارث وهو لزومية قد زال بالطلاق . ولكن إذا كان الزوج قد أوقع الطلاق حال مرضه فاحد حرمان روحه من الميراث فإنها ترثه إن مات وهي في العدة مصدقة له بتقيض مقصودة .

#### أحكام الطلاق البائن بينونة كبرى :

(١) أنه يربى الملك والحمل معا . وعليه فإن كل حصون الروحنة تفسخ في الحال ولا يبقى منها سوى العدة وتنفقها . على الخلاف السابق بين الحقة والجمهورية .

(٢) السوء الكرى نهاية ما سلك الزوج على روحه من الطلاق . وعليه فلا محل بعدها بطلاق آخر يوقعه الزوج على المرأة .

(٣) لا يستطيع الزوج أن يعد له الروحنة المأهله بسوءه كبرى إلا بعد

يمكن أحد ذلك من روح المادة المذكورة ومن نص المادة الحامية من القانون المذكور وهي : كل طلاق يقع رجعا إلا المكمل بثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال

ن مروح روح آخر روح شيخ . ويدخل بها دخولاً خفيفاً « ١ » ، ثم يظلمها سبب من أسباب الطلاق أو ينوب عنها . ثم ينقصي عنها . وحسب تصور له أن يعقد عليها برصاها عقداً جديداً بهر جديد .

(٤) يحل به مؤجل البهر كما تقدم في أحكام السونة بصري .

(٥) إذا مات أحد الزوجين وبوأنه انعقد لا يرثه لآخر كما تقدم في أحكام السونة بصري .

هذا هو طلاق الرجعي والطلاق النكاح . وهذه هي أحكام كل منها .  
 ناسه لكل من مذهب الحنفية ومذهب الجعفرية . والعمل في النكاح المرافقة لا تراد أي السوء بصري على ما ذكره ، أما في مصر فقد جرى العمل آخراً بنقصي إمدده الخاتمة من النكاح رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن « كل طلاق يقع رجماً إلا المكسب مثلاً ، وإطلاق قبل الدخول ، والطلاق على ما « هذا ناسه بطلاق بدني بوقعه الروح على روحه ، أما ناسه المصالح الذي بوقعه القاصي نص من بروحه فقد جرى العمل في مصر على أنه يكون رجماً إذا كان سبب عدم الانعقاد على الروح أو العسر والفتنة ، ويكون نكاحاً في كل ما عدا ذلك من الخلاف سي يفتق فيها القاصي على الروح ، وسيبقى عند الكلام عن نفق فرق الروح ما يعتبر منها طلاق رجماً وما يعتبر نكاحاً على كل من مذهب الحنفية والجعفرية .

وقيل أن نكاح هذا لبحث يرى أن تعرض للكلام عن ثلاث مسائل تتصل بموضوع الطلاق الرجعي والباطن وهي :

١ عند الحنفية والجعفرية يصح أن يكون الزوج الثاني مراهقاً مبرأ من النوع ودخوله بالروحه بحيث لا روحها الأول . ونكاح أمه عند الجعفرية لا يحل المراد لروحها الأول . ولا يشترط الحنفية كون أبوء من الزوج وطاً حلالاً ، أما الجعفرية فقد ذكر أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٩٩ أنه إذا وطئها الزوج الثاني في حال حرم وطئها منه . أن يكون أحدهما صائماً أو محرماً أو يكون المراد حائضاً أو نساء فيها لا يحل به للأول . ومن الحنفية من قال بهذا

- (١) هل ألفاظ الطلاق المجردة عن العدد تصح معها به اعداد أو لا ؟  
 (٢) نكاح التحليل وحكمه .  
 (٣) هل يهدم الزوج شي طلاق ازوج الاول . ثلاث كان أو دون ثلاث ؟ . وبحث توصيح كل مسألة على حدة .

### المسألة الاولى - هل الفاظ الطلاق المجردة عن العدد تصح معها بية الصمد أولا ؟

ذهب الحنفية إلى أن الألفاظ التي يقع طلاق بها رجوع مثل آتت صاف من ألفاظ الصريح ، وأب واحد من ألفاظ الكفاية لا تصح الطلاق بها إلا وحده رجعه . وبه شبهة يصحري أو الكري لا تصح . وكذا لا تصح به الشئ . لأن به لا يعمل إلا بما يحصله اللفظ . واللفظ هنا لا يحصل شيئ من ذلك حتى يصح به . وخالف رفر فقال يصح به رجعي والمائس نفسه . أما ألفاظ طلاق المرأة أو الموصوفة بما يدل على شدة وقطع بصدده ناد ، حرجه كذب أو كفاية فعلمها أنه لو نوى المطلق بها ثلاثا كانت ثلاثا ، وإلا وقع وحده دائرة . أما به اثنين فلا تصح لأن الشئين عدد محض لا يحصله اللفظ فلا يعمل به البه .  
 وذهب للشافعية إلى أن طلاق ألفاظ بصريح أو الكفاية ولو مفروقه بما يدل على شدة ، لا يكون الطلاق بها إلا واحده رجعه ولو مع بهه البيونة .

وذهب الحنابلة إلى أن صريح الطلاق ولو مفروقه بما يدل على الشدة لا يقع به إلا واحدة رجعية ولو مع بهه البيونة ، أما ألفاظ الكفاية فلا يقع بها طلاق على أية حال .

ولكن يشهد بذهب الحنفية ما رواه أبو داود وغيره من أن ركنا من عند يزيد بن طلق امرأته سهمة به ، فأجبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال له ما أردت إلا واحدة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركنا . والله ما أردت إلا واحدة ، فردها

الله رسول الله صلى الله عليه وسلم . فسؤال الرسول صلى الله عليه وسلم  
بركانه وتقريره تأسيس أنه ما أراد إلا واحداً دليل على أنه لو أراد الثلاث  
وهي النبوة الكبرى لأصاها عليه . فكذلك لو أراد النبوة الصغرى بل  
هي أولى .

### المسألة الثانية — نكاح النحل وحكمه :

عرفت — فيما تقدم — أن لمادة نبوة كبرى لا يصح رجوعها إلى من  
أنابها لا بعد أن تتروح روحاً آخر روحاً صحيحاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً .  
وعلى هذا فإن كان الروح غير صحيح فلا يحل به روحها الأول ولو كان معه  
دخول حقيقى ، وإن كان لروح صحيحاً ولم يكن معه دخول حقيقى فلا يحل  
به كذلك روحها الأول ، وهذا الذى ذكرناه ثبت بالكتاب والسنة . أما  
الكتاب فعونه تعالى « ... » فإن تنفها — أى الطلقة الثالثة — فلا يحل به من  
بعد حتى ينكح روحاً غيره . والنكاح فى الآية مراد به بوطء حيلة بالنكاح  
على لافده دون الإعداء . بعد استعانة بطلاق اسم الروح فى نبوة روح  
غيره ، فهو حيلة النكاح على البعد كان ذلك تكديداً . والتأسيس أولى من  
التأكيد (١) .

وأما السنة فما رواه البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت :  
حدثت امرأة رفاعاً أنقرطى بنى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : كنت عند  
رفاعة أنقرطى فأبى طلاقى فزوجت بعده بعد الرخص ابن الزبير ( يفتح  
برأى المشددة ) وأما معه مثل هذه الثوب فتقسم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفل — أتريدن أن ترجعني إلى رفاع ؟ لا حتى تدوفى عيبيته  
وتدوفى عيبيتك . وجاء فى روايته أخرى : أنها كانت تحب رفاعاً فطلقها آخر  
ثلاث تطيقات . هذا والعمل يقضى بأن الدخول الحقيقي لا بد منه حتى  
تحل المرأة لروحها الأول ، ذلك أن الله تعالى ما أراد بالروح الثاني إلا ربح

١ شرح الصانعة على الهداية ج ٢ ص ١٧٥ هامش مع القدر .

المعنى ثلاث . والخراب يظهر في دخول الحيض لا في مجرد العقد . إذ دخول هو الذي يأتى منه الروح . والعقد مجردة تقطعه النفس بلا أثره وبلا عاصبه . هذا هو حكم الشارع فيما يحل به امرأة ثلاثا لمن أدها ولم يحلف في ذلك أحد من الصحابة والسلف . وما يروى عن سعد بن المسيب من أنه كان يرى مجرد العقد كاف في التحصيل . يراه العلماء عادة في العرس وهو يرون لعله لم يسمعه الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي أنه رأى ارتآه ثم رجع عنه .

... ولكن يحدث كثيرا أن بعض الناس يروح إطلاقا ثلاثا مقصده حلالة بروحها الأول . فهل مثل هذا يحل به أروحه أو لا يحل ؟

نقول فيها : الحصة والحكمية على أن الروح لو تولى في نفسه تحللها بالروح الأول دون تصريح بذلك عند العقد فإن الروحة تحل به . لأن العقود لا تؤثر في صحتها إلى مجردة . أم إذا تزوجها على أن تحلل بروحها لأول ما يقول بروحك على أن أحلت له أو يقول هي بروحك على أن تحلى به فقد أحلف فيها الحصة في ذلك . فذهب أبو حنيفة وروى وهو مذهب الحنابلة إلى أن الروح صحيح ولكنه مكروه كراهة تحريم بقوله عليه الصلاة والسلام « من أتى الله لمحل ومحل له » . أم شرم التحليل فشرم فاسد وشروط الفاسدة لا تؤثر على صحة العقد . ولا يعمل بها . ولذا كان للروح الثاني أن يفي على روحه وسنلاحظ أن يحصره على الطلاق . وما دام العقد صحيحا فإن المرأة تحل بروحها الأول أن طلقها بروحها الثاني بعد دخوله بها .

ودهب أبو يوسف إلى أن الزواج فاسد . لأنه ما دام مشروط بالتحليل فهو في معنى الزواج المؤقت . والزواج يعنده تأكيد كما علمت . وعلى هذا فلا يحل به المرأة بروحها الأول ولو حصل فيه دخول حقيقي .

ودهب محمد إلى أن الزواج صحيح . لكنه مع صحة لا يحل المرأة بروحها الأول معصية للروح والروحة تقبض مقصودها حيث استمحلها أمرا آخره الشارع .

والذي يجارده ويرجحه قول أبي يوسف لأن قصده تنجيس معصية  
المسلم وسكاح المشروع هو ما كان على جهة الندم . ولأن رسول الله  
لم يحل تبس مسنعا را ولعله . ولأن عمر رضي الله عنه كان يقول « لا وبى  
سجن ولا سخله لا رحمنها » وما ورد من أن عمر سئل عن رجل  
صلى امرأته ثلاث فبروحها أح له سخلها لأخيه . هل يحل لأول ؟ قال لا إلا  
سكاح رغبة . كما بعد هذا سجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

**المسألة الثالثة - هل يهدم الزوج الثاني طلاق الزوج الأول ، ثلاثا كان أو**

**دون الثلاث ؟ :**

وهذه سبى في كتاب الله ماله الهدم . وحاصلها . أن روحه  
أصبحت ثلاثا إذا روج روح آخر به عادت إلى روحها لأول فانه يعود  
إليه رجل جديد أى أنه يملك عليها ثلاث مطلق جديدة . ثم الطلاق الثلاث  
أنهى أوقعها عليها من قبل فقد هدمها الزوج شئى . وهذا ما ذهب إلى تحريمه  
والجعفرة وسائر الفقهاء .

... ولكن هل إذا صلى الرجل روحه سبعة واحدة أو صليها فروح  
من روح آخر ودخل بها . ثم عادت لروحها الأول . فهل يعود له رجل جديد  
فبذلك عليها ثلاث مطلق جديدة ؟ أو يعود له رجل الأول فلا يملك غيرها  
ألا ما عى بعد الطلقة أو الطلقتين . ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف . وجعفر بن  
على الرافض من مذهبه إلى أن الروح شئى يهدم ما دون ثلاث كتب يهدم  
ثلاث من ذلك أولى . وعنه من لم يراه يعود لروحها الأول رجل جديد يملك  
فيه عليها ثلاث طلقت جديدة .

ودذهب محمد ورثر - وهو رواية غير مشهورة عند الجعفرية - إلى أن  
الروح شئى لا يهدم ما دون الثلاث . فإذا عادت المرأة لروحها الأول تعود  
له رجل الأول وما بقي فيه من طلقت . وإن كان قد سخط في أرواح لأول  
طلقة واحدة عادت به بطلقتين . وإن كان قد طلقها اثني عادت به بواحدة .

خلاف من طلق ثلاثاً فيها حرم على روحها الأول بطلقه اثلاثه . و روح  
الثاني أثرى بحرمة . و قد عدت إلى الأول عدت محل جديد . فبذلك عليها  
ثلاث طلاقات جديدة بمقتضاها .

## الفصل السابع

### « في : الرجعة »

(١) تعريفها (٢) من له حق الرجعة (٣) به يكون (٤) شروطها  
(٥) الخلاف فيها .

#### ١ - تعريف الرجعة :-

رجعة هي سداه اروحة اسائه . باعول و الفعل . بعد ان كانت  
على خطر رول بس الطلاق الرحمي . فارجعه نفسد عمل طلاق في  
انهاء اروحة عد بهانه العده يسمى منك المكاح فائت كك هو دون أي اثر  
للطلاق الا نقص عدد الصفات التي يملكها . بروج على روحه .

#### ٢ - من له حق المراجعة :-

والرجعة حق الزوج وحده ، فله ان يرجع . بحه في عدتها ان رأى  
مساكها . و له ان يتركها بلا مرجعة حتى ينقض عدتها فليس منه ان رأى  
مساكها . وليس للروحة حق في امر رجعة فلا يستقل بها ، ولا يوقف حق  
الروح في رجعة على رضاها . والذي يدل على أن لرجعة حق الروح بلا  
معارض ولا مدافع قول الله تعالى بعد ذكر الطلاق « فاذا طلعت أحلهن  
فأمسكوهن بمعروف أو ورفقوهن بمعروف . . . » وقوله بعد من اساء  
« برخص مدة العده » وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا صلاحا »

حيث أسندت الآية لأولى الامساك والمعرفة الى لاروح . ونصب لابه  
الثانية حق الرد والمراجعة لهم دون غيرهم .

وإذا ثبت أن الرجعة حق لاروح شرعا . فليس له أن يسقط حصا وحده  
سبه وملكه الله اده . بأن يقول بعد وقوع الطلاق - مثلا - لا حق لي في  
لمراجعة أو أسقطت حتى في امراجعه . لأن العقد لا يسقط بطل عمل  
الاسباب بعد ان ربطها الله بسببها . ولا يملك تغيير ما شرعه الله عز وجل  
لعبادته .

## ٢ - بم تكون الرجعة ؟ -

والرجعة تكون بواحد من أمرين القول . أو بفعل .  
والرجعة بالقول تارة تكون بعد صريح نحو راجع زوجتي . أو  
أمسكتها . أو رددتها الى عصبي . وكذا فوه محاسبا في رجعتك . أو  
أمسكتك . أو رددتك الى عصبي . وهذا اتفاق بين احنبيه والجمهور .  
وتارة تكون بسقط من القام الكفاية - عند الحصة دون جمهورية - نحو  
أنت امرأتي . أو أنت عدي كما كب اذا بوى بها امرجعه . لأن عبارة  
تحتفل ذلك . وتحصل أنها مثل امرأته مرة واكر ما . أو أنها كما كب فل  
عناية بها ورعاية لها .

والرجعة بالفعل تكون بكن ما يوجب حرمة انصهره من الوعد  
ودوعيه كالقصة واللس شهوة منه ولو احلاب . ومها ان كان ذلك بعد  
ولم يمنعها منه . فان كان شيء من ذلك باخلاص مها . أو بغير رضا الروح  
من الحفية من ثبت به الرجعة ومنهم من لا شها . وجمهورية لا شئون  
الرجعة الا ان يكون من الرحن . و لرجعة ثبت - عند الحفية و جمهورية -  
بالكتابة . وبلاشارة من الآخرس على نحو ما تقدم في عقد الزوج .

## ٤ - شروط الرجعة -

ولا بد لصحة الرجعة من شرطين :



الاول - أن يكون في مدة عدة . فإن انتهت المدة بلا مراعاة سقط

حق روح فيها . ونائب بروحه . وحلت للارواح (١) .

الثاني - أن يكون للمراعاة مجرد . فإن كانت معلقة على شرط يوجد في المستقبل . أو مصدقة إلى زمن مستقبل فلا تصح . لأنها سدامة للميث لكبح فكانت كدثنائه . وعمود بيتك وما في معاها من التصرفات التي تفيد الميث لا تصح الا منجزة .

ولا يشترط الحصة ولا لعمرة الا شهادة على الرجعة . ولكنه يثبت بعد لتساكر فسد بعد . ولا شرطون علم الروحة بها . ولكنه يثبت اعلامها حتى لا تتورط في اروج بعد انتهاء عدة . ولا شرطون عقدا ولا مهر ولا حضور ولي لأمها بسبب شاء للرواح . بل هي المدة عليه واستداده له .

وشترط الحصة في المراعاة بالتأويل أن يكون المراجع أهلا لمباشرة عقد رواج فلا تصح من مجنون أو معوه أو نائم أو معي عيبه ولا من سكران ساج . أم الرجعة تافعل فصح عددهم من المحزون والمعوه وسكران . وتصح عددهم الرجعة بالتأويل أو تافعل من المكروه والهرول وعن الفاسد . لأن الرجعة استداده ميث الكبح بقاءه وما صح بتداه صح استفاء . بل هو اولى .

### هـ - الخلاف بين الزوجين في الرجعة -

الخلاف بين زوجين في الرجعة بانه يكون على أصل ثبوتها . وسارة يكون على وقوعها . ونارة يكون على صحتها .

فاد كان الخلاف بين الزوجين على أصل ثبوت الرجعة . ودسك بأن

١ إذا كانت المدة بالمعروف فانبهاؤها بمجرد انقطاع الدم من الحيضة الثالثة ان انقطع الدم عشرة ايام . وان انقطع لاف من عشرة ايام فلا يسيى الرجعة الا اذا اعتسب . أو تيممت وصبت . أو صدرت ابتلاة دسا في دمها . وبعد الحيضة الثالثة بفتح الرجعة اذا رأت دم الحيضة الثالثة بعد انقضاء ثلاثة اطهار

يدعي الروح أن الطلاق وحقق فحظه في الرجعة ثابت . ويدعي بروحه أن طلاق دائم فلا حق له في الرجعة . فثبت أني شبه على دعواه حكم له بما ادعى ، وأن أني كل واحد منهما يثبت بينه الروح لا يثبت على خلاف ظاهر ، د الطاهر كقول الطاهر بحسب ذاته الأصل . وأن عمر عن شبهه فالقول قول الروح مع شبهه لأن الطاهر يشهد به . وهو متى من فرجع إليه في بيان نوع الطلاق .

وأذا كان الخلاف بين الروحين على وقوع الرجعة وذلك بأن يدعي الروح أنه راجعها والروحة تنكر ذلك . فإن كان الخلاف حل فيه العدة صدق الزوج ، لأنه أحر شيء يملك إنشاء في الحال فثبت صدقه فيه . لأن من اتقوا عند الشرعة لمهره أن من حكى ثمرا يملك إنشاء في حال صدق فيه حكمه . وإن كان الخلاف بعد مضي العدة فعلى الروح ثبت دعواه ناسية فإن أني بها فضي لا دعاه . وإن عمر عنها فالقول قول الروح لا بين عد أبي حيفة ومع ليس عد أبي يوسف ومحمد . وبو أن المهر تروحب بعد العدة ، والزوج أثبت ناسية أنه راجعها في العدة فإن القاضي بها وبين روحها الثاني وبو بعد الدخول نكاح .

وأذا كان الخلاف بين الروحين على صحة الرجعة . بأن انفك على أصل وقوعها ولكن الروح تدعي عدم صحتها لأنها وقعت بعد مضي العدة . والروح تدعي صحتها لأنها وقعت في العدة . فإن كانت المدة التي مضت على طلاق تحتمل انتهاء العدة فالقول قول الروح مع شبهه . وإن كانت لا تحتمل انتهاء العدة كانت كدنه في دعواه وحكم بصحة الرجعة .

وأقل مدة العدة بالثبوت بالحره ثون يوما عد أبي حنيفة . وتسعة وثلاثون يوما عد أبي يوسف ومحمد . وستة وعشرون يوما ولعطاء عد الحميرية . وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على بقعة أن شاء الله تعالى .

## الفصل الثامن

« في : تفويض الطلاق »

(١) بعينه (٢) دليل مبروعه (٣) حقيقه (٤) صبح انتمويز  
(٥) أقسامه (٦) حكمه .

١ - تعريف التفويض :-

تفويض لطلاق هو سبب روح غيره حتى تطلق روحه . أو تسبب  
الروح روحه حق تطبيق نفسها =

٢ - دليل مبروعه -

والاصل في شاعه تفويض روحه تعالى « يا أيها نبي قل لا رواحك ان  
كس تردد احده الدب ورسمه فعاين نفسك وشرحك سراحا حبيلا .  
« ان كس تردد لله ورسوله و لدا لآخره ان الله تعد للمحسبات مكس  
آخر اعطيت » قاله سبحانه وعالي أمر رسوله عليه الصلاة والسلام حين عصب  
على نسائه ما « من الله من سببه ان حذرهن نبي خلاق ان تردد  
لنفس ورسوله . وبين الاله على الروحانية ان تترن رسوا الله ورسوله وبعيم  
الآخره . والذي كان من اسي عنه الصلاة « سلام هو أنه جعل أمر الروحانية  
الى نسائه ان شئن أنفسها وان شئن أيقين عيبها .

وأما من اطلاق حتى سبكه الروح . وكل من ملك حافه ان ثولاه  
نفسه . وانه ان عهد له نبي غيره . ان عهد الروح بطلاق روحه بها كان ذلك  
تفويض . وان عهد له نبي غيره كان يو كبله الا ان علق على تطبيقها على مشئته  
دلت بعين فانه يكون تفويض له لا تو كبله . لانه لما جعل أمر الطلاق الى مشئته  
كان مملكا يده حق الطلاق يعمل فيه مشئته بخلاف الوكيل فانه لا يعمل  
بمشئته نفسه وانما يعمل بمشيئة من وكله .

## ٢ - دفعه القروض -

والقروض في حقيقة أمره تلزم لا كسائر سببكات لأنه بخلاف عنها  
في أمور

منها أن القروض لا تلزم إرجاع حقه في القرض فيه بعد تقويض أو  
بعض روجه ، بخلاف السببكت المخصص فيه سبب امتلاك حق التصرف في  
ملكه بعينه ، كما أنه عند تمام عقد بيع لا يملك التصرف في البيع لأنه خرج  
عن ملكه إلى ملك المشتري .

ومنها أن القروض لا تلزم من جانب روجه ولا يوقف على  
قبول من جانب روجه أو غيره بخلاف السببكت فيه لا به لا يستجوع  
للاحتياج والقبول ، ولهذا لم تكن القروض حق رجوع عن القروض بعد  
صدور الاحتياج منه ، وكان سماع حق رجوع في بيع بعد صدور الاحتياج  
ما دام القبول لم يصدور من جانب المشتري .

و يقوض به شيء ولو كان من دونه أن كلاً منهما لا يملك الاحتياز  
حظه في التصرف فيما قرض فيه ، ولكن به ولكن مع هذا يختلف القروض  
عن التوكيل في أمور :

منها أن القروض ليس بشئنه ، بخلاف التوكيل فإنه ليس بشئنه  
مؤكد . ومنها أن القروض لا يوقف على قبول المقتض منه ، بخلاف التوكيل  
فيه يوقف على قبول التوكيل .

ومنها أن القروض لا يملك إرجاع عن القروض لأنه يعلق بطلاق على  
شئنه غير واصل على المعنى كالتحجر في أن كلاً منهما لا يصح الرجوع فيه بعد  
صدوره ، بخلاف التوكيل حيث يملك إرجاع عن التوكيل وعن التوكيل وعن  
التوكيل قبل أن ينفذ ما وكل به .

ومنها أن القروض لمصلحة تنفيذ سبب القروض أو سبب العلم به  
فليس القروض أنه أن يعلق بعد المحسن ، بخلاف التوكيل فيه لا يتقيد

بمجلس ، فهو كمن لا يوافق بعده لا في حجب أو كاله بمجلس فابها تنقيد به .  
هذه هي حقيقة النقوض من جهة . وهذا هو فرق ما بين وبين  
التسليك المحض ، وفرق ما بين وبين الوكالة .

فما يجعله حقيقة النقوض من جهة أنه لو كمن واحد من لروح في  
صافي . ما كان من روح حتى . حو ع عنه بعد ايحاه قبل حواب من فوضه .  
كمن أنه لا يفسد نقوض من مجلس فليست من . روحه أو غيرها . أن  
يق في المجلس . بعد مجلس لا . كان النقوض مفيد بوجه فانه ينطل  
بفسده .

#### ٤ - صيغ النقوض : -

١ - نقوض الصافي كمن كان عطف بدل عنه . ولكن فقهاء الحنفية ذكروا  
أنه لا يبيع وهي ( احباري يفسد ) . ( أمر به ذلك ) . ( ملحق بمسك ن  
شبه ) . « » . و صيغه لا . من من القام الكناية فلا بد بصحة النقوض  
من دلالة الجحد . به الصافي . ومع الطلاق بها دائما ، لأنه لا يتم  
حجب نفسه أو أن يكون أمرها بعدها إلا بأسبوعه . أما الصيغة الثالثة  
فمستند بقوض من يدور به ويقع الطلاق بها رجعا إلا اذا كان ثم يدخل بها  
أو كان بقوض على غرض منه حجب يكون دائما . وان كان مكثرا لثلاث  
وذهب به أسبوعه كمن .

٢ - بعد ما ج بطلاق بالنسبة من يلزم تأسيسه لروحه في حق صافي  
نفسها . لأن إبانة الروحه في بطلاق نفسها ولو بصفة التوكيل ، كما لو كان لها  
وكنت في بطلاق نفسها لا يكون إلا بقوض لأنها بختيار نفسها فهي بعمل  
مشتبهها لا بمشئته روحها . ولهذا قال فقهاء الحنفية لو قال رجل بروحه  
فبقي نفسها وصارت كمن معوصا لها بالنسبة لنفسها ، وموكلا بالنسبة لغيرها  
ولو قال لها طلعي نفسك وصارت كمن كنت كان معوصا لها بالنسبة لنفسها  
وبصرتها . ما بقوض غير الروحه بطلاق الروحه فلا بد مع لعط الطلاق الصريح  
من انعقد بالنسبة والى كان بوكلا كما تقدم .



٥ - أن كان هو من مسبب ما يدل على سعيه في كل زمن فلروحته أن  
 تدعى نفساً. أن وقت شاءت سواء كانت حاضرة وقت نفوذه أم كانت  
 غائبة. فليس في أن خلق نفسها كبر من مرة واحدة إلا إذا كانت مسببة  
 النفوس عنه سكر كآل نفوس لها (صفتي نفسك كلها شئت) فيه يحور  
 بها أن خلق نفسها مرة بعد مرة إلى أن يستعد عدد الطلقات التي يملكها الروح  
 عنه في كل من فوسها فيه. و ذلك هو نفس اطلاق عن الروح في حكم  
 هو الحكم في كل ما تقدم.

#### ٥ - القسم النفوس :-

تقدم هو نفس احسانه في تدعى صدره الى ثلاثة أقسام  
 ١ - الأول هو نفس قبل روح معطفاً على وجوده. كان يقول  
 من لا مرأه أن روحك فامرء - بذلك يصفى نفسك مني شئت. فان بروحه  
 كان في حق صلاتي نفسها مني شئت. وهذا عند حفصة دون الخضرية. وهو  
 مسمى على ما ذهب به الحنفية من أنه يحور بعض الطلاق على الزواج. وم  
 بعد فيه مدعى اطلاق على روح ومنهها طلاق. ولا فرق في حكمه بين  
 فيه أن روحك ذات مدعى وهو أن روحك فانت طالق أن شئت.

القسم الثاني - نفوس ممدون لعقد الزواج. وفي صورتيان. الصورة  
 الأولى صدرت عن عقد الزواج من امرأه مشروطاً بنفوس طلاق ايها  
 و يكون القول من روح على وفق الايجاب. كان يقول امرأه للرجل  
 روحك على أن تفتني نفسي مني شئت. فقول الرجل لها فلب. فحينئذ  
 صح عقد وكون بها حق بطلان نفسها مني شئت لأن القول من الرجل  
 قول الروح ثم بشرته. فكان نفوس في هذه الصورة وفي بعد بناء  
 العقد. وبعد بناء العقد سلك عليها اطلاق فله أن يسكنه ايها.

و صورة ثالثة أن صدر الرجل بالايجاب مشروطاً بنفوس طلاق الى  
 امرأه. ثم يكون القول من الروح على وفق الايجاب. كان يقول لها

روحاني على أن يكون أمرك بيدك. أو على أن يضافي نفسك من شئ فهو له هيب. فحينئذ يصح العقد ويظل التفويض. لأن التفويض في هذه الصورة وقع قبل تمام العقد لأن العقد لا يتم إلا بالتفويض. وقبل تمام العقد لا يثبت الرجوع لطلاق امرأة فلا يملك أن يملكها أبدا. وهذا شيء لا يعطيه.

المعبر عنه. التفويض وقع بعد تمام العقد. كأن يتم عقد الزواج بلا يجب والفصول. ثم يفوض الروح بعد ذلك أمر الطلاق بوجه أو غيره. وهذا تفويض صحيح ترتب عليه آثاره.

## ٦ - حكم التفويض.

والتفويض لا يوجب على المفوض إليه دفع الطلاق. بل هو محبر بين ابتاعه وعدمه. فان احتار عدة الأبقاع لا يقع شيء. وان حذر الأبقاع فأنه أوقع الطلاق من أن يكون على وفق ما يمكنه له الزوج. وعلى هذا إذا فوض الروح بوجه بقوله (أحاري نفسك) فبأن احتار نفس فلا يقع به سوى عدة واحدة بانه سوا. بوي الزوج بملقه واحدة أم اثنين أم ثلاثا. لأن الأحبار معه مجرد انحلاص من الروحية والانحلاص غير ممنوع حتى يحصل هذه الشئتين أو الثلاث.

وأذا فوضها بقوله (أمرك بيدك) فإن بوي طبعه أو طلقه فليس بها أن تطلق نفسها إلا واحدة بانه. وان بوي ثلاث فبأن تطلق نفسها واحدة أو لها أن تطلق نفسها ثلاث لأن الأمر بمصدر والمصدر حسن يحصل بمضموم والخصوص ولا يحصل التيسر لأنها عدد محض. والجمعية — كما علمت — لا يقعون بطلاق إلا واحدة على أنه حال شرط أن يكون جواب الروحانية بقولها (أنا طالق).

وأذا فوضها بصريح لفظ الطلاق فأما أن يوقعه على وفق ما فوضها الروح وما أن تحالف. فان وافق وقع ما أوقعه بتفويض الحقيقة والجمعية. وان حالف فأما أن يكون التفويض غير مفيد بشئتها. وأما أن يكون مقيد



و على كل من حلف في العدد واما ان تحالف في الوصف فبده أربع صور لكن صورة حكمها

الصورة الأولى - ان كان الموقض غير متيد بشئها فحالف في العدد وهذه حكمها ان حلف اني فل كذا ان قال يا مدني هناك ثلاث قطب فده و حده أو تسع وقع ما توقعه فدهي عبد الحصة ، لان من تلك اثنت عشر ما دونها ، وان حلف اني اكثر من قال لها ملهي نفسك و حده فده تسع أو ثلاث فلا يقع شيء عند أبي حنيفة لأنها أتت بعد ما فوض اليها ثلاث مشيئة لا مشيئة ، قال أبو يوسف ومحمد يقع واحده فقط لأنها لا تكون الموقض وارثه فهو لأنها لا يملكه .

صورة ثانية - ان كان الموقض غير متيد بنفسها فحالف في الوصف ، فان فوضها في مائة من أووقعه رجعا أو بالعكس وقع ما فوضها به فدهي الحصة وتلعو ما وصف به وعبر كذا ، ففرض على المصارع أصل الطلاق فيقع بالصيغة التي عينها الزوج .

صورة ثالثة - ان كان الموقض متيدا بشئها فحالف في العدد وهذه حكمها ان حلف اني فل كذا وان لها ملهي نفسك ثلاث ان شئت فطقت نفسها واحده أو تسع وقع شيء فدهي حصة لان مشيئة الثلاث ش . لووقع الضاق ودا حلف تخلف الشرع فلا يقع الطلاق ، وان حلف اني اكثر من قال لها ملهي نفسك واحده ان شئت فطقت نفسها تسع أو ثلاثا لا يقع شيء عند أبي حنيفة لان مشيئة التسع أو الثلاث ليست مشيئة واحدة فم يوجد الشرع حتى يقع الطلاق ، قال أبو يوسف ومحمد يقع واحدة ، لان مشيئة التسع أو ثلاث مشيئة واحدة كما ان اضعها اضع واحدة فكل شرط صحيح فيقع واحدة .

صورة رابعة - ان كان الموقض متيدا بشئها فحالف في الوصف كذا وان لها ملهي نفسك فان ان شئت فطقت رجعا أو بالعكس فلا يقع شيء

بهاق الحصة لأن روج عن طلاق على منسبها وصفت معب فإن حاص  
 حجب الشرع فلا يقع الطلاق . د لمعنى ان شئت طلاق السائس وأوقعه .  
 أو ان شئت الرحي وأوقعه .

أما الجمعية فيعبرون الجماعة في عدد لا ينسب جواب سوء . حاص  
 كذا . ثم دقل فهو فوجى . بد بطلعه وحده فحصل ثلاث . ثم السبب وقع واحده  
 ولو فوض لها لتعسف أو ثلاث . فحصل . حده وقع واحدة أنصب . م  
 الجماعة في الوصف . بها عن جواب فلا يقع طلاق على به حاص .

هذا هو حكم القوم عند الحقيقة والجمع به . وهو ما يجري مجرى  
 عن إلى سوء في ادان . ما في مصر فبحر عن على أنه لا يقع بالطلاق  
 إلا بصفة وحده رجعه إلا د كان قبل له حول أو كان في نظر سوس و كان  
 مكسباً لثلاث مع اشرط به الطلاق في عدم كسبه . كب حرن العمل  
 أيضا على أن تفوض اصدع اثلاث دفعه واحده لا يقع إلا وحده رجعه لأن  
 الروح بحكم قانون لمعول به لأن لا يثبت أن يصبو ثلث دفعه واحده .  
 وما لا يملكه لا يستطيع أن يملكه لغيره .

## الفصل التاسع

« في : طلاق المريض مرض الموت »

( ١ ) تعريف مرض الموت ( ٣ ) حكم الطلاق فيه

١ - تعريف مرض الموت:-

مرض الموت هو المرض الذي شد صاحبه حتى يعل على الظن موته  
 به . ويستمر معه إلى الموت سواء أمان بسببه أم مات بسبب آخر . .  
 وقد ذكر الفقهاء له مراتب اختلفوا فيها . ف قيل هو ما أكرم صاحبه  
 الفرس . وقيل هو ما أعجزه عن المشي إلا معنيد . على غيره . وقيل هو ما  
 بعد صاحبه عن مباشرة مصالحه خارج است أن كان . خلا وداحل السب ن



والكل اشرار جعل لهم في هذه الحياة حين الميراث ان يصبح انه فار بعد اطلاق من ميراثها له . معاملة به بنفس مقصوده .

وقد اجمعهم به ذا طيب الروححة ملاق انصار نصي حقا في امراث ما بين اطلاق في سنة كاملة اذا به الروح بعد اعدده وانسب اهلها بالارث من وقت اطلاق الى موت الروح فان الروح بعد اعدده به مات روحها فلا حيا به في ميراث . وان لم الروح بعد متى به من . مع اطلاق ولو بلحظة سقط حقا في الميراث ايضا .

عد . ومده الفر وهو مدم الحكة ميراث لانه من روحها ما دام في عده فانه من ذلك اشرار . في يجب توفرها حتى ينظر الروح فرا واليك بيانها :

(١) ان يكون اطلاق سال لانه هو الذي ينفع روحه التي هي سب ميراث . لم ارحمي فلا ينفع الروححة . وهذا لا يكون الروح به فار وورثه وحته ان مات وهي في العدة كب نفسه . وقد عرفت بعد اعدده ان اعدده قبل الدخول لا يرث روحه على انه حل لانه لا عده عليها . وحسب لا عده في اثر للزوجية مطلقا حتى ترث .

(٢) لا يكون اطلاق ساء على نفسها ورصده . فان كان نصيبها ورصده لا يكون الروح فار به . وان اكرم على سلب اطلاق فانها او صبت منه ساقا رجعت فأنها . كان فارا وانما الميراث ان مات وهي في عده . وكذا لو مات له نصيب فأنه لان اطلاق عده اطلاقه عن الوصف بصرف ابي رجمي لا عبر . وهل اجمعهم به بوسائله ملاق رجعت فأنها لا يكون في اولا يرثه

١ . وانما حكم لها بالميراث ان مات وهي في العدة . وبه يحكم لها به ان مات بعدها . لانها في انباء اعدده روحها مائة الى حد ما سقاء بعض آبارها فتعكس ساء اربها على ذلك . اما بعد انقضاء العدة فتكون روحها قد زالت بكل آبارها فتم يكن من سبل الى ساء اربها على سب . ثم انها لو ورثت بعد العدة لزم . ميراث في بعض الاحوال من روحين في وقت واحد وهي لا تكون روحه لانس ررعا .

بأنه مونة لأبى سفيان جميعاً نظراً للطلاق وإن حاله «أ» .  
(٣) «لا يكون أرواح مكرهاً على إقناع الطلاق لأنه مع الإكراه لا ينحقق قصد التبرار ، وهذا على رأي من يقول بوقوع طلاق المكره .»

(٤) أن تكون أرواحه هالكة إما أن من روحها من وصف طلاقها إلى وصف مونة . فإن كان سبب هلاكها التبرار عند الطلاق كأن كان كناية وهو مسلم لا يبره حتى ولو شمس بعد الطلاق وهي في عبده ، لأنه حينئذ لم يكن هالكة إلا حتى صار به ذرة . وإن كان هلاكها سبباً عند الطلاق ، رتب سبب حقه فيه ، فإن ساد إلى الإسلام قبل مونة ثم مات في عبده لا يرثه ، لأن حقه في التبرار سقط بردها ولا يعود بأسلامها لأن السقوط لا يرد .»

عند ذلك يكون روح ذراً لطلاق يكون الروحة — عند الخصة — ورثة نص من مائة ، روحها إذا جثت معها — بعد رتب الروح وباحترامها في مرض مونة — حتى لا يرد روح الفرفه سبباً وبين روحها كأن رتبها بأحزاب نفسها عند الخلع أو الإفاقة أو أخصص صريها الضميمة ، أو بسبب أحد أصول أرواح أو فروعه اتصالاً بوجع حرمة لمصاهرة . ورثتها روحها في مات في عسها لأنها قصدت حرمانه من الميراث فتعامل بنفس مقصودها . وإن مات هو أثناء عسها فلا يرثه لأنها أسقطت جميعاً بفسخ بروحها التي هي سبب تبرار بين أرواحين . أما الحميرية فيرون أن أرواحه لو تاشرت بسبب الفرفه غير أرحمية وهي مرتبة مرض الموت فإن روحها لا يرثها عند مونة ، وإن يرثها فقط في فرفه انطلاق الرحمي .»

## الباب الثاني

### في الخلع

(١) تعريفه (٢) دليل مشروعيته (٣) ركبه (٤) ثوبه (٥) خصله  
(٦) الله في سبه وبين قتلى على منار (٧) تحول مناره جمع (٨) ما يصح أن  
يكون بدلا منه (٩) حكمه أحد دليل (١٠) أحكام الخلع (١١) جمع محجور  
منها (١٢) جمع مريضه (١٣) جمع الأحسى .

### ١ - تعريف الخلع :-

الخلع هو إزالة ملك الكحل بلفظ جمع أو في معناه من من عوص  
امرأه أو أرواحه ، ومن كان يمول أرواح جالعات أو كانت على  
مائة دينار فقبولها . وب . أنه يقول لها جالعات و بركاتي سيهلك أو  
على مؤخر منه فقبولها . وب . ولا فرق بين أن يكون لا يجاب من جانب  
أرواح أو القبول من جانب الأرواح أو عكس .

### ٢ - دليل مشروعية الخلع :-

١ - دليل على أنه جمع جمع فهو يهدى ( يهدى ويرى فهدك معروف  
أو يهدى بجمع من أجل كنه أن يحدوا ما يمسوهن شيئا إلا أن يهدى  
لا نفسا حدود الله فإن حسب إلا نفسا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدى  
به تلك حدود الله فلا يعلوهن ومن بعد حدود الله فلا ميتة عليهما الظالمون ) فقد  
أوجب الآية لأرواحه أن يهدى نفسها من تعضة لأرواح . وأوجب بروح  
قبوله . وحدث أن حاق عدة النساء بختون بزوجته على نحو ما شرع الله .  
وأوصاهما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس  
سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أتيت بن قيس ما أحب  
عليه في حق ولا دين . ونكحي أكره الكفر في الإسلام . فبذره كافر بعشر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أردت من عبده أن يأتى به ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نفس جديدة وملقاة بقلبه .  
ولا حرج من عقد على حوار الخلق به بخلاف فيه لا من لا يصدق بخلافه .

## ٢ - ركنه :-

وركن الخلق لا يحب واشتور . لأنه عند على طلاق بصدوره بروح مفاد من بصره الروح . فلا يصح الخلق ولا بصره بعد لا يشوبه كـ هو الشأن في عقود المعاوضات .

## ٤ - شروطه :-

ولا بد لصحة الخلق من توفر الشروط الآتية :

(١) - أن يكون الروح الخلق فلا لا يصح الخلق . وأن يكون المراد الخلقه محلا له .

(٢) - الدن من جانب الروح . من كان بلا بدن كان طلاق لا خلع .  
(٣) - أن يكون الروحه سد اراميه بدن الخلق من أهل السرايب . لأن بدل البدن ترع فالدن من أن يكون أهلا له . فإن لم يكن أهلا لذلك كان كذب صفة . أو سفيه وقع بخدمته داني ولا يحب عليها ما يرمي به من البدل ، كما سيأتي .

(٤) - أن يكون أروحة رحيمة غير مكروه ولا حاديه بمعنى بصحة . فإن كرهت على القول أو حب صفة الخلق فيطلب بها وهي لا تعرف معاهد لا يصح الخلق بانفاق حكمة والحق به «أ» .

(٥) - أن تكون الصفة بلفظ الخلق أو ما في معناه كالأداء والافداء .

١ في فرق الروا - للشيخ عن الحنف من ١٥٦ به اذا كرهت أروحة عن قبول الخلق وقع به طلاق ولا يلزمها البدن . وفي الأحكام الشرعية للمرحوم الشيخ الأبياني ج ١ ص ٣٩٦ أن أروحة له الحب صفة الخلق بلغة لا تعرف بها سقطت بها لا يقع الطلاق ولا يلزمها المال .

في كذب الصيغة على غير ذلك كأن قال - الروح حرة روحها صمى على مائه  
دار فظننها على ذلك كان مائة لا جمع وسعد في الفرق بين الاثنين .

(٦) واشترط الجعفرية صحة الخلع وإمارته فوق ما تقدم حضور  
شاهدين ، وتحريمهما عن الشرع كما هو الشأن في الطلاق عندهم ، ولا بأس  
بشرط يقصه العقد كما لو شرط الرجوع أن رجعت .

(٧) واشترط الجعفرية أن يكون الخلع وإمارته عند وجود  
الكراهة من الزوجين معاً ، أو من روحه خاصة ، وبعض الجعفرية يشترط في  
الخلع أن يكون لكراهة من الروح خاصة وفي المراءاة أن يكون لكراهة  
من الزوجين معاً .

(٨) واشترط أكثر الجعفرية إباحة المراءاة بلفظ الطلاق ، واحتلوا على  
الخلع منهم من اشترط إباحة لفظ النكاح ومنهم من لم يشترط ذلك<sup>١</sup> .

### ٥ - حقيقة الخلع :-

وحقيقة الخلع - كما تقدم - أنه عقد على تناق في نظير بدل ، فهو  
كسائر العقود يتم بالإيجاب وقبول . غير أن مسيعة هذا العقد أو التكيف  
الفقهي له هو أنه عقد ذو اعتبارين مختلفين بالنسبة للمزوج وروحه ، فهو  
بالنسبة للزوج يعتبر ميسراً لأنه يعلق خلاق على شرع ، وبالنسبة لروحه  
يعتبر معوجاً لأنه يشترط له ما لا بد من تناق في مقابلة من ولا في مقابلة مسيعة  
مقومة<sup>٢</sup> . وبهذا يأخذ جميع حكماء السني أو بماءه أخرى أحكامه بتطبيق

١ انظر الاحكام الجعفرية ص ٧٢ . ويحصر الدفع ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .  
وسيصحح بك - على ما هو الظاهر - أن الجمع والمراءاة مختلفان مختلفان لكل  
شروطها وأحكامها .

٢ ذكر صاحب الهداية أن الصنع مقوم حالة الدخول لا حالة الخروج ،  
وعلى ذلك أن الصنع شرع فيه بشرع تملكه لا بغيره من إظهاره لشرعه ، أما الإسقاط  
ففيه شرف للمختص من المعنوية فلا حاجة إلى إيجاب المال - هذا وقد حوت



نفسه بجانب الروح . وتأخذ حكمه المعروضات باسمه بجانب الروح .

وسفرع على اعتبار الخلق نفسها من جانب الزوج ما نأبي .

ولا — إذا صدر الاحتجاب في خلق من جانب الروح فليس له أن يرجع فيه قبل قبول الروح لانه معلق بمعنى و معلق كالمسخر لا يصح الرجوع فيه .  
و لو كان معاوضه باسمه ، حينئذ يصح رجوعه من الاحتجاب قبل قبول الروح كما هو الشأن في المعاوضات .

ثالث — لا يخلو الاحتجاب لصادر من الروح تمامه من المحلوس ، واسم المحلوس تمام الروح من المحلوس قبل معرفته ، و تأنسها في المحلوس بعد بدل على الاعراض منه . و لو كان الاحتجاب معاوضه من جانب الروح لخلل تمامه بعد الاحتجاب وقبل القبول .

ثالث — يجوز لروح أن يعنى الجمع على شرط أو يصفه التي ومن مضمحل ، ولو كان معاوضه من جانب الاحتجاب لان عمود استك لا يكون الا مستحضر .

رابع — لا يجوز لمروج اشارات حجاب نفسه ، لان الجمع استقامت والاستقامت لا بد منها حجاب . ولو كان معاوضه من جانب الاحتجاب حجاب شرط لانه يدخل عقود التملك .

وسفرع على اعتبار الخلق معاوضه من جانب الزوج ما نأبي :

أولا — إذا صدر الاحتجاب في الجمع من جانب الروح كان لها أن ترجع فيه قبل قبول الروح كما هو الشأن في سائر المعاوضات .

ثالث — يخلو الاحتجاب الصادر منها تمامها من المحلوس أو تمام الروح قبل القبول . لان عمود المعاوضات تشمل بغير المحلوس .

على مذهب بني حبيبة في اعتبار الخلق بمقتضى جانب الروح . ومعاوضه من جانب الروح لانه هو الراجح ، وقد ذهب ابو يوسف ومحمد الى ان يخلق من من الجانبين .

ثالثاً . لا يجوز للروح أن تفعل الخلق على ما هو في نفسه التي هي من  
مستعمل . ما عليه من أن تقوم الذات لا يكون إلا مجردة .

رابعاً . يجوز للروح أن تشرع الحيات نفسها . فهو قد بدأ حاجات  
على ما في نفسه . ففان له قلب على أن يكون له الحيات ثالثة أنه صبح وكن  
به أن ترفض الخلق في هذه الحيات فلا يقع طلاق ولا يرمي الدنة . ولها أن  
تقبله فيقع الطلاق ويحكم الدنة . وكذا يقع الطلاق وتلزم الدنة إذا مضى هذه  
الحيات ولم ترد برفض أو قبول « أ » .

ويستخرج على أن من صدر من حجاب الروح فيه معنى يسرع . أنه لا بد  
من أن تكون من حل سريعاً وذلك أن يكون ناعمة عذبة غير محتجة . عذبة  
سفة أو غيره . وسيأتي توضيح ذلك .

هذه هي حقيقة الخلق عند الحقة . أما الجعفرية فحقيقة الخلق عندهم  
هي أنه قد الكسح بعده مع الكاهن من الروحين أو من روحه حقة .  
فهو والمباراة بمعنى واحد إلا أن المبدأ سرور فيها أن يقع بالطلاق عند  
جنود الجعفرية . أما الخلق فالرجح أنه لا سرور انبعاث بالخلق . ومن  
الجعفرية من حص اسم الخلق . رآه قد الكسح بعده مع الكاهن هو بها .  
وحص اسم المبارزة . رآه قد الكسح بعده مع الكاهن هو بها فحقيقة الخلق  
في جميع الأحكام إلا أنه في المبدأ لا يجوز له أن يحد منها أكثر من سبعة  
التي . وفي الخلق يجوز .

ولا يصح عند الجعفرية أن يرجع روح عن لا يجب في الخلق والمباراة  
من قول الزوجة . ولا سئل تصدق من المجلس قبل قولها . وسئل الخلق

١ حوار اشترط الحيات للروح . على ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن  
الخلق يمين من حجاب الروح ومعاوضته من جانبها . أما على ما ذهب إليه أبو  
يوسف ومحمد من أنه معاوضته من الجانبين فلا يجوز للمرد أن يسرر الحيات  
لعبها كما أنه لا يجوز للرجل . وهذه هي تعدد الخلاف بين الإمام وصاحبه في  
حقيقة الخلق

وإدراكه من غير أن يتناولها أو يترتب عليه شيء لا بد كسب نفسه مرددة ، خلاف قوله سبحانه والطلاق لا يلزم الدل (٢٥) .  
وإذا وجب الرجوع لجميع البدل ، كان لها حق الرجوع عنه قبل صدور  
سبب من رجوع . كذا في ما ذكره في الرجوع في الدل ما ذهب في العدة ، فإن  
رجوع الرجوع في العدة يجب أن شيء ما لم يكن هناك مانع من رجوعه  
كزوجته من أحباته من رجوعه عنها ، وإما رجوع الرجوع رجوع زوجها  
من حيث لا يسميها هي من الرجوع في الدل ما دامت العدة دفة .

ثم إن أحسن رجوع رجوع رجوع ، على رجوعها في الدل عدت به كسب  
كسب ، وإن حصر عدم الرجوع بعد ما رجعت قبل سبب الطلاق دائما كسب  
وقع ، وقبل بل يصير رجوعا لسقوط الدل .

ولا يجوز عند الجمهور تصدق الرجوع أو لم يرد شيء من مطلق ولا  
ما بينهما على شيء لا يسميها العدة ، لأن الرجوع والبراءة خلاف  
والطلاق عندهم كذا عتب لا يكون لا محر .

#### ٦ - الفرق بين الطلاق والرجوع على مال :

الأول - عند الجمهور والعدة به . بين الرجوع والبراءة والطلاق على  
مال من ناحية أنه يقع بكل منها مطلقا وإن دون توقف على القضاء .  
ولكن يفرق الرجوع والطلاق على مال فيما يلي :

أولاً - إذا وقع الرجوع سقط به كل حق نسب لأحد الزوجين قبل الآخر  
وقب الرجوع سبب الزواج الذي وقع الرجوع منه عند أبي حنيفة بخلاف لطلاق  
عنى مال حسب لا يسقط به شيء من حقوق الزوجية اتفقوا إلا إذا نص عليه .  
ثانياً - ما انحصرت فلا يسقط عندهم شيء من حقوق الزوجية لا بالرجوع ولا  
بالبراءة ولا بالطلاق على مال إلا مع النص .

ثالثاً - لا يطل للدل في الرجوع كما لو حالها على حصر أو حصره وقع

الطلاق ذلك لأن لفظ الخلع والمدرّة من الكسب التي تقع بها الطلاق دائما عند انحصار خلاف ما هو بطل بدل في الخلاق منه يكون رجعيا وإن كان بتسريح لفظ الطلاق .

أما الجعفريه فيرون أن بطلان بدل مدرّة بطلان خلع والمدرّة فلا يقع بها طلاق لا إذا اتعا بالطلاق منه حسنة يقع خلع كما هو الشأن أو بطل بدل في الطلاق على مال .

#### ٧ - أحوال عارده الخلع وما سرب على كل منها : -

عارده الخلع تارة تكون على صيغة انقاعه . كأن يقول أروح لروحته خائنت .

و تارة تكون على صيغة الأمر . كأن يقول يا إمامي نفسي .

و تارة تكون على صيغة الماضي . كأن يقول له خائنت .

هذه حالات ثلاث . كل حالة منها تارة تكون مقرونة بذكر بدل .

و تارة تكون مجردة عن ذكره . وهذه ست حالات . لكن حان حكمتها

حالة الأولى - إذا كانت عارده الخلع على صيغة انقاعه وكانت مقرونة

بذكر بدل توقف الخلع على قول أروحه . فإذا قلت أنت من روجعت ولزمها البدل المذكور .

الحالة الثانية - إذا كانت عارده الخلع على صيغة انقاعه وكانت مجردة

عن ذكر بدل توقف الخلع على قبيلها . فإذا قلت أنت وأصرف البدل إلى مهرها (١) .

الحالة الثالثة - إذا كانت عارده الخلع على صيغة الأمر وكانت مقرونة

بذكر البدل توقف الخلع على قبولها . فإذا قلت أنت ولزمها البدل المذكور .

الحالة الرابعة - إذا كانت عارده الخلع على صيغة الأمر وكانت مجردة

١ - فسمعت عن أرواح أن له بكر سبعة أحيا ولم يها رده الله أن كان قد

سأله - انظر مع القدير ج ٣ ص ٢٢٢ .

عن ذكر الله توقف الخلق على قلوبها ، وقد قلبت داب وأصرفت اسفل إلى مهربها .

حاله خمسة — إذا كتب عبده الخلق على صبيحة لماضي وكاتب مقرونة بذكر الله توقف الخلق على قلوبها ، وقد قلبت داب ولزمها اسفل المذكور .  
الحالة السادسة — إذا كتب عبده الخلق على صبيحة الماضي وكاتب مجرد عن ذكر الله من روحه بعد د بقة عبده الخلق دون توقف على رجاها ولا يرميها من م . لأنه ليس خيف حتميا . واس هو طلاق بائن باللفظ من الفاظ الكفاية .

هذا إذا صدق عبده الخلق من الروح . فإن صدق من الروحنة وحكمه هو حكمه في حد ذات السبب لأنه في حاله لا يحيره لا بد من موافقة روح أيضا لأنه هو الله حيث طلاق فلا بد من موافقه عليه حتى يكون هو المسقط لما يسلك .

#### ٨ — ما يصح أن يكون بدلا في الخلق : —

وكل ما يصح أن يكون مبرا صح أن يكون بدلا في الخلق دون حد لافله وأكثره . فمحور أن يكون بدل الخلق من المفسدين ، ويحور أن يكون عفارا . ويحور أن يكون مغفورا ، ويحور أن يكون دينا في دمه الروح روحه ، ويحور أن يكون مفعلة مفعلة من . كما يحور أن يحالج بروحة روحها على أن تقوم بالرباع ولده من مده الرباع المبررة شرعا بعد أحرم ، أو على أن تقوم بخصامه مده خصامه مبررة شرعا دون أن ينال من نفعه الخصامة . فإن وقف بها التزم فيها ، وإن امتنع عن الوقف بها تزميت أو عجزت عنه أو مات الطفل قبل نهاية مده الرباع أو الخصامة رجع الروح عليها بعوض ما لم ينفذ .

ولا يصح أن يكون بدل الخلق شيئا غير متقوم كما لا يصح أن يكون محمولا بحاله فاحشة ومع العيالة الفاحشة بطل الخلق عند المحرمية .

ويصح عند الحقيقة . ويصرف الدل إلى مهرها .  
 وإذا كان دال الجمع منصبا عدواً على حق الشرع أو على حق الغير  
 وحسب الدل في حدود مشروع وسقطت عداة من جامع روحه على ألا  
 نفسه لها ولا مكس . صحح الدل في خصوص سقطه . ولا سقط الكس لا بها  
 حق شرع . حالاً للحقيقة فانهم يستعملون المكس بعد ما على ما ذهبوا  
 إليه من أن لماله سهم حيث شاء ولا يرميها قضاء العدة في سب الروح (١) .  
 ومن جامع روحه على أن سقى حصته ، يصغر إلى وقت بوعه سيج  
 الدل إلى آخر مدة يحق له اختياره شرعاً وبعد ذلك لا يكون لمروحه حق في  
 حصته أصغر لأنه يحسب إلى من تعودت عداة الرجال وأحلافهم . وبو في في  
 حصته أنه إلى السلوع تعودت عداة النساء . وهذا مقرر لأطفال وعدون عنه  
 يحجب حياته منه شرعاً .

#### ٩ - حكم أخذ البذل :-

وإن ذب الشقاق . ويعدر الأولى بين أروحي . وحالاً لها حدود  
 الله . وهم يكن منه من أن تدل روحه روحاً ما عداً به نفسها فهو لمروح  
 حق في أن يأخذ هذا البذل متى سده روحه في نظير خلاصه . مه ١ .

بعض مروح قضاء الحق في هذا الدل في أو كثر منه قد تم الألف  
 عنه والتمت به روحه شرعاً أن يكون من أهل الأسرة . سواء أكانت  
 مرفقة سب منه . أم سب منها . أم سب منها معاً .

أما من ناحية الدعة ، فإن كان الروح هو الكاره بروحه والراعي في  
 خلاص منه فلا يحل له شرعاً أن يأخذ منها شيئاً . لأن الله يقول ( و إن أردتم  
 استبدال روح مكان روح وآسمه أحداً من قبضاً فلا تأخذوا منه شيئاً

١ سبق أن قلنا سب الكلام عن بعض العدة من المجامعة عند جمعهم .  
 لا تستحق العدة ربوعاً الثلاثة إلا إذا كانت حاملاً . يعني هذا فلا تصور الجمع  
 على العدة إلا بالنسبة للحامل .

تأخذوه بعد واثب مسأ . . ولأنه صريحه في أن لدى بطون روحته بعرص  
روح من أخرى لا يحل له أن يسرد نسب من مهره . وإن فعل ذلك كان  
معدن . ولأنه . . كذا يقول صاحب الهدية . ( وحشها بالأسسدا فلا  
يريد في وحشها تأخذ المال ) .

وإن كان كل من روحين كرها صاحبها وكانت الفرقة بينهما مع .  
أو كانت بينهما هي الكراهة والفرقة بينهما وحدها . فعلى للروح شرعا  
أن تأخذ بدل لأن لله يقول ( . . فإن خصم ألا نفسا حدود الله فلا جناح  
عليه . فبأحد به تلك حدود الله فلا يعبدوها ومن بعد حدود الله فأولئك  
هم الظالمون ) . . ولكن لا يحل له أن تأخذ منها أكثر مما يدل بها من المهر .  
شبه الهدايا فور رسول صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس أنتردين  
عليه حديثه . قال نعم . فقال ثابت . أقل الحديثه وسلمها فأنه رسول  
عليه الصلاة والسلام رد ثابت المهر وهو الحديثه وما رآه عليها شيئا . وجاء  
في بعض روايات الحديث أنتردين عليه حديثه التي أعطاك ؟ قال نعم  
ورباده . فقال النبي صلى الله عليه وسلم . أم أرباده من ماث فلا وسكن  
خدمه . قال نعم . فأخذه وحشى سبها . وفي رواية أخرى أنه أمره أن  
يأخذ حديثه ولا يزداد (١) .

وعند الجعفرية . إذا كان يحل غمره . والأحلاى ملئمة . أو كانت  
الكراهة من الروح خاصة فبذلك ثبت سخطها لا يصح الخلع ولا يحل له  
تأخذ العوض .

وعند تدنس الأحلاى ووقوع إخراج بين الروحين بخور للروح أن يحل  
روحه على بدل أكثر مما سافه إليها . كان الكراهة منها خاصة . وإن كان  
الكراهة منها مع فلا يجوز له أن تأخذ أكثر مما أعطى . وفي المارة لا يجوز  
به مطلقا أن تأخذ أكثر مما سافه إليها . لأن المارة سرت على كراهة كل من  
الزوجين لصاحبه (٢) .

(١) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٠٣ — ٢٠٤ .

(٢) انظر المحصر ص ٢٢٧ — ٢٢٨ والاحكام الجعفرية ص ٧١ — ٧٢ .

١٠ - احكام الطلع :-

اذا تم الاتفاق على الطلع ترسب عليه لاحكام لاسه -

(١) يقع به حلال في نفس الاتفاق لخصمه والخصم به ويقل عن بعض خصميه  
انه اذا لم يتبع بالطلاق يكون فسخا .

(٢) يجب على الروحنة ان تؤدى لروحها بدل امتنع عليه لانها الترمه  
نظير خلاصها من زوجها .

(٣) سقط به كل حق ثابت وقت الطلع لكل من روجين من الآخر من  
الحقوق المتعلقه بالروح الذي وقع الطلع منه . وسقط به عن الروح مؤجل  
مهر الروح . ومحدد نفقها . وسقط به عن الروح ما اخذت من مهرهم  
تسقطه كاملا كما لو سبها كل المهر . ثم جالعتها من الدخول . وسقط عنها  
ايضا ما عجل لها من نفقة لم تمض مدتها .

ولا تسقط به نفقة العدة لانها لم تكن ثابته وقت الطلع . ولا لاحدهما  
من حقوق على الآخر لا صلة له بالروح الذي وقع الطلع منه . كمتوخر مهر  
من روح سابق ، وآخره دار . ودين فرض . ولا يسقط به نفقة حصانة الطفل  
ولا آخره ارضاعه لان ذلك حق الطفل لا حق الروحنة .

هذا هو مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه . ولا فرق عنده في استبعاد  
حقوق الروحنة بين نطق الطلع ونطق الماراة لان كلاهما يدعى الطلاق  
الكلي من الزوجية وما يتعلق بها .

ودذهب محمد بن الحسن والجمهور الى انه لا يسقط بالجمع المداينة سوى  
ما وقع الاتفاق عليه بين الزوجين . لان الحقوق الثلاثة لا تسقط الا بائنا  
على اسقاطها صراحة ولفظ الجمع والمداينة ليسا صريحين في معنى لاسقاطه .  
ودذهب ابو يوسف الى انه يسقط بالجمع ما اتفعا على سموله فقط ،  
ويسقط بالمداينة جميع الحقوق الثابتة وقت الطلع بسبب الروحنة التي تحلها



«بما لأن فقط الخلع لا يدر صراحة على سبب ما نسب من الحقوق . ولأن  
المادة صريحة في أن كلا من الزوجين أبرأ صاحبه مما به عليه من حقوق  
الزوجة» .

#### ١١ - خلع المحجور عليها :-

ويعني «محجور عنها» هذه الأهمية كمحجونه «الصغيرة عن الميرة»  
و«فصله الأهمية كمصلحة أسرته» واليه سي تصرف في مالها على ع  
مقتضى العقل «١» .

والمحجور عليها إما أن تنوي الخلع بنفسها وإما أن تولاه عنها وبها  
أن تولاه عنها . إما أن تكون هذه الأهمية . وإما أن تكون نافضها . فإن  
نسب هذه الأهمية والخلع ، من لا يقع به طلاق ولا نسب به بدل . لأن الخلع  
معلق بطلاق على موهب المدعي . وموهب هو لا بعد له ولا يرتب عليه أثر .  
وإن نسب نافضه الأهمية وقع بالخلع طلاقاً بلا نسب وبدل . أما أن  
الطلاق مع فلاحه غلظه على موهب . وقوله بالنسبة بوقوع الطلاق معتر  
سرع لأنها مبريد موهب الخلع وبذلك تزد . وإنما أن الطلاق يكون بلا فلاح  
لأنه الخلع من كليات سي تد على الانفصال الداء . والفاصل الكتاب  
سي بهذا المعنى يقع بها عند الفصل طلاقاً بلا «٢» . وإنما أن البدل لا نسب  
فلاحه من قبل سريعات وناقص الأهمية لا يملك السرع لأنه سرر محض .

وعند جعفرية لا يصح الخلع في كل ما يهدم لأن يقبول من أركان  
خلع ولم يتحقق من فاعله الأهلية . وبدل شرط صحته ولم يشب لعدم حوار  
السرع من نافض لأهمية . نعم أن أصبح الخلع بلفظ إطلاق عدله وقع به  
طلاق رجعي بالنسبة للمدحول بها وبأن نال به غير المدحول بها «٣» .

١١ المحجور عليها الذين خلعها صحيح بانعقد لانها من اهل الاطراف وبكسر  
لا يؤخذ البدل من المال المحجور عليه لحق العزماء الا - احارود .

٢٠ والذي عليه العمل الا في مصر ان لطلاق يقع رجعياً حيث لا بدل  
(٣) انظر الاحكام الجعفرية ص ٧١ مادة ٢٧٥ .

وان يولى الخلع ولى المحضور عنها فما أن يذبح على أن يكون اسد من ماله ، وما أن يذبح على أن يكون البدل من ماله ، فان خلع على أن يكون البدل من ماله وقع الطلاق بانها ويرمه اسد من ماله ، ولا يرمه بروحة شيء مضمنا . وان خالع على أن يكون البدل من مال بروحة وقع الطلاق بان لانه معلو على فصول ابولى وقد وجد ولكن لا يرمه البدل لا فى ماله لانه ما يرمه بدت ولا فى مال الروحة لان اسد يرمع والوبى لا بدت الترمع مال من فى ولاسه ، وقبل لا يقع طلاق فى هذه احواله ولا يرمه اسد لان الشرط بيس هو مجرد القول بل هو مفيد دائرته البدل من هو أهل للترمه هذه لم يصح الاسراء لم يوجد لمعلو عليه فلا يقع الطلاق . ويرنى الاول هو المفتى به فى مذهب الحنفية .

وقال الحنفية لو يولى الخلع ولى المحضور عليها على بدل يدفعه من ماله وقع الطلاق بان ولرمها البدل بشرط كراهها لروحها وحصول منفعة لها بالجمع . كما يصح الخلع ويقع الطلاق ويرمه بدل لو يرمه ثداه من ماله « ١ » .

## ١٢ - خلع المريضة مرض الموت :-

خلع المريضة مرض الموت صحيح يقع به الطلاق الدائم وثبت به البدل الا انه لا بعد الا من ثلث ماله لانه يرمع والتبرع فى مرض الموت وصيه . ثم ان البدل المذكور فى الخلع لا يكون هو الواجب فى كل حال . بل ان ماتت الروحة وهى فى عذبة فيس لروح - عند الحنفية - سوى الاقل من امور ثلاثة . بدل الخلع ، وثالث التركة ، ونصبه فى الميراث ، ودينه لانه يحصل ان يكون الروحان قد اتفقا على الخلع فى مرض الموت يحصل الروح على أكثر من نصبه فى الميراث فمعاملة لروحين بنصب مقصودهما كان لروح الاقل من الامور الثلاثة المذكورة .

(١) انظر الاحكام الحنفية من ٧٤ مادة ٢٩٠ .

وإن ماتت أروحة بعد انتهاء عدتها أو كان الخلع قبل المدخول حيث لا  
عده فمأرواح الأفل من الأمور يدل خلع ، وثالث الزكوة . ولا ينقض إسي  
تسسه في المراثى لأنه بعد العدة . أو حيث لا تكون عده . لا يسكن اعتبار  
الأرواح ورث محال ما .

أما الحكم به فيرون أن جميع امرئته مرضى الموت يقع به الطلاق الدائم  
وثبت به لأفل من الأمور . يدل الخلع ، وثالث الزكوة . وبوردد عن نصاب  
أرواح في إمرأته . سواء ماتت أروحة في عدتها أم بعدها . وهذا مسمى على  
ما يروونه من صحة الوصية للوارث « ٢ » .

هذا . وإن ثبت أروحة من مرضها الذي وقع الخلع فيه برمها جميع  
بدل وبوردد عن تلك ماله . لأنه ظهر أنها لم تكن مرضية مرض  
موت . فكان تصرفها وتصرفها الصحيح سواء .

### ١٢ - خلع الأجنبية :

أد أنه أي جميع شخص نحس عن أروحة لا هو وبى لها . ولا وهو  
وكن عنها . فإن لم يترد أحد من ماله وإلا يلزمه .

فإن لم يترد أحد من ماله وفيل الروح فخالع وقع الطلاق ولزم الأجنبي  
أد ، المدن من ماله المزوج ولا يرجع به على أروحة . ولا شريطة لها رضا  
الزوجة لأنه لا يلزمها بهذا خلع شيء مطلق حتى شرط رضاها . ويكون  
كسيف هذه العادة أنه طلاق على مال يدفعه الأجنبي للزوج .

وإن لم يترد الأجنبي أد ، المدن من ماله . فإن لم يترد أحد ولم يصح  
أي أحد . كأن قال المزوج خلع زوجتك على مائة دينار فقبل المزوج قلب  
لا يكون الأجنبي صامداً لمدل . وبوقف الخلع على قبول الزوجة . لأنها

٢١ انظر الأحكام الحميرية ص ٧٥ مادة ٢٩٤ - وفي مسائل الخلاف  
للقوسي ج ٢ ص ٨٨ أنها خالعت الزوجة في مرضها بأكثر من مهر مثلها كان  
الكل من صلب ماله .

صاحبة شأن في ذلك فإذا ثبت تم اخلع ولزمها المأنة . و إذا لم يفعل لا يلزمها  
شيء مطلق . ولكن هل يقع الطلاق ولا يقع فولان عند احقية .  
ون خلاف لأحسبي المذهب إلى عدمه . كأن قال أجمع روحك على مائة  
تدفعها لك ولان . أو تدفعها لك وروحك . وله يكن مقوص بهذا . لا يلزمه  
أبسط ويوقف الجمع على حذره من ضعفه أنه يدل فان أحارده وقع الطلاق  
ولزمه البذل وان لم يحره لا يقع به شيء .  
وعند الحممية إذا أجمع الروححة أحسب من زوجها بمقوص بغير أدبها  
بهم يصح ذلك .

وبوا لأن الله يقول ( فان حصة لا يقب حدود الله ولا جناح عليهما فيه  
يفسد به فأصاب الله الهما . فدل على أنه دا فدى عمره لا يجوز . وإبنا  
لاصل بدء العقد وحده ذلك من تحسب يحتاج إلى دليل . وليس في الشرع  
ما يدل عليه (١) .

## الباب الثالث

« فلي : الإيلاء » :-

(١) تعريفه (٢) ركنه (٣) شروطه (٤) حكمه •

١ - تعريف الإيلاء :-

الإيلاء في لغة الحنف • وفي اصطلاحهم • هو حلف الروح بالله أو نصفه من صفاته على ترك ذناب • ووجه أربعة أشهر فذكر • أو التزمه أمرا شاقا عليه ان هو قاربها في هذه المدة •

٢ - ركن الإيلاء :-

وركن الإيلاء هو العبد • بداله على مع لسان نفسه من قول روحه • مع مؤكدا • سبي أو نذر • ما يشق عليه • مدة أربعة أشهر فذكر • وعلى هذا فليس في روجه • والله لا أفترث أربعة أشهر • أو والله لا أفترث سنة • كان مولا • وكذا • أو • والله لا أفترث • دون نصف سنة معه لأن الإيلاء يحلف الي • فكذا • والله لا أفترث • واما • ومن قال لوجه ان • في مدة أربعة أشهر فمعي حجج أو صوم شهرين متتابعين كان مولا كذا •

ومن • روجه • لا أفترث أربعة أشهر دون أن يؤكد ذلك سبي أو نذر • ما يشق عليه لا يكون مولا • وكذا لا يكون مولا من حلف على ترك قران زوجته مدة أقل من أربعة أشهر •

والإيلاء يكون محر • ومعتق • ومضافا الى ركن مستقبل • ونبدأ مدة الإيلاء في المحر فور التخطيه • وفي المعلق فور تحقق شرط • وفي المصنف • من مستقبل • فحول • بل لحظة • هذا مذهب بعضهم •

أما جمعهم فيذهبهم أن الإيلاء لا يكون إلا باسم الله أو نصفه من صفاته • فليس حلف بالطلاق أو بالعاق • أو التزمه ما يشق عليه لا يكون مولا •

كما أنه لا يصح الإلقاء إلا إذا كان مصفاً عن استبداد أو مفيداً منتهى أكثر من أربعة أشهر . ولا يكون لإلقاء عندهم محقق ولا مقصود أى المستقل . ولا بد من كون اللفظ سريعاً في ترك فربان أروحه مع إضرابه نسبة . فإن كان سريعاً وتحمده عن الله . أو كان يقصد غير سريع . أو مع شيء كقوله . والله لا يجمع رأسي ورأسك وسادة واحدة لا يكون مولياً .

### ٣ - شروط الإلقاء :-

أولاً - أن يكون الروح أهلاً للتعلق عند أبي حفصة والجعفرية وإسراء أبو يوسف ومحمد كونه أهلاً للكفاءة التي تربت على الحب فيسي السنين وعلى هذا فلا بد من تدمي منه من أسماء الله « أ » صحيح عند أبي حفصة والجعفرية ، لأنه أهل للتعلق . فإن رأى في نفسه ضعف روحه . وإن حدث لا يلزمه الكفاءة . وغير صحيح عند أبي يوسف . ومحمد . لأن تدمي ليس أهلاً للكفاءة لما فيها من معنى المودة والعداء لا تصح من الكافر . وإسراء الجعفرية فوق ما تقدمه أن تقصد أرواح الأئمة الأصغر أروحه . فلو حيف صلاح له بعدد الأئمة . كب لو حيف لأصغر أرواحها « أوسى » . أو حوى من الحيل لمصلحة ولده « أ » .

ثانياً - فيه أروحه . فيصح لأئمة من الأروحة غير لمصلحة ومن هي في عدتها من طلاق رجعي يتفق حفصة والجعفرية « أ » . لأن هذه وبذلك من

١ - إذا ألقى آدمي بالكرام ما هو فربه عند المسلمين ؟ قال لأروحه إن فارتك يعني حيف لا يصح انعقاد . وإذا ألقى بالكرام ما ليس فربه كقوله لأروحه . فارتك يعني حر أو مروحني فلا بد من أن يصح انعقاد عند حفصة . انظر فتح القدير ج ٣ ص ١٨٢ - ١٨٣ .

١ - المحضر التاسع ص ٢٣١ . ومسائل خلاف ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ .

٢ - وإذا ألقى من بعدد من طلاق رجعي فربان العدد محسب عند حفصة والجعفرية من بعدد الأئمة . وأثناء المدد من وقت الحيف . فإن كانت معتدة

سائه ، وكلاهما يحل وضوؤها والله يقول ( لئن يؤمنون من سائهم ... )  
أما المبدء من خلافه فأن فلا يصح الإللاء بها باتفاق لأنها ليست من  
سائه من أبنائها لروال روحيتها بالسوء ، ولأنه لا يحل له قربانها فكان الحلف  
على تركه لغوا لا معنى له ولا أثر .

واشترط الحنفية فوق ما تقدمه كون الروضة مدحولا بها . فليس آتى  
من روضته قبل أن يدخل بها لا يصح الإللاء . وفي وقوع الإللاء من المنع  
بها قولان ، أظهرهما أنه لا يقع (٢) .

#### ٤ - حكم الإللاء :-

إذا آلى الروح من روضته فمما أن يفيء بها وما أن يسه في سائه .

بالإقراء وأما به الظاهر إلى بهانه مدة الإللاء وضع الإللاء صحيحا . وإن كانت  
مصدرة بالاشهر فراحها روحها المبدء الإللاء مصدا إلى ما بعد ارجعه . وإن  
انقضت المدة من انقضاء مدة الإللاء سقط الإللاء بموت المحصن . وفي كتاب فرق  
الرواح لشح عبي الحنف من ٢٤١ أن الحنفية كالتابعة يحسبون مبدء  
الإللاء من وقت المراجعة . ولا أدري من من هذا عنهم . وأبو جعفر الطوسي  
شبح انطاعة الحنفية بصرح في مسائل الخلاف ج ٢ من ١٠٢ أن مذهب  
الحنفية كمذهب الحنفية كلاهما . حسب زمن المبدء من مدة الإللاء . ويصرح  
بانه خلاف مذهب الشافعية به أن الاسناد الحنف يقول بعد ما ذكر المذهب في  
هذه المسألة . وحمله القوم أن من يرى حرمة وقت المبدء من خلاف راجعي يرى  
أن المبدء يسدى من وقت المراجعة . ومن لا يرى حرمة وطنها يسدى المبدء عنده  
من وقت العي . ومعلوم أن الحنفية لا يرون حرمة وضوء المبدء من طلاق  
راجع بمذهبهم كمذهب الحنفية في أن الرجعة كما يكون بالموت تكون بالعين  
وهو أبعد ودواعيه . والاسناد الحنف يعنى ذلك عهد في ٢١٨ من كتابه المذكور  
فانهم يرون الرجعة بالموت فقط . وعلى هذا يكون مذهب الحنفية في احسان  
زمن المبدء من مدة الإللاء هو الصحيح وهو عن مذهب الحنفية لا التابعة .

(٣) المختصر النافع ص ٢٢١ .

فان في اجها قبل مضي الاربعة الاشهر بطل الايلاء ولزمه كفارة اليسين  
أو الوفاء بما اسره .

و ان لم يكن يسيرة الروح في ان كان قادر على مباشرتها . وان كان  
عاجزا عن المدايرة مرض أو حزن يسدان ابي آخر مدة الايلاء يكون الفتي  
محبو موه . فشب في روحه . أو يطلب الايلاء .

و ان لم يكن داهول محل به السبي ناسية للطلاق فلا يقع اذا مضى المدة  
و لم يفرها كما انه لا بحث به . وان بحث وتلزمه الكفارة . ومنها في  
مدة الايلاء .

وان بر في يمينه بأن مضت الاشهر الاربعة دون ان يفي ابي روحه  
وقع عليها مطلقه واحدة بانه دون حاجة الى قضاء ملاق أو وقف على حكمه  
من القاضي .

وبعد وقوع الطلاق يسهي الايلاء ان كان مدته معه . فان كان مؤبد  
دأب قال بها . والله لا افرث بعد لا يسهي الايلاء بوقوع الطلاق لعمد فرانها  
في الاربعة الاشهر الاولى بل يقع سعيها دون فرانها مطلقه واحدة . وان  
روحها بعد حديد ومضت اربعة أشهر اخرى دون فرانها وقعت مطلقه ثلثة  
بائة . وان تروحها للبرء الثلثة ومضت اربعة أشهر اخرى دون فرانها وقعت  
سبعة ثلثة . ولا محل به من بعد حتى تنكح روحا غيره . وان عاد به بعد  
الروح ثلثي ومضت اربعة أشهر دون فرانها لا يقع عنه ملاق . ولكن ان  
فرانها برمه كفارة اليسين أو الوفاء بما اسره به . وهذا هو حكم الايلاء  
عند الحنفية .

أما الحميرية فقد ذهبوا الى انه بعد مضي الاربعة الاشهر أما ان يفي  
الرجل ابي روحه . وأما أن يطلق . فان فاء لزمه كفارة اليسين . وان طلق  
وقعت مطلقه واحدة رجعية . والفتي يكون دلو طأ مع القدرة عليه . وسحب  
قوله ان قدرت فشب الى روحتي ان كان عاجزا .



وان أبى الروح أن يعىء أو يصق كان المروحة أن ترفع أمرها إلى القاصي  
وعلى القاصي أن يطره أربعة أشهر أخرى ، فان أصر على الامتناع ثم رافعت  
بعد اربعة حيرة القاصي بين العىء واطلاق فان امسح حسنه وصق عليه في  
المطعم والمشرى حتى يكفر ويعىء . أو بطلاق . ولا يحسب القاصي أن يصق  
عليه « ١ » .

ودفع المالكه والشفعة واحتالته إلى أن الروح بعد مصي الاربعه  
الاشهر بما أن يعىء أو بطلاق . فان أبى طلق القاصي حراً عنه . واطلاق من  
الروح أو القاصي لا يكون إلا وحده رجعه « ٢ » .

## الباب الرابع

« في : اللعان »

(١) ترميه (٢) سه (٣) صورته (٤) أصل مشروعه (٥) شروطه  
(٦) حكمه .

### ١ - تعريف اللعان

للعان لغة . مصدر من اللعن بمعنى الطرد والاعاد . وفي اصطلاح

١ انظر المختصر السابع ص ٢٣١ . ومسائل الخلاف ج ٢ ص ١٠١ .  
ومرق الزواج للشيخ الحنفى ص ٢٤٤ .

٢ مثل الخلاف بين الحنفية وماتلهم في أن العىء يكون قبل مصي  
الاربعه الاشهر عند الحنفية . ويكون بعد مصيها عند الحنفرية وموافقيهم هو  
قوله تعالى : بلدين يؤلون من سبائهم بربض ربعة اشهر فان فاءوا فإن الله عفو  
رحيم . وان عزموا الطلاق فإن الله سمع عنه . فانباء في قوله فان فاءوا  
بذل عن الصعب فانفق . إلا أن الحنفرية ومن معهم فهموا أن العىء يكون عقب  
مصي المدة التي سببها المولى فيكون العىء فان فاءوا بعد مصي المدة .  
والحنفية فهموا أن العىء يكون عقب الإبلاء فيكون العىء فان فاءوا بعد الإبلاء  
وهذا محتمل لأن يكون العىء بعد الإبلاء في مدة الاربعه الاشهر أو بعدها وبرجع  
كونه في المدة بما ثبت عندهم من قراءة ابن مسعود فان فاءوا فيهن فان الله  
عفو رحيم . راجع فتح القدير ج ٣ ص ١٨٤ - ١٨٧ لعقب على أدلة العرفيين  
فيما وراء ذلك من خلاف .

الفقهاء - شهادات أربع مؤكّدة بالأسان يؤدّيها الروح معرونة بالدعاء على نفسه باللعن ، فتقوم مقدم حد القذف في حقه ، وتؤدّيها الروحة معرونة بالدعاء على نفسها باللعن ، فتقوم مقدم حد الرمي في حقه .

## ٢ - سبب اللعان :-

وسبب اللعان قذف رجل روحه قذف يوجب بحد عليه لو كانت أحية ، وحدث بأن يرميها بالرمي ، أو يعي سب ولدها عن نفسه ، ولا يأتي بأربعة شهادات على دعواه .

## ٣ - صورته :-

وصورة اللعان : أن يصف لروحان أمام لقاضي فيقول الروح أولاً : أشهد بالله بي لمن الصادقين فيما رماها به من الرمي ( أربع مرات ) ، ويقول في الخامسة : لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين فيما رماها به من رمي ، مثراً في كل ذلك إلى الروحة - ثم يلوّح لروحه فيقول : أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الرمي ( أربع مرات ) ، ويقول في الخامسة : لعنة الله عليها أنه كان من الصادقين فيما رماها به من الرمي ، مثبته في كل ذلك بي الروح - وإن كان القذف يعي الولد ذكره بدل الزنى عند الملاعة .

وإذا امتنع الروح عن الملاعة حسن حتى يلاع أو تكذب نفسه فيحد حد القذف ثم يدين حده . وإذا امتنع الروحة عن الملاعة بعد ما لاع لروح حبيب حتى تلاع أو تصدقه ، وإذا صدقته سقط عنها اللعان ولا يقام عليها حد الرمي إلا إذا اعترفت به اعترافاً صريحاً أربع مرات .

وعند الجعفرية - بعد من امتنع من الروحين عند الملاعة بمجرد امتناعه ، لأن موجب القذف - عندهم - في حد الروح الحد ، وله إسقاطه باللعن ، وموجب اللعان في حق الروحة الحد ، ولها إسقاطه باللعن ، واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمة لما قذف روحته

شريك بن سحاء ( ابنة أو حد في طهر ك ) حث أحمره ان يحج وحب  
عليه حتى يقيم البينة (١) .

#### ٤ - اصل مشروعية اللعان

والاصل في مشروعية اللعان . أن من قذف امرأة حرة عفيفة بالرجم  
فإن أن يأتي بأربعة شهداء على دعواه . وحشد يده على امرأة حد الرمي .  
وإن أن يعجز عن الابدان بأربعة فيحد حد القذف ثم يدين حله . وفي هذا  
يقول الله تعالى ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فأجلدوهم ثم يدين حله ولا يقبلوا منهم شهادة أبداً واولئك هم الفاسقون .  
الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم ) والآلة عامة  
تشمل من يقذف أحسنه ومن يقذف روحه \*\*\* ولكن لما كان الروح قد  
تقع عليه على ما يكره من روحه ، ويتعذر عليه لاثبات ذلك ، ويشق  
عليه أن يسكت على ربه وعيظ . جاء رجل من لا يصر وقد رأى روحه  
على ما يكره ، فقال يا رسول الله أرأيت الرجل يحد مع امرأته رجلاً فإن  
فيه فتنة ، وإن تكلم حدسوه ، وإن سك سكك على عطف ، اللهم  
افتح ، ففرل قوته تعالى ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء  
ألا أنفسهم فتشاهد أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن لصادقين . والخامسة  
أن لعن الله عليه أن كان من الكاذبين . ويدرونها العذاب أن تشهد أربع  
شهادات بالله أنه لمن الكاذبين . والخامسة أن عصب الله عليها أن كان من  
الصادقين ) . ودرل الآيات كان اللعان طريقة مشروعة إذا ما قذف الرجل  
زوجه بالزنى وعجز عن البينة .

#### ٥ - شروط اللعان

إذا قذف رجل زوجته ورفع أمره إلى القاضي وطالبه بموجب  
القذف وحب عليه اللعان . ولكن لا بد لوجوبه من توفر الشروط الآتية

(١) فبم الروحانية اصححه بين القديس ومن قدوسها . فيصح للعدن بين الرجل وروحه ، ويقع بينه وبين مصفه طلاقا رجعيا ما دام في عدنها ، لقام روحها . ولا لعدن بين الرجل ومن عند عدنها غذا وسدا ، ولا نسبة وبين معتدته من حلال ما تدعى الحقة والجمعرية . الا أن الجمعرية اُحرروا للعدن على نصي الولد بعد ائانه الروحه وبو تروح من رجل آخر (١) . ولا فرق عند الجمعية بين المدحول بها . وعبر المدحول بها . وارجح من مذهب الجمعرية أنه لا عدن قبل المدحول ، وفيل يقع قبله . وفيل بشرط المدحول لوقوعه بالقديس دون نهي الولد (٢) .

ومن قدس روحه ربي اُضافه الى ما قبل الروحانية لاعتدال عند الجمعية ، لانهم يعبرون لوقت الذي وقع فيه القديس . وعند الجمعرية يقام عليه الحد ولا يلاعن . لانهم يعبرون بوقت الذي اُضيف اليه الربى (٣) .

(٢) أن يكون كل من اروحين — عند الجمعية — حرا . مسلما عاقلا ، ناعا ، ناطقا ، غير محدود في قديس . وبشرط الجمعرية البوع ، وكمال العقل في اروحين . وللسلامة من الصمم والحرس في اروحة خاصه ، فمن قدس روحه وهي حرساء أو صماء فرق بينهما ولا تحل له أسدا (٤) . وأحاروا لعدن الاخرس اشارته المفهومة ، ولا يشترطون الاسلام ، ولا الحرية ، ولا عدم الحد في قديس على المشهور من مذهبهم .

(٣) عدم اقامة الروح لية على دعواه . ورايد الجمعرية في القديس بالرني أن يضيفه الى مشاهدته .

(٤) أن تكون لروحة مكروه لم ردها به روحها .

- ١ ، الاحكام الجمعرية ص ٨٥ ، مسائل الخلاف ج ٢ ص ١١٢ .
- (٢) المختصر النافع ص ٢٣٥ .
- (٣) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١١٢ .
- (٤) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١١١ .

(٥) أن تكون الروحة عصفية عن الربى وشهته ، وأحار جمعرية لعان  
عبر المعينة على تقي لولد حاصة .

(٦) أن يكون اهدف بصريح ربى أو سمي بولد ، ورد الجمعرة  
على ديث فدورها رجل أصابها في الموضع الآخر حرام ، لأن أصابه غير  
الروح بها في أى من الموضعين فحشة سوحت حد ربى عند جمعرية .  
٦ - حكم الثعان -

اد توفرت شروط البعد فثاعن روجان ثماء القاصى ربى على ديث  
الاحكام الآتية :

(١) سقوط الحد عن كل من روجين ثاعان .

(٢) تقع الفرقة بين روجين ثاعان القاصى ان لم يطلق الروح بعد  
للماعة ، وبعد مذهب ابي حيفة وصاحبه . وقال الجمعرية - وهو  
مذهب رور - مع الفرقة سحرد تمام للماعة . وحكم القاصى بعد سفره  
لا غير . ومع هذا الخلاف فالكل مجتمعون على أنه سحرد تمام للماعة  
لا يحل استساع كل من للماعين دلاخر ولو لم يفرق القاصى سها .

(٣) تعبر بفرقة الحاصلة بالبعد طلاف ديث عند أبي حيفة ومحمد  
ولا يحل للماعين أن سروجها بعد ذلك ، الا اد كذب نفسه أو كان منه أو  
من الماعة ما يزيل أهية الشهاده .

ودهب الجمعرية وثبو يوسف الى أن افرقة بالبعد فسح بوج  
احرمه المؤيدة لقوله عنه الصلاة والسلام { للمناعان لا يجسمان أبدا } .

(٤) اد كان للعد سمي الولد تنفى منه منه . ولا يكون سها  
من الحقوق والواجبات ، يكون بين لوالد وولده . فلا توارث سها .  
ولا نفقة لاحدهما قبل لآخر . . . . . ولكن يعمل الولد معاملة الابن في  
معص الاحكام احياها ، فاد ا قتله الماعن لا يقتل به للشبهة ، ولا يحور أن

بعض أحدهما مكانه الآخر ، أو نقل شهادته به ، وثبت بينهما حرمة  
لصاحبه ، ولا عبر الولد مجهول نسب . فإن دعاه غير الملائع لا يشن  
به به ، لا حصل أن يكذب الملائع نفسه فيحقق به ، وهذا مذهب  
الحنفية وبه قال الجمهور لا في باب الشهادة فقالوا من شهادته الابن على  
يه يدي شاه وقيل شهادته به . وفي باب القصاص حيث قالوا يجب على  
أب القصاص نفسه لو دلى على ذلك لأنهم يرون أن الأب لا يبقى  
مصلاً بين الولد وأمه الملائع في مثل هذه الحظوظ التي تعود إلى الملائع  
أو تكون عليه « ١ » .

## الباب الخامس

« في تطليق القاضى للزوجة على زوجها »

شريعة الاسلام شرعية عادة ، فهي حين حلف الطلاق بد الروح لاسباب  
ذكرها فتقدم لم يسأل أن المرأة قد تطهر لها في حجبها الزوجية أو يطراً  
عليها ما يعكر صفوها ، ويذهب شرعتها ، فرفق بها ، وبصافها لها حلف  
بها حق المصلحة لا يفرق بينها وبين زوجها . وتوجب على القاضي أن يسمع  
شكائها ، ويعمل على اصفائها فيطلب من الزوج أن يعارفا بمروءة ، فإن  
أبى فقد هو حبر على الروح ، يرفع عن الزوجة ما يطعها من ظلم لانه يحكم  
مصلحة مكلف برفع المظالم عن الناس .

والاسباب التي تحول بزوجته حين ثبت الفراق - على اختلاف فيها  
بين الفقهاء - هي ما يأتي :

١ - أن يكون بالزوج عيب يخل بالمقصود من الحياة الزوجية ٢ - أن  
يعسر نفقتها ، أو يسمع عنها مع يساره . يعسر مرور شرعي ٣ - أن يضربها

١ انظر الاحكام الجمهوريه ص ٨٧ . واعتب ان مذهب الجمهوريه يرى قول  
شهادته الوالد لوئده والولد لوئده . والوالد على ولده ، ولا يرى قول شهادته  
الولد على والده . انظر مسائل الخلاف ج ٢ ص ٢٤٤ .

دالمول أو دالمعل ٤ — أن يعيب عنها بلا عدد مدة بصر فيها بعده عنها  
٥ — أن يحسن مده تحشى فيها على نفسها العيب والشبه — وسعد لكل  
من هذه الأسباب فضلا على حدة •

## الفصل الأول

« في : التخليق لعب الزوج »

اتفق الحنيفة والحنابلة على أنه يشك للروحة حق ملك التفرق بينها وبين  
روحها إذا كن في الروح عب من هذه العيوب الثلاثة ١ — لعب ٢ — العنه  
٣ — انحصاء « ١ » • وحلفوا فيما وراء ذلك من عيوب

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه لا تفرق بين العيوب الثلاثة  
بمقدمة ، لأنها هي التي يعوب معها المقصود من الزواج فيجب التفرق إذا  
حلبه الروحة بهاء لروحه لا ترجى ثمرتها ، ولا ينحقق المقصود منها •  
أما عن هذه العيوب فلا يعوب معها المقصود من الزواج بل هو محقق في  
الحالة ، فلا يصح تطلق إلا من الروح وحده •

وذهب محمد بن الحسن إلى أنه كما يفرق بأحد العيوب الثلاثة يفرق  
أيضا بالبرص ، وبالجدام ، وبالجنون ، لأنها أمور ص لا تستقيم معها بحياة  
لروحة فهي تورث من البقرة ما سمع القريون عادة فأشبهت الحب وبخوه •

وذهب الحنابلة على أنه يفرق بالجنون كما يفرق بأحد العيوب الثلاثة  
المتفق عليها •

ومن الفقهاء من راد أمراضا أخرى تصلح سببا للتفرق ، وأكثرهم توسعا في  
ذلك الإمام مالك ، وابن القيم رحمهما الله •

ومن الفقهاء من لا يرى التفرق لعب مطلقا وهم الظاهرية •

(١) الحب استئصال عضو التناسل • والعنه عدم القدرة على إتيان  
النساء ، والخصاء : سل الخصيتين •

ولقد كان العمل سبباً للمراق على أنه لا يفرق بين الزوجين إلا إذا كان الزوج محبوباً أو عيباً ، أو حصاً ، ثم انتهى العمل في كل منهما إلى ما أحد من مذهب محمد وغيره من الفقهاء المتوسمين في هذه الباحية ، وهو أنه يحسب التفریق بعيوب الزوج التي لا يرحى برؤء منها ، أو يرحى برؤء منها بعد زمن طويل لا يمكن للروحة أن تنفى معه إلا بضرر كالحصول ، والحدام ، والبرص والسل ، والزهرى ، وغيرها من الأمراض الحبيثة التي تتعدى المريض إلى غيره ، سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به .

### شروط التفریق بالعيب :-

ويشترط للتفریق بالعيب ما يلي :

١ - أن تكون الروحة نالعة قد تقدمت إلى القاضى بطلب التفریق ، فإن كانت صغيرة وطلب فيها التفریق لم تكن للقاضى أن يفرق بينها وبين زوجها لاحتمال رضاها بالعيب بعد بلوغها .

٢ - ألا يكون منها ما يدل على رضاء بالعيب ، كأن تروحه وهي غالة بحاله ، أو تروحه غير غالة ثم علمت بعد ورضيت به صراحة أو دلالة ، كأن حبرها القاضى بين البقاء والفرقة فقامت من الحنن أو قام القاضى قبل أن تحار شت . ولا يدل على رضاها بالعيب سكوتها زمن عن طلبها التفریق قبل المرفعة أو بعدها ، خلافاً للحميرية حيث يشترطون مطالبتها بالتفریق فور علمها بالعيب .

٣ - ألا يكون بها عيب سمح من مغلظتها لأن قيام العيب بها مانع من حبتها كقيام العيب به ، فلا يكون تامساكها - والحالة هذه - مصاراً بها .

٤ - أن يكون العيب ومن في معناه نالعا ، فإن كان صيباً أمهل إلى وقت السلوع لعل عجزه عن المباشرة لصغره ، فإذا ما بلغ قدر عيبها . فإن بلغ ولم يقدر على المباشرة أمهل القاضى مدة على ما يأتى . والمجبوب الصغير لا سهل إلى البلوغ لعدم الفائدة من ذلك .



هـ - ألا يكون العيين ومن في معناه قد وصل إليها في هذا الكدح ، فإن  
 كان قد وصل إليها ولو مرة واحدة ثم عجز عنه بعد ذلك فلا حق لها في طلب  
 لفرقة ، لأن حصها فضاء<sup>١</sup> أن يباشرها روحها ولو مرة واحدة ، وقد اسوعف  
 عنها ، هكذا يرى لحقه «<sup>١</sup>» والجمهور «<sup>٢</sup>» .

وإذا كان انقضاء في مصر والعراق قد انتهى إلى أن لمريض امسعى أو  
 انعدى يصبح سببا لفرقة ولو كان مدركا ، فاولى - فباعتقاد - أن  
 تكون العلة الطارئة سببا لفرقة إن لم يرصد بها الروح لا بها تنصرف بذلك  
 فوق ما تنصرف من معاشره روح أرض أو أحده .

وعنى ما تقدم من بروح من رجل ثم سبب لها أنه مريض مرضا لا يرجى  
 برؤه مه - أو يرجى برؤه ولكن بعد زمن طويل لا يسكنها اهتمام معه ألا  
 تنصرف ، كان من حصها أن ترفع أمرها إلى القاصي طالما التفريق بينها وبين  
 روحها - وكان عني القاصي إذا ثبت مرض الروح شهادته أهل الرأي في ذلك  
 وهم الاطباء أن أمر الروح يصدقها في الحال - فإن طلق عنها ، وألا طلق  
 القاصي حيا عنه ، فقد لمصر الذي يلحقها من الماء معه .

ومن مروح من رجل ثم سبب لها بعد العقد أنه محبوب كان لها - أن لم  
 يمرض مه - أن يطلب من القاصي التفريق بينها وبينه ، فإن ثبت لدى القاصي  
 بأي طريق من طرق الاثبات أنه محبوب أمره بطلبها في الحال ولا يمهله  
 لعدم الفائدة من مهاله ، فإن أبي الروح أن يطلق طلبها القاصي بيانه عنه  
 ليرفع عنها ما يلحقها من ضرر .

ومن تروح من عيب أو حصي وهم لا تعلم حاله ، ثم ينزل لها حاله بعد ذلك كان من  
 حلتها - أن لم ترض بالمقام معه - أن ترفع الأمر إلى القاصي ليعرف بينها وبين روحها ،  
 وإن صدقها واعتبر بأنه لم يصل إليها أحله القاصي مه ( قيل قمرية ، وقيل  
 شمسية ) ولا فرق بينهما في الحال لاحتمال أن يكون عجزه عن الوصول

(١) انظر البحر الرائق ج٤ ص ١٢٤ .

(٢) انظر الاستبصار ج٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

اليها لعارض يرول . فس الناس من يعتدل مراجه وتشط دواعي رعبه في المرأة في فصل دون فصل ، فإدا مرب به الة — وهي مشتمة على الفصول الاربعة المختلفة — ولم يصل اليها علم أن به عيبا مستحكما ، وحيث أن عادت الروحه مطايتها بالتفريق لعدم وصوله اليها واعترف الروح بذلك تلقى عليه القاصي أن لم يطلق ، ولا يطره بعد ذلك ولا يوما واحدا — أن طلب ذلك — إلا برضاها (١) .

أما إذا لم تصدق الروح في دعوى عدم الوصول اليها ، وادعى هو أنه حاصها ، فإن كان قد تزوجها ثيبا كان القول قول الروح مع يمينه لأن الظاهر بشهده به وكذا لو تزوجها وهي بكر ثم ظهر بالكشف عليها أنها ثيب . وإن ادعى أنه أزال نكارتها بعد المحالطة وهو يدعى أنه أزالها بالمحالطة كان القول قوله مع يمينه ، لأن الأصل في الإنسان السلامة وهو ظاهر يشهده .

وإن كان قد تزوجها بكرا ثم ظهر بالكشف عليها أنها لا تزال على حالها أحله القاصي سنة فإن عادت بعد مصيها مطالبة بالتفريق يدعى أنه لم يصل اليها أعيد الكشف عليها ، فإن ثبت أنها ثيب كان القول قول الروح مع يمينه ، وإن ثبت أنها لا تزال بكرا فرق القاصي بينها وبينه . وعد الجمعيرة لا يجب على القاصي أن يكلف أحدا بالكشف عليها ، بل له ذلك ، وله أن يحكم بيمين الروح من دون احصائه بسوة للكشف عليها (٢) .

هذا — ولا عرة متأحيل غير القاصي ، فمن أمهله زوجته اعدارا له ثم حاصته بعد ذلك طالة الفرقة في الحال لا يستحب لها القاصي بل يسهله سنة غيرها .

ثم إن ابتداء السنة من وقت الحصومة إلا إذا كان الزوج صغيرا ، أو مريضا ، أو محرما عنها تتدعى من حين بلوغ الصغير ، وشفاء المريض ، وإحلال المحرم .

١ أنظر فتح القدير ٣ ص ٢٦٢ .

(٢) الأحكام الحميرية ص ٧٧ .

ولا يحتب من الة مده عمره عن الاتصال بها لما ع من جهتها مطلق كمرصه وسفرها ، أو لما ع من جهة لا أخير له فيه كمرصه وحسنه ، أم ن كان المانع من جهة وبأختياره كسفره وكو يحج ون مدة عينه تحتب من السنة ، لأن هذا لا يعد عدرا له .

وأذا ثبت العيب ولم يطلق الزوج ، هل يقع الطلاق بأختياره الطلاق دون توقف على حكم القاضي ، ولا مع إلا د أوقعه القاضي ؟ رأيي عند بحمه ، الأول مروى عن أبي يوسف ومحمد ، والثاني مروى عن أبي حنيفة «١» ، والفرقة على أي حال طلاق نائ ، لأنها فرقة قبل لدخول حقيقة ، ولأن رفع الضر لا ينحقق إلا بالطلاق النائ ، ولو كان رحيب لا يمكنه أن يراجعها بدون عقد فسمى الضر . وسب للروحه كمال للمهر ، وعليها عدة بوجود الخطوة الصحيحة «٢» .

ويرى الجمهور أن لبراء أن تستل بالفرقة ، ون كاب هناك مدة مصروية فاقص والروح لا يزال على حاله كان لها أن تستد بالفرقة دون مراعاة الحكم ، والفرقة عندهم مسح لا طلاق «٣» .

## الفصل الثاني

« ف : التطليق لعدم الاتفاق »

لا يحبر مذهب الحنفية ولا مذهب الجمهور لتفريق بين المرأة وروحها لعدم الاتفاق عليها سواء آكان عدم الاتفاق لأعصار الروح أم لامتدعه عن الثقة مع يساره ، لأن الروح أن كان معصرا فالواجب نظره الى مسيره ، والله تعالى يقول ( لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما

(١) أنظر مرق الزواح للشيخ الخفيف ص ٢٦٩ .

(٢) البحر الرائق ج ٤ ص ١٢٤ .

(٣) الأحكام الحميرية ص ٧٦ .

أنه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه سبحانه الله بعد عرسه (١) . والمعر  
ما آتاه الله شأ حتى يكلفه بالاتفاق على روحه منه . فممكن من فله  
ما يستوجب تطبيق روحه عليه . وعلى روحه أن تطرحه في أن يبدل الله  
عسره يسرا . ولا ضرر في ذلك عليها ، لأنها تؤمر بسددة نفسها على روحها  
وعلى من تحت عبهم بفتحها — لو لم تكن مروحة — آتاه دودة وفصاء .

وان كان الروح موصى وتمتع عن نفسه روحه فان كان له مال ظاهر  
مع ما به الاتفاق مع عبها ، وان لم يكن له مال ظاهر حسن حتى يفتح ، وإذا  
لم يتعين التفريق رافعا نظم الروح روحه حتى يلحق الله وهو أقصى الحلال  
إلى الله .

قالوا : ويؤيد ما ذهب إليه أنه كان في الصحابة معبرون كثيرون وسبه  
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالتفريق بين رجل وروحه  
لعدم اتفاقه عليها .

هذا مذهب الحنيفة والحنابلة وهذا وجهه نظريهم في أماله .

أما الأئمة الثلاثة ( مالك ، والشافعي ، وابن حنبل ) فقد ذهبوا في  
للروحة حقا في طلب التفريق بعد الاتفاق عليها ، وعلى القاضي متى نسب  
لديه صحة دعواها ، أن يفرض بينها وبين روحها دفعا للضرر عنها .

والأئمة الثلاثة يفتنون على هذا المذهب ، ويختلفون في التفصيل ، ويسندون  
على ما ذهبوا إليه بأدلة :

منها : أن الله تعالى يقول « فمساك معروف أو تسريح بأحسن » ومع  
عدم الاتفاق لا يكون الروح مسك معروف ، بل يكون طالما وعليه رفع  
ظلمه عن الزوجة تنطقها ، فان امتنع فرق القاضي بينهما لأنه تعين رافع  
لظلم محقق .

ومنها : أنه من المتفق عليه أن لقاضي يفرض بين الزوج وروحها إذا ثبت  
أن الزوج عينا حسيا كالعه وطلعت الزوجة الطريق ، وما ذلك إلا لرفع

الصرر عنها ، وفي عدم الاتفاق صرر محقق ، وهو شدد عليها ما ذكر ، فكان التعريق بسببه أولى وألزم .

ومنها - أن أما الرباد قل . سأل سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على روحه أيمرق بيتهما ؟ قل نعم ، فلب له سبعة ؟ قال سبه وفوله سبه تصرف الى سبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولئن كان هذ الاثر فمراسل سعيد بن المسيب يحجج بها عند كثير من الفقهاء « ١ » .

قالوا - وقد ثبت أن عمر بن الخطاب كتب الى أمراء الاحدق ورجل عابو عن سائهم أن يأخذوهم أن نفقوا أو يظنقوا ، فان طلقوا نفقوا سبعة ما مصى .

وأب ترى أنه لا نص من مرآة أو سبة صحيحه بصرح بحوار التعريق بين لروحين لعدم الاتفاق ، والادلة لكل من التعريق يمكن مافشها .

وأما ما كان الامر فقد كان العمل حاربا في مصر والعراق على ما ذهب اليه الحنفية والجمهورية من أنه لا يحوز التعريق بين الروحين لعدم الاتفاق . . . . . ولكن ترك العمل بهذا المذهب وأخذ بذهب مالك في هذه المألة لانه أوسع من غيره - وبفصل ما استمر عليه العمل هو .

أن الروح اذا لم ينفق على روحه ، وظلت التعريق بينهما وسبه لذلك ، فبظن ، هل للروح مال ظاهر ، أو ليس له مال طاهر ؟ فان كان له مال ظاهر استوفت الزوجة نفقتها منه بأي طريق من طرق الاستيفاء ، ولا تعاب السي ملها ، لان حقها في النفقة لم ينف ، ولا فرق في هذا بين كون الزوج حاضرا أو غائبا .

ون لم يكن للروح مال ظاهر ، فاما أن يكون حاضرا ، وأما أن يكون غائبا ، فان كان حاضرا وثبت اعماره بدعواه ومصادقة الروحة ، أو بينة

مهية القاضى مدة لا تزيد على شهر . فان أتمق فيها ، و ن لم يفتق طلق  
القاضى عليه .

وأن كان حاصر ولم يثبت اعذاره ، بأن أقر يساره ، أو سكت عن  
بيان حاته من يسار أو اعذار ، أو ادعى الاعذار وعجز عن سبه ولسم  
تصدقه لروحه طلق عليه القاضى في الحال ولا يملك كفا في الصورة  
السابقة ، لانه حيث لم ثبت اعذاره كان صهرا حاله أنه مبيت في عدم  
الاتفاق فلا فائدة من مهاله . أما في لصورة السابقة فقد ثبت عذاره فم  
مكن منع لانه ما امع عن الاتفاق إلا لعذر ، وليس شى على لروحه أن  
تنظر مدة قصيرة قد بدل الله فيها عسر روحها يسرا .

وان لم يكن للزوج مال فدهر وكان عائنا فان كذب عيسته فريه بحيث  
سكن الاتصال به ، أعذر الله القاضى وذلك بأن يرسل الله كسبا أو رسولا  
ويضرب لها أحلا «١» لحصر نفسه للاتفاق على روحه أو يرسل لهيب  
تفتنها ، فان حصر وأتمق عليها ، أو أرسل لها العفة فيها ، والا طلق عيسته  
القاضى بمد مصى الاحل والاكذ من وصول الاعذار الله .

وحكم المسحون لدى لى به مال ظاهر حكم بعائ عبة فريسة اذا  
طلب لروحه تطلبها منه لعدم الاتفاق عليها .

وان كانت عبة الزوج بعيدة بحيث لا سهل الوصول اليه ، أو كان مجهول  
الحال ، أو مفقودا ، وثبت ما تدعه لروحه من عدم اتفقه عليها طلق عليه  
لقاضى في الحال بدون اعذار ولا مهال «٢» .

١. حدد القانون المصرى الاحل بمد اقصاها سبعة ادم .

٢. ذهب الحميرية الى أن روحه المفقود لا حبار لها ان عرف حيره  
أو كان له ولى يفتق عليها ، فان فقد الامران ورفضت امرها الى  
الحاكم احلها أربع سنين ، فان وحده والا امرها بعدة الوفاء ثم اناحها النكاح ،  
فان جاء في العدة بهى روحه ، وان خرجت من عدتها وتزوجت فلا سسر له  
عليها المختصر النافع ص ٢٢٥ .

هذا . وان الصلاق الذي يوقعه القاضي بسب عدم الاتفاق يكون رجعا اذا كان بعد لدخول . وبحور لروح أن يراجع روحه ما دام في عندها . ما سب ساره وأظهر استعداده للاتفاق عليها . وبعد ذلك لا يصح الرجعة لقيام سب التطبيق .

## الفصل الثالث

### « ن : التعريق للضرر »

المراد بالتعريق هو ايداء روح روحه بالقول أو بالفعل . كالضرب للرجع . واشتم المقذع . والهمز ضرر سب . وحملها على ارتكاب محرم ، وبعد على ابتزاز مالها .

ومذهب الحنفية والجمهور لا يحبر التعريق بناءً على سب الروح شئ من ذلك ، واب على نقاضي اذا تب لديه دعوى الروح ايداء روح به أن يحصر لروح ونهاه عما يفعل بروحه . وبأمره بحس عشرة . فإن امثل فيها . وان اسر على ايدائه انها عرره بنا براه رادعا به . كاشم . والضرب . والحس .

وعلى هذا جرى العمل ولا يزال يجري الى الآن في العراق .  
 أما في مصر فقد كان العمل على هذا أيضا الى أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وفيه ما يأتي :

« المادة السادسة » - اذا ادعى روحه ضرر الروح بها لا يقطع معه دواء عشرة بين أمثالها بحور لها أن تطلب من القاضي التعريق ، وحينئذ يظفها لقاضي طلبة دأته اذا تب لضرر وعجز عن اصلاح بينهما . فاذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم ينسب لضرر بعث القاضي حكيم ، وقضى على الوجه المبني بالمواد ( ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ) .

« المادة السابعة » - يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين عدلين من أهل بروحين أن امكن ، والا فمن غيرهم من لهم حرية بحالهما ، وفقدته على الاصلاح بينهما .

المادة الثامنة « — على المحكمين أن تعرفوا أسباب الشقاق بين الزوجين  
وبعد جهدهم في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معبودة فرارها .  
« المادة التاسعة « — إذا عجز المحكمين عن الإصلاح ، أو كذب الإساءة  
من الزوج أو مذهب ، أو جهل محل فرار الزوجين بطلته ، أنه .  
« المادة العشرة « — إذا اختلف المحكمين أمرهما القاضي بعبودة  
البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .  
« المادة الحادية عشرة « — على المحكمين أن يرفعوا إلى القاضي ما يفرزونه ،  
وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

والأصل في التحكيم عند المشاققة بين الزوجين قوله تعالى « و من حكم  
شئو بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » يريد إصلاح  
يوفق الله بينهما أن الله كان عليما خبيرا » .

وما استقر عليه العمل في مصر بقتضي لقانون المذكور مأخوذ من  
مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، والعمل به — إذا سحك الشقاق  
بين الزوجين وتعذر الوفاق ، ونشأ في روح في عدوانه وأصر على عدم  
الطلاق — أولى من عبود على مذهب الحنيفة والحنابلة ، لأن في الناس  
من يسأدي في عدوانه على روحه ولا يردده رجلا ، ولا يسمع معه تعزير .

## الفصل الرابع

« في : انتطليق لنفسه الزوج »

إذا عاب الزوج عن زوجته مدة تتصرف بها ، وتحشى على نفسها انفقه  
لم يكن لها عند الحنفية والحنابلة حق في طلب التفريق بينها وبين زوجها ،  
لعدم قيام ما يسي عليه التفريق في نظرهم . وعلى هذا لا يزال العمل يجري  
في العراق ، وقد وقعت محاولة شرعية للعمل بغير هذا المذهب ولكنها  
محاولة لم يقدر بها أن تظهر إلى حيز النور ، فقد وصفت لائحة بالأحوال



اشخصية للعمل بها في احكامه الشرعية بمراقبه. ولكه معطلة الى يومنا هذا .  
وقد جاء في الفقرة الاولى من المادة ٧١ من هذه اللائحة ما نصه :

« اذا ترك الزوج مالا ونصب وطلب الروحنة المرقى فهو القاصي  
والنصفان للارثة نصفه ، فاذا حصل ينس من احد حبر نصفه وحاشه و  
منه يؤخذ ذلك أربع مائة اعدرا من تاريخ النكاح ، وان لم يكن احد  
حبر عنه خلال هذه المدة وانسب الروحنة على النصف من سهم » .  
وجاء في الفقرة الثانية من المادة نفسها ما نصه

« اذا كانت عينة الروح في دا وحبر بحكم القاصي بالمرقن بعد مرور  
سه من عودة المتحاربين واسرائهم الى اوطانهم دون ان يظهر عنه حبر » .  
وما في مصر بعد ترك العمل سذهب الحنفية الى ما نص عليه نقابون رحمه  
٢٥ لسنة ١٩٢٩ وفيه :

« المادة اثنى عشر » : اذا عدت روح ستة فاكتر فلا عدل مقبول حبر لروحته  
ان تطلب الى القاصي نصفها دائما ان تقرروا من بعده عنها ولو كان له مال  
تستطيع الانفاق منه .

« المادة اثنى عشر » - ان أمكن وصول الرسائل الى العائبة ضرب اه  
أحلا وأعدر اليه ، انه سئلها عليه ان لم يحضر للاقامة معها أو يقبلها اليه أو  
يصدقها ، فدا قصي الاحل ولم يعمل ولم يد عدرا مقولا فرق القاصي  
بينها سطليله ، انه ، وان لم يسكن وصول الرسائل الى العائبة طلقها  
القصي عنه فلا عدل ومصر أحل « ١ » .

١) نصب المذكور الانصاحيه على ان هذا الحكم موجود من مذهب الامام  
مالك رضي الله عنه ، ولكن مذهب مالك لا يشترط لحوار العريق ان يكون  
المسء غير عدل مقبول بل عبده بخوار العريق سواء كانت أعينه بعدل مقبول  
ام بعدل غير مقبول اذا طلبت الروحنة ذلك . فمن سافر لحجارة -  
أو سبذ لسفارة - أو رجل لطلب علم وترك روحته ولم يستطيع نقلها  
اليه كان ذلك من ممرات طلبها لفرقة ان شق عليها عباده ولم تامن على نفسها  
المسء - والحق ان القابون في اشتراطه لحوار العريق كون المسء بعدل غير  
مقبول يوافق مذهب الحنفية لانهم هم الذين يعرفون ان العدل المقبول والعدل  
غير المقبول .

## الفصل الخامس

« في : التطليق لحبس الزوج »

مذهب الحنفية والجمهورية لا يرى حوار التفريق بين الزوجين سبب لحبس الزوج مدة تنصر به الروحة ، وعلى هذا يحرى العسل في العسرق الى يوما هذا ، وقد حاول المشرع العراقي العدول عن هذا المذهب لسي رأي راه أوفق وأرفق للمرأة ، وهو ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ من لائحته الاحول الشخصة لمحاكم العرافة ، ونصها

« رروحة المحسوس المحكوم عليه نهائيا بمقونة مفيدة لتحرره مدة سبب من فأكتر أن تطلب الى القاضي التطليق عليه ذلك للصرر ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » .

وقد عتب أن هذه اللائحة لم يعمل بها ، وأنها لا تزال معطلة الى اليوم . ما في مصر فقد عدل عن مذهب الحنفية لي ما جاء في المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها :

« رروحة المحسوس المحكوم عليه نهائيا بمقونة مفيدة لتحرره مدة ثلاث سبب فأكتر أن تطلب من القاضي بعد مقضى سنة « أ » من حبسه التطليق عليه نهائيا للصرر ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه » .

وهذا الحكم مستند من مذهب الامام مالك رضى الله عنه .

## الباب السادس

« في : العرقة بسبب الردة »

الردة هي ترك المسلم أو المسلمة دين الاسلام الى دين اخر ، أو الى غير دين

١١ - انة الى صربها المشرع المصري اقضى الاحلالية الروح أو حبسه بانعمل هي السنة الثمينة وهي ٣٦٥ يوما ، وقد نص على ذلك في المادة ٢٣ من القانون المذكور حيث قال : « المراد بالسنة في المواد من ١٢١ الى ١٨ هي السنة التي عدد أيامها ٣٦٥ يوما » .

والردة من الاسب التي تقع بها الفرة بين الروحين من تلاء نفسها دون  
توقف على حكم القاضي ، باتفاق الحية وجمعية ، مع خلاف سر في  
معن الجزئيات ، واليك التفصيل :

اولا - اذا ارتد أحد الزوجين دون الآخر :

يرى الحية أنه اذا ارتد لروح وحده وقع الفرة بين روحين في  
الحال دون توقف على قضاء القاضي ، سواء آكأب الروحة مسسة أم  
كنائية . وتقرر الفرة عند أنى حسمه وأبى يوسف رحمهما الله . وعند  
محمد رضى الله عنه تعتبر طلاقا .

وإذا ارتدت الروحة وحدها انفسح الكاح في طاهر المذهب ، وتحبر  
الروحة على الاسلام ، وعلى تحديد عقد الكاح بمرحى لا سبأ  
للرأة التي تريد الخلاص من روحها الخلاص عن طريق الرده ، وعلى هذا  
خرى مشايخ بخارى وأصبوا به ، وأفتى مشايخ بلخ وسرقند بعدم وقوع  
الفرقة بده الروحة معاملة بها بمبعض معصودها .

ويرى الجمعية ، أنه اذا ارتد أحد الروحين عن الاسلام انفسح الكاح  
لا توقف على القضاء ، عبر أنه اذا كآب الرده قبل الدخول انفسح الكاح  
في الحال ، وان كآب الرده بعد الدخول توقف الفرة الى انقضاء المدة ،  
فان انقضاء ولم يعد المرتد الى الاسلام انفسح الكاح مد ارتد ، وان عد  
الى الاسلام في أثناء العدة بقي الكاح على حاله الا اذا كان المرتد هو روح  
وكان مولودا على فطرة الاسلام حبث يفسح الكاح في الحال ،  
وقعت الرده قبل الدخول أو بعده «١» .

وتحبر الروحة المرتدة - عند الجمعية - على الاسلام ، ولا تحبر على  
تجديد النكاح بمر يسير بعد ما بان «٢» .

(١) الاحكام الجعفرية ص ٧٨ مادة ٣٠٣ .

(٢) الاحكام الجعفرية ص ٧٨ مادة ٣٠٤ .

## ثانياً - إذا ارتد كلا الزوجين :

يرى الحنفية أنه إذا ارتد الزوجان معا أو على التعاقب ولم يعلم لاسبق منهما ثم أسلم كذلك فالتكاح صحيح حاله دون حاجة إلى عقد جديد .

وإذا رتدا على التعاقب وعرف الأسبق منهما رده ، أو رتدا معا ثم عادا إلى الإسلام على التعاقب وعرف الأسبق منهما في العود بفسخ التكاح ويفرق بينهما في الحال .

ويرى الحنابلة أنه إذا ارتد الزوجان معا أو على التعاقب بعد الدخول ولم يعلما الأسبق منهما ثم أسلم كذلك في العدة يبنى التكاح فائبا بهما . وما بعد إذا كان قبل الدخول لا إذا كان رتداد الزوج عن فطره فحصل البتة في أول زمن إردده وهو بعد دخوله «أ» .

وإذا ارتدا على التعاقب وعرف لاسبق رده ، أو ارتد معا ثم عادا إلى الإسلام على التعاقب وعرف الأسبق عودا فالحكم عين الحكم فيما لو ارتد أحدهما دون صاحبه .

هذا - ومن أقرب على دين مساوي ثم ارتدت عنه ابنة غير دين أو ابنة دين غير مساوي فحكمها حكم من ارتدت عن الإسلام يتحقق .

ومن فرقت على دين مساوي كاليهودية ثم ردت عنه إلى دين مساوي حر كالنصرانية لا تعتبر مرتدة عند الحنفية ، وتعتبر مرتدة وفسخ التكاح عند الحنابلة وهو أصح القولين عند الشافعية . لكن إذا أسلمت قبل انقضاء العدة فإن التكاح يبقى على حاله .

والفرد حسب الردة لا يوجب حرمة مؤمنه فمن عاد إلى الإسلام بعد ما ارتد وولدت منه زوجته جاز له أن يجتد نكاحها ، انقضت عدتها أو لم ينقض ما لم تحرم عليه حسب حرمة مؤمنه أو مؤمنة .

... وبعد هذه هي أهم فرق أرواح عرسانها وتفصيلها وهناك فرق

أخرى لم تفرد بها نحوًا مسئلة اكفاء ، بل ذكرناه عنها في موضع محتشمه  
تقدم ، وذلك كالفرقة بسبب سوء الروح عن الاسلام وقد أسلب روحه ،  
والفرقة بسبب عدم كفاء الروح ، والفرقة لكون المهر أقل من مهر المثل ،  
والفرقة بسبب حبار البلوغ أو الافقه ، والفرقة بسبب طرؤ ما يوجب حرمة  
المصاهرة ، وغير ذلك من الفرق التي ترد على عقد الزواج .

وهناك فرقة أخرى بسبب فسحا ولا ملاحا . وبها هي فرقة بالاندان . على  
معنى أن الروحية معها فائسة ولكن يحرم فيها ما يكون عادة بين الرجل  
وروحه الى أن يوجد ما يرفع لتحريم وهو الكفارة ، وهذه لفرقة تكون  
بسبب نظهر وهو ما نعرض له في الباب التالي .

## الباب السابع

« في : الطهار »

١ - تعريضة ٢ - ركنه ٣ - شروطه ٤ - حكمه .

### ١ - تعريف الطهار :-

الطهار هو شبه الرجل روحه بامرأة محرمة عليه على الأبد ، أو بحرمة  
مها لا يحل نظره اليه ، وذلك كأن يحوّل الرجل لروحته حب على كراهة .

### ٢ - ركنه :-

وركن الطهار هو الصبة لى بدل على تشبه الرجل روحه في حرمتها  
عليه من هي محرمة عليه تأييدا ، أو لمصاهرة ، أو رصاع .

### ٣ - شروطه :-

ويشترط لصحة الطهار ما يلي :

أولا - أن يكون المظاهر روحا ، ناعا ، عافلا مستمرا .

ثانيا - أن تكون المظاهر منها زوجة قد انعمت رواجها صحيحا نكاحا ،  
فيصح الطهار من المعتدة من طلاق رجعي لقيام روحيتها ، ولا يصح من  
المعتدة من طلاق نكاح ، ولا من المعتود عليها عقدا فاسدا ، ولا من المعتود

عنها عقدا صحاح غير نافذ . لانهن حرام عليه فعلا فلا يكون للظهار مهر  
معنى اللهم الا اذا كان مجرد الاحار عن الواقع .

ثالث - ان يكون المرأه التى شبه بها روحه محرمة عليه على جهة التأييد  
تحريرا محصيا عليه . فان شبهها بحرمه عليه تأييد عند فريش من الفقهاء دون  
فريش . كانه من ربي بها . أو كنه من الربى لم يكن ذلك صهرا على المعتد  
من مذهب الحنفية .

ويشترط احقره في الظهار ان يسع نفس المظاهر شاهدا عدل . وفى  
صحاح الظهار مع الشرط روايان عنهما أشهرهما اصحهما . ويشترطون فى  
المظاهر الاسلام ، واللوع ، وكمال العقل ، والاخبار ، والقصد . وفى  
المظاهر منها فيه روحها حقيقة أو حكما . وأن تكون فى طهر لم يطامعها  
فيه اذا كان روحها حاضرا ومثلها يحيى . وفى اشراط الدخول تردد .  
امروى لاشراط . وفى وقوعه بالمتنع بها قولان أشهرهما الوقوع « ١ » .

#### ٤ - حكم الظهار -

كان رجل فى انحاءه اذا أراد ان يطلق امرأته حملها فى التحريم على  
نفسه كالمواضع التى لا يطلق عليها من أمه كالفخذ . والظهر . والبطن ،  
والفرج ، ثم نظروا فلم يجدوا موضعا أحسن فى الذكر ولا أنثى من الظهر  
مع اصابة المعنى الذى أرادوه فاستعملوه دون غيره ، ثم ان حولة بن ثعبنة  
قال كتب تحت أوس بن الصامت وقد جاءه خلقه بكبر سه فراحضه  
فى بعض ما أمرى به فقل أنت على كظهر أمى . ثم خرج فحس فى ددى  
قومه ، ثم رجع أبى فزاد دى عن نفسى فقلت والذى نفسى حوله بيده لاتصل  
أبى وقد فلت ما قلت حتى نقضى الله ورسوله فى ذلك فوقع على فدمعته بنا  
تدفع به المرأه الشح الكبير وخرجت الى بعض حبرائى فأخبرت ثناء فليسنها  
و بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فحمل يقول لى  
روحك و بن علك وقد كبر وأحسب ايه . ففعلت أشكو الى الله ما أرى

من سوء حظه . فتعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتعشاء عند  
رسول ابوحى ، فلما سرى عنه قال : ابرأ الله منك ولى روحك ساء ، وتلا  
قوله تعالى « قد سمع الله قول الذى تحدثك فى روحها وتشكى الى سبه  
والله سمع تعذورك . ان الله سميع عليم » الذين يظهرون منكم من  
سائهم ما هم امهاتهم ان اعانهم الا اللاتى ولدنهم وانهم ليعوبون منكم من القول  
ورورا ، وان الله لعفو عفو . والذين يظهرون من سائهم ثم يعودون لما  
فعلوا فحزير رفته من قبل ان يساب دكم فوعظون به والله بما تعملون  
خبر . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يساب فمن لم  
يستطع فضعاف منى مكى . دت تؤموا بالله ورسوله وتلك حدود الله  
واللذين عداك الان . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مريه  
فيعصى رفته . فقلت : لا يجد ذلك يارسول الله . ثم قال : مريه ان يصوم  
شهرين متتابعين . فقلت : هو شح كثير لا يطق صوم . فقال مريه فسطعم  
سنتين مسك . فقلت : ما عده شئ يارسول الله . فقال : ما سمعته برفق  
« ١ » ، فقلت : وانا اضعه برفق ايضا ، فقال : اعمى واستوصى به حبرا « ٢ » .

ومن ههنا يعلم أن حكم الطهار في الإسلام غير ما كان عليه في الجاهلية ،  
فمن صاهر من روحه لا يصره لشرع مطلقا لها . وأما يصره عائنا بأجوبة  
لروحته . وغالما لروحته حيث أراد انكدها . وحرؤه على ذلك أنه لا يحل  
له فرداها والاستمتاع بها . ولا يحل لروحته تمكيه من ذلك حتى يكفر  
عن خطئته يعني ربه مؤمنة أو غير مؤمنة ، فإن لم يجد فصماء شهرين  
متتابعين ، فإن لم ينطق فاعطاه من مسكيات ، يعدهم ويعشيه مع  
اشباعهم أو يدفع بهم فبسة ذلك . وقال الحميري لا يجوز دفع القصة ( ٢ ) .  
فإن هو كفر حبل له روحته . وإن امتنع عن التكفير ألزمه به القاضي دوما

(١) المراد عرف من عمر ، والعرف بالبراء المفتوحة ، وسل سبع ثلاثين

صاعداً على الأصح - فمع التقدير ح ٢ ص ٢٤١ .

٢ العامة " هامن فتح القدس " ج ٣ ص ٢٢٦ .

(٣) مائيل الخلاف ج ٢ ص ١٠٩ .

لنصر عن الروحة وذلك بأن يحسه أو يصره حتى يكفر أو يظن . وفان  
الحصيرة إذا رغب الروحة أمرها إلى القاصي نظره ثلاثة أشهر من حين  
الرافعة . وعند انقضائها يصيب عليه حتى يكفر أو يظن « ١ » .

## الباب الثامن

« في : العدة »

١ - تعريفها ٢ - سببها ٣ - حكمية مشروعيها ٤ - أنواعها ٥ - بحول  
العدة من نوع إلى نوع ٦ - عدة من روحها مطلقها وهي في عدة نسم  
منها ٧ - تدخل العدين ٨ - مدأ العدة ونهايتها ٩ - ما يجب على العدة  
وما يجب لها .

### ١ - تعريف العدة -

العدة لغة الإحصاء ، تقول عدت الشيء عدة إذا أحصيته حصاءً ،  
وتطلق العدة ويراد بها المعداد .

وشرعاً : مدة يرم المرأة برخصها عقب انفراق لانقضائه ما هي من نار  
سكج أو شهه .

فمن وجب عليها العدة وجب عليها أن تنظر ولا تزوج بعد روحها  
الأول « ٢ » هذا انقضاء عدتها انقضاء العلائق بينها وبين روحها ، وحل لها  
أن تزوج بعده من تشاء .

وليس على الرجل أن يرضى مدة العدة التي تبرئها مطلقه ويسع  
فيها عن الزواج إلا إذا كانت من يريد الزواج بها محرمة عليه لما عرفت وذلك  
كمن طلق زوجته وأراد الزواج من أختها فإنه لا يجوز له ذلك لا بعد مضي  
عدة مطلقه لئلا يكون حاملاً من أختها ، ومن كان مروحاً من أربع سوة

(١) المحصر النافع ص ٢٣ .

(٢) إلا إذا كانت مطلقه لئلا يأنها لا يحل في العدة لروحها ولا لغيره .



مطلق احداها فليس له أن يزوج غيرها حتى تنقضي عدتها لئلا يكون حراما  
بين أكثر من أربع (١) .

٢ - سببها -

وتجب العدة لأسباب مختلفة وهي :

أولاً - وفاة الزوج قبل لدخول أو بعده إذا كان عهد الزوج صحيحا .  
وإن كان لعقد فسد فلا تعد العدة لا إذا حدث دخول حقيقي .

ثانياً - حدوث مفارقة في نكاح صحيح — ملاق أو فسخ بعد دخول  
الحقيقي أو بعد الخلوة الصحيحة أو الفسده عد الحصة ، وبعد لدخول  
الحقيقي فقط عند الجفريّة .

ثالثاً - حدوث مفارقة في نكاح فسد و ولاء بشبهة بعد بدخول  
الحقيقي عند الحنفية والجفريّة .

٣ - حكمة مشروعيتها -

وقد شرع بعدة لتحكم كثيره منها العرف على راء الرحم من الحمل  
حتى لا تختلط الأنساب .

ومنها سكن الروح من الحداد وإظهار أسفها وحزنها على وفاة زوجها .  
وهذا صرب من الموء له اد ليس من المروء ولا من عرفان بحسب رواج  
المراء اثر وفه روحها ووقل دخوله بها . كما أنه يس من اللائق بمراء  
اقرب برحل وارصب ذهبه براءة المصاهرة أن تعد بحاء روحية  
حديثة في وقت لا يرال فيه أهل روحها الموء في حزن عليه .

ومنها أن الشارع أراد من وراء العدة أن يهيء لطلاق فرصة ، ويحمل  
أثمة مسد من الوقت معه يراجع فيه نفسه ويبدم على سرعه بالطلاق  
فيرجع روحه فلا عهد ولا مهر إن كان قد صفها رجما وعدتها لا يرال

(١) تقدم ان الشافعية والحنفية يحبرون للرجل أن يزوج من أحب  
من طلعه باننا قبل مصى عدتها . وكذا من حاسة بعد ما انار الزانية وهي على  
عدتها . انظر ص ٨٥ ، ٨٨ من الكتاب .

باقية ، أو يعيدها إلى عصمته بعقد حديد ومهر حديد وهي في العدة ان كان قد منقها من قبله . أنه وليس ذلك لأحد غيره . أما بعد العدة فهو والاحسب سواء في طلب الزواج منها ورسا فصلت الاحسب عليه ولا يملك منها من ذلك .

وحكمه آخرى وراء ذلك كله . وهي النوبة يحظر الزواج وعظيم شأنه ، فإذا ما نهى روحية امرأة فلا تقدم على روحية حديده إلا بعد مضي مدة يكون فيها التصبر و سروي . وحاجه المرأة الى التصبر والتروي في الزواج عليه واصحه لان عصمها بد روحها لا يبدل . فإذا ما سرع وظهر حشوها عجزت عن مقارفة روحها . أم لرحل فأمر بطلاق يبدل . ويستطيع التخلص من الروحة الذ ولا تلائمه حث شاء . فممكن يحتاجه الى مدة مصرورة شرعا سروي فيها قبل ما يقدم على الزواج .

#### ٤ - أنواع العدة -

وانواع العدة ثلاثة : (١) عده بالاقرء (٢) عده بالاشهر (٣) عده بوضع الحمل - وانيك بيان كل منها :

##### أولا - العدة بالاقرء :

الأقرء جمع قرء ، والقرء لفظ مشترك بين معنيين ، فهو يطلق لعدته على الحيض وعلى الطهر ، وقد جاء في بيان عدة المصنقات قوله تعالى ( والمطلقات يرضن بأنفسهن ثلاثة قروء ) ولفظ القروء في الآية يحتمل كلا المعنيين ، ولهذا اختلفت بصحة ومن بعدهم في المراد منه ، فذهب فريق الى أن المراد من القروء في الآية الحيض ، واختاره الحنفية والحنابلة ، وذهب فريق آخر الى أن المراد من القروء فيها الطهر ، واختاره المالكية والشافعية والحنفوية ، ولكل من الفريقين أدلة لا يظلل بذكرها (١) .

١ راجع كتب التفسير عند شرحها لانه . وراجع فتح العدير ج ٣ ص ٢٧٠ وما بعدها .

ومقدار عدة بالافراء ثلاثة قروء كب هو نص لأنه السابقة . وساء على الخلاف في معنى افراء ذهب الحنفية الى أنه لا بد لاساء اربعة من ثلاث حصص كواحد بعد الفرفة ، ومن طلب للعدة وهي حائض لا يحسب الحصة التي طلب فيها . بل لا بد من ثلاث حصص كواحد من سائتها بعد طهرها من الحيض الذي طلقت فيه .

وذهب الحنفية الى أنه لا بد لاساء اربعة من ثلاثة . ساء يوم . ساء منها الطهر الذي وقعت فيه الفرفة ولو حاض بعد اطلاق بلحظة ، ومن طلب أثناء طهرها احسب ذلك الطهر من عدتها ولا بد من طهرين كاملين غيره . فإذا رأى اربعة اشكأ انها عدتها سحرد رؤيته وحل بالارواح .

والعدة بالافراء تكون من فارقتها روحها بعد الدخول بسب من أسباب الفرفة غير الوفاة اذا كانت من دواب الحيض ولم تكن حياء . والمراه المدخول بها دحولا حياء بء على عقد فاسد أو شبهة اذا فارقتها من دخل بها أو مات قبل مفارقتها تعد ثلاثة قروء أيضا اذا كانت من دواب الحيض ولم تكن حياء .

#### ثانياً - العدة بالاشهر :

والعدة بالاشهر نوعان : نوع الاشهر فيه بدل عن الافراء ، ونوع الاشهر فيه أصل لا بدل .

فالنوع الاول وهو العدة بالاشهر التي هي بدل عن الافراء يكون لمن فارقتها روحها بعد الدخول بسب من أسباب الفرفة غير الوفاة ، وكانت لا تحض لصبر أو لبلوغها سن ابأس (١) أو تمت بالنس وهو خمسة عشر

(١) وسن الابأس مختلف فيه بين الفقهاء فمن الحنفية من قدره بحمين سنة ، ومنهم من قدره بحمين سنة وعله الصوى عندهم . وذهب الحنفية سن الابأس لفرشبات سن سنة ، ولغير القرشبات حمين سن . والمالكية يسعون سن الابأس الى السمين . والحق ان سن البأس يختلف باختلاف النساء واختلاف السنة . وتعدير سن معينة له متى على استعراءات ناقصة .

يوم ولم يحض قط و قد تكن حاملا . من هذا شأنها بعد ثلاثة أشهر بقوله تعالى ( واللاتي ينس من الحيض من سائكنكم ان ارسنم بعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن ) .

وانما كانت الاشهر ثلاثة لانها فائتة مقام ثلاث حيضات وهي بدو عنها . والعالم ان المرأة ترى العادة في كل شهر مرة . فثلاث حظبات في ثلاثة اشهر . فدا . يكون حيض من الاسباب المتقدمة فبده ثلاث حيضات كافية . ويرى الحمرة ان العدة بالاشهر الثلاثة تكون من لا يحض حلفت . او رضيع او مرض او غيرها وهي في سن من تحض ولم تكن حاملا اذا كانت الفرفة بعد الدحول لسبب غير الوقاة ، اما التي لا تحيض لصغر ، او لكبر تحقق معه بلوغها من السن فلا عده عليها مطلق غير عده لوفده ان مات عنها روحها .

ولا بد — بتدقيق الحصة والحمرة — من ان تكون الاشهر الثلاثة كعدة وادا ابتدأت العدة من اول شهر يعتبر الاشهر بالاهله ولو نقص بعض الاشهر عن ثلاثين يوما . وادا ابتدأت العدة في ثناء الشهر احسب بالايام معين يوما كاملة في رأي ابي حنيفة ، وذهب ابو يوسف ومحمد والحمرة الى انه يحسب اشهر من الموسط بالاهلة ، ويكمل عده الشهر الاول ثلاثين يوما من الشهر الرابع .

والنوع الثاني وهو العدة بالاشهر التي هي اصل لا بدل . يكون من توفي عنها روحها بعد عقد صحيح ولو قبل الدحول ولم تكن حاملا ، سواء اكانت من دوات الحيض ام لم تكن . وهذه تعد اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى ( والذين سوفونكم ويدرون ارواحا سريص بأنفس اربعة اشهر وعشرا ) . واعتبار الاشهر بالاهلة او بالايام يجري فيه التفصيل والخلاف السابق .

واما كانت الاشهر اربعة وعشرة ايام ، لان هذه المدة أقصى ما تتجمعه

الروحة عادة في السعد عن الأرواح ، وهي أيضا المدة التي يبي فيها توضوح  
كون المرأة حاملا أو غير حامل .

### ثالثا - المدة بوضع الحمل :

يرى الحنفية ان المرأة الحامل مطلقا عدتها بوضع حملها ، سواء تكذب  
الفرقة عن طلاق أم عن فسخ ، أم عن وفاء . وسواء تكذب بحبل تبيخه روح  
صحيح ، أم رواج فسد . أم وطئ ، شبه (١) وذلك لعموم قوله تعالى  
( وأولاد الاحمال أحملن أن يضمن حملن ) . وعلى هذا فمن وضعف  
حبلها بعد الفرقة ولو لم يخطئه فقد انتهت عدتها وحل الأرواح ويوم يظهر  
من نفاسها ، ويسأل عليها عده وفاء . وشهد بهذا ما صح عن أم سلمة من أن  
سبعة لأسلمة ولدت بعد وفات زوجها فقال فذكرت ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال قد حملت منكحي من شب ، ومثل هذا حديث  
يخصص عموم قوله تعالى ( وأندين تنوعون مكتم ويدرون أرواحا يريصن  
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) .

ويرى الحنفية أن الحامل التي فارقت زوجها بعد وفاء بعد بوضع  
حبلها ، ولو وضعه بعد لحظة من مفارقتها انتهت عدتها وحل الأرواح .  
أم بحمل أنى مات عنها زوجها فانها بعد بأمد الاحمل ( عدة الوفاة  
وعده وضع الحمل ) فان وضعت قبل أربعة أشهر وعشرة أيام فعدها أربعة  
أشهر وعشرة أيام من حين الوفاة . وان مضت أربعة أشهر وعشرة أيام ولم  
تضع فعدها لا تنتهي الا اذا وضعت حملها . وما ذهب به الحنفية مروي  
عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ، وذلك عملا بعموم الآيتين وهما  
قوله تعالى ( وأولاد الاحمال أحملن أن يضمن حملن ) وقوله ( وأندين  
تنوعون مكتم ويدرون أرواحا يريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) ،  
ولعل علي وابن عباس لم يلحظا حديث أم سلمة الذي أخذ به الحنفية .

١ تقدم الكلام عن الحامل من الربي من ناحية المدة والعقد عليها  
والدخول بها فراجع ص ٨٣ - ٨٤ من الكتاب .

هذا ويشرد الحفصه والحفريه في الحبل الذي تسقى العده بولادته أن يكون قد أنشأ خلقه أو بعض خلقه سواء أولد حياً أم ميتاً فإن لم يمس شيئاً من خلقه بأن وصف خلقه أو مصفة غير مخلقه فلا يعتبر ذلك حياً ولا تنهى به العده .

#### هـ - تحول العدة من نوع الى نوع -

قد ابتدئ المرأة عدتها بنوع معين . ثم يغير حالها فيمر نوع عدتها بعد ذلك ، فمرء بعد بالأشهر . ثم يتغير حالها بعد بالحيفص . ومراراً بعد بالحيفص ثم يغير حالها بعد بالأشهر . ومراراً بعد بثلاثة أشهر أو ثلاث حيفصات فيطراً عليها ما يجعلها بعد بأربعة أشهر وعشرة أيام - وبما أن ذلك في المسائل الآتية

المسألة الأولى - من كتب عدتها ثلاثة أشهر إذا رأته بعد الحيفص قبل ساء الأشهر الثلاثة وحب عليها أن تستأنف عده حينئذ ثلاث حساب عده الحفصة «أ» وثلاثة أشهر عده الحفريه . ولا عده بالأيام التي ترخصها بعد القروء وقبل رؤية الحيفص . لأن الأشهر كتب بدلاً عن القروء . وإذا وجد الأصل قبل تحقق الدل اعبر بالأصل وسقط اعرار الدل .

أما أن رأته بعد ساء عدتها بالأشهر فليس عليها أن تأنف عده حينئذ بالقروء ، لأن الدل وهو الأشهر الثلاثة قد تحقق باسمه قبل وجود الأصل وهو القروء فلا محال لتحول العده بعد ما ساء . نعم قد صار امرأه من دواب الحيفص برؤيتها لدمه فإذا وحب عليها عدة مسبعة فإنها تعد بالقروء لا بالأشهر .

(١) ظاهر الرواية من مذهب الحنفية أن الآية أن رأته الدم بعد ما بدأت عدتها بالأشهر تستأنف العدة ثلاث حساب . وهذا مسمى على أن الأساس لا يقدر له وقت معين بل يكون بطله ظن المرأة . فإن رأته الدم بعد ذلك فبهر حظوها في طهرها وتبين أنها ليست أبه فطل عدتها بالأشهر وتعد بالقروء . وغير ظاهر الرواية أن الأساس أن رأته الدم لا تنتقل عدتها الى القروء . وهذا مسمى على أن الأساس له وقت معين فإذا بطله ثم رأته الدم بعده لا يكون دم حيفص فلا تنتقل عدتها اليه .

المأه الثانية - من كذب عدتها ثلاثة مروه لاني من دواف الحيض اذا اسر برول الدم عليها بدون انقضاء بحيث لا يسكن ان سير أيام طهرها من أيام حبسها ، ولم يسكن لها عادة معروفه . أو كذب بها عادة فسنتها ، رد الحميريه وكانت عادة أقربائها وأقرباها محبسه ( وهذه تعرف عند الفقهاء بمسحبه ) عدتها على المفتي به من مذهب الحنفية سعة أشهر من وقت انقضاء « ١ » . وعند الحميريه وبعض الجمه عدتها ثلاثة أشهر من وقت انقضاء ، وهذا هو الظاهر المعقول .

المأه الثالث - من كذب من دواف الحيض فبدأت عدتها وحاص مره أو مرتين ، ثم بعد سن أو سنين تتحول عدتها الى الأشهر وعليها أن تتنفسها ثلاثة أشهر كمنه « ٢ » . وقال الحميريه : لو رأيت انقضاء الحيض مره ثم بلغ اليأس أكسب العده شهرين « ٣ » .

المأه الرابع - من كذب من دواف الحيض أن رأته ولو مره وحده مدة ثلاثة أيام ( وهي أقل مدة الحيض ) ثم انقطع عنها واستمر طهرها بعد ذلك بغير حمل ولا بأس ( وهذه تعرف عند الفقهاء بسنده الظهر ) . تعتبر من دواف الأقران ولا تنهي عدتها الا ثلاث حبس كوامل ، وليس لها ان تعد بالأشهر لاحتمال عود الحيض اليها . فان لم تحض فلا تقضى عدتها اي أن تلح سن ليأس وحينئذ تتحول عدتها الى الأشهر ولزمها ترخص ثلاثة اشهر كاملة بعد بلوغها سن اليأس .

هذا مذهب الحنفية وهو ما عليه لعل الى الان في المحاكم اليه العرفه بالنسبة للعده وما شاعها من نكاح وميراث وغيرها .

١١ وذلك باحبات ثلاث حصص في شهر باعتبار ان أقصى مدة الحيض عشرة أيام ، واحبات ثلاثة اطهار في سنه أشهر ، لكل طهر شهران . اي اربعة امثال أقل مدة للطهر وهي حمة عشر يوما احتياطاً ، فهذه سعه أشهر .

(٢) فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٣) المختصر النافع ص ٢٢٤ .

م ٢١ الاحوال الشخصية

أما في مصر فقد رأى المشرع أن بعض النساء اتحدن من هذا الحكم طريفاً بحبسه الروح وإسرار مانه ، فكان منهن من يدعى كده امتداد طهرها لحصل من روح على نفقة عدتها المزعومة ولو إلى طلوعها من اليأس ، وكانت تصدق في دعواها لأن أمر الظهر والحض لا يعرف إلا من جهتها ... وأخيراً انتهى العمل في مصر إلى ما جاء في المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وهو أنه لا تسع الدعوى نفقة عدته لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ، كما أنه لا تسع عد لا تكرر دعوى الارتباط بسبب لروحية مطلقة بوفى روحها بعد سنة من تاريخ الطلاق .

... وهذا القانون يصر عدته المرأة سنة واحدة بالسنة لحق النفقة وحق الميراث ، أما بالسنة لو وقع الأمر وما يسي عليه من حلها للأرواح وعدم حبسها ، فهذا أمر مرجعه إلى المرأة وحدها ، وهي تصدق في حق نفسها بما تقول إلا إذا ادعت أن عدتها انتهت وكانت المدة لا تحتمل ذلك على ما عرف من قبل .

أما الجعيرية فقد ذهبوا إلى أن المرأة التي رأت الدم مرة أو مرتين بعد الطلاق وقبل انقضاء ثلثه أشهر ثم ارتفع عنها وتقطع لمصر أو غيره ، أن سبب اقترائها قبل انقضاء سنة ، أو سبب أن الدم الحمل ووضعته قبل انقضاء سنة فقد سبب عدتها وإلا فيجب عليها أن تكمل عدتها سنة كاملة من حين طلاق ، ولا يرميها لتريض إلى سن الأياس الذي هو ستون سنة في القرشية وحسن سنة في غيرها (١) .

المسألة الخامسة — من ظلمها روحها وكانت عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر ثم مات عنها روحها وهي في العدة ، فهذا إما أن يكون طلاقها رجعي ، وإما أن يكون يائساً .

فإن كان طلاقها رجعي انتهت عدة لطلاق بوفاته وعليها أن تتألف عدة

(١) الأحكام الجعيرية ص ٨٠ مادة ٣١٤ .



وفى ( أربعة أشهر وعشرة أيام ) لأن الطلاق برحمي لا يرسل منك ولا حلا ،  
فروحها أثناء العدة قائمه من كل وجه ، فدخل تحت قوته تعالى ( وسدين  
سوفون مكم وندرون أرواح برصص ناقصهن أربعة أشهر وعشرا ) •

وان كان صلاها نائبا ثبت عده الطلاق ثلاثة قروء ، أو ثلاثة أشهر ، وليس  
عليها أن تستأنف عده وفاء . لأن الطلاق النائم برين الملك ، فروجها حين  
لموت لا وجود لها ، فلا تسلمها الاله الساعة . هذا اذا لم يكن اسروج  
فارا بدنتها من ميراثها • فان بين انه انابها في مرض موته فرارا من  
ميراثها أيام ، ثم مات وهي في عدها ورثته وكان عليها أن تعقد بأبعد الاحين  
من عده «وفاء وعدة الطلاق ، فان حاص ثلاث حبصات قبل تمام أربعة  
أشهر وعشره أيام فعدها الى تمام هذه المدة ، وان اتت أربعة أشهر وعشره  
أيام ولم تحص ثلاث حبصات لزمها أن برص الى تمام الحصة الثالثة ،  
وهذا هو مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وعلة ما ذهب اليه أن المرأة  
بالنظر الى أنها ماله لـ روحه فعدها عده المطلقات ، وبالنظر الى أنها ورثته  
تكون في حكم الروحه فعدها أربعة أشهر وعشرة أيام ، فصلا بالاعتبارين  
يرمى أن تعقد بأبعد الاقلين ، واقل الاقلين داخل في أمولهما ، فصارت في  
واقع الامر معتده عده طلاق وعدة وفاة •

ودفع ابو يوسف والجعفرية الى أنها تعد عده الطلاق فقط لانها  
بنت مة فهم تكن روحه له حين مات ، وانصار الروحية قائمة في حق  
الميراث لا يلزم منه اعنارها قائمة في حق العدة اقتصرنا على موضع  
الضرورة •

٦ - حكم ما لو تزوج الرجل مطلقة في عدتها ثم طلقها -

اذا تزوج رجل بامرأة ودخل بها ، ثم طلقها طلاقا رجعي ، ثم رجعها  
في عدتها ودخل بها ، ثم طلقها مرة ثانية فعلمها استئناف عده فلا خلاف ،  
وكذا لو رجعها ولم يدخل بها ثم طلقها للمرة الثانية بانفاق الحفية والجعفرية ،  
لأن العدة الاولى قد انقضت بالرجعة •

وإذا تزوج رجل امرأة ودخل بها . ثم طلقها مطلقاً مطلقاً دون الثلاث ، ثم  
بروحها في عدتها ودخل بها . ثم طلقها بعد ذلك . كان عليها عدة مستأنفة  
ولها كل المهر باتفاق .

وان تزوجها في عدتها ولم يدخل بها . ثم طلقها بعد ذلك ، فذهب أبي  
حيفة وأبي يوسف ، وأصح ما نقل عن جمعوية أن عليها عدة مستأنفة ،  
وبها كل المهر ، لأن المرأة في يد الزوج حقيقة بالكاح الأول الذي نفى  
أثره وهو العدة ، فإذا روجها لمرءٍ ثانياً وهي في العدة فقد تزوجها وهي  
تحت يده ، فيوجب الفسخ الأول عن لقض الثاني لمسحق بالكاح الجديد ،  
فكان لهد مطلقاً بعد الدخول فسخ المهر كاملاً ، ويرمى عدة مستأنفة .

وذهب محمد إلى أن عليها تمام العدة الأولى لا غير ، ولها نصف  
المهر ، لأن إطلاق الثاني في حصة مرة طلاق قبل الدخول ، والإطلاق قبل  
الدخول نصف المهر ولا يوجب عدة ، وإكمال العدة الأولى إذا يوجب  
بإطلاق الأول إلا أنه لم يظهر حال الزوج لثاني لعدم اختلاط المهر لأن  
الزوج في الحالين واحد ، فإذا طلقها ثانياً فلا دخول صار الكاح الثاني  
كالمعدوم وصح حكم الكاح الأول فبهرها إكمال عدته (١) .

وذهب زهر إلى أنه لا عدة عليها أصلاً ، لأن العدة الأولى قد سقطت  
بالتزوج فلا تعود ، والعدة الثانية لم تحب ، لأنه لا عدة لمطلقة قبل الدخول ،  
ولا يلتزم لهذا المذهب لأنه طهر الفساد ، والفتوى على ما ذهب إليه أبو  
حيفة وأبو يوسف والجمعوية ، وإن كان رأي محمد أوسع مملوكاً وأقوى  
دليلاً .

#### ٧ - تداعيل العدتين :-

قد تحب على المرأة عدة ، ثم تحب عليها عدة أخرى لسبب آخر ، وذلك

كأمرأة معقدة من طلاق ولثب وهي في عدتها شبهة ، فانه يجب عليها عده  
حرى — الوطء ، وهذه حكمها مختلف فيه بين الحنفية والجمهوريه  
فيذهب الحنفية انه يتدخل العدتان ، سواء اكدتا من رجل واحد  
أم من رجلين ، وسواء اكانتا من حسن واحد أم من حسيين مختلفين (١) .  
ومذهب الجمهوريه ان كل موضع يصح فيه على المرأة عدتان فانهما  
لا يتداخلان بل تأتي لكل واحد منهما على الكمال (٢) .

٨ — مبدأ العدة ونهايتها :—

اولا — مبدأ العدة :

مبدأ العدة يختلف باختلاف ماحول موطنها ، فان كانت الفرقة عن مكاح صحيح  
بموت ولو قبل الدخول ، أو بطلاق أو فسخ بعد الدخول فينبذوها فور الفرقة ولا  
تتوقف على علم المرأة ، فس مات زوجها او طلقها فم تعلم بذلك الا بعد مدة  
عدتها من حين الفرقة لا من حين العلم ، وعلى هذا فقد تبدأ عدة المرأة  
وتنتهي وهي لا تعلم بذلك .

والقضى به — عدد من التواصي — انه اذا ثبتت الفرقة بحجة معددة  
كأن اقام الروح بية على انه طلقها من زمن كذا ، وقضى القاضى بذلك فاعده  
تبدأ من الوقت الذى أسد اليه الطلاق . واذا ثبتت الفرقة بحجة واحدة ،  
كأن أقر الزوج انه طلقها من زمن كذا ولم يقم بية على ذلك فاعده تبدأ من  
وقت اقراره لا من الوقت الذى أسد اليه الطلاق فقد يكون — لزوجان  
مساويين على ذلك ليشأ انتهاء عدتها و انها صارت احسن عنه فيصح اقراره  
لها بالدين حال مرضه . وغير ذلك كثير من الاعراض التى لا تحقق مع قيام  
الزوجية .

وان كانت لفرقة عن مكاح فاسد بعد الدخول فينبذوها من وقت موته

(١) العصابة ( هامش فتح القدير ) ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٢) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٢ — ١٢٣ .

مباشرة ان كان قد مات عنها قبل معرفتها، والا فمن وقت تفريق القاصي بينهما  
أو ماركته لها ، ودله ، ان يصح نكحه على ترك وطئه .

ون كانت تعرفه عن وصي شبيهة فبدأ العدة من آخر الوعدات عند  
روال تشبهه على استظهره ابن عاتدين في حاشيته على الدر المختار ج ٢ ص  
٦٢٧ - ٦٢٨ - هذا مذهب الحنفية .

ما الحنفية فذهبهم ان يبدأ العدة بعد الطلاق أو الفسخ في النكاح  
الصحيح ، وبعد تفريق أو المتاركة في النكاح الفاسد ، وبعد موت الروح  
الحاضر مباشرة ، وتنقص العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق أو الفسخ أو الموت  
وأما بعدة من وده لروح لعائت من حين بلوغ الحر . وفي وفاة الشبهة  
من حين الوطء لا من حين ارتجاع الشبهة .

ولو اقر الروح بطلاقها من زمان ماض ولم يتم على ذلك بيه  
فيل اقراره في حق نفسه وتثبت على ذلك اثاره بالنسبة له ، وأما في حنفها  
وبالنسبة اليها فلعده وسائر الآثار تمر من وقت لاقراره في حال  
يسلث فيه الطلاق بان تكون ماهرة مسرأة (١) .

#### ثانياً - منتهى العدة :

ومسهي العدة بخلاف نوعها

فاد. كتب العدة بالاشهر فاتهاؤها بعروب شمس بحر يوم منها مع  
مراعاة الخلاف السابق في عمار الاشهر بالاهلة أو بالامام اذا وقعت الفرقة  
في أثناء الشهر .

واد. كتب العدة بالقروء ، فعلى مذهب الحنفية الذين يصرون بالقروء  
بالحيض ومولون لاند من ثلاث حصص كوامل ، تنهي العدة بمجرد انقطاع  
دم الحيض الثالث ان سقطت لتام عشرة ايام وهي اكثر مدة الحيض . وان

١ انظر الاحكام الحنفية ص ٨١ - ٨٢ . ومآل الخلاف ج ٢ ص  
١٢٠ - ١٢١ ، والاستبصار ج ٢ ص ٣٥٢ وما بعدها .

تقطع لأن من عشره أيام فلا تنتهي العدة إلا إذا اعتسلت ، أو تمت وصل ،  
أو صارت الصلاة ديناً في ذمتها .

ومن ادعت ان عدتها انقضت ثلاث حيضات كوامن صدق في دعواها  
إذا كانت المدة من وقت انفرقة إلى نهاية الحيضة الثالثة بحسب ذلك ، وأقل  
مدة تصدق فيها المرأة سون يوماً على ما ذهب إليه أبو حنيفة ، وهو أقصى  
به ، أو تسعة وثلاثون يوماً على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد .

وعلى مذهب الحنابلة الذين يفرقون القروء بالظهر ويسروون الظهر  
الذي طلق فيه من العدة ، ينتهي العدة بمجرد رؤية الدم من الحيضة الثالثة  
بعد انفرقة . وأقل مدة تصدق فيها المرأة إذا ادعت انقضت عدتها بالظهر  
سنة وعشرون يوماً ولحظتان . وبسبب اللحظة الثانية من العدة بل هي امرأة  
المخرج منها (١) .

وإذا كانت العدة بوضع الحمل فإن كان توأمين أو أكثر فنهاية عدتها  
بوضع آخر التوأمين أو النوائم باتفاق الحنفية والحنابلة لأن الحمل اسم  
لجميع ما في البطن (٢) .

وإن كان الحمل واحداً فنهاية عدتها برول أكثره عند الحيضة لأن  
للاكثر حكم الكل (٣) . وعدة الحنابلة يسمى بزوجه كله (عني ما فهمه من  
ظاهر عباراتهم) .

#### (١) المختصر النافع ص ٢٢٤ .

- (٢) أنظر البحر الرائق ج ٤ ص ١٣٥ ، ومسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٠ .
- (٣) في الحنفية على هذا أن من طلق رجعاً وهي حاملاً لو رجعها  
روحها قبل برول أكثر الحمل صحب الرجعة . ولو رجعها بعد برول أكثره لا  
تصح ، كما أنه لو برل حياً ورث ، ولو مات قبل برول أكثره لا يرث ، واحتلوا  
هل تحب للأزواج برول أكثره أو لا تحل إلا بروله كله ؟ قولان . ورجح العمل  
بالثاني احتياطاً - أنظر البحر الرائق ج ٤ ص ١٣٥ .

٩ — ما يجب على المعتدة وما يجب لها :

اولا — ما يجب عليها :

أ — القرار في بيت الزوجية :

يجب على المعتدة من طلاق أو فسخ أو وفاة بعد رواج صحيح أن تقضى من العدة في بيت الزوجية اسي كانت تسكنه وقت الفراق حتى لو كانت خارج البيت وقت وقوع الفراق كان من واجبها ان تعود اية فورا ، وفي هذا يقول الله تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بمحضنة مية ) . وليس لمعتدة ان تسفل الى مسكن اخر الا بعدد كحقوقها على نفسها أو مالها ، وان وحدها ما يدعو الى فعلها في غير بيت الزوجية ، فان كانت معتدة وفاته وحدها ان تسكن في قرب بيت الى بيت الزوجية وان كانت معتدة طلاق تسكن حيث يسكنها مطلقها .

وللمعتدة من وفاته ان تخرج لنفسها وقضاء حوائجها لانه ليس بها نفقة ولا روح يقوم على شؤونها . وللمعتدة من طلاق أو فسخ ان تخرج لمنزل ما تخرج به الروحة ، ولا تخرج لغير ذلك لان زوجها يقوم بشأنها فلا ضروره تدعو لخروجها — هـ مذهب الحنفية .

ما انعمت به فقد ذهبوا الى ان المعتدة من طلاق رخصي تعتد وحدها في بيت الزوجية التي كانت تسكنه وقت الطلاق . ومعتدة الوفاة لا يجب عليها ذلك بل تسحب . ومن طلق او مات عنها زوجها وهي في غير مسكن الروحة عادت اليه فورا ، ولا تحول الى بيت اخر الا بعدد ، فان قام العذر تحولت معتدة الوفاة حيث شاءت . ويحولت معتدة الطلاق الى حيث يشاء الزوج ، ولا تخرج معتدة الطلاق الرخصي من بيتها الا لضرورة ، وللمعتدة الوفاة الخروج لقضاء مصالحها . اما المعتدة من طلاق فلها ان تعتد حيث تشاء .

ب — الحداد :

ويجب على المعتدة من طلاق دين . او من وفاة بعد روحية تصحبه ن تعتد على زوجها مدة عدها ، وذلك بان تترك الزينة لكل انواعها ، اظهارا

بالأسف على ما فيها من بعة الزواج ، ولأن في ترك ريتها قطعاً لا طبع  
لرأيتها فيها ، وهي — كما عرف من قبل — مسوعة عن الزواج بل عن الحطة  
في عديها ، ووفق هذا فهو واجب حلفي من باب الوفاء بزواجها ، ثم هو بعد  
هذا كله أدب محض ينشئ مع انطباع السيرة ، وبدا يقرر الفقهاء أنه حق  
أشعر ولا يملك أحد أسفه ، حتى لو أن مطلقها نهاها عن الحداد ، أو  
أوصاه بروحها قبل وفاته تركه ما كان لها أن تركه .

أما لمطلقه مطلقاً رجباً فلا يحور لها أن تحد ، بل يستحب لها أن تترى  
مشهد ، لأن روحيتها لا تزال قائمة ، وفي ريتها أعزاء للروح سراجهم .  
ولس على صغيره ، ولا كبيرة لا تعمل ، ولا على ممد من طلاق فاسد  
أو طلع بشبهة حداد — هذا مذهب الحنفية .

وذهب لجمهورية إلى أنه لا حداد إلا على من مات عنها زوجها بعد  
نكاح صحيح ، لأن وفاته منعه لذلك . أما الممدان لغير وفاته فلا وجه  
لأحدادهن وبخاصة الممددة من طلاق بائن ، لأن زوجها هو الذي فارقتها  
باحساره ، فلا معنى لأن تكف الأسف على فراقه بعد ما عافها وتحول عنها .  
ثانياً — ما يجب لها :

ويجب للمعتدة الفقه ناقصاتها الثلاثة على تفصيل وحلاف سبق بيانه  
فارجع إليه في ص ١٩٨ وما بعدها من الكتاب .



« القسم الثالث »

« في : النسب وتوابعه »



## « النسب وتوابعه »

### « ميسد »

جميعه الأسره تكون من الروح والروحه والاولاد ، وسبق ان تكلم في القسم الاول من الكتب عن العقد الذى يربط بين الروحين وما يربط عليه من حقوق لكل منهما قبل صاحبه ، ثم تكلمنا في القسم الثانى عن نفوس التى ترد على عقد الزواج وما يربط عليها من آثار . وفى هذا القسم (الثالث) نكلم عن الاولاد الذين هم ثمره الروح . وسنبول لكلام عهم من ناحية ثبوت نسبهم . ثم من ناحية ما لهم من حق الرعايه ، ثم من ناحية ما لهم من حق الحضانة ، ثم من ناحية ما لهم من حق النفقة ، وسنورد لكل ناحية من هذه النواحي لاربعة فصول على حده . وسرى بعد ذلك كله ان الله يهب بركه لأسره هبلا ، بل احدها بعباده ، وشمله برعايته . وشرع لها من الأحكام ما فيه سعادتها وحيرها ، وبأنالى ما فيه سعادته الأمة وحر المحض .

## الباب الاول

### « في ثبوت النسب »

ثبت الب بواحد من امور ثلاثة ١ - القرائش ٢ - الاقرار ٣ - سبه . وسنورد لكل طريق من طرق الاثبات الثلاثة فصلا مستقلا .

## الفصل الاول

### « في . ثبوت النسب بالقرائش »

١ تعريف القرائش ٢ - حكمه ٣ - ما يبنى عليه ثبوت النسب بالقرائش ٤ - ثبوت نسب فى لروح الصحيح ٥ - ثبوت النسب فى الزواج القاسد ٦ - ثبوت نسب فى ابوطء شهه ٧ - ثبوت النسب فى لطلاق قبل لدخول ٨ - ثبوت نسب فى الطلاق بعد الدخول ٩ - ثبوت النسب بعد وفاة الزوج .

## ١ - تعريف الفرائش :-

الفرائش هو قيام الروحانية الصحيحة حين انتهاء الحمل ، ويحقق به التحول للمرأة بناءً على عقد فاسد أو وطء شبهة ، وعرفه بعض الفقهاء بأنه تعيين المرأة للولادة لشخص ولعده (١) .

## ٢ - حكمه :-

وحكم الفرائش ثبوت السب من صاحبه وهو الزوج بدون حاجة الى اقرار أو بينة ، وفي الوطء شبهة لا تثبت السب عند الحمية الا اذا ادعاء ، وعند الحميرية يثبت اذا عترف بالوطء . اما الزنى فلا يثبت به السب اذا ادعاء ومصرح بأنه من الزنى ، فان ادعاء ولم يصرح بأنه من الزنى ثبت السب . والعلة في ثبوت السب بالفرائش دون توقف على اقرار أو بينة هي أن عقد الزواج يقتضي اختصاص الروحانية بروحها ، فهي له وحده ، وليس لغيره ان يستمتع بها ، ونتيجة هذا انها ان جاءت بولد فهو من زوجها ، واحتساب علوقها بالولد من غيره احتمال غير مقبول لان الاصل حمل احوال لئلا يفسد على الصلاح ، والظن لا يعمى من الحق شيئاً .

والعلة في ان الوطء شبهة لا يثبت به سب ( عند الحمية ) الا اذا ادعاء الوطء هي أن الشبهة التي ترتب عليها وطء لها أثبت شبهة فرائش ، وشبهة الفرائش لا تكفي وحدها لثبوت السب بل لا بد من ان تتقوى بدعواه .

(١) نلاحظ ان التعريف الاول لا يشمل فرائش الامه ، والثاني يشمله . والفرائش على ما ذكره ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار ج٢ ص ٦٤٧ على اربع مراتب : صنف - وهو فرائش الامه ، لا تثبت السب فيه الا بالدعوة ، ومتوسط - وهو فرائش ام الولد فانه يثبت فيه بلا دعوة لكنه يسعى بالنسبة ، وقوى : وهو فرائش المتكوجة ومعتدة الرحمي فانه فيه لا ينسب الا باللعان ، واخوى : كفرائش معتدة الثائر فان الولد لا يسعى فيه اصلاً لان عليه موقف على اللعان وشرط اللعان الروحانية .

والعنة في ان الربي لا يثبت به نسب هي ان الرنبى حريمة تمتوحب  
 نعمة ، فكيف يثبت به النسب والب فصل من الله ونعمة ؟ .  
 والاصل فيا قدم قوله عليه الصلاة والسلام ( الولد للنفس العراش  
 وللعاهر العاهر ) (١) .

٣ - ما ينشئ عليه ثبوت بالنسب بالعراش -

ويشئ ثبوت النسب بالعراش على اصول ثلاثة وهي .  
 ولا - امكان حمل الروحة من روحها فلو كان بروج صغير بحيث  
 لا يتصور ان تحمل منه روحه لكونه دون الطوع والمراهقة لا تعبر  
 روحه فراشا يثبت به النسب باتفاق . ولو كان الزوج لم يلتق قط بروحه  
 من حين العقد لا تعتبر زوجته فراشا يثبت به النسب عند الحنفية ، وهذا ما  
 حرم عليه العمل في المحكمة لمصرية ، لأنه مع ثبوت عدم اتلافي بين ارجل  
 وروحه لا يتصور عادة ان يكون حملها منه ، وحالف الحنفية ، فصاروا  
 بو تزوج مشرفي سيرة ولم يعرف أنها تلاقا قط ثم جاء الروحة بولد  
 ثبت به من روحها لوجود العراش الصحيح ، وبصور امكان التفاهما  
 عقلا (٢) .

ثاب ألا تأتي به الروحة لأقل من ستة أشهر من وقت العقد في نكاح  
 الصحيح ، ومن وقت الوطء في المكاح الفاسد عند الحنفية ، ومن وقت الوطء  
 في كل من الصحيح والفاسد عند الحنفية ، وذلك لأن أقل مدة الحمل  
 باتفاق ستة أشهر أخذنا من قوله تعالى في شأن المولود ( . . وحمله وفصاله

(١) معنى الحديث ان الولد ينسب لصاحب العراش وهو الزوج ، اما  
 العاهر وهو الزاني فلا حق له في الولد لو بازغ فيه ، والعرب تقول لمن لم ينل  
 حيرا ' بيده الثراب ، او له الحجر ، ويعو ران يكون معناه ان الزاني يرحم  
 بالحجارة حدا وحراء له على حرمة ان كانت تمتوحب الرحم .

(٢) راجع حاشية ابن عابدين على الدر المختار ج ٢ ص ٦٤٧ - وفتح  
 القدير ج ٣ ص ٣٠١ .

ثلاثون شهرا ) مع قوله ( . . وقصاه في عامين ) لانه بعد طرح مدة الفسار ( أى قضاء ) وهى ثلاثون شهرا يسمى للحمل وحده سه أشهر وهى أقل مدة يتم فيها تكامل خلق الجن حتى يولد حيا .

ثالثا - ألا تأتى به لأكثر من عامين من وف بعد في سكاح الصحيح ، ومن وف الودء في القاسد عد لحفيه لأن أقصى مدة للحمل عندهم سنين . لما روى أن عائشة رضى الله عنها قالت ( لاسى الولد في بطن أمه أكثر من سنين ولو بفكة معل ) قالوا وهذا قول ليس برأى فيه محال فلا بد من أن يكون قد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعند الجمهور لا تأتى به لأكثر من تسعة أشهر ، أو عشرة ، أو ستة من حين الودء في كل من السكاح الصحيح والقاسد . على ما روى عنه من أقوال في أكثر مدة الحمل (١) .

والملكية قالوا : أكثر مدة لحمل حسن سنين . و شافعية ولو أكثره ربع سنين . وهو قول آخر للمالكية . وحدث من أن أكثره سبع سنين . وحق أن هذه تقديرات تقوم على دعاء وقوع حالات هى محال فيها إلى نهاية هذه العدد . وقد يكون هناك خطأ أو انسيا .

ومما يكن من خلاف في أكثر مدة لحمل . فاهل السنة والجمعة متفقون على أن محمل في العالب لا يزيد عن تسعة شهر . وهذا هو الذى يؤيده الواقع ، وقد قرر لأطباء أن أقصى مدة شكها لحمل في بطن أمه هى ستة كاملة عدتها ٣٦٥ يوما ، ومع هذا فلا يزال العمل في المحاكم لىة المرافعة لى يوما هذا تجرى على مذهب الحنفية من أن أقصى مدة الحمل ستان ، اما في مصر فقد رأى المشرع أن الاحد يذهب الحففة - وهو أن أقصى مدة الحمل ستان - مكن اصحاب الدمم القاسدة والصنائر الحرة من ادعاء نسب اولاد لغير اناتهم . ورأى أن تقدر الحففة لأكثر مدة الحمل

(١) قال صاحب المحصر الجمع في ص ٢١٦ عن تقدير أكثر مدة الحمل عشرة أشهر أنه حسن ، وعن تقديره بسنة أنه متروك .

وتقدير غيرهم ممن رادوا على مذهب الحنفية تقدير لا يستد الى دليل من الكتب و السنة الصحيحة ، كما انه لا يتفق مع الواقع للشاهد ، ولا مع ما قرره الاطباء — وهم أهل الذكر في هذا — رأى المشرع المصري هذا كله ، ورأى ان ما قرره الاملاء قريب كل القرب من مذهب الحميرية ومن مذهب محمد بن عبد الحكيم الذي يرى ان اقصى مدة للحمل ستة قمرية فص في المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على انه ( لا تسمع عد الانكار دعوى السب لولد روحة ثبت عدم التلاقى بينها وبين روجها من حين العقد ، ولا لولد روحة اثبت به بعد ستة من عية الروح عنها ، ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها روجها اذا اثبت به لاكثر من ستة من وقت الطلاق او الوفاة ) .

هذه هي الاصول الثلاثة التي يسى عليها ثوب السب بالفراش وحده وعيها يسكن ان ترفع لاحكام الالية .

١ — ثوب السب حال قيام الزواج الصحيح :-

اذا ولدت الروحة حال قيام الزواج الصحيح وبدأ لاقبل من ستة شهر ( من وقت العقد عد الحنفية ، ومن وقت الدخول عد الحميرية ) لا يشبه به من روجها لوجود الحمل قبل العقد او قبل الدخول يقين فهم يكرس المرأة وقت الطلق به فرائدا تزوجها حتى يش السب . . ولكن اذا ادعاه الزوج ثبت به بالدعوة لا بالفراش شرط الا يصرح بكونه من الرسمى ولو كانت الظواهر تكذبه عد الحنفية ، وعد الحميرية بشرط الا يصرح بكونه من الرسمى ، والا يعلم كذبه ، ويحمل ذلك على انه اتصل بها من قبل بناء على عقد سرى او شبهة ، تصحيحا لاقراءه ، وحيلال لحاله على الصلاح ، وصوباً للولد من الصباغ .

واذا ولدته لسة اشهر فاكتر ثبت سبه من زوجها اعترف به او سكت ، وليس له نفيه الا بشرطين ( اولهما ) الا يكون مه اقرار سابق بسبه ولو صما ( ثانيهما ) ان يلاعن روجه على نفى الولد ، وبعد الملاعة يلحق الولد

بأنه ولا يعبر عنه متصلا بالروح الا في مسائل بينها في اللعان . كذا انه لا يلحق بغير الملاع لو ادعاه . لاحتمال ان يكذب بزوج نفسه ويعترف بنفسه على ما عرفت من قبل .

ب - ثبوت النسب حال قيام الزواج القاسد -

اذا ولدت الزوجة حال قيام لزوجها لعدة ( أي قبل المداخلة ) ولدا لاقبل من ستة اشهر من وقت الدخول الحقيقي لا يثبت نسبه من الزوج (١) . ولذا ولده لسته اشهر فاكثر ثبت اليه ولا يمكن نفيه . لان السعي لا يكون الا بالملاعة ، ولا يعاد في الزواج القاسد .

واذا ولدته بعد المداخلة لاقبل من سنين من تاريخ القرعة عند الخصمة . ولاقبل من تسعة اشهر او عشرة عند الخصمة ثبت به ما دام قد خاض به لسته اشهر من وقت الدخول الحقيقي . واذا ولدته لاكثر من ذلك لا يثبت النسب .

ج - ثبوت النسب بعد الوطء بشبهة -

شبهة ثلاثه انواع .

١ - شبهة في الحكم . ويقال بها شبهة في الملك . وذلك كمن وطئ حارية انه وهو يرى حلها له ، احدا بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ( انت ومالك لايتك ) .

٢ - شبهة في العقد . وذلك كمن عقد على امرأة ودخل بها ثم تبين انه انها اخته من الرضاع .

٣ - شبهة في الفعل . وذلك كمن دخل بالمرأة زورا اليه على انها زوجته ثم تبين له انها غيرها .

(١) في حاشية ابن عابدين على الدر المختار ج٢ ص ٦٢٣ ٦٢٤ ان احكام مدة الحمل من وقت الدخول هو رأي محمد وهو المعنى به ، ورأي أبي حنيفة وأبي يوسف ان مدة الحمل تحسب من وقت العقد فناسا على الصحيح ، قال \* والمشايخ اعموا بقول محمد لعدم صحة القياس المذكور .

فمن دخل بامرأة بناءً من شهية من هذه الشهية وجاءت بولد لا يشبه منه إلا إذا دعته ، ذلك لأن الولد عن شهية شب شهية فراش لا عن ، وشبهه لفراش وقصره عن أن يشبه بها وجعلها نسب ، قد انضم اليها الدعوة قوت وثبت النسب .

ودعت الحميرية من أن لموطوءه شهية ن جاء بولد لسته أشهر أو أكثر بحث لا يريد عن سبعة أشهر من حين الولد شب منه من موطن بعد اغترافه بالوطء .

#### د - ثبوت النسب في الطلاق قبل المخول :-

إذا ولد المظلمة قبل المخول ولد له شهر من وقت بعد ولادته من سنة شهر من وقت الطلاق شب منه من زوجها لا مكان يحسن به منه وقت فراشه . وإن جاء به لأقل من ستة أشهر من وقت بعد ولادته بصروره لأقل منه من وقت طلاق لا شب منه بضم غلوقه به قبل فراشه . وإن جاء به سنة شهر من وقت طلاق لا شب منه منه ، لأنها مائة وليس بها عده حتى يدل لعله يصل بها في عدتها شهية .

وبرى لخميرية أنه لا شب له ولد لمظلمة قبل المخول ، لأنه مع عدم المخول لا يتصور كون الحمل منه .

#### هـ - ثبوت النسب في الطلاق بعد المخول :-

المظلمة بعد المخول إذا لم تقرب بمصء عدتها وجاءت بولد لأقل من ستة من وقت الطلاق شب منه من مطلقها ، رجعيًا كان طلاق أو نائبا . وإن جاء به بسنتين فأكثر من وقت الطلاق فإن كان الطلاق رجعيًا شب منه من مصءها ، وبحمل ذلك على أن زوجها خالطها في المدة ، ويكون بذلك قد رجعي ، وإن كان الطلاق نائبا فلا يشبه منه إلا إذا دعته ، لأن حملها به كان بعد زوال لفراش ، وبحمل دعاؤه منه على أنه خالطها شهية .

وقال المحققون . انقضت دلت و رجب ثبت نسب و روحه  
 ن ولدته بسنة شهر . و انقضت . أو سنة من حين و قد ، و هو قضاء  
 لأحد ، و ن ولدته لأكثر من ذلك انقضت بعد لها ولا يجوز له ن ينقضه  
 بنفسه ، ولو ادعاه الحق به ان لم يعلم كذبته .

أما اذا أقرب مطلقه عند دخول انقضت عدتها ثم جاء نولد لينة  
 أشهر فأكثر من وقت الاقرار فلا ثبت نسب من روحه ، سواء كان علق  
 رجب ، أم لا ، لا مكان ن يكون يحل من غيره بعد العدة . و ن ولدته  
 لأحد من سنة شهر من تاريخ اقرارها انقضت عدتها ثبت نسب . لأنها وقت  
 الاقرار بانتهاء العدة كانت حاملا مني فكون كادته في دعوى انقضت العدة .

### و - ثبوت النسب بعد وفاة الزوج -

موتى عنها زوجها ن لم ينقض انقضت عدتها ن ادعت لحمل ثم جاء  
 نولد لأحد من سنة من تاريخ الوفاة ثبت نسب من روحه ، نقضه هرش  
 حين عوفها به . و ن جاء به ليسين وأكثر لا ثبت نسب من عوفها به  
 بعد الموت .

وان لم تدع حملا و قرب انقضت عدتها بسنة أربعة أشهر وعشرة بام ثم  
 جاء نولد لأحد من سنة شهر من وقت انقضت عدتها الذي رجب ثبت  
 نسب لا مكان عوفها به قبل وفاته . و يكون كادته في دعوى انقضت عدتها .  
 وان جاء نولد لسنة شهر فأكثر من وقت انقضت عدتها فلا يثبت نسب  
 لا مكان حملها من غير زوجها بعد بعده .

وهذا الحكم به لموتى عنها زوجها اذا جاء نولد لتسعة شهر من  
 حين الوفاة او لعشرة او لسنة ثبت نسب . و اذا جاء به لأكثر من ذلك فلا  
 يثبت نسب ولا تحمل دعوى الورثة لو ادعوه .



## الفصل الثاني

« ج : بوب النسب بالافرار »

لا فرق بين نسب فستان افرار من فيه نحس نسب على العار . و فرق  
فيه نحس نسب على عجز .

اما النسب الاول وهو الادب الذي من فيه نحس النسب على  
عجز فيه لا يوقف ثبوت النسب فيه من غير على ثبوته من غيره بل من  
اولا في حق امير ثم يثبت من غيره . وذلك كالافرار بلا يوه أو سوه  
وسمي هذا فاد فر رجل فعلاه به انه نسب بوبه له . وكان بها من  
الحقوق والواجبات ما يكون بين لاء و لاء . ولكن لا بد لثبوت نسب  
من شروط أربعة :

الشروط الاول - ان يكون من له مجهول نسب . فهو كمن معروف  
النسب لا يصح لافرار لانه لا مصادف محتمل . ولا يعقل ان يكون لشخص  
الوحيد بوب . ونسب ثابت من قبل لا يرتفع بمجرد لافرار .

شروط الثاني - ان يولد منه مثله . فان شرط النسب بحث لا يعقل  
ان يكون المقر اما للمقر به . كان كان عمر امير ثلاثين سنة . وعمر المقر له  
خمس وعشرين فيه لا ثبت نسب لان الواقع بكذبه .

شروط الثالث - ان يصدق المقر له المقر ان كان مميزا . لان لافرار  
فيه دعوى على العار . والمقر يدعى نفسه الابوه . ويدعى على امير به  
اسوه . ويدعى على امير لا ثبت لانه أو مصادقة . اما عمر المقر  
فلا شرط مصادقة لانه يجب له غيره معبره شرعا . فيكفي افرار المقر  
وغير المقر له مصادق تقدير . لان مصدقه في ان تكون ثابت نسب .  
وبو كان ممير ما وسعه الا ان يصادق .

وقد لاحظتم ان لا شرط مصادقة من دون ابلوع وبو كان مميرا .  
وتشترط مصادقة البالغ .

### الشرط الرابع — ألا يذكر أنه ابنه من الزنى .

هذه هي الشروط التي لا بد من توفرها حتى تثب سوية الأقرار . . .  
 ولكن هل يدرى — د. ثوبت السوء — أن يكون أم هذا الولد روحه للسر ؟  
 فإن الحمية لا يدرى لأجل أن يكون لو بد شره عند فسد . أو  
 محالته بشبهه ، أو أن يكون شره روحية صحيحة قد استب وبم حيلة  
 فسد . غير بهم فإولاد من غير سوء . وكان زور معرا شرعا .  
 وكاتب أمومه لم يدرى معروفة مسقطه وأدعت أنها روحه حسب حكمه —  
 روحه . وهذا هو حكمه في المبدأ ما به سمع منه مانع . لأن ظاهر أن  
 يكون الولد شره كدح صحيح وهو المسمى بذلك وصف وعدده . وحال  
 كون ولد شره عند فسد أو ولاء شبهه حيل ضعيف لا يثبت اليه  
 في مذهب طاهر عقول . وحال استب روحيتها لا يثبت اليه  
 نص . لأنه قد ثبت كدح وحكم بمقتضى ما به سمع من رواله سليم .  
 وفان الحمية أن يدرى لو بدته وقادوا لها . لكن ، حله لا يثبت .  
 ولو صدقوها في دعواها ورثت .

وإذا قرب امرأه سوء علام ثبت بونه شروط ثلاثة أن يكون مجهول  
 نسب أن نسب له أم معروفة . وأن يولد مثله لمثله . وأن يصدقها في  
 إفراجه أن كان من أحد الحمية . وأن كان ناعا عند الحمية . هذا إذا  
 لم تكن روحه ولا معدة فإن كذب ، وحة و معدة فلا بد من شرط رابع  
 وهو تصديق الزوج و البينة (١) . وإذا ذكر أن المرأة أنها من سفاح

١ إذا كان المرائي قائما فليس للزوج أن ينكر سوء العلام إندي امرأ  
 به روحه ، وإذا أنكره ولم يكن من أعزاف من قبل فلا يسعى إلا باللائحة  
 وإذا أنكر الزوج الولادة حال تمام الروح فأن كان الحيل طاهرا بوضوح ،  
 أو كان الزوج معترفا به من قبل ثبت ولادتها بقولها ، وإذا لم يكن بها حين  
 طاهر ولم يسبق من الزوج أعزاف يحلها تثبت ولادتها بشهادة القاطن باتفاق  
 الحمية . وإذا كانت الروح معتدة من طلاق أو من وفاة وأدعت الولادة  
 فانكرها الزوج أو الورثة فإن كان حيلها طاهرا بوضوح أو كان من أرواح أو

فلا يصل اقاربه سواء كان ولد الرمي ثبت منه من أمه .

و قد فر شخص لرجل منه و قد و لامرأة منها ما صبح فراه ثم و د  
أربعة ، ان يكون لفر مجهول نسب . و ان يولد منه من غير به . و ان  
يصدقه بماله . و لا يتول — عند دعوى الأئمة — انه أبود من الرمي ، و في  
دعوى الأمومة لا يصل فرده . فان بها أمه حياء به من بهاج .

واعلم ان من فر سب شخص ثم انكر انه فر فذهب سبه عا  
فراره ثبت فرده . و السبه و حكمه سب سبه غيبه . . . و لكن لم يشرع  
المصري نظر لنديس بعض الناس فيسب لى أنه ( لا تصل دعوى بالافر ، بصادق  
فل قيام خصومه او بغيره ، و لا يشهد به الا ان كان صادوره ما في حق  
سجلين لقضاء . او كان مكوون و غيبه امضاء لفر أو حية ، أو و حسب  
كسائه تبدل على محضه ) .

هذا — و لا بد من ان يقرى به بن الأفر . بالسوء و سبى ، و لا فخر  
سوء هو اعترف شخص مجهول الب به انه حقيقه و به حتى من

من احد درسه اعتراف بحلقها من قبل كفى لاسان ولادها شهادة بعباه . و اذا  
به يكن بها حسن ظاهر و به يكن منه او من احد الورثة اعتراف به فلا بد من  
شهادة كامنه رخص او رخص وامرائين عند امي حسيه لان البكاح قد انتهى بثناء  
ابعد بالولادة يمكن احسية عن الروح . و دعوى سب السب من الاحسي لا  
ثبت الا سبه كامنه . و قال ابو يوسف و محمد ثبتت الولادة بشهادة العا  
على ايه حال لان البكاح اناره امه في عدة الطلاق و اوفاد ، و الروح حبي  
و ثبت به تكن احسية عن روحها وقد ولدت على فرائده فمكنه شهاده  
القاله — و اذا اعترف الروح حال قيام الروح او بعدة بالولادة ولكنه انكر  
ان يكون ما ادعاه هو المولود بعينه ان قال انها ادعت ولدا ذكرا وقد ولدت  
سواء او قال ان المولد قد برئ منه و هي بمعنى غيره . فيمكنه في تعيين المولود  
شهادة القسمة باتفاق الإمام و صاحبه . وكذا الحكم عما لو كان الخلاف بين  
الروحة و ورثه روحها بعد وفاته . و ذهب الحنفية الى انه اذا لم يعرف  
الروح او الورثة بالولادة او اعترف بالولادة وانكرا ان يكون ما ادعاه هو  
ابنود بعينه فلا بد من شهادة رجلين او رجل وامرائين او اربع سواء .

منه ، ودفناره هذا ثبت بوجه الولد به شرعا ، وثبت سهم كل الحموي  
والواحد التي تكون بين الوالد وولده كحق السقة - والأرث ، وحرمة  
المصاهرة ، وقد يكون مدعى البوه كدنا فيما بينه وبين نفسه ، وهو آثم  
بكدنه في دعوه لا شك ، ولكنا امرنا ان نأخذ بالظاهر والله سولي السر أثره  
وما النسي فهو ان يسمع شخص وقد معروف اسبب لغيره . او  
مجهول سبب كالنقط . ويدرج فيه بوجه ويدا مع كونه ليس من صله .  
وهذا هو ما كان عنه أهل بجاهه . فقد كان لمسي عنده ما للوليد  
خمس من كل بجاهه فكذبوا بوثوبه وبرثوبه ، وجرموا روحه على من  
سبه فقد جاء الاسلام بصل نسي . وانصل ما كذبوا بوثوبه عنه من احكام  
وبين ن لمسي أحسن عن سبه . فقتل عز وجل « ٠٠٠ » وما جعل ادعاءكم سبه لكم  
قولكم بأقبح حكمه والله هو الحق وهو بهذا سبيل . ادعوهم لأنهم هو  
أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاحواكم في الدين وموائكم وليس  
عليكم جناح فيما أحطأتم به ولكن ما تعبدت فلوكم وكان الله عفورا  
رحيما » .

والاسلام حين يحرم النسي لا يحرم بحد ما أن يسمي شخص لى كفه  
ورعاهه سببا أو لقبا سموا بالألقاب عليه . ولينعهذه بالبرية والتعليم حتى  
لا يشأ عانة على الامة وشرا على المجتمع ، وبه أن يحصه شيء من ماله على  
سبل الهمة أو توصية ، وهو ان يفعل هذا محس ولا شك . . . ولكن ليس  
به أن يلحقه سبه ، ويدعوه الى نفسه . فهذه هي لماهدة لجهلاء ولصلالة  
الحق .

وأما القسم الثاني وهو الأقارب الذي فيه تحبيل السبب على الغير ،  
فانه يوقف فيه ثبوت السبب من المقر على ثبوت من غيره ، وذلك كالأقارب  
بالأحوه أو العمومة ، فلو أقر شخص بأن فلانا أخاه فلا تثبت أخوته له الا ان  
ثبتت أولا ثبوت المقر له من أبي المقر .

ولو أقر شخص بأن فلانا عنه فلا تثبت عمومته الا اذا أثبت أولا بوجه

انقر به من حدد انقر . فأب ترى أن السب في هذا النسب محمول على غير المقر  
أولاً . وهو الأب في الصورة . ولأولى والحد في الصورة ثنية . ثم تعدى بعد  
ذلك إلى المقر نفسه .

وحكم هذا لأفرا أنه لا يشك لسب به وحده ، بل لا بد من تصديق من  
حمل عنه السب أولاً وهو الأب أو الحد وب تقدم ، أو عامة انقر نسبة على  
دعواه ، فإن تم ذلك ثبت . ولا . سب المقر له من أب أو الحد ، وبأشلى  
ثبت نسبه من المقر ، و يكون لكل حقه الشرعى الذى ينشئ على ثبوت  
النسب .

ثم دام يصدى من حمل عنه سب لمقر فيه أمر به ولم تكن للمقر نسبة من  
سب لا نسب ، ولكن تعامل المقر بأمراره ، ويلزمه وحده كل حق ينفرع عن  
هذا الأمر . لأن لأمراره حقه قدس على المقر فلا تعدى إلى غيره وعلى هذا  
فاد كان للمقر أب وأخوة وكان مؤسراً ، وكان المقر له مسجف لمهمة فيها  
تفرص على المقر وحده دون الأب والأخوة .

ودام مات المقر وسب له وث أحد المقر له كل تركة لا بطريق الميراث ،  
وكن بمنزلة دة شاة الوصة بلا حصى بكل التركة (١) .

ودام مات المقر وترك روحه فقط أحدث نصها وهو ربع ، وبأشلى  
يأخذ المقر له .

ودام مات أبو المقر عنه وحده شاركه المقر له في تركته ، وإن كان المقر  
له ذكر وتركته موصفة بينهما . وإن كان المقر له أثنى كان للمقر الثلث والمقر  
به ثلث ، لأن الأثنى في الميراث على النصف من نصيب الذكر .

ودام مات أبو المقر عنه وعن أخ له ثبت نسبه من أمه أمب بعد بحصة  
وهو يقول للمعقرية . يكون لأخ غير المقر النصف ، والنصف لثاني بقسم  
، لسونه بين المقر والمقر له فكون لكل منهما الربع . والقول الصحيح عند

جمعته ، أنه يعطى لأخ غير المقر نصف . وبعض المقر ثلث ، ويعطى المقر له السدس (١) وبهذا قال ابن أبي ليلى (٢) .

## الفصل الثالث

### « في : ثبوت النسب بالبينه »

إذا ادعى شخص سوء شخص . أو سوءه . أو أخوته . أو عمومته ، أو أى نوع من أنواع القرابة ، وانكر المدعى عليه فلم يدعى أن يقيم البينة عليه دعواه ، فإن أمامها ثبوت له البراهن التى دعى بها ، وثبت به كل الحقوى ولا يحكم لى سى على هذه البراهن . ولا بد من أن تكون البينة كاملة ، وهى عند الخصم رجال عدلان . أو رجل وامرأتان . وعند الخصم رجلان عدلان ، وتكفى الاستدانة . ولا تقل شهادة رجل وامرأتين عدول .

ثم إن دعوى نسب سى عام عليها أسية لا تأخذ حكم واحد فى كل حالها ، بل يختلف لحكم مع لنوع القرابة التى يراد اثباتها ، وتعد لكون القريب الذى يراد اثبات قرابته حياً أو ميتاً وقت الدعوى .

فإذا كانت الدعوى بأنوه أو سوءه . وكان الأب أو الابن المدعى عليه حياً تسع دعوى مجردة عن أن تكون ضمن حق آخر ، ويعتري لاثبات على نسب قصد واستقلالاً .

وإذا كانت دعوى بأنوه أو سوءه وكان الأب أو الابن المدعى عليه ميتاً فلا تسع دعوى الأنوه أو السوء على سبيل الاستقلال ، لأنها دعوى على الميت وهو عائب ، والدعوى على لعائب لا تسع .

فإذا كانت دعوى الأنوه أو السوء ضمن دعوى بحق آخر كالميراث فإنها تصل . لأن الانتساب إلى الميت ليس مقصوداً أصلياً ، وإنما المقصود الأصلي هو الحق المترتب على ثبوت النسب . واثبات النسب وسيلة لاثبات

(١) الأحكام الجعفرية ص ٩١ .

٢ وأفعال المعين ص ١٨٨ .

الحق المتداع فبه . فهو موضوع الخصومة هو الحق المترتب على ثبوت سبب ،  
والخصم هو كل من له أو عليه حق في سر كنه كالتورث و الوصى و الدائن  
والمدين .

وإذا كانت الدعوى بالأخوة أو العمومة فلا تسع الدعوى على سبيل  
الاستقلال ، لأن مدعى عليه . ما ، لأن في دعوى الأخوة أو العمومة  
يتمسك سبب على غيره . هو لأن أو أحد وكلاهما نائب و مدعى على  
نائب لا تسع . أما إذا كانت دعوى الأخوة أو العمومة فيس دعوى بحق  
آخر كالتورث و النفقة فيها فعل حد كإن مدعى عليه أو ما ، لأن سبب  
هذا سبب منفصل ذاته . و سبب منفصل هو الحق المترتب على ثبوت  
السبب ، فكأن موضوع الخصومة هو حق مدعى أو النفقة ، و الخصم المدعى  
هو كل من سارعه في هذا الحق من أهم أو عليه حق في سر كنه . هذا مذهب  
الحنفية .

أما المختارية فقد ذهب إلى أنه يمكن ثبوت دعوى الأئمة و نسبه  
بمقصودة بدون أن تكون في سبب دعوى حق آخر معها سواء كان لأب أو  
لأن المدعى عليه حيا و نسبه ثم كان ما ، وكذلك دعوى الأخوة و العمومة  
وغيرهما تثبت نسبه وإن لم تكن في سبب دعوى حق على جاريث أو لوصى  
أو غيره . لأن هذه الدعوى تنصص دعوى أو ربما فلا تكون عشا . وحيث  
هم يمكن للمدعى خصم فلا يجب على محاكمه سماعها لكنه لو سمعها فترتب  
الأثر (١) .

## فصل

« ج : اللقط وأحكامه »

(١) يعرفه (٢) حكم التقاطه (٣) أحق الناس بمساكه (٤) مركزه من الحرية والإسلام (٥) الولاية عليه (٦) نسيه .

### ١ - تعريف اللقط :

القط هو يود حتى يرحه أهله خوفا من نفيه . أو فرارا من نفيه الرعي . أو لغير ذلك .

وهو عند الجعفرة كل صبي أو محمول ضائع لا كفل له . ولا يفسد على دفع المهلكات عن نفسه . ولا يخلص من يده أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنى (١) .

### ٢ - حكم التقاطه :-

والقاصد القبط مسلوب إذا لم يعلم على الظن صبره . فإن علم على الظن صناعه . كان وحده . ومضيق القبط آثم . ومحرره عاص . لأنه أخذ نفسا كآب على شرف الهلاك . ويحرم طرح اللقط بعد التقاطه .

### ٣ - أحق الناس بمساكه اللقط :-

وأحق الناس «مساكه» للقط من لقطه . وليس يحكم أو لعمره ن يأخذه . حررا إلا إذا كان هناك ما يدعو لذلك كأن يكون الملتقط غير أهل لحفظه ورعايته .

وإذا كان الملتقط أكثر من واحد فأحدهم بمساكه أرجحهم إسلاما . أو حرية . أو قدره على الحفظ . وعند استوائهم فالرأى للخاصي يصعبه حيث يرى . وقال الجعفرة إذا استووا قرع بينهم .

### ٤ - مركز القبط من الحرية والإسلام :-



و ينفذ حرره و كان ملتصقه بـه . لان الاصل في الانسان الحرية . ومن ادعى ان المقتد عنه به نفس منه . لانه حر مطلقا الا ان يمس سببه على دعواه

و ينفذ مسبه لا يحد في حرره و محنة لاهل الذمه و كان مقتضاه دميانه يكون على دين مقتضاه .

وفى الجعفرية مقتضى في ذ . لاسلام حر . وفى در سريش ربي وهو مسبه ولو كان مقتضاه دميانه و وحد في مقتضى اهل الذمه .

واد احمد المقتد في مصر من امصار مسلي . وفى حرره من قراهم و ادعى دميانه به ثب سبه منه و كان مسلي مقتضى الحقة والجعفرية (١) .

#### ٥ - الولاية على المقتد

والولاية غير محدودة في نفسه وماله كقول الحاكم رحمه . وليس للمقتد ولا لغيره ولاية عليه في ذ . فليس مقتضى لفظا و وحد معه مالا كان لما من مقتضى . وكان على المقتد ان يحفظ عنه . وليس له ان يعق منه عنه لا بد من مقتضى . ومقتضى به يكون مسرا به لا اذا شهد انه سراج به عنه . وفى الجعفرية اذا اقتضى المقتد من ماله نفسه مع امكان الاستعانة على مقتضى الحاكم . مسلي كان مسرا . واد بعد الرجوع الى الحاكم والاستعانة المسلي فاتفق من ماله نفسه عنه . جمع عليه بعد يساره د بوى الرجوع .

و اداله بوجد مع مقتضى مال وله بوجد من مقتضى عليه فمقتضى في سب ماله مسلي . واد ماله يعرف وراثه لست ماله مسلي .

وللمقتد على المقتد ولاية تربية ولحقه عليه وعلى ماله . وله شراء مالا بدله من ثرائه كقطاع وكسوه . ونقص ما توجب له أو يتصدق به عنه .

١ ذكر في منابع الصانع ج ٦ ص ١٩٩ ان هذا الحكم فيما لو امر الدمي انه ابنه ولا سبه له . فان اقام السبه على السود ثبت بسبب الولد منه ويكون على دميانه .

وبوجهه الى ملك لعنم اولا فان لم يكن له وبله وجهه الى لعنم حرفه فكسب  
مها ، وله أن يبله الى حيث شاء ما لم يبله صرر من ذلك ، وبله هو  
أمره في يد ، وعليه أن يقوم بخود بما فيه حرجه وصلاحه .

#### ٦ - نسب اللقيط

ومن دعوى نسب اللقيط ثب نسبه منه بدون حاجة الى شبه سواء كان  
مدعى نسبه هو الملقط أم كان المدعى غيره .

وإذا ادعى الملقط وعبره رجع الملقط إلا إذا أقام غير الملقط به على  
دعواه .

وإذا ادعى أحد ليس أحدهم الملقط رجع نسبه ادعاء إلا إذا أقام  
لأخر نسبه ، وإذا ادعى معا في وقت واحد رجع من أقام النسبه .

وإذا لم تكن لهما شبه أو أقامها كل منهما رجع من ذكر فيه علامة مسرة  
لأن ذكره لعلامة ثماره على أن له ندا ساهبه ، وإذا تساوى ولا مرجح لأحدهما  
فلا تلحق دعوى نسب ، بل يحكم نسبه لكل منهما محافظة على من الضياع  
ون كان في الواقع ليس بها لهما حصة ، ويجب له عليهما ما يجب على الأبناء  
بحق الأبناء ، وله حق الإرث من كل منهما وذلك كنه معاملة لتقر بأقراره .

وعند جمعرة إذا تساوى المستبد حجة أفرع بينهما ، ويشب نسبه لمن  
حرج عليه لفرعة ، ولا رحيق عندهم بذكر علامة مسيرة لأحدهما أن يكون  
قد ذكرها عن مشهدة أو سماع لا عن سبي يد كما يقول الخصم .

ولو ادعى للقط امرأة ذت روح ، فإن صدفها روحها أو شهادت له  
لقدمة أو أقدم اليه صحب دعوتها والا لا لما في ذلك من تحصيل النسب  
على العبر . وإن لم يكن لها روح فلا بد من شهادة كاملة رحيق أو رحيق  
وامرأتين ، بخلاف دعوى الرجل فإنها تقبل بلا شبه ، لأن في قبولها دفع العار  
عن الملقط حيث نسب إلى أب معروف ، وليس ذلك في دعوى المرأة (١) .

(١) حاشية ابن عاتدين على الدر المختار ج ٣ ص ٣٢٥ .

وقال الحنفية : اذا ادعى بفسط امره ذاب روح فان صدقها و أقامت  
سنة على ، ولادها صحت دعوتها وثبت سنة منها ومن روحها ، وإن لم تكن  
ذات روح ، أو لم تصدقها روحها ولا سنة لها ، بحق لها خاصة (١) .

هذا — ونسعى أن يعلم أن آخر واحد ، و التلم و تكفر في دعوى  
السب سواء ولا مزية لاحدهما على الآخر عند استوائها حجة وهذا مذهب  
الحنفية (٢) . وقال الحنفية : اذا استونا حجة فخر في دعوى المقيد أو في من  
لعدو والمستم أو في من ادعى رجوع ما هو لأمر في حجة (٣) .

## الباب الثاني

« في : الرضاع »

الكلام من الرضاع يساوي ما حيز محققين ( لاوى ) حجة كونه حجة  
بطلان ( وثمة ) حجة كونه سببا من سبب تحريره لسكاح ، وسفره لكل  
من الـ حسن فصلا مسفلا يسور بحث فيه ما يتعلق بكل حجة من أحكام  
وتشريعات .

## الفصل الأول

« في : الرضاع الذي هو حق الطفل »

(١) من يجب عليه الرضاع (٢) متى يجب على الأم ؟ (٣) الأخره عنه .

١ — من الذي يجب عليه الرضاع ؟ —

من المقتدر شرعا أن ينفقه لصغير المقتدر يجب على أبيه وحده ، و الرضاع  
من قبل البقرة ، فهو اذا وح على لآب نحو ثقبه ، على معنى أنه مكلف  
شرعا بهتة ثمانية من عداد المرضع ودفع اخره الرضاعة .

(١) الاحكام الحنفية من ٩٤ مادة ٣٦٣ .

(٢) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢ .

(٣) الهداية مع شرحها ( فتح القدير ) ج ٤ ص ٤٢١ .

فما دام فلا يجب عليها إرضاع طفله قضاء . ن كان يجب عليها ذبها .  
 وإن أمعت عن إرضاعه بعد عذر فلا حرج منه لا في حلال بدكرها فمب  
 بعد ، ويكون ثبته قسبها وبين الله . وعلى أو مد حشد أن يسأحر للطفل  
 مرضه برضعه . ويكون ملزمة بإرضاعه في أمده المتفق عليها وفي المكان المتفق  
 عنه . فإن لم يرضع على مكان ضاعه لزمها ن رضعه في سب خاصة أما  
 كانت الحاضنة أو غير أم ، وذلك حتى لا يعوت عليها حقها في الحضنة . وإن  
 ذهب أمده المتفق عليها ، وكان الفعل لأش من ثديي حبيب على مد مده  
 لإرضاعه حتى قبل على ثديي غيره أم يسمى عن إرضاعه . وبها على هذه  
 المدة الزائدة عن العقد أجر المثل .

وأش ثلاث ن يعنى طفل له مه ن رضعه ن حسب إلام بإرضاعه  
 لأنه أحسن به من الإحسية . وهذه ما لم تكن غير إلام معص أو أولى بإرضاعه  
 من إلام (١) .

## ٢ - متى يجب على الأم إرضاع طفلها ؟ :-

١ - يجب على إلام إرضاع طفلها وبعد علمه في الحالات الآتية لاته .  
 الحالة الأولى - إذا لم يكن للطفل ولا لأمه مان سباح به مرضا .  
 ولم يكن هناك متبرعة بإرضاعه .

الحالة الثانية - إذا لم يوجد من ترضعه غير أمه .

الحالة الثالثة - إذا لم يقبل الطفل غير ثديي أمه .

ومن هذه الحالات الآتية يكون إلام معص لإرضاع طفلها ، وتحجر  
 عليه قضاء حتى لا يتعرض للهلاك .

١ - يسمى غير إلام لإرضاع طفلها إذا كان لا يقبل ثديي أمه ويقبل ثديي  
 غيرها أو كدت إلام مرضه مرضا معذبا حتى منه على طفل . أو كان سبها  
 نصر الطفل ولا يصلح له . ويحو ذلك كثير . ويكون الإحسية أولى من إلام معص  
 أو كانت متبرعة وإلام تطلب أحرة ، أو كانت الإحسية تطلب أحرا أقل مما  
 تطلب إلام .

## ٢ - أجره الرضاع

مرصع اما ان يكون احيى ان ليس ثم مرصع وهو كذب ذنب حرم  
محرم له كعبه وحاله . واما ان يكون امه له فان كذب حبه مستحب  
نحوه على ارضاعه . وحار استخراجها حديث منه معلومه على غير من المال  
معلوم ، وهذا باتفاق الحنفية والشافعية .

وان كاذب اما ان كذب روحها ، او كذب قلبه ، او كاذب معدنه  
من سائر اجزى فلا تسجن على الارضاع حرم سواء ارضعه مخبره او  
مخبرة . وذلك لقوله روحها ووجوب الارضاع عليها دالة . وما هو واجب  
عليها لا تسجن على احره . ونصف فان الذي ينفق عنها حال فداء روحها  
بحال لعمده هو والد طفاها ، فادا اوجدها لها عليه اجره الرضاغة كذب ذنب  
جميعه بين يميني في وقت واحد . وليس من حقها ان تجمع بين يميني وان  
تعدد السبب .

وان كاذب لام معدنه من سائر اجزى من في البطن ، فملقى له من  
مذهب الحنفية انها لا تسجن الا احره كقوله لا تأخذ من بطنه معدنه ، وفي  
قول آخر رجحه بعض فقهاء الحنفية انها تسجن لا احره لانقطاع روحها  
بالطلاق البائن .

وان كاذب لام معدنه ذنب او رجعا من ثيبه ونقصت عدتها فانها تسجن  
لا احره هو لا واحدا . لانه بعد العدده تقطع روحها بالكعبة وارقت بغيرها  
فيسجن لا احره . وفي هذا يقول الله تعالى في شأن المطلقات

« ... وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حبلهن فان  
أرضعن لكم فأتوهن أجورهن » .

ودهب الحنفية اني ان الاء تسجن احره ارضاع طفاها حال قيام  
بروحية ، وحال لعمده من طلاق رجعي او بائن ، وبعد انقضاء العدده ، وللاب  
ان سألها لارضاع طفاها مه في كل هذه الحالات .

هذا - ويبقى ان تنبه الى المسائل الاتية :

المادة الأولى — إذا سجدت الأم حرة على الرضاع فلهما ، وتسكن  
 معها ، وإذا كانت حرة فليس رضاعها حرة أو حرة أم من يطلب  
 الأم ، فالأخيه من الرضاعة من معه سواء كان ( ٥٥ ) لا يسار والده بولده  
 ولا موجود به بولده ( ٥٥ ) ولو كان بغيره غير رضاعه ( ٥٥ )  
 وعلى الأخيه في هذه الحالة أن يرضعه في سن الأم ، طلب الأم ذلك  
 حتى لا يفوت عليها حقها في الحضانة .

وقال الفقهاء لا يجب رضاعه في سن الأم من سقط حقها في  
 الحضانه من غير أن تمنع عنه .

المادة الثانية — إذا كانت الأم سحرة على رضاع فلهما فارضعت  
 من لا ترضع عنها ، فإنها سجدت حرة من الرضاع حرة أم من . وذلك لأن الله  
 - - - - - سجدتها الأم على الرضاع سجدت سجدتها عن كونه بعد  
 الأم في سنة حب أو ( ٥٥ ) ومن سجدت حرة أم من ( ٥٥ ) ومن الأم  
 على رضاع فلهما من سجدت سجدتها لارضاعه سن ( ٥٥ ) على أنها مسرعة  
 لأنها سجدت على رضاعه بدفع من فرقة شفعها عليه وإن كانت أم لا حرة .  
 إذا سجدت من سجدت ب ( ٥٥ ) سجدت حرة وسرقة بدون رضاع حتى يتم  
 استنساخها .

أما غير الأم فإنها لا تسجد حرة على رضاعها بطلان سجدتها .  
 لأنه سجدتها شفعه الأم التي تسجدتها على الرضاع بطلان سجدتها ، فلا  
 يتصور إلا أن تكون مشرعة .

المادة الثالثة — لا تسجد الأم حرة رضاع لاكثر من سجدتها  
 لحمة ولحمقرنه ، حتى ولو راد رضاع بطلان سجدتها ، لأن الشارع جعل  
 تمام الرضاع سجدتها حولي حب أو ( ٥٥ ) وأبو الدان يرضع أولاده حولي  
 كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ) .

المسألة الرابعة — د كان يرضع ماله فخره رضعه من ماله ولو كان  
لاب مؤسر ، لانه من فيل سفة . وثقة لصغير المؤسر من ماله لا من  
مال أبيه .

امسألة الخامسة — كل موضع يجب فيه احره رضاع تكون ديسا  
صحيحا لا يسقط الا بالاداء او البراء ، ولا يسقط سوب الرضيع ، ولا  
سوب لانيون او اجدع ، وللمسححة للآخرة اما او غيره ان تصالح  
عليها بما تشاء .

## الفصل الثاني

« أ : الرضاع الموجب لعمره التناح »

١ — تعريف الرضاع ٢ — حكمه ٣ — مدته ٤ — المقدار المحرم منه  
٥ — حكم لس الرضاع المحبوس بعمره ٦ — سن الفحل ٧ — ما شب به  
رضع .

١ — تعريف الرضاع —

لرضاع شرع هو مص الطفل لسان من ثدي امرأه في مدة معينة ،  
وسحب بالمص — عدد حمية — بصل لس الى حوف الطفل عن طريق الفم  
او الالف لاقاء ونحوه .

وبصل لس الى حوف طفل بواسطة حمة ، ووصوه انه لا عن  
طريق الفم ولا لف كالامة وحققة لا شب به حرمة على الظاهر من مذهب  
الحنابلة .

وارضاع عدد حمية لا يتحقق الا اذا كان عن طريق مصاص الطفل  
ثدي امرأه ، وعليه فاد اوفر لس في حلقه — او سعط به ، او حض به  
لا ينشأ الحرمة (١) .

١ المحصر الدمع من ١٩٩ ومسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٧  
(م ٢٣ لاجوال نسبية ،

## ٢ - حكمه :-

وإذا تحقق الرضاع الشرعى أوجب حرمة النكاح ، وصارت الرضعة  
بأسية للرضيع أما من الرضاع ، وصار روحها الذى نزل إليها منه له  
أما ، وأولادها أحوه وأختها حالة .. وهكذا .

ورضاع الكبير لا يشر الحرمة ، وكذا رضاع الصغير بعد مدة الرضاع  
المقرره شرعا ، وكذا لا تثب حرمة بين طفلين أحصا على غير ثدي أدمه .

ولبن الأدمية مطلق يشر الحرمة عند بحفية ، فليس اثيب ، ولبن  
سكر ، ولبن لمروحة ، ولبن الموطوء شهية ، وس لمربيها ، وليس الله  
أثر موبها ، س كل هؤلاء يشر الحرمة ، لا طلاق بس المحرم ، ولان اس  
سب الشؤ فتش به شهية البعصه .

وقد اعقبرية لا بد أن يكون اللس عن نكاح صحيح أو فاسد  
و وء شهة ، فلو در لس لمراه لاع سب ، أو كان عن ربي فانه لا يشر  
«حرمة (١)» ، وليس المرأة أثر موبها لا يشر «حرمة ولو ارتضع أكثر الرضعات  
حال الحياة» وتماها بمعد الوفاة (٢) .

هد :- وقد ذكرنا فى فصل لمحرمان من النساء أنه يحرم من الرضاع  
ما يحرم من السب والمصاهرة ، وذكرنا الاضاف الشدية التى تحرم سبب  
لرضاع ، وسأ أدلة التحريم من الكتاب واسة والاحماع ، وأوضحنا  
هناك مسائل متشابهة من الموم المستقدم القاعدة (يحرم من الرضاع ما يحرم  
من السب والمصاهرة) ، ثم عقا هد كله بيان حكمه التحريم بسبب الرضاة  
فأرجع الى ص ٨٥ وما بعدها من الكتاب .

## ٣ - مدة الرضاع :-

ذهب الإمام مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد .

(١) المختصر النافع ص ١٩٩ .

(٢) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٧ .



والجعمرية الى أن مدة الرضاع الذي يتعلق به التحريم سنان من وقت ولادة  
الطفل (١) ، فكل رضاع في هذه المدة بشر الحزمة ، حتى لو كان صبي فطم  
واعتفى بغيره من السن قبل مرور عامين. ثم عد الى الرضاعة قبل انتهاء  
فاته بعشر رضاعة بعد قضاء وقبل تمام الحولين بشر الحزمة أيضا (٢) .

ودليل هؤلاء على تحويل أقصى أمده هو قوله تعالى « ... وقضاه  
في عامين » وقوله « ولو بدت يرضع أولادهن حوليين كاملين من أراد أن  
يسم رضاعه » فقد جعل سببا لها . ولا يريد على التمام (٣) ، وإنما فون  
لبي صلى الله عليه وسلم « لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين » .

وددت أبو حنيفة في أن مدة الرضاع مدى يتعلق به التحريم ثلاثون  
شهر ، ومن أدلته على ذلك قوله تعالى « والوديات يرضعن أولادهن حوليين  
كاملين لمن أراد أن سم الرضاعة ... الى أن قل من أراد فصلا عن تراض  
مهما وتشاور فلا حرج عليهما » وقوله « من أراد فصلا مني أخرجه يهدون  
لأولين يحرق في قضاء الطفل غيب سم الحولين ، فان شاء قضاه عند  
سامها لاستبعاده عن الرضاعة ، وان شاء أبقاه على الرضاعة — ان كان سم  
يسنن — مدة يدرج فيها تحويل عدائه من السن الى غيره . وأدله التي  
تكفي لذلك هي ستة أشهر ، لأنها كفت تحويل عدائه من دم أمه وهو حين  
التي سمها بعد وضعه لستة أشهر » .

١ ذكر صاحب المحصر الدفع في ص ١٩٩ أن مدة الحولين تراعى في  
الترضع دون ولد الرضعة على الأصح .

هذا — وقد روى عن مالك أن المدة سنان وشهر . وفي روايه  
أخرى سنان وشهران . وفي رواية ثالثة مادام محاحا الى السن غير مسنن  
عليه .

٢ في رواية عن أبي حنيفة أنه إذا طعم قبل المدة وصار بحيث يكفي غير  
السن لا تثبت الحزمة إذا عاد ورضع في المدة وهو غير ظاهر الرواية والمعنى  
على أنه تثبت الحزمة . انظر فتح القدير ج ٢ ص ٨ .

٣ فتح القدير ج ٢ ص ٥ .

ولا يكر على أبي حنيفة قوله تعالى ( ووالدان يرضعن أولادهن  
حولين كامين من أراد أن يرضع لانه يحمل الإيه على أقصى المدة التي  
تستحق فيها الإاء أخره الرضاعة ، لا على أقصى مدة رضاع التي يستوجب  
لحرمة .

ودهد ذهب ربي ان مدة الرضاع لذي يتعلق به التحريم هي ثلاث  
سواب ، واسدل ما اسدل به ابو حنيفة ، الا أنه جعل لمدة الاربعة لحول  
عدء يطفئ من اللس لى عمره به بعد الحولين ، فان لكسال من لهام  
والحول جس لحول من حال لى حال لاشاله على انفصول الاربعة (١) .  
وهناك أقوال أخرى غير ما تقدمه ، أغربها وأبعدها عن لصواب أن  
الرضاع فى أى سن ينشر الحرمة .

ولذي مرجحه ونجازه هو نقول الاول . لانه أقوى حججه وأبين دلالا ،  
وأده مخالفة على ما ذهبوا إليه أدله فيها مقبل .

#### ٤ - التقدير المحرم من الرضاع :-

احلف الفقهاء فى تقدير المحرم من الرضاع على أقوال كثيرة أشهرها  
ما يلي :

ذهب الحنفية والمالكية لى ان قبل الرضاع وكثره محرم ، ومنصة  
لواحدة تكفى بنشر الحرمة (٢) . ودليلهم على هذا قوله تعالى ( ..وامهاتكم  
بلا تى أرضعكم وأحواتكم من الرضاعة ) وقونه عليه الصلاة و سلام ( يحرم  
من الرضاع ما يحرم من النسب ) حيث جاء لفظ رضاع فى كل من الآية  
والحديث مطلقا ، عن التقيد بكونه كثيرا أو قليلا ، والمطلق يفى على إطلاقه  
حتى يثبت ما يقده ، ولم يثبت عندهم ما ضد الإطلاق المذكور .

(١) فتح القدير ج ٣ ص ٥ .

(٢) بشرط فى الرضاع المحرم ان يكون محققا ، فان ادعى امرأة حلقه  
نفسها فى فم الصغير وشك فى رضاعه لا تثبت به حرمة ، لان الحل هو الاصل  
ولا يزول بالشك .

وأبضا فقد صح من روايه لبحارى وغيره . ان رجلا روج امرأه فجاءت أمة سوداء فذكرت أنها رصعها . فأمر رسول روج امرأه أن يمسحها دون أن يسأل عن عند الرصد . ولو كان التحريم موحا بعد معين وعند معين لتحرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فلن يأمر بالتاركة .

ودهب لشذوية ولحاملة في راحح من مذهبهم بى ان لعذر المحرم خمس رصعات مشعات في حصة أوقات متفصله عرف . ودليلهم على ذلك ما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، قالت « كان فيما نزل من القرآن عشر رصعات معلومات يحرم ، ثم سحر بحسن معلومات . فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما نزل من القرآن » .

وأبى من على التحريم هو كون الارضاع يسب لحم الصغير وبشر عظمه ، ولا يكون ذلك — على الاقل — الا برصاعه يوما كاملا ، وذلك لا يهل عن خمس رصعات .

ودهب لحفيرة بى ان لعذر المحرم هو ما أنبت اللحم وشد اعظم . أو ارضاع يوم وليلة . أو خمس عشره رصة شرط ألا يفصل بين الرصعات في الاحوال الثلاث برصاع امرأه أخرى وأن يكون اللبن لفحل واحد ، وفي قول يشك التحريم بعشر رصعات متوالية ، وهو غير مشهور في المذهب .

وحد الرصة عند الحفيرة — ما يروى به الصبي دون لمصة — واستدلوا لمذهبهم فقالوا : ان الاصل عدم التحريم . وما ذكره مجمع عليه أنه يحرم ، وما قانه المخالف ليس عليه دليل ، وأبضا حجاج الفرقة الا من شد منهم من لا يعتد بقوله ، وما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال ( الرصاعه من المذعة ) يعنى ما سد الجوعه . وقوله ( الرصاع ما أنبت اللحم وشد اعظم ) ، وما ورد من قول عائشة ( كان ما أنزل الله في القرآن عشرين عشر رصعات معلومات يحرم ٠٠٠ ) قالوا وقولها بعد ذلك ( ثم سحر بحسن معلومات ٠٠٠ الح ) قولها هي . ولا خلاف في أنه لا يقبل قول

لراوي أنه سح كذا لكذا إلا أن بين ما سح ليطر فيه هل هو سح  
أولا (١) .

وهناك أقوال غير ما تقدم . واندى برححه هو مذهب الحنفية لأنه  
مذهب الجمهور الأعظم من الصحابة و تابعين ، ولأن علة التحريم أسي أجمع  
عليها الفقهاء هي باب اللحم وإشار أعظم الذي يصلح الرصع بمثابة جزء  
من الرصع . ولا شك أن هذا لا يكون نصه واحده كما أنه لا يتوقف على  
أن تكون الرصع حب . أو عشرا . أو خمس عشرة . بل قد يعقظ إيجاب  
اللحم وإشار الأعظم برصعه واحده مثمة . ومعنى هذا أن شهة العصية  
الخاصة بشور أعظم وإيجاب اللحم وهي علة التحريم أمر حتى غير منسبط .  
ومن المقرر عند الأصوليين أن علة الحكم إذا لم تكن حاضرة منسبطة ربط  
الحكم بما هو مثله تلك العلة ما هو حاضر منسبط . وهو فيما بعد مطلق  
لرصع الصادق نصه واحده قد يكون لها دخل في تكوين جسم الرصع .  
ونظير هذا المسافر يقصر الصلاة لعله هي لشهه . والمشقة أمر لا ينسبط  
لأخلافها بخلاف الأشخاص والأسفار . فلذا ربط لحكم شرعا بظنة العنة  
وهي سفر المسافر المعصية المنسبطة المفردة ثلاثة أيام بدلها .

#### ٥ - حكم لبس الرضاع المخلوط بغيره :-

إذا خلط بين المرأة بغيره فامد أن يخلط بين امرأة أخرى ، وإذا أن  
يخلط بسائل غيره كماء ودواء وس شاة ، وإذا أن يخلط بجماد مطعوم .  
ولكل حالة حكمها :

إذا خلط لس مرة بين امرأة أخرى تعلق التحريم بأغالب منها  
وحده . وعند النسبوى تعلق التحريم بها ، وهذا مذهب أبي يوسف . وهو  
مروى عن أبي حنيفة . وقال محمد - وهو رواية أخرى عن أبي حنيفة -  
أن لتحريم بعلق بها معا لا فرق بين غالب ومخلوط ، وذلك لأن لس المرأتين

(١) الأحكام الحميرية ص ٩٧ ، والمحصص التاسع ص ١٩٩ ، ومائيل  
الحلاف ج ٢ ص ١٢٦ - ١٢٧ .

من حس واحد ، وعد اتحاد الحس لا تلاشى أحدهما في الآخر لاتحاد المقصود منهما ، وهذا الرأي أظهر مما ذهب إليه أبو يوسف وأرجح .  
 وإذا حط لس امرأة بسائل كداء والدواء وليس الحيوان فالعرة بالعلية فان كان لس امرأة عاب تتعلق به التحريم ، وان كان معلوم لا يتعلق به لتحريم (١) ، لأنه مع اختلاف الحس يتلاشى الأقل في الأكثر . وهذا احكم باتفاق فقهاء الحنفية .

وإذا خلط لس امرأة صمد مطعوم ، فان طبخ على النار فلا يتعلق به تحريم — باتفاق حجة — عاب كان اللس أو معلوم ، لأن الطبخ بالنار أخرج اللس عن طبعه . وان لم يطبخ بالنار فلا يتعلق به تحريم أيضا عند أبي حنيفة ، علما كان اللس أو معلوم ، لأن الطعم وان قل يلب قوة اللس فلا تقع الكفائية به في تعدية الصبي ، فكان اللبس معلوم معنى وان كان علما صورة . وعند عمدة الطعنة الامر واضح . وقال أبو يوسف ومحمد اذا لم يطبخ على النار فالعرة بالنار ، والحاق المعلوم بالمعدم أصل في شرع .  
 وإذا جعل لس المرأة محيضا ، أو رائبا ، أو حيا ، أو أنثى ، أو نحو ذلك فلا يتعلق به تحريم باتفاق فقهاء الحنفية ، لأن سم الرضاع لا يقع على تناول هذه الأشياء ، وهي مع ذلك لا تست احما ولا تشر عظم ، ولا تكفى غذاء للصبي (٢) .

وإذا علمت أن مذهب الحنفية لا يرى رضاع المحرم الا ما كان عن طريق تقام ثدى الموضع علمت بالضرورة أن كل هذه الصور التي ذكرها فقهاء الاحناف لا تكون رضاعا ، ولا يترتب عليها تحريم .

(١) تعتبر العسة بالاحراء اذا خلط لس المرأة بلبن حيوان أو بدم ، ويعتبر سائر البون والطعم اذا خلط بنحو دواء ، وقيل يكفي في اعتبار العلية تعمي أحدهما .

(٢) انظر بدائع الصنائع ج ٤ ص ٩ ، ١٠ .

## ٦ - حكم من الفحل -

المرد الفحل هنا هو صاحب اللبس . أي من در لب المرأة بسسه ، فبس دخل بمرأة بباء عن عقد صحيح أو فاسد أو وبدء شبهة فحجاب منه بورد ودر لها لب كان ذلك ارجل هو صاحب اللبس .

إذا عرف هذا فهل تثبت بهذا اللبس حرمة بين الرضيع وصاحب اللبس وهو روج المرضع مثلاً ، أو لا تثبت ؟ خلاف :

ذهب بعض الصحابة وبعض السعفيين - وهو رأي ضعيف عند الشافعية - إلى أن لب الفحل لا يشر الحرمة به وبين الرضيع ، فبس ارضع طفلة حل بروحها صاحب اللبس أن يروح من هذه الطفلة ، أو من إحدى أصولها أو فروعها ، وحبهم على ذلك أن الحرمة متى تكون بين الولد وamme رضاعاً بسببها أن لب المرصعة كان له دخل في تكوين جسم الولد حتى صار بمثابة الحرء بها ، وهذا المصنف لا وجود له في حديث الرجل حتى تكون بينه وبين الرضيع حرمة .

وذهب جمهور الفقهاء من صحابة وسعفيين ، وأصحاب المذاهب الأربعة ، والجمهور إلى أن لب الفحل يشر الحرمة بين الرضيع وروج مرصعته الذي كان مساً في در لبها . فس رصف سألها الذي در بسبب روحها كان روحها أنا بهذا لب رصاعاً فحرم عليه وعلى أصوله وفروعها . وحنة أصحاب هذا الرأي ما صح من أن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي أفلح ( وكانت عائشة قد رصف من امرأة أخيها أبي القيس ) فاسترب منه ، فقال استترين مني وأنا عمك ؟ قب من أيس ؟ قال ارضعت امرأة أخي ، قلت أيا ارضعت المرأة ومن يرضع الرجل . فبحل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فحدثته فقال انه عمك فليج عليك .

فهذا الحديث يدل دلالة صريحة على أن لب الفحل يشر الحرمة به وبين الرضيع ، كما يشرها بين الرضيع ومن ارضعته ، وقد ائتمى ابن عباس

بهذا حتى سن عن رجل في امرأة . فترضع هذه علامة ، وهذه حادثة ، هل يصح للعلام ان تروج الحادثة ١ . فقال . لا ، بل قد وجد .

• • ولكن مع نفاق الحقة والحقة على أن ليس بفعل بشر الحرة بعدتهم - أحيانا - يختلفون في النطق . فالحقيرة يعلمون حاد بعض على حاد المرأة . ويشترطون بشرية من رضيعين أن يكون صاحب المسمى الذي رضعه واحد . وفرشوا أحكامهم على هذا فقالوا يحرم صبيان يرضعان نفس فعل واحد ولو ختلف مرضعتان . ولا يحرم لو رضع كل واحد من سن رجل آخر وان اختلف المرضعة (١) .

والحقبة لا تعلمون حاد الفعل على حاد المرأة . ولا يشترطون بشرية من الرضيعين أن يكون صاحب المسمى الذي رضعه واحدا . وفرشوا أحكامهم على هذا فقالوا لو رضع علامة وحادة من امرأة واحدة . غير أن العلامة رضع من سها لرجل . ولحادة رضع من سها لرجل آخر . فإنه لا يحل رواج العلامة من الحادة . لأنها أخويس من رضعه لا . ونظر هذا من النسب لا يحل والرسول عليه الصلاة والسلام يقول ( يحرم من الرضاع ما يحرم من نسب ) .

وحرم الحقة على المرضع أولاد صاحب المسمى ولادة ورضاعا . وولاد المرضعة ولادة لا رضاء (٢) . وعند حقة يحرم على المرضع أولاد صاحب المسمى ولادة ورضاعا . وأولاد المرضعة ولادة ورضاعا أيضا .

وحرم الحقة على أبي المرضع نسب أن تروج من أولاد صاحب المسمى ولادة ورضاعا ، لأنهم في حكم ولده (٣) . وأما الحقة ذلك . لأن أم المرضع نسباً أحسب عن أولاد صاحب المسمى ولكلية .

(١) المختصر النافع ص ١٩٩ .

(٢) المختصر النافع ص ١٩٩ . وانظر الأحكام الحقة ص ٩٧ مادة ٣٧٦

(٣) المختصر النافع ص ١٩٩ .

وجرم الحفيرة على صاحب لئس أن يتزوج أخت المرتضع بلبه مطلقاً  
أي ولو كذب ثم ترتضع بلبه، لأن أخت المرتضع صاروا بمنزلة أولاده (١).  
وأصح الحنفية لصاحب اللبس أن يتزوج من أخت المرتضع ما دام لم ترتضع  
من لبه ولم تكن محرمة عليه لئس حر . وذلك لأنه أخصى عنها وليس له  
لها لا من الرضاع ولا من النسب .

٧ — ما يثبت به الرضاع :

يثبت الرضاع بواحد من أمرين : الإقرار ، أو البيعة ، واليكن مسان .  
أولاً — الإقرار :

إذا أقر شخص شوب الرضاع المحرم بينه وبين امرأة ، كأن قال هي  
أختي من الرضاع فاما أن تصدقه لمرأة في إقراره واما أن تكذبه، فإن صدقته  
وكان ذلك قبل الزواج منها ثبت الحرمة بنصدها ، ولا يحل لهب أن  
يسروها بحال ، وإن كان بعد زواجها وحب أن يتصرف ولا فرق لقاصي  
سهما ، وكذلك الحكم فيما لو أقرت المرأة وصادقها الرجل .

وأذا أقر برجل وكذبت المرأة . فإن ثبت برجل على إقراره وكان لم  
يعقد عليها لا يحل له أن يعقد عليها ، وإن كان بعد العقد وحب عبثه أن  
يفارقها ، ولا فرق لقاصي بينهما ، وإن أقر ورجع عن قراره حاربه أن يعقد  
عليها إن كان قراره ورجوعه قبل العقد، وإن كان قد عقد عليها فأقر بالرضاع  
لمحرم ثم رجع عنه بقي العقد على حاله ، وذلك لأن أمر الرضاع من يعصى  
فيعتقر فيه النقص ، فبطل إقراره أولاً بالرضاع عن إحصار أقاربه لها ، ثم يتبين  
لم كذب المخبر .

وإذا أقرت المرأة وكذبها الرجل فإن كان ذلك قبل الزواج وأصررت  
على إقرارها فلا يحل لها أن تتزوج منه ، وإن رجعت عن إقرارها حل بها ذلك  
لأنه من ن التافض في أمر الرضاع معتقر ، وإن كان إقرارها بعد

(١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٥ .



رواح على الروح عني حله ، ولا ينفك لأقرارها مهما أصررت عليه ما دام  
لروح نكدها ، لأنه مهيمة في هذا لأقرار . فلعلي أقرب بذكر كده ورور  
تسكن من الحاصل من روجه نادعائها الرضاع الذي يحرمها عليه . وهذا  
بحلاف قرار لرجل بعد اعتدائه بصل ولو كدسه المراه لأنه يملك الحاصل  
منه ، بخلافه فلا يكون مهيما منها . وهذا لو كان أمر الطلاق بيد امرأه  
صدق في أقرارها لعدم التهمة .

### ثانيا - البينة :

وشب الرضاع شهادة كمنه وهي رجلان عدلان أو رجل وامرأتان  
عادلان ، ولا يشب شهادة الله وحده . وهذا باضاف الحصة والحصرية .  
ولا شرط صحة الشهادة بعدم الدعوى لمصحتها حق الله ، وعلى هذا ولو  
دعى شخص على روجه أنها أجنبية من الرضاع وأنها ابنة على ذلك ،  
أو قامت الله دون سبق دعوى ثبت أوجهها وقرى القاضي بينهما .

وسا شرط أن تكون بينة كاملة ، لأن دعوى الرضاع المحرم  
تفسد بطلان حق الغير . وكل دعوى تفسد بطلان حق الغير لا بد لشوبها  
- عند الإنكار - من بينة كاملة . وما يشهد لهذا أن عمر بن الخطاب أتى  
بمرأه شهد على رجل وامرأته أنها أرضعتها فقال لا حتى تشهد رجلان ،  
أو رجل وامرأتان ، وكان ذلك بحضر من الصحابة ولم ينكر أحد منهم عليه .  
على بعد هذا أنه قد شهد على الرضاع من لا يعلمون بصل الشهادة  
كرجل واحد أو رجل وامرأة ، أو امرأتين . أو امرأة واحدة ، وقد يشهد من  
يعلمون بصل الشهادة وبكهم غير عدول . فهل رد هذه الشهادة بكلمة  
ولا ينصب بها أصلا . أو تصل وينصب أيها إلى حد ما ؟

التمه في هذه المسألة أن هذه الشهادة - مع الإنكار - لا يلتفت بها  
من ناحية القضاء ، ولا يبنى عليها طريق بين روجه لقصور البينة عن اثبات  
دعوى الرضاع .

أما من سجد الديانة ، فانه يؤخذ هذه الشهادة وعلى الروحانيين أن  
يمزقوا ثوبهم ويورعوا عن شبهة أورثتها شهادة قاصرة ، وقد تكون صدقة في  
الواقع ونفس الامر ، وموضوع الزواج ادلى أن يؤخذ به بالاحوط ، وما  
يشهد لهذا ما رواه البخاري وغيره عن عمة بن الحارث أنه يروح أم يحيى  
سنة ابي اهدب فحاض أمه سوداء فقاتلها فادرسعتكما ، قال : فذكرت  
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأعرض عنى ، قال : فتحيب فذكرت ذلك  
له ، فقال : كيف وقد رعب أنها قد أدرستك فيها عمة ، وفي رواية  
قال له : دعها عنك .

فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم عن سائل اول الامر يعيد ن شهادة  
لمراه لا تحم القرعة أو التفرق ، والا لفرق الرسول بينهما سحر دكر عمة  
له خبر لامة ولم يعرض عنه اد الاعراض — كما يقول الكمال بن الهمد —  
فد يرتب عبه ترك المسائل المسألة بعد ذلك . فعه تقرير على المحرم .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعقبة بعد ما أعاد عليه المسألة ( كيف  
وقد رعبت ) يعيد أنه كره له أن يعنى معها بعد ما ذكر من امر الرضاغة ،  
ومعنى هذا أن عليه أن يتركها ترحا واحياطا ، وليس معه بحكم المبرم  
لترك . وقد قل على رضى الله عنه ما يشهد لهذا ، فقد ورد أن رجلا  
روح امرأة فحاضت امرأة برعم أنها ارضعتها فسأل برجل عليا فقال له  
هي امرؤك ليس لاحد أن يحرمها عليك فان ترحب فهو أفضل ، وسأل  
ابن عباس عن ذلك أيضا فقال له مثل ما قال علي رضى الله عنه (١) .

١) راجع بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٤٠ ١٥٠ . وفتح القدير ج ٣ ص  
١٩ ، ٢٠ ، وواقعات المعين ص ٢٧ ، ٢٨ .

## الباب الثالث

### « في : الحضانة »

- ١ - تعريفها ٢ - من له حق الحضانة ٣ - شروط أهلية الحضانة
- ٤ - الحضانة حق عطف وحق الخاصة ٥ - مكان الحضانة ٦ - الأجر عليها ٧ - مدتها ٨ - ما بعد الحضانة :

#### ١ - تعريف الحضانة :-

حضانة بعدد سنة شيء من شخص وهو الحب<sup>(١)</sup>، تقول حبس شيء، وحبسه إذا حبسه أي حبس . وحسب الأم ولدها إذا حبسه لشيء منها أو صدرها .

وشرعا : التزام الطفل للقيام على تربيته وإصلاح شأنه ممن له حق تربيته في سن معينة لا يتجاوز أن يسفل فيها شأن نفسه .

#### ٢ - من له حق الحضانة :-

الطفل في أول أدوار حياته بحاجة ماسة إلى من يقوم بأعداد معيونه ، ويهينه معيشته ، ويعلمه في بطنه ويؤمّه . ويدير ما يحتاج إليه في شأنه كله . وقدر الناس وأصغرهم على هذه المهمة النساء لما حبس عليهن من عطف وشفقة ، وأصلح النساء فيما تربية الطفل وأخلصهن عناية شأنه أمه ، لأن الأم بطبيعتها تحب على وبيدها وأشفق ، وأرحم به وأرفق ، وهذه حقيقة لا شك فيها عاقل ، ولا ينكر فيها إلا مكابر . وهذا قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقصص أصحابه من بعده بأن الأم أحق بولدها ما لم يكن هناك مانع ، فقد روى أن امرأة قالت : رسول الله ، إن بي هذا كان بطني له وعاء ، وحجري به حواء ، وثديي به سقاء . ورغم أبوه أنه يرعه مني ، فقال عنه السلام : أب أحق به ما لم تتروحي<sup>(٢)</sup> .

(١) جاء في الغاموس : الحبس بالكسر مادون الانط إلى الكشح أو الصدر والمصدران وما بينهما وحاسب الشيء وما حبه .

(٢) الهداية ( مآصل فتح القدير ) ج ٣ ص ٣١٤ .



فإن لم يوجد عصب مطلقا بالنسبة للطفل الذكر ، ولا عصب محرم  
بالنسبة للإناث ، أو وجد ولكنه ليس أهلا للحصانة ، انتقلت حصانه الطفل  
إلى محارمه من الرجال غير العصه وهم دوا الأرحام ، ويبدأ بالأقرب  
والأقرب ، فابعد أبو الإله أولا . ثم الأخ لأم . ثم بن الأخ لأم . ثم العم  
لأم . ثم لجد لشمس . ثم لجد لآب . ثم الحال لأم .

فإن لم يوجد محرم من ذوي رحمه انتقلت حصاته إلى أقربائه من غير  
المحارم مع مراعاة ألا يكون للرجل حق في حصانة الآباء . ولا للإناث حق  
في حصانه المذكور . لما ذكره من حثية النسبة .

وبالحال من الحصانه تكون للمحارم من النساء أولا . ثم للعصه  
من الرجال مطلقا بالنسبة للذكر ، وبعد كونه محرم بالنسبة للإناث ، ثم  
للمحارم من ذوي الأرحام . ثم لذوي الأرحام غير المحارم .

وإذا لم يوجد للصغير أو الصغير من فوقه حصانه من أقربائه بحسب  
القاضي به من ثبوت إمامه وصلاحه ووضع عده رجلا كان المحرم أو مرأه .  
ثم إنه إذا وجد أكثر من مستحق للحصانه من الرجال أو من النساء  
وكانوا جميعا في درجة واحدة وفوق واحدة كآله أعمام أشقاء . أو ثلاث  
أخوات لأم ، عده أصلحهم لربيه الطفل . فإن تساؤوا في الصلاح فأورعهم ،  
فإن تساؤوا فيه أيمهم فأيمهم ، لأن الأصل في عدده أكثر تحررة وأعز بها  
فيه خير الصغير (١) .

وإذا كان للصغير أخوان أحدهما مسلم . والآخر كسبي على دين الصغير  
فأحدهما حصاته من هو على دينه . هـ مذهب الحنفية .

ودهب بضميريه بن أن الإله أحق بحصانة الولد الذكر مدة الرضاع ،  
وإذا انقضت مدة الرضاع فالأب أحق به . فإن مات الأب أو كان غير أهل  
لحصانة ولأم أحق به من الوصي . والإله أحق بالمتيم إلى سبع سنين وبغيره

تكون الأب أحق بها (١) . فاد مات الأم أو لم يكن أهلا للحضانة يسبق حقه إلى الأب . فإن لم يكن أو كان من أهلا للحضانة فالحضانة للصغير وأجداده وأخوته وأخواته . ويقدم أبجد الأب على غيره ، وتقدم لأب الشقيقة على الأب لأب . ثم لأولاد الأخوة والأخوات يسبق لهم الأخ والأب لأبوين عليها . ثم لأجدات الأم وأخواتها وأعمامها . وتقدم الحاتمة والعمه لأبوين على الحاتمة والعمه لأب . ثم لأولاد الأعمام والأخول ثم لحاتمة الأم وحاتمة الأب وعمها وعمه . . . وهكذا .

وإذا لم يوجد محرم مسبق للحضانة أو وجد من من أهلا لها يسلم الطفل بأي رحم غير محرم كسائر أعمامه وعمه وأجدان وأجدات من من يكن أرحم فهدى إلى الوصي . فإن لم يكن وصي فعلى الحاكم أن يسميه من أهله (٢) .

وإذا تساوى المستحقون للحضانة في درجته وأجدته . وكانوا جميعا أهلا بها فمرع سهم . ولا يرعى الترحيح يكون أحدهم ورع أو كثر سهم ، وفي من تقدم الأشي والمرع بين متساوين في الذكورة والإناث (٣) .

### ٣ - شروط أهلية الحضانة :-

ولا يشترط حق الحضانة لو حده من محارمه الصغير أما كانت أو غير أم . إلا إذا كانت أهلا للحضانة ، وذلك بوفر الشروط لانه

١ - قال في مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٢ إذا مات المراء من الزوج ولها ولد منه فإن كان طفلا لا يصر فهي أحق به بغير خلاف . وإن كان طفلا صغير وهو إذا بلغ سبع سنين أو ثمان سنين مما يوجبها إلى حد التزوج فإن كان ذكرا فالأب أحق به ، وإن كان أنثى فالأم أحق بها ما لم تتزوج . فإن تزوجت فالأب أحق بها .

٢ - يراجع في هذه المسألة الأحكام المحفزة المواد ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩١ ص ٩٩ وما بعدها ، وانظر مسائل الحضانة في باب استيفاء من كتاب مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ فقد جاء في المسألة رقم ٤١ أن الأب أولى بالحضانة من الأخت لأم . وفي المسألة رقم ٤٢ أن الجدات أولى بأبوين من الأخوات ، وذكر في المسألة رقم ٤٧ أن العمه والحاتمة إذا اجتمعا تساويا وأمرع بينهما ، وفي المسألة رقم ٤٩ أن أم الأب والجد متساويان .

(٣) الأحكام المحفزة ص ١٠٠ مادة ٣٨٥ .

- ١ — أن تكون حرة ، لأن الأمة تشمل بخدمه سيده عن خدمه الصغير .  
 ٢ — أن تكون ناعه . لأن من دون اللوع يحتاجه الى من تقوم شأنها فكيف تقوم شأن عره ؟ .  
 ٣ — أن تكون عافه . لأن عر لعاقله لا تؤمن عني بصغير ويخشى عنه مهيب .

(٤) أن تكون قادره على بربه وتدير مصلحته ، فهو كات عاجره عن ذلك لبحو عني أو مرض أو شيخوخه فلا تكون أهلا لحصانه .

(٥) أن تكون أمة عن الصغير . فان كات فاسمه منهنره بحيث بحثي منها عني خلق لصغير ، أو كات تكثر الخروج من الب لى سب بحث يؤدى ذلك الى هبله وصعفه فلا تكون أهلا لحصاته .

(٦) أن تكون عر مروحه ، أو مروحه من دى رحم محرم للصغير كعنه ، فان كات مروحه من عر دى رحم محرم له فلا تكون أهلا لحصاته لان روحها الذى لا يسب للصغير نرانه محرمية يعلب عليه عدة كراهية الطفل وعدم العطف عليه .

وقال الحمفريه يشرم ألا تكون متروحه وبو سحرم للصغير ، ولا فرق فى ذلك بين الام وعره إلا أن الاء لا يسقط حقها بأسروج اذا سم يكن للطفل أب ، وهي أولى به من جله (١) .

(٧) ألا تقسم به عذ من يعصه ولو كان قريبا به ، لما فى امأكه عذ المبغض له من الأدنى والضياع .

وقال الحمفريه لا نمر امأكها له فى س المعصين له بعد أن تكون قادرة على صياقه .

١ ، انظر الاحكام الحمفريه ماده ٣٨٢ ، ٣٨٣ من ٩٩ . وقد جاء فى مسائل الخلاف ج ٢ من ١٣٢ انه اذا تزوجت الام سقط حقها من حصانه ابولده ، ولعله لا يريد الإطلاق بل بعده بحاله وجود الاب .  
 ( م ٢٤ الاحوال الشخصية )

(٨) ألا يكون مرتد ، لأن المرتد تحصن متى أن تتوب أو سوب ، فلا تصلح لأن تكون حصانة .

ولا يشترط اتحاد الدين بين الحصان والطفل ، أما كتب الحصان أو غير أم ، فلو أن مسلما تزوج مسيحية فعصب بولد ذكر أو أنثى ، ثم طلقها ، فبولد يكون مسلما تبع لأمه ، وثبت لأمه المسيحية حتى حصانته ، لأن أمر الحصان يقوم على الشفعة ، وشفعة الأم أو الأخ مثلا لا تحلف بخلاف الدين ، فيثبت لها حتى لخصانة إلى نهاية مذهبا إلا أن حيف على الصعبر أن يباثر بدينها ، أو أن يثبت له غير سبيل لمسلمين ، كأن يذهب به إلى الكيسة أو يصعبه لحم حرير أو تسببه حرا ، فعصب يبرع بها ويسلم من به حق الحصانة بعدها .

وإذا انفصل حتى الحصان إلى رجل لعدم وجود حصانة من محرم الطعن فيه لا ثبت هذا الحق الواحد من محارمه ، رجل عصب كان أو غير عصب إلا إذا كان أهلا للحصان وذلك بموجب الشروط الآتية

(١) أن يكون حرا (٢) دليلا (٣) عاقلا (٤) قادرا على تدبير مصباح الصعبر (٥) أمسا على نفسه (٦) متحد معه في دينه ، وذلك لأن حتى الرجل في الحصانة مسمى على النوارث ، ولا توارث إلا مع اتحاد الدين ، وعلى هذا فلو كان الصعبر مسلما فلا تكون حصانته لقرينه المسيحي ، ولو كان مسيحيا فلا تكون حصانته لقرينه المسلم ، وأما بعص المسلم المسلم ، وبعص المسيحي المسيحي واليهودي والمجوسي لأن كل الأديان عر الاسلام تغفر دين واحدا - وقيل الجعفرية . الذمية أحق بحصانة ولدها الكافر . ولا حصانة للكافرة عدى ولدها المسلم . د يحشى عليه أن يألف غير دين الاسلام .

هذا - ومن سقط حقه في الحصانة لسب من الأسباب ثم رال السب عادله حقه فيها اتفاق الحنفية والجعفرية .



#### ٤ — الحضانة حق الطفل وحق الحاضنة :-

حذف الغهاء في الحضانة . هل هي حق الحاضنة أو حق الطفل ؟  
فيسهم من قال أنها حق الحاضنة وحدها . وقرعوا على هذا أن لها حق في  
أن تتنازل متى شاءت . وأنها لا تجبر عليها إذا امتنع . ويسهم من قال أنها  
حق للطفل وحده ، وقرعوا على هذا أن الحاضنة لا تنك تنزل عن الحضانة  
وأنها تجبر عليها إذا امتنعت .

والصحيح أن الحضانة حق مشترك بين الحاضنة والطفل . فالأم مثلاً  
بها حق حضانة مطلقاً ما دمت أهلاً لذلك . وليس لأحد أن يسلبها هذا الحق  
وإن كان بها أن تتنازل عنه لمحرره أخرى تصلح لحضنته .

و يولد له حق أن يحض وتولاه محرم تقوم على ربه ، ولا تعين  
محرم بداتها عند تعدد محارمه ، لأن حقه أن يحض لا على أن تكون حضائته  
عند امرأة بعينها ، وإن لم يكن من محارمه إلا امرأة واحدة تصلح لحضائته  
كانت هي المتمينة حتى لا يضيع الصغير .

وإذا ثبت أن للحضانة حق الطفل وحق الحاضنة ففرع على حق الطفل  
فيها ما يأتي :

(١) ليس لأم أن تخاف روحها على أن تترك حضانة ولدها ، فإن فعلت  
ذلك صح الخلع وظل الشرط على حضانة بصعير لها ، لأن الحضانة حق  
للبصعير وهي لا تنك تنصرف في حقه وإن كان لها حق معه .

(٢) ليس للام أن تصاح روحها على أن تترك حضانة ولدها معه ، وذلك  
كأن يكون لروحها دين عليها فنصالحه على أن تترك حضانة الولد في نظير ما  
عليها من دين . وكذلك الحكم بالنسبة لغير الأم . وللحاضنة أم أو غيرها أن  
تصاح على أحرة الحضانة لأنها حاضنة حقا .

(٣) إذا تعينت الحاضنة أما كانت أو غير أم أحررت عليها حتى لا يفوت  
على الطفل حقه .

و يرفع عني حق الحاصصة في الحاصصة ما يلي

(١) اذا كانت مرسعة أصغر من حاصصة ، وحب عليها ارضاعه عند الحاصصة اما كانت الحاصصة أو غير أم حتى لا يثوب حبها في الحاصصة .  
٢ — ليس للاب ولا غيره أن يفعل الطفل الى بند غير البلد الذي نفيم فيه حاصصة ، لأن في نفيه يثوب حبها في الحاصصة .

٣ — ليس للاب ولا غيره أن يرفع الطفل من حاصصة يعطيه الحاصصة أخرى تنبها في حق الحاصصة الا لسب مشروع . لأن برعه منها لعبر مرور ثبوت لحقها في الحاصصة .

٥ — مكان الحضانة :-

حاصصة اما أن تكون أم الطفل . واما أن تكون غير أمه . فإن كانت أمه وكانت روحها لولد الطفل فأمه ، أو كانت معده من طلاقه الرجعي أو انشئت كانت حاصصتها يظل في بيت الروحانية . وليس لها أن تسافر به الى مكان ما قرب أو بعد . وذلك لأنها وهي روحه ليس لها أن تخرج الا بأذن روحه . فله أن يحول بينها وبين خروجها من بيت فصلها عن سفرها بولدها ، وكذلك ليس لها — وهي معده — أن تسافر بالطفل أو تسفل من بيت الروحانية ، لأنه يجب عليها أن تفر في بيت مطلقها ولا تخرج منه ولو أدل لها ، لأن قرارها في البيت حسب الشرع .

وإذا كانت الحاصصة أم يصف . وكانت روحيتها قد قطعت بحروجه من العدة فلها أن تسفل بالطفل الى وطنها . متى تزوجها فيه ، قريب كان أو بعيد ، مصرا كان أو فرنا . وذلك لأن انتقالها الى وطنها ائدى يعيم فيه أهلها وائدى تزوجها فيه . فيه مصلحتها وبالتالي فيه مصلحة الولد ، وليس في ذلك عدوان على الوالد . فبعد ولده عنه . لأن رضاه بالعقد عليها في بلدتها معده — كما يقول الفقهاء — رضى منه لعنه ولزوجها ولولده بالاقامة فيه . أما انتقالها الى غير وطنها ولو كان العقد فيه . أو الى وطنها وقد كان

لعقد عليها، في غيره، وليس بها حق فيه إلا إذا كان البلد الذي يريد نقله إليه مصرا عربيا بحيث يستطيع أبو الطفل أن يذهب بريده فيه ثم يعود إلى بلده قبل أن يدركه الليل. فإن كان البلد الذي تريد اسمه أنه مصرا بعيدا، أو قرية بعيدة أو قرية، فيسبها حق النعمة بالطفل إلا إذا كان من ثيبه - هـ مذهب الحنفية -

ومن لعقمة من بين الأم المطلقة أن يسافر بالولد خاصة به من القصة بعده ولا يذهب من مصر إلى مصر، ولا من قرية إلى مصر، ولا من قرية إلى قرية، إذا كان ذلك ضررا على الولد أو الوالد، وإن لم يصبر أحد من ذلك في الانتقال بالولد من غير رب أنه مده حصتها له ولو كان ما تريد الانتقال إليه بعد عن محل إقامته، إذ حق الخصامة محصن بها وليس مشتركا بينها وبين الأب، ونقل عن أبي جعفر الطوسي أنه ليس بها الانتقال بالولد إلى محل تقصر فيه الصلاة، ولا الانتقال به من مصر إلى قرية لأن في إسواها نقل تعبها (١).

وأذا كانت الخاصة غير الأم كالأب والعم والخال فإنه لا يكون لها حق النعمة بالطفل مطلقا إلا إذا كان من أمه أو وليه، وهذا باتفاق الحنفية والشافعية.

ففي بعد هذا أن يبي حكم انتقال الوالد بالولد، وبقعة في هذه المسألة أن الخصامة ما دامت تامة للأم أو لغيرها من محارم الطفل فيسبهم فيه ولو كان مصرا عربيا، لأن في ذلك نقولنا لحقها في الخصامة.

أما إذا لم يكن لطفل خاصة، أو كانت له خاصة رأت أهليها لخصامة فإنه يكون للأب أو الولي الحق في أن ينقل به إلى حيث شاء، أو إلى حيث تقيم من صار إليها حق الخصامة.

هذا - ولا يخال بين الأم ورؤية ولدها أن كانت حصاته لغيرها،

كما أنه لا يحل بين الأب ورؤيته وبنه ان كتب حاسبته لا تقيم معه . ولا يحضر من عنده الولد على أن يرسله بي أبيه أو أمه لرؤيته ، وإنما عليه أن يرده الى مكان تسهل فيه رؤيته .

#### ٦ - أجرة الحصة —

إذا كتب الحصة هي الألف وكتب زوجها لوالد لطفل لا يرال فائمه ، أو كتب في عندها من ملاقه لرحمي ، فيها لا يستحق أجرة على حضانه ولدها .

وان كتب في عندها من ملاقه البائن ، فاصح بقولن عند الحصبه وهو يدي عبه القوي أنها لا يستحق أجرة على الحصبه ، ويقول الثاني — وهو مصحح أيضا — أنها تستحق الأجره .

وان كانت قد انقضت عندها من ملاقه فابها تستحق أجرة حصصه لأنها بحروجه من العدة صارت أحسنه عن والد لطفل .

وإذا كتب الحاصه للصغير عر أمه فيها أجرة الحصبه ما لم تكن متبرعة .

وإذا لم يكن للحاصه مسكن تستث فيه الصغير وح اعداد مسكن لها أو اعطاؤها أجرته .

وإذا كان الطفل بحاجة الى حاده مع الحاصه وح احصير الحادم بها أو اعطاؤها أجرته ، وذلك ان كان للصغير مال ، أو كان من نص عليه نفقته موسرا .

وما يحسح اليه الطفل من فرش وعطاء يجب على من هوام بالانفاق عليه أن يهيئه أو يدفع بدله للحاضنة .

وأجره حصانه الطفل ، وأجرة مسكنه وحادمه ، وندى فرشه وعقدته ، كل هذا يدفع من مال الصغير ان كان له مال ، والأحسن مال أبيه أو من مال من تجب عليه نفقته بعد أبيه .

وأجرة الحصانة تثبت للحصانة من وقف فيها بها بدون توقف على القضاء ، وتكون دينا صحيحا لا يسقط إلا بالإبراء ، وهي حق انحصارية لأنها أجرة على عمل ومنه به فيها أن يصاح عليه كك قدما .

وإذا وجدت متبعة بخصانة الطفل ، أو من تقل أقل من أجرة مثل على حصانته ، فإن كانت المتبعة أو من تقل دون أجرة مثل أحسنه عن الطفل ، أو فريته من غير محارمه . فالأمر وعبرها من فريته المحرم أو من بخصانته بأجرة مثل . سواء أكان الأجرة من مال الصغير أم كان من مال أبيه . أم كان من مال من تحت عليه نفسه بعد أنه .

وان كان المتبعة . أو من ترصى بأقل من أجرة المثل فريته من محارمه وان كان الطفل لا مان به ، وكان أبوه أو من تحت عليه نفسه مؤسرا فالأمر أحق بخصانته بأجرة المثل . وان كان بطفل مال ، أو كان لا مال له وأبوه أو من تلمه بنفسه معسر فالمتبعة ومن تقل أقل من أجرة مثل من محارمه أولى من الأم إلا أن يسرع لأم أو ترصى بها رصبت به فريته المحرمة . وإنما قدما المتبعة ومن تقل أجرة أقل مما تطلب الأم في هذه الصورة الأخيرة محافظة على مال الصغير إن كان له مال ، ولعدم المضارة للأب الصغير أو المعسر إن لم يكن للصغير مال ، ورعاية حاج الصغير مع ذلك موفرة لأن خاصيته من محارمه — هذا مذهب الحنفية .

وقال الجمهور أجرة الحصانة غير لازمة ، لكنه لا يجب على الأم لخصانة محتاجا ، فيها طلب الأجرة ، وللاب الخيار حينئذ بين دفع الأجرة وأخذ الطفل منها . وإذا لم يكن شأن الأب لخصانة ، ولم يوجد مشروع بها قابوا لا بعد وجوب احتوائها ، ولو طلبت أكثر مما تطلب غيرها فلا تجب أبي ذلك . والأجرة تلمر أم الصغير إن لم يكن للصغير مال ، فإن كان به مال فلا يلزم أباه شيء منها إلا أن يتبرع .

وإذا كانت أم الطفل هي الحصانة له ولم يكن لها مسكن تمتص فيه الصغير الصغير فعلى أبيه سكنها جميعا ، وإن احتاج المحضون أبي حاد

وكان ثبوت موثراً يلزم به ، وغير الآم من الحاصصات لها الآخره اد أنب  
حضائته مجاناً ولم توجد منبرعه .

ولو أنب أنم انطلق حصانه محاد ووحده مرعة أهل للحصانه وبنو  
أحسه ، أو كان الاب قادراً على حصانه وبنو بالاسعانه بغيره من خدمه  
أو روجه ، بحيز بين امساكه محاد ودفعه لمسرعه أو لاب ، فإن لم تحضر  
امساكه محاد يبرع منها ويسم لمسرعه أو لاب ، ولا تسع من رؤيه  
وتهمده (١) .

#### ٧ - مدة الحصانه :

تبدأ حصانه الطفل من حين ولادته - وتنتهى بالنسبة للعلام اذا سجع  
الس التي يستطيع أن يسفل فيها بخدمة نفسه ، بأن يأكل وحده ، ويشرب  
وحده ، ويلبس وحده ، ويستقي وحده ، وقدر ذلك يبلوغه سن السابعة،  
وقيل بنوعه سن التاسعة ، والصوى على لأول . ولا فرق في هذا بين أن  
تكون الام هي الحده أو غيرها .

وتنتهى لخصانه بالنسبة للاب اذا سجع المحبس . وذلك اذا كانت  
الام أو العدة هي الحاضنة .

وإذا كانت الحاضنه غير الام واحده تنتهى حصانته بنوعها سن  
المراهقة .

هذا هو مذهب الروافه في مذهب لحقه ، وغير ظاهر الرواية - وهو  
مروي عن محمد بنه يفي - أن مدة الحصانه بالنسبة لست تسهي بنوعها  
سن المراهقه أم كانت الحاضنه أو حده أو غيرها ، وقدر ذلك تسع سنين  
على التقى به ، وقيل بأحدى عشره سنة (٢) .

(١) الاحكام الجعبريه ص ١٠٠ - ١٠١ مادة ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) الفجر الرائي ج ٤ ص ١٦٩ - ١٧٠ .

ومع كون القنوى على أن مدة الحصانة للعلام سبع سنين ، وليس  
سبع سنين بل يناقش الحق في مد مدة الحصانة الى سبع سنين للعلام ،  
والى احدى عشرة سنة لمحبرة دارتي في ذلك مصححتها ، وهذا نص  
المشرع المصرى في المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ على أن  
« للقاضي أن تأذن بحصانة سماء بصغير بعد سبع سنين الى سبع ،  
وبصغيره بعد سبع سنين الى احدى عشرة د سنين ل مصلحتها تقضى  
ذلك » .

هذا - ويراعى شرع حكمه مصححة اعتراف واعترافه حين جعل  
حصانة الصغير فى بلوغه سن الذى يسمى فيها عن خدمه لسماء ،  
وحصانة الصغير فى بلوغه مبلغ سماء أو ما يقارب ذلك ، لأن الصغير  
بعد استيفائه عن خدمه اسماء يحتاج الى أن يعود أخلاق برجال ، والنساء  
لا يصلح ذلك . فكان لا بد أن يسرع من خاتمة بعد سمائه عنها وسلم  
الى أمه أو وليه لقوم على تأديته وتهذيبه .

أما بصغيرة قديمه بعد بلوغها سنين سبعة فله عن خدمه  
حاصنها لا يزال بعد ذلك بحاجة الى أن تبقى تحت إشرافها وإشرافها .  
لتقوم على تعليمها خدمة البيت وتعودها ما يليق بالمرأة من عادات وأخلاق .  
وقد يلعب المحض أو كاذب كانت بحاجة الى من يقوم بصانها والمحافظة  
عنها حتى لا يحدث شرفها أو يفسد عفتها . ورجال على ذلك أقدر من  
النساء ، فكان لزم أن ينضم الى أمها أو وليها إذا تمت هذا الحد - هذا  
مذهب الحموية .

أما الحموية والمشهور من مذهبهم أن مدة حصانة الام للعلام  
سنتين ، وهى أقصى مدة الرضاة . ويعتبرها يكون الاب أخق به ، ومدة  
حصانة الام نسب الى سبع سنين . وغير المشهور من مذهبهم أن حصانة  
الام للعلام الى سبع سنين وللمحبرة الى سبع .

## ٨ - ما بعد مدة الحضارة :-

وإذا انتهت مدة حضارة العلاء بنوعه سبع سنوات أو تسع سنوات فإنه يترع من حاصبه ويسمى لايه أو لأقرب عاص له أن كان ثوبه من أو في حكم الميت . ولا حيار للعلاء ولا لايه أو قرينه العاص في ذلك ، بل يحجر العلاء على أن يصمم أى لايه أو عاصه . ويحجر الأب أو العاص على أن يصمم العلاء له . لأن الشارع رأى لمصلحة في ذلك . وليس لأحد أن يختار غير ما شرع الله « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعض الله ورسوله فقد ضلّ صلاباً من » .

وإذا لم يكن للعلاء أب ولا عاص دفع إلى وصيه إن كان . وإن لم يكن وصي بقي عند حاصبه حتى يرى القاضي ما هو أصلح به .

ومذهب الحنفية أنه إذا انتهت مدة حضارة الأم ولم يكن للعلاء أب فإنه أحق به من الحد والوصي . وكذا هي أخص به إذا كان الأب قدماً بشرط . ولا حيار للعلاء في هذه المرحلة ( مرحلة ما قبل سلوع ) في لافراد عس له حق صسه إليه واسماء معه . بل يحجر على اسقه .

فإن بلغ العلاء مبلغ الرخل وكان ذا عقل يسمى به عن ولاية غيره . صار أحق بنفسه . وليس لايه ولا لغيره سلطان عليه ، بل يكون محبيراً حينذاك بين أن يحار البقاء مع أيه أو عاصه وبين أن يستقل بنفسه .

وإذا انتهت مدة حضارة است ، بأن بلغ سبع سنين أو إحدى عشرة سنة فإنه يترع من حاصبه ويصمم إلى أبيه أو إلى أقرب عاص من محاربه . ولا حيار في ذلك لست ولا لايها أو قرينه العاص المحرم كما تقدم بالنسبة للعلاء .

ومذهب الحنفية - على ما ذكره أبو جعفر الطوسي - أن البنت إذا بلغت سن التمييز فالأم أحق بها إلى حد السلوع ما لم تتزوج الأم فإن



بروح فالأحق بها (١) ، وذكر غيره أن سب ادا بهب خصائنها سبوعها  
سب تسعة كان من حق أنها أن تصبب فيه (٢) ويجزى على المقام معه .

وقد نعت السب ملج الساء يبقى حق حبسها لأبيها أو لقرنها العاصب  
المحرمة أي أن تروج . وقد اروجت أمسكها روحها ، وإذا لم يروج نقب  
عند أنها أو عاصبها المحرم أن كتب نكرا يحشى عليها من نفسه ولو كانت  
أمة على نفسها . وكذلك إذا كتب ثمة غير مأثومة على نفسها ، وقد أسب  
الكر وعرف على العفة وحسن الرأي صارب أحق بنفسها ، وليس لأبيها  
ولا لأحد أن يحرمها على المقام معه . وكذلك حكم أشب الأماثورة على  
نفسها (٣) .

وقال الجعفرية دا نعت الأثني ملج أساء وكتب غير مأثومة ادا  
المردب فلا حبار لها . ولأنها أو حدها صبيها فيه ، وإذا أضرب على لاقراد  
وهي غير رشيدة فلا يرول الولاية عنها سوء آكاتب نكرا ثم ثبت . وإن  
كتب رشيدة مأثومة على نفسها فليس لأحد من أولادها صبيها فيه بدون  
رضاه سوء آكاتب نكرا شاة أنه ثابا (٤) ، ولكن نكره لها مفارقة أوليها  
أو من هي عنده منها حتى تروج .

هذا — ويسعى أن يلاحظ أنه لا بد من أن سور فيس له حق صم  
الصغير أو الصغرة بعد تهنة سب الخصانه نفس الشروط التي اشترطها  
لأهله الخاص .

- (١) مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٢٢ .
- (٢) الأحكام الجعفرية ص ١٠١ مادة ٣٩١ .
- (٣) البحر الرائق ج ٤ ص ١٧١ .
- (٤) الأحكام الجعفرية ص ١٢٥ مادة ٤٩٩ .

## الباب الرابع

« في : النفقة »

« تمهيد »

لا يريد النفقة نفقة الأولاد وحسب . بل يريد بها ما يعم نفقة الأولاد وهم المفعول وان ربوا . ونفقة الأباء وهم المفعول وان علوا . ونفقة ذوي الأرحام وهم الخواشي كالأخ والابن . والعم والعمة . والجد والحالة .

وابن أردنا النفقة ما يعم نفقة هؤلاء جميعا . لأن حبس عرسا لموضوع ثوب سبب به تقصير عني ثوب السوء وحده . وابن عرسا لثوب سوء . والأبوة . والأخوة . والصومعة . وسائر أصناف الرحبة .

والقرابة في الحبس — بوجوب نفقة القربى انصرف على فريضة المورس . لأن سبها رحبا لها حرمها وحفظها . فلا بد للمورس أن ينفق سلالها ، ويصلها بالاتفاق عليها . والأحسان لها . والألا يكون فاطما لئلا أمر الله به أن يوصل ، وكفى بالمرء أثما أن يضييع من يقوت .

والقرابة الموحدة للاتفاق محض فيها بين الفقهاء

وبذلك يرون أن القرابة الموحدة للاتفاق هي قرابة الولاد المباشرة ، أي في أول درجاتها صاعدة أو نازلة ، وعلى هذا فلا تحب النفقة عندهم إلا عني الأبوس المباشرين والأولاد لصغير . أما من عداهم كالأجداد والجدات ، وأبناء الأبناء وأبناء أسات ، والعمات والجدات ، فلا نفقة عليهم بسب هذه القرابات ، وذلك لهم عني ما ذهبوا إليه قوله تعالى ( ٥٥ ) وبالوالدين أحسنا ) وقوله ( ٥٥ ) وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ) ( ١ )

١١ دلل الآية بالعصارة على استحباب نفقة الزوجات على أزواجهن ، وذلك بالإشارة على أن نفقة الأولاد على أبيهم . لأنه إذا وجب نفقة أم الولد على أبيه بسببه فلا تحب له هو من باب أولى . انظر البحر الرائق ج ١ ص ٢٠١ وفتح القدير ج ٣ ص ٣٤٤ .

وهو له عليه صلاة والسلام ( أنت ومالك لأنت ) . . . . . وعنه ذلك من خصوص أبي يدل على وجوب النفقة على الأبوين والأولاد . أما من عدمهم فليس عليهم نفقة . لأن الخصوص به شئهم . كما أنهم ليسوا في قوة الآباء المباشرين و الأولاد الصغرى حتى ينسبوا عليهم . فليس الحد في قوة الأب . ولا ابن لاس في قوة لاس حتى يكون له حكمة في وجوب النفقة له أو عليه .

و شافعية يرون أن القرينة الموحدة لأبوي هي قرينة أولاد مصفاة . وعلى هذا يجب النفقة عليهم على لأسور وإن علوا . وعلى الفروع وروا . ولا يجب على غير هؤلاء . و سبوا ما استدر به ادلكه لا بهم فلو أن الأصول آباء وإن علوا . والفروع أبناء وإن رلوا . فالخصوص يشمل الأحاد والحداد كمثل الآباء والأمهات . وشمل أبناء الآباء كمثل الانسباء .

والحنابلة يرون أن القرينة الموحدة لأبوي هي القرينة التي يكون فيها أقرب المومنين وراثا لقرينة المحتاح على فرض كونه د مال . فتقوله يعالني ( وعلى الوارث مثل ذلك ) . ولأن بين امور رئيس قرينة قضى كون الوارث أحق بما الموروث من سائر الناس فيسمى أن يخص بوجوب صله بالنفقة دونهم ، فإن لم يكن وراثا بعدد القرينة به يجب عليه النفقة بذلك (١) .

وما كانت القرينة التي يفرع عنها الميراث هي الموحدة بالنفقة عند الحنابلة فبهم يشترطون اتحاد الدين بين المفق والمفق عنه ، بخلاف المالكية وشافعية فبهم لا يشترطون ذلك لأنهم يظرو لمجرد القرينة .

والحنفية يرون أن القرينة الموحدة للاتفاق هي القرينة المحرمة ولو كانت قرينة الحواشي . أما القرينة غير المحرمة فلا يستحق بسبب نفقة ، أم كون القرينة موحدة بالنفقة ، فلا بد من دفع أمر صلة الرحم ، ومن صلتها

(١) المعنى لاس فدائمة المقدس ج ٧ ص ٥٨٤ ، وانظر ما ذكره في شار نفقة ذوي الارحام ج ٧ ص ٥٨٦ .

الاتفاق عليها عند الحاجة ، وأما شرط كونها محرمة - فلائ الشارح ، حص  
المخاطب من ذوي الأرحام بحرمه الزوج منهم مخافة القطيعة من ذلك على  
أن إيجازهم يخص أيضا بوجوب الثقة بهم دون سائر الأرحام عند اعتبارهم  
وعجزهم ، وبذلك يحق صلتهم ولا تكون قطعه .

والجفرية يرون أن إقراره انوجه بالاتفاق هي إقراره على فهو على  
الحرث بين الحق والصدق عليه ، وذلك حص بالأصول والفروع مطلقا ، أما  
السنة بخواشي فموجب لثبته هو إقراره التي يكون فيها القرب الموصى  
وإثبات لقربه المخاح ولو لم يكن محرم (١) .

ولا يريد - كعادتنا - أن نطيل بذكر مساحت الثقة على خلاف المذهب  
بل يكفي أن نقصر على ما يهنا ذكره من مذهب الجفرية والجفرية ، لأنها  
هنا المسددة المدان يخترى عنها العمل في العراق .

ولا بد لنا أن نذكر من مدى مساحت الثقة بعض الأصول المقررة حتى  
يسير على صورتها فب يعرض ب من مسائلها ، وإثبات هذه الأصول

الأصل الأول - لقربه متقدمة ، وهي نوعان ( نوع الأول ) قرانه  
بإولاد ، والمراد بها قرانه الأصول والفروع المحصورة في عمود النسب ،  
وهذه كلها محرمة ، فلا يحل رواج بين أصل وفرع وإن تساعد ما سبب .  
( نوع ثاني ) قرانه غير الأولاد - والمرد بها قرانه أخواشي الخارجين عن  
عمود النسب ، وهذه منها قرانات محرمة كالإعمام والنساء ، والأحوال  
والأحوال ، ومنها قرانات غير محرمة كآباء الأعمام ، وآباء النعمان ، وآباء  
الأحوال ، وآباء الحالات .

الأصل الثاني - من كان له مال ففقه في ماله صغيرا كان أو كبيرا ،  
ويسبى من ذلك الروحة ، فإن نفقتها تحب على زوجها ولو كانت موسرة .

١ هذا عند من يقول بوجوب الثقة لذوي الأرحام ، والمنتهور من  
مذهب الجعفرية أنها مستحبة ولا بحر القرب عليها . وراجع في هذا الموضوع  
المسألة رقم ٣١ من مسائل الفقهاء من كتاب مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٣١ .

الأصل الثالث - لا تحب نفقة القريب على قريبه عند الحنفية إلا إذا كان ذا رحم محرمة . وعند الحنابلة لا تحب نفقة القريب إلا إذا كان من الأصول أو الفروع . أما دوا الأرحام غير الأصول والفروع فيكفي عند من نوح لهم النفقة أن يكون بين المفق والمفق عليه تورث ، ولا يشترط كون القرابة محرمة .

الأصل الرابع - لا يشترك الوالد في نفقة أبوه أحد ، كما لا يشترك الأب في نفقة أولاده أحد . وعند الحنابلة لو كان للشخص أب وابن موسران فنفقته عليهما بالسوية .

الأصل الخامس - لا نفقة مع خلاف لدين إلا للأصول والفروع والروحية .

الأصل السادس - لا يحب على فاجر فاجر على الكسب نفقة لأحد إلا لأصوله وفروعه وروحه ، فله ما شاء فاجر على العبد أن يسعى ويعمل لسعي من كسبه عليهم ، وإن أبي أحرر على ذلك .

الأصل السابع - من أصبح وهو موسر عن الأهلان على نفسه الذي تحب عليه نفقة يحس كما يحس الروح في نفقة روحه ، ولا يستثنى الأب من ذلك وإن كان لا يحس فيما عدا ذلك من دين عيه بولده .

الأصل الثامن - النفقة الواجبة للأصول على الفروع ، و النفقة الواجبة لبعضهم على بعض تكون على قدر كفايتهم ، لأنها ليست بحاجة فلا يحب الزيادة عنها ، أما النفقة الواجبة للولد على أمه فتكون على قدر الحاجة إن كان الأب معسرا ، وعلى حسب ما يراه القاضي إن كان الأب موسرا ، حتى لو كان بولده بحاجة إلى خادم فرض القاضي على الأب نفقة خادم به .

الأصل التاسع - نفقة الأصول والفروع لا ينوقف وجوب أدائها على قضاء القاضي كما هو الشأن في نفقة الروحة ، أما نفقة لحواشي بعضهم على بعض فإنه ينوقف وجوب أدائها على القضاء .

الأصل العاشر - لا يقضى بصفة في مال العائت إلا للوالدين والأولاد والروحة . وذلك لأن وجوب البعثة به ثبت في حد ذاته وقضاء القاصي بما هو من باب الاعانة لصاحب الحق على الوصول إلى حقه .

الأصل الحادي عشر - بصفة الأصول والفروع والخواشي تسقط بضي أمده (١) إلا دكت مبرورة ومسداه بالفعل بدون من القاصي، أو بادن من وجب عليه . واستثنى بعض فقهاء الحنفية من ذلك بصفة الصغير حيث جعلوها كبقية الروحة ثبت من وقت لقضاء أو التراخي ، ولا يسقط بعد لفرس بضي لمدة . وهي دين بصفة يسقط بوقت بغيره . ولا يكون ذلك قود إلا إذا استديب بالفعل بدون من القاصي أو بادن من وجب عليه (٢) .

هذه هي أهم الأصول التي يجب معرفتها قبل الخوض في مسائل البعثات ، وبعد هذا نكلم عن بصفة الواحة للفروع على الأصول ، ثم عن بصفة الواحة للأصول على الفروع . ثم عن بصفة ذوي الأرحام . وهم الخواشي - بعضهم على بعض . وسنورد لكن نوع من هذه الأنواع الثلاثة فصلاً مستقلاً ، ثم نختم الباب بفصل رابع وآخر يربط منه من يجب عليهم البعثة عند التعداد مع اتحادهم في نوع القرابة أو اختلافهم فيها ، فنقول

١ - وأما الذي يسقط بمصها البعثة - عند الحنفية - شهر وأكثر . وذلك لأن بصفة الأقارب فرصت لشد حاجتهم - وهذا مضي شهر فأكثر ولم يحدد القريب بصفة دل ذلك على أنه أسعفى . أما ما دون شهر فلا يسقط بصفة وبه أن يطالب بها . وعند الحنفية يسقط بصفة القريب بمضي شهر أو أكثر أو أقل ما لم تكن مستندة بأذن القاصي .

٢ - جرى عمل البعثات في مصر على هذا الرأي كما هو بدون تعبير ، لا يهم راوه أرفق بالناس - بخلاف بصفة الروحة حيث ترك العمل بمذهب الحنفية فيها إلى ما نص عليه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ من أنها دين بمحدد الامتاع ، وأنها دين قوي لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء .

## الفصل الاول

« في . النطق الواجب للغرض على الاصول »

اذا كان للغرض مال منه لا يحسن نطقه على أحد لأن نطقه في مال منه  
صغيرا كان أو كبيرا ، ذكرنا كان أو اثني .

و إذا لم يكن به مال ، وكان قد عني الكسب فكذلك لا يحسن  
نطقه على أحد لأن عليه أن يعمل سبق على نطقه .

و إذا لم يكن به مال ، وكان عاجزا عن كسب صغره (١) . و لكونه  
اشي ولو كثره وأدره على كسب ولا كسب به ، فعمل (٢) . و لكونه  
كرا لا يضر على الكسب ثم من مرمي نطقه عن العمل . كسبي وثقل  
فيه يكون مسجودا (٣) .

و إذا كان للغرض - ذكرنا أو اشي - مال لا يكفه . و كسب لا هي  
بحاجته وحب على أنه أو من يبيعه من أصوه في وجوب الاتفاق عليه أن  
كسبل له ما يكفي لشد حاجته .

و إذا كان لصغير أو للكبير ، عاجز مال لا يصل بده به وهو في

١ . إذا بلغ الصغير حد الكسب كان لانه أن يدفعه إلى العمل ويسبق  
عليه من كسب عمله .

٢ . الأتونه في حد ذاتها عاجز ولو مع إعداده على العمل . لأن الشئ في  
إبراء الاتعمد لكسبه ، وليس ثلاث أن يدفعها للعمل . ولكن لو كان بها كسب من  
بحو حياطة أو حياكة أو وظيفة فانها تكون بذلك مسجودا ونطقها من كسبها  
ما دام بونها صغيرا . ونطقه السب إلى لا كسب لها بالمعمل يكون على سبها أو  
من يبيعه من أصوها حتى تتزوج فتكون نطقها على روحها في طاعت وانقست  
عندها وكانت محتاجة عذوب نطقها إلى أنها أو من يبيعه في الاتفاق عليها .

٣ . الحق الفقهاء بالعاجز في أصحاب العفة من كان من إساءة الإشراف  
ولا يأخره الناس لعمل يلق به وطالب العلم الذي شغله طلب العلم على  
الكسب .

( م ٢٥ الاحوال الشخصية )

حاجه الى النفقة كان على أبيه أو من ينيه من أصوله أن ينفق عليه من مال نفسه حتى ينصر ماله فيرجع عليه فيه ما أنفق ان كان أنفق نادى من انقاضي ، أو كان أنفق بمصر أدبه ولكنه تشهد عند الاتفاق أنه سيرجع عليه ، وان كان قد أنفق بمصر أدن ولا تشهد كان منبرعا ما أنفق ولا حق له في الرجوع قضاء ، أما ديانة وله الحق في الرجوع ما أنفق ان كان قد نواه . ونفقة الاولاد هي كل ما يحتاجون اليه من طعام وكسوة وسكنى واجر خدم ان احيى له ، واجر رصاعة وحضنه ان كان الولد صغيرا . ولا يدخل في نفقة الولد نفقة زوجته فلا يطالب بها لآب أو غيره الا ان كان متكفلا بها .

واختلاف الدين وعدم المراث لا يسعان من وجوب النفقة بل فرع على أصله باتفاق الحنفية والشافعية .

اذا عتب هذا ، فاعلم أن نفقة بولد المحتاح — ذكر أو أنثى — تكون على أبيه وحده ان كان أبوه موجودا وقادرا على النفقة ، لما تقدم من أن الآب لا يشاركه أحدي نفقة أولاده الا في حالة تقدمت عند الجمرة . وان كان أبوه غير موجود أو موجودا في حكم السقوط فنفقته تكون على غير أبيه من صونه أو غيره من قرابته ، وعلى هذا نفقة الولد تارة تكون على أبيه وحده ، وتارة تكون على غير أبيه من أصوله وحدهم ، وتارة لا يستقل بها الأصول بل يفرد بها غيرهم أو شاركهم فيها ، وما دام هذا الفصل معفودا للنفقة الواجبة للفروع على الأصول فاما تنكح أولا عن النفقة الواجبة للولد على أبيه ، ثم عن النفقة الواجبة له على غير أبيه من أصوله ، واليك بيان ذلك :

#### اولا — النفقة الواجبة للولد على أبيه —

لاب أربع حالات ١ — تارة يكون صاحب مال ٢ — وتارة يكون لا مال له ولكنه قدر على العمل ، وطرق الكسب مبسرة له ٣ — وتارة يكون



لا مال له ولكنه قادر على العمل وطرق الكسب غير ميسره له ٤ — وثرة  
يكون لا مال له ولا يقدر على العمل بحال من الاحوال . ولكن حاله من  
هذه الحالات الاربع حكمها :

الحاله الاولى — اذا كان الاب صاحب مال وحب عليه ان ينفق على  
ولده امساح من ماله . وان امتنع اخبر على ذلك .

الحاله الثانية — اذا كان الاب لا مال له ولكنه قادر على العمل وسرق  
الكسب ميسره له وحب على الاب ان يعمل ويحد في طلب الرزق وينفق على  
ولده من كسب عليه . وان منع عن العمل . وهذه حاله اخبر عنه بالحسن  
ويحيى .

حاله ثالثة — اذا كان الاب لا مال له ولكنه قادر على العمل وطرق  
الكسب غير ميسره له كانت نفقة ولده واحه عليه ايضا ولكنه لا تكف  
بأدائها لعدم وجود شيء في يده . وانما تكف أم الولد بالانفاق عنه من  
مالها ان كان لها مال . ويكون ما نفقه دينا لها على زوجها يرجع به عليه اذا  
أيسر . فان لم يمكن بلوذه ثم ، أو كانت به أم ولا مال لها تكف حده  
بالانفاق عنه ، ويرجع ما أنفق على أبيه بعد بواره ، فان لم يكن له حد  
أو كان به حد لا مال له كان على من يليه بعد في وجوب الانفاق أن ينفق  
من ماله ويرجع ما أنفق على الاب . . وهكذا ، فادام يوجب أحد ينفق عليه  
من قفاره كانت نفقه في بيت مال المسلمين — هذا هو الراجح من مذهب  
الحنفية .

ومذهب الحنفية — وهو قول لبعض الحنفية — الى أنه اذا كان الاب  
قادرا على العمل وسرق الكسب غير ميسره له اعتبر الاب في حكم المستـ  
ويكون نفقة الولد على من تفرغه نفقه بعد موت أبيه ولا يرجع به على الاب  
اذا أيسر . وفي حكم ما تقدم — على الخلاف بين الحنفية والشافعية — ما  
لو كانت طرق الكسب ميسرة للاب ولكنه لا تقى بحتاجته وحاجة ولده .

الحاجة الرابعة — إذا كان الأب لا مال له ولا قدره له على العمل بحاجته  
ما لشيخوحيه ، أو لمريض مريض متعدد ، أو لبحر ديث ، اغنى الأب في حكم  
المسك ويكون نفقة الولد على من تدرمه نفقة بعد موت أبيه على ما ستعرفه .

### ثانياً — النفقة الواجبة للولد على غير أبيه من أصوله : —

إذا مات أبو الولد المصحى لفقته أو كان في حكم المسك لأغاره  
وعجزه بالكلية عن التكسب انتقلت نفقته إلى من يلي الأب في وجوب النفقة  
عليه من أقاربه ، وقد تنحصر النفقة الواجبة للمحتاج في أصوله لعدم وجود  
من يجب عليه من غيرهم . فإن كان الأمر كذلك ، فما أن يكون له قريب  
واحد من الأصول ، وما أن يكون له منهم أقرباء .

فإن كان له قريب واحد من الأصول — من جهة الأب أو من جهة  
الأم — وكان موسراً كانت نفقته عليه وحده لأنه معين بها .

وإن كان له أقرباء من الأصول وكانوا جميعاً موسرين ، فعنده حاله  
تأبى على ثلاث صور . لكل صورة حكمها

لصورة الأولى — أن يكون جميع الأصول وارثين — وهؤلاء تكون  
النفقة عليهم جميعاً بسبب نصائهم في الميراث دون انتفاء أبي تساويهم أو  
تفاوتهم في درجة القرابة ، وعلى هذا فمن له أم ، وحد الأب فقفته عليهم  
بـ «ة الأب» ، فعلى الأم الثالث ، وعلى الحد الثاني . ومن له حدة لام  
وحده الأب كان على حدة السادس وعلى الحد الأب الباقي .

الصورة الثانية — أن يكون جميع الأصول غير وارثين — وهؤلاء إما  
أن تساءل في درجة قرابته من الولد ، وإما أن تتفاوت ، فإن تساوت كانت  
النفقة عليهم بالتساوية ، وإن تفاوتت كانت النفقة على أقربهم به ، وعلى هذا  
فمن له أبو أبي أم ، وأم أم أم فقفته عليها بالتساوي ، ومن له أبو أم .  
وأبو أم أب فقفته على أبي الأم لقرب درجته ، وليس على أبي أم الأب شيء .

الصورة الثالثة — أن يكون بعض الأصول وارثين وبعضهم غير وارثين —

وهؤلاء إما أن تساوى درجة قرانهم من الولد ، وإما أن تتفاوت ، فإن  
ساو كان نسبه على الوارث منهم بسا مراثه ، ولا نسبه على غير  
وارث ، وعليه فس كان له حد لأب وحد لأم فقصته على حده لانه دون  
حده لأمه .

وان تفاوت درجه واسمه كان نسبه على أقربهم درجة ولو كان غير  
وارث ، ولا شيء على الأبعد ولو كان وارث . وعليه فس كان له أم ، وأبو  
أم فقصته على أمه تقرب درجتها . ولا شيء على أبي الأم لبعده ، ومن كان  
له أبو أم وأبو أبي أم فقصته على أبي أمه لقربه وان لم يكن وارث ، ولا  
شيء على أبي أبي لأب بعده وان كان هو الوارث ، وعنه هذا أن نسب  
استقصى نسبه ها هو حرثية — حرثية الفرع لأصه — وكلما قرب  
درجة اقترانه كلما قربت الحرثية فبرجح الأقرب لرحمان نسب وحسب  
المقمة عليه — هذا مذهب الحنفية .

ومذهب الحنابلة أنى أنه اذا كان أبو الولد الملحاح معدوماً أو فسى  
حكم المعدوم بعرضه فقصته الولد على أبي الأب ، فان عدم أو كان فى حكم  
المعدوم فعلى أبي الجد لأب . . وهكذا وان علا ، وان عدم لأب أو كدوا  
فى حكم المعدومين فقصته على أمه . ومع عدمها أو فقرها تكون نسبه على  
أجداده وحداته لأمه وان علوا الأقرب والأقرب وان كان الأقرب أشى  
والأبعد ذكراً ، ومع التسويى فى القرب تكون المقمة عليهم بالنسوية وان  
اختلفوا ذكره وأنثىة (١) .

١) الأحكام الحنبلية ص ١٠٣ مادة ٣٩٩ - مادة ٤٠٠ ، والمختصر الدافع  
ص ٢١٩ ، وانظر مسائل الخلاف ج ٢ ص ١٣٠ فقد ذكر فيه أنه اذا اجتمع  
أم الأم وأم الأب ، أو أبو الأم وأم الأب عتبا سواء لانهما سادتا فى الدرجه

## الفصل الثاني

« في : النعمة الواجبة للأصول على الفروع »

الفرع إما أن يكون غنيا وإما أن يكون فقيرا . فإن كان غنيا فإنه سؤل فقراءه فمقتضى ذلك أن يكونوا يدرسون على منسب .

والأصول هم الذين . ولاحداد . والخبرات من جهة الأب أو من جهة الأم .

ولمعرفة في وجوب نعمة عند تعدد فروع هو قرب درجه فرع من صنفه دون نظر إلى كونه واري أو غير واري . متحدا معه في دية أو غير متحد . فإن كانوا جميع في درجه واحدة فتمتع لأصل عنهم بالسوية (١) . وعلى هذا فمن له بنت . وابن بن بنته كلها على سبب لغرب درجتها منه . ولا شيء على بن الابن لبعده . ومن له بن ابن . وبنت بنت بنته عبيتها بالسوية لأحداهما في الدرجه . ومن كان مسلما وله ابن أحداهما مسيما . ولاخر كثنى فتمتع عليهما بالسوية . ومن كان له بن كثنى . وابن ابن مسيما فتمتع على ابنه الكثنى لقربه . وإن خالفه في دية . ولا شيء على ابن ابنه اسماء لعدم الدرجه وإن وافقه في دية .

وإن كان افرع فقرا فما أن يكون له كسب يريد عن حاجته . وإما أن يكون له كسب لا يريد عن حاجته . وما أن يكون عاجزا لا كسب له . فهذه ثلاث صور

١ . نقل صاحب الحر الرابع في الجزء الرابع من ٢٠٦ عن الحاشية أنه لو كان للفقير ابن أحداهما فائق العتي والآخر يملك نصيبا كانت النعمة عليهما على السواء . ونقل في الموضع نفسه عن سمن الأئمة الحلواني أنه قال . فإن ما يجب هذا إذا تعاونا في السائر تعاونا شرا . أما إذا تعاونوا تعاونا فاحشا يجب أن يعاونا في قلة النعمة ١ هـ .

الصورة الاولى - اذا كان للفرع كسب يريد عن حاجته وحب عليه  
دينة وقضاء أن يفي من فائض كسبه على من تلزمه نفقته من أصوله  
مفقره ، ولو كانوا فادريين على الكسب ، فابولد اندي به دحل يومي أو  
شهري يفيض عن حاجته يحب عليه أن يفي منه على أيه الفقير ولو كان  
فادرا على الكسب وطرقه مسره له ، لأنه لا يلسق بالابن أن يلجىء أبه الى  
الكذب والسب في طلب المروق وهو قادر على أن يريجه من ذلك ، بل ويجب  
على الابن نفقة روحه أنه وخدمه ان كان بحاجة الى روحه وخدمه ، كسب  
بحسب على الابن أن يفرر لايه نفقه حادة يستغل بها ان جلب الاب منه  
ديت - وكذا يحكم بالنسبة لسائر الاصول ، غير أنه يسمى أن يلاحظ أنه  
اذا كانت الام متروحه فمعها على روحها وخدمه ، فان كان روحها مفقرا  
فمعنى انها أو من منه في وجوب الاغنى عنها على فرض أنها غير متروحه  
أن يفي عليها من ماله ثم يرجع ما أنفق على روحها اذا أسر (١) ، وبهذا  
كله من الاحتكام لآنها يشتركون بحر الاب عن لكسب لوجوب نفقته  
على ولده الذي له كسب يريد عن حاجته .

الصورة الثانية - اذا كان للفرع كسب لا يريد عن حاجته ، وهذه  
تحتها ثلاثة فروع :

أ - أن يكون الاصل قادرا على الكسب وطرقه مسره له - والحكم  
أنه لا يجب للاصل على فرعه نفقة ، اد لا يكلف الله نكاحا الا وسعها ، وعلى  
الاصل أنه أو جدا أن يعمل وسعى من أجل رفق ، أما الام واجداد فهي  
عاجرات عن الكسب بمعنى الابوثة فيدخلن في حكم الفرع الثاني .

(١) اذا كان روح الام هو الاب وكان عاجزا عن الاعاق عليها فان كان  
محتاجا اليها فمعها على انها موسرة كانت الام أو مسرة ، لان نفقتها حسنة  
من أجل حاجه الاب ، وعلى الاب أن يقوم بكل ما يحتاج اليه الاب ، وان كان  
الاب غير محتاج اليها فان كانت موسرة فمعها من مالها وان كانت مسرة  
فمعها على انها ، لا من أجل أيه لعدم احتياجه اليها بل من أجل كونها اما له .

ب — أن يكون الأصل عاجرا عن الكسب — والحكم أنه إذا كان الفرع أولاد وحب على الفرع دينه وقضاء أن يصح أصله به بعش معه ومع أولاده حتى لا يصح ، وليس في ذلك كبح ضرر على الفرع وأولاده . لأن طعام الأثني يكفى الثلاثة . وطعام الثلاثة يكفى لأربعة . ولا يضر الفرع في هذه الحالة على أن يخص أصله بقعة مستقيمة ، لما في ذلك من الضرر المحقق .

وإذا لم يكن فرع ولد وكان بعش وحده وحب عنه ن يصح أصله أنه دينه فقط . وفي القضاء لا يحب منه الله . لأن دخول الواحد على الواحد في عدمه يلحق به ضررا كبح حب لكل مالا يقوته . وحسنه يصعب عن العمل ، ويحذر عن كبح . وفي ذلك خوف هلاكها جميعا ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول { بدأ بعسك ثم بس يقول } . ويرى بعض فقهاء الحنفية أنه يحذر قضاء على صفة الله ، واجتوا هو به عبه بصلاته والسلام ( طعام الواحد يكفى الأثني ) . وب روى عن عمر رضي الله عنه قال ( لو أصاب الناس أسه . . . يعني أشده والمجاعة — لأدحت على كل شيء مثله . وإن أسس لم يهلكوا على أنصاف بطونهم ) (١) — وعنه الخمرية من كان له كسب لا يربد عن حاجته وحاجه روجه سقطت عنه بقعة أنه وأمه وكذا سائر أصوله .

١ حرسا في هذه المسألة على ما جاء في البحر الرائق ج ١ ص ٢٠٦ وما عنه ابن عابدس في حاشيته على البحر عن الدهر ، وعلى ما جاء في حاشيته ابن عابدس على الدر المختار ج ٢ ص ٦٩٥ - ٦٩٦ لا ما وحدناه أكثر بعملا ، وهذا هو الذي ارتضاه المرحوم الشيخ أحمد إبراهيم واقصر عنه في كتابه الإحوار النحضة ، وكذلك ارتضاه واقصر عنه في كتابه أصبا أسادنا الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر السابق . وقد جاء في بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٦ ما حاصله أن الولد الذي له كسب لا يربد عن حاجته بحب عنه قضاء ودينه أن يصح إناء الله في بقعة إذا كان الأب عاجرا عن الكسب سواء أكان لولده أولاد أم كان لا ولد له ولا روجه . أما أن كان الأب قادرا على الكسب

ح - أن يكون للفرع كبر من أصل مسجل لمقتضاه وهو لا يصح إلا على نفسه وحد فقط - وبحكم أنه يند دافرب فالأقرب - فإن كان به - وأنه بذاته - وقبل قسم مقتضاه بين الأب والأم وهو قول الجعفرية نص - وإن كان به أب واحد بذاته - وهكذا -

بصوره الثانية - إذا كان فرع آخر ولا كسب به فليس عليه بقية لأصوله ولا فرع سوله - وأب يكون مقتضاه الأصول على من يسي الفرع في وجوب المقتة -

## الفصل الثالث

« أ - مقتضى الحواشي بعضهم على بعض »

أمراد من الحواشي هي الأقربة بخارجون عن عمود النسب أي من أبوا أصولا ولا فروعا كالأخ والأخت - والعمة والعمه - وحال والحالة - وما فرع منهم - وهؤلاء يعرفون في باب مقتضى بدوى الأرحام وإن كان دور الأرحام بالمعنى العام يشمل الأقرباء جميعا -

و حواشي فسد - قسم قرابة محرمه - أي تحريم على القريب منهم أن يزوج قرينه لو فرض أحدهما ذكر والآخر أنثى - وهؤلاء كالأخوة والأخوات وما تفرع منهم - والأعمام والعص - والأحوال والحالات - فلا يحل للأخ أن يزوج أخته أو سبها - كما لا يحل له أن يزوج عمته أو خالته - وقسم قرينه غير محرمه - أي لا تحريم على القريب منهم أن يزوج قرينه لو فرض أحدهما ذكرا والآخر أنثى - وهؤلاء كبناء الأعمام - وأبناء

فإنه يحل على الولد ذنابه وفصاء أن يصم أباه إليه أن كان له أولاد - فإن لم يكن له أولاد وكان يعيس وحده فعون عامة الفقهاء أنه لا يحل على صم إليه - وفيه تحريم - وما جاء في الدائع هو أن يدى ارتضاء الأسيد السبيح أبوهره واقتصر عليه في كتابه الأحوال الشخصية -

العصاة ، وأبناء الاحوال ، وأبناء العتلات . فيحل بلاسناد أن يتزوج سب  
عمه ، وسب عمته ، وسب حاله ، وسب حاله .

وإذا سب على العقدة من هؤلاء لقربه الرضى - عند الحقة -  
هم أصحاب القسم الاول . أى الأقرباء المحارمة ولو لم يكونوا وارثين  
بالفعل ، أم الأقرعة غير المحارمة فلا عقدة عليهم ولو كانوا وارثين بالفعل (١) ،  
وكذا لا عقدة على المحارمة غير الأقرعة كالأخ ، صاع ، وسعة من الرضاع ،  
وكذا لا عقدة على الأقرعة المحارمة الذين حرّمهم سب عن القرابة كسب  
العم سب إذا شارك ابن عمه في الرضاع ، فإنها تحل له من ناحية السب  
ولكنها حرمت عليه من أجل الرضاع .

ودفع لجمهورية في المشهور عنهم إلى أن تفقة دوى الارحام - وهم  
الخواشي - محبة فقط ولا يحترق القرب عليها ، والاستحباب أكد في  
حق الوارث ، وعن المشهور أنها تحل لكل دى رحم وارث فقير وإن لم  
يكن محرم ، وبعض أصحاب هذا القول حصها للصغير وبعضهم حمل  
الوجوب شاملا للصغير والكبير (٢) .

ويشترط لوجوب نفقة دوى الارحام المحارمة بعضهم على بعض توفر  
الشروط التالية

أولا - اتحاد الدين بين المفق والمفق عليه ، وذلك لأن سب وجوب

١ استدل الحصة على أنه لا بد من المحرمية في وجوب نفقة دوى  
الارحام بقراءة ابن مسعود ، وعلى الوارث دى الرحم المحرم مثل ذلك وأهل  
ما يقال في هذه القراءة أنها تفسير مسجوع من رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وقد تمسك الحنابلة وابن أبي ليلى والموحدون بنفقة دوى الارحام من الجمهور  
بظاهر قوله تعالى : وعلى الوارث مثل ذلك ، فأوجوا لمقرب نفقة على قربه  
إذا كان يسهما توارث بصرف النظر عن المحرمية وعدمها .

٢ ، الاحكام الصغيرة ص ١٠٨ والمختصر النافع ص ٢١٩ .



فقده ذوي الأرحام إنما هو إقراره بحرمة لمورثته في الحصة (١)، بقوله تعالى ( .. وعلى الوارث من ذلك ) . و إذا كان الميراث في الحصة ملحوظ وحب اتحاد الدين لأنه لا يوارث بين مسلم ومسلم .

ثانياً - أن يكون المفق عليه محاصراً ، فلا يحب إلا قصر عاقر عين الكسب لصغر ، أو أفتوة ، أو زمانة .

ثالثاً - أن يكون المفق مؤمراً . وذلك أن يكون ما كان يفتقركه . قوله كسب يراد من حصة واحدة روحية وأولاده أن كان له روحية وأولاد (٢) . وإن كان قصر و به فدره على يعمل فانه لا يحضر على أن يعمل وينكسب من أجل الاتفاق على فريته . بخلاف ما تقدم في بقعة الأصول والفروع من أنه يحضر بقعة القادر منهم على العمل سبق من كسب عمله على أصله أو فرعه المحتاج .

ويسمى أن يلاحظ ما تقدم من أن بقعة القريب من الحواشي يوقف وجوب أدائها على قضاء القاضي . وعلى هذا فلا يجوز لمن أصاب يده مالا لقريبه أن يأخذ منه بقعة بدون إذن بخلاف الأصول والفروع والروحية حيث يجوز للأب أن يأخذ بقعة من مال ابنه بدون إذن لقوة عليه الصلاة والسلام ( أب وماتك لأباك ) وكذا يجوز لمولود أن يأخذ بقعة من مال أبيه بغير إذنه ، وللزوجة أن تأخذ من مال زوجها بغير دونه لقوة عليه الصلاة والسلام لروحة أبي سعيد ( حدى من مال روجك ما يكفيك وولسدك سمعروف ) .

ويسمى أن يلاحظ نص ما تقدم من أنه إذا امتنع لقريب من الاتفاق

(١) أفراد بالميراث في الحصة أنهم أهل له يستحقونه في بعض الأحوال وذلك عند إفرادهم .

(٢) انظر ما ذكره صاحب مدائع الصنائع عن حد السار ص ٣٥ من الجزء الرابع .

عنى فريته يعير مرد شرعى فانه يحبس الفرع باسماعه عن نفقه اصله ،  
والاصل بسماعه عن نفقه فرعه . والروح بسماعه عن نفقه روجه .

دا عتب هذ فاعلم ان النفقه العاجر عن الكسب ما ان يكون له  
قريب محرم واحد موصى من حواشيه . وما ان يكون له مذهب فله محرم  
موصرون .

فان كان له قريب محرم واحد موصى من حواشيه كان هو الموصى  
للائفاق عليه .

وان كان له فريده محرم موصرون من حواشيه . فاما ان يكون موصى  
جميعا وارثين بالفعل ، واما ان يكون بعضهم وارث بالفعل وبعضهم محجوب  
بمن هو احق منه .

فان كان جميعا وارثين بالفعل كانت نفقه فريدهم المحتاج عندهم  
جميعا . كل على حسب نصيبه في ميراثه منه على فرض موته . وعلى هذا  
فمن كان له اُح شقيقة ، وعم كانت نفقه عليهما بالسوية ، لان الميراث  
لاح هو النصف فرض . وميراث الأم هو النصف الباقي بعصيا .

ومن له اُح شقيقة . وأخ لأم . وعم فعقه عنهم بسا انصباؤهم .  
على الاح اشقيقه النصف لان نصيبه في الميراث هو النصف فرضا . وعلى  
لاح لأم السدس لان نصيبه في الميراث هو السدس فرضا . وعلى لعم  
الثالث لان نصيبه في الميراث هو ثلث الباقي بعصيا .

وان كان بعض الحواشي وارث بالفعل . وبعضهم محجوب بس هو  
أحق منه ، كانت نفقه فريدهم المحتاج عني وارثين دون المحجوبين . وعلى  
هد فمن كان له اُح لأم . وأخ شقيق . وأخ لآب . كانت نفقه عني أحه  
لأمه وأخيه الشقيق . على الاح لأم السدس لان نصيبه في الميراث سدس  
التركة فرض . وعلى الاخ الشقيق خمسة أسدس . لان نصيبه في الميراث  
هو الباقي بعد نصيب الاح لأم بعصيا . ولا شيء على الاخ لآب لأمه  
محجوب بالاخ الشقيق .

ومن له عم شقيق أو لاه . وحال فقهه على عمه وحده . لانه يجوز  
كل التركة تعصب . وليس على الحال شيء من النقص لانه لا يرث مع  
وجود العم .

هذا — ولا يموت أن يسه على أنه إذا كان للزوجة المحتاج محرم  
وأثرت بعضه مؤثر . وبعضه معبر عنه ينظر إلى هذا المحرم لمصر هل  
يجوز كل التركة إذا أصبح مع المؤثرين . أو يأخذ نصيبا منها فقط ؟ .

فإن كان يجوز كل التركة فرض معدوما . ثم ينظر إلى من يرث المحتاج  
من محارمه المؤثرين بعد ذلك فمعدون هم يورثه وحدهم . ثم بعد معرفة  
نصيب كل منهم في ميراث سهم بقية المحتاج عليهم قدر نصيبهم . فمثلا  
من كان له أخ معبر . وعمه . وحال مؤثر . أن فقهه يكون على عمه وحده .  
على القصة الثالث ، وعلى الحال الثالث .

ومن كان له ابن معبر . وأخ شقيقه . وأخ لاه . وأخ لاه .  
والأخوات حسب مؤثرات . ففقهه يكون على أخوته بقدر أصنافهم .  
على لأخ لشقيقه نصيب . وعلى الأخ لأخ سندسها . وعلى كل من  
الأخين لاه سندسها لأنها في حق الميراث شركاء في ثلث (١) .

وإذا كان المعبر لا يجوز شركة كلها . وإنما يأخذ منها نصيب تقسم  
أنفقه أولا عليه وعلى باقي يورثه من المحارم المؤثرين يعلم نصيب المعبر  
ونصيب كل من المؤثرين . ثم تقسم نصيب المعبر على المؤثرين فمثلا  
نصيباتهم . ثم تقسم نصيب كل منهم فيما يخص المعبر إلى نصيبه في القصة  
الاولى فكون مجموع ذلك هو مقدار ما يجب عليه من النفقة . وبطريقة

١ لا فرق بين هذا المثال وسابقه إلا أن من فرض معدوما وكان يجوز  
كل التركة في المثال الأول هو الأخ وهو من الخواشي . وفي المثال الثاني من  
فرض معدوما وكان يجوز كل التركة هو الابن وهو من الأعز . والنفقة في  
الثاني من نفقه الخواشي تقسم على بعض . لأن من فرض معدوما أما كتب  
قراؤه لم تكن عنه نفقة .

أخرى تقسم التركة كلها على المورسين بعد خصائهم في الفسنة الأولى .  
 فمثلا من كان له أحب شقيقه معسر . وأحب لاب وأحبا لام وموسر  
 ففقه تكون على أحبه لانه وأحبه لانه . على كل واحد من اثلاث ، لأن  
 الأحب الشقيق كان يحب عنها لو لا غيرها الصف بعد مراثيها . وكان  
 يحب على كل من الإخوة الدفات سدس . ففقه نصب الشقيق عليها  
 بعد خصائهم فيحصل كل واحد منهن ثلث نصف وهو عاشر عن سدس  
 التركة . وإذا قسم السدس الثاني إلى سدس الأول كان محضوع ذلك هو  
 نصب كل واحد من المورسين في نفقه المحتاح .

ومن كان له سب معسر . وأحب شقيقه . وأحب لاب ففقه كلها تكون  
 على أحبه الشقيقه . وذلك لأن السب لمعسر كان يحب عليها لو لا غيرها  
 نصف نفقه . لأن به نصف المراث فرضا . ولأحب شقيقه يحب عليها . ولا  
 نصف النفقه لأن بها نصف المراث بمقتضا . ثم يضم إليها النصف الثاني الذي  
 كان على سب لانه هي الوارثة معها . أما الأخ الشقيق فلا شيء عنه لأنه  
 غير وارث في هذه أمثاله . — هذه القواعد كلها على مذهب الحنفية .

أما الحنفية فقد ذهب من قبل منهم بوجوب نفقه ذوي الأرحام إلى  
 أنه لو وجد شخص محتاج وليس له من ذوي أرحامه إلا قريب واحد موسر  
 فإنه يجب عليه نفقته ولو لم يكن محرما .

وان كان له قريبان كل منهما وارث موسر كالأب وعم ففقه بينهما  
 ماسوية . . . وهكذا على حسب قواعد الحنفية في المراث .

## الفصل الرابع

« في : ترتيب من تجب عليهم النفقة »

قد يكون من تجب عليه نفقة قريبه المصحح شخص واحدًا . وحسب  
يلزمه أدائها .

وقد يحدد من تجب عليهم النفقة مع إحداهم في جهة إقامته ودرجته  
وفوتها كالآباء ، أو الأخوة الأشقاء . أو الأبناء الذكور . وحسب  
عليهم النفقة بالتساوي .

وقد يحدد من تجب عليهم النفقة مع إحداهم في جهة إقامته أو في  
درجته أو في فوته . وفي هذه الحالة بعد قول فقهاء حنيفة مصطلحه في  
رسم من تجب عليه نفقة منهم . ويحدد حالته من عاينين في حاشيته على  
أندى إصداره ٣ من ٦٩٧-٦٩٨ بخرج - كما يقول - صاحب كتاب فهو  
على قسمين عشري . أحده من كالم الفقهاء بصريحاً وتلويحاً . وحجم فيه  
فروعهم حرم صحيح . يجب لا يخرج عنه شأده ، ولا يعدل منها فاده .  
وقد حضر ذلك في سبع حالات يذكرها بصرف يسر لا يحل . والك هذه  
الحالات :

الحالة الأولى - أن يكون لسحق النفقة فروع فقط :

والمعنى في رسم وجوب نفقة عليهم هو الحرثة وقرن الدرجة ،  
ولا غيره بالميراث ولا بإحدى الدين . وعلى هذا ، فمن كان له ابن ، وبن  
فمنه عليهم بالسوية ، لا استوائهما في الحرثة وقرن الدرجة وإن كان نصب  
الابن في الميراث صنف نصيب البنت .

ومن كان له ابن ابن . وبن بن فمقتنه عليهم بالسوية لاستوائهما في  
الحرثة وقرن الدرجة وإن كان ابن الابن هو الوارث وحده .

ومن كان له ولدان أحدهم مسلم . والآخر كفاي فمقتة عليهما تسوية  
لاسوائتهما في الحرثة وقرب الدرجة وإن كان أبو يث هو مسلم دون  
الكتابي

ومن كان له بنت . وابن ابن . فمقتة على بنته فقط لقرب درجتها وإن  
كان كل منهما وارثا .

#### الحالة الثانية - أن يكون لمستحق النعقة فروع وحواشي :

والمعتبر في ترتيب وحوث النعقة على هؤلاء هو الحرثة وقرب الدرجة ،  
ولا عرق بدمرات . وحيث أن الحرثة تحقق في الفروع ولا تحقق في  
الحواشي فإنه يسقط اعتبار الحواشي وسنن اعتبار الفروع وحدهم فيكون  
النعقة عليهم على حسب قرب الدرجة كما هو شأن في الحالة الأولى .

#### الحالة الثالثة - أن يكون لمستحق النعقة فروع وأصول :

والمعتبر في ترتيب وحوث النعقة على هؤلاء هو الحرثة وقرب الدرجة ،  
ولا عرق بدمرات عند احتلال الدرجة ، فمن له أب وابن ابن فمقتة على أمه  
وحده لأنه أقرب درجة .

وإن كان الفروع والأصول حسما في درجة واحدة كانت النعقة على  
من ترجح وحوثها عليه بدليل شرعي . فمن كان له أب وابن فمقتة على أمه  
وحده لترجح وحوثها عليه بقوله عنه الصلاه والسلام ( أب ومالك لابن ) .

فإن ساءوا في بدرجة ولم يكن هناك دليل مرجح كانت النعقة عليهم  
جميعا . كل على حسب نصيبه في الميراث . فمن كان له جد لأب . وابن ابن  
فمقتة عليهما بحسب ميراثهما ، فيكون على الجد السدس ، وعلى ابن الابن  
الباقى وهو خمسة أمداس .

#### الحالة الرابعة - أن يكون لمستحق النعقة فروع وأصول وحواشي :

والمعتبر في ترتيب وحوث النعقة على هؤلاء هو الحرثة وقرب الدرجة ،  
فيسقط اعتبار الحواشي لعدم تحقق الحرثة فيهم ، وبقي الفروع والأصول

لأن الحرية فيهم متحصنة ، وحسب تؤول هذه الحالة إلى الحالة الثالثة .  
وقد عرفت حكمها •

#### الحالة الخامسة - أن يكون لمسحق النفقة أصول فقط :

والمعنى في ترتيب وجوب النفقة على هؤلاء أنه إن كان الأب فيهم كاب  
النفقة عليه وحده ، لما عرفت من أنه لا يترك الأب في نفقة ولده أحد •  
وإن لم يكن الأب فيهم ، وما أن يكونوا كلهم وارثين ، وما أن يكون  
بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث :

فإن كانوا كلهم وارثين كاب النفقة عنهم كل حسب نصيبه في الميراث ،  
ولا ينفق لقرب الدرجة ، فمن كان له أم وحد لأب فنفقته عليهما أثلاثا ،  
على الأم الثلث ، وعلى الأب الثلثان •

وإن كان بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث كاب النفقة على أمهم  
درجة ولو كان غير وارث ، فمن كان له أم وحد لأب فنفقته على أمه وحدها  
لقرب درجتها •

ومن كان له أبو أم وأبو أبي أب فنفقته على أبي الأم فقط لقرب درجته  
وإن لم يكن وارثا (١) •

وإن كان بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث وكانوا جميعا في درجة  
واحدة فالنفقة تكون على الوارث وحده ، فمن كان له حد لأب وحد لأب  
فنفقته على حده لايه فقط لأنه هو الوارث •

#### الحالة السادسة - أن يكون لمسحق النفقة أصول وحواش :

والمعنى في ترتيب وجوب النفقة على هؤلاء أنه إذا كان أحد الصنفين

١ في هذه الصورة مافشة معه للأسناد الشيخ أبي زهرة ناقش فيها  
أبو عابد ، فراجعها في حاشية كتابه الأحوال الشخصية ص ٤٢٣ - ٤٢٤ •

وارث والاخر غير وارث اعسر حاد الحرية وحدها ولا تلف لحاد الميراث لعدم امشاركة فيه ، وعلى هذا تكون القصة على الاصول وحدهم ولو لم يكونوا وارثين ، ولا شيء على حواشي ولو كانوا وارثين ، وعلى هذا من كان له حد لآب ، وأح شقيق فمقتة على حده لآبيه لترجحه بالحرية لا بكونه هو الوارث (١) .

ومن كان له حد لآم وعم فمقتة على حده لآمه لترجحه بالحرية وان كان الموارث هو العم وحده .

وإذا كان كل من الاصول والحواشي وارثا فالمعسر هو الارث لاشتراكهم فيه ، وعليه من كان له ثم وأح شقيق أو لآب فمقتة على أمه وأخيه أثلاثا ، على الأم الثلث ، لأن ذلك هو نصهما في الميراث ، وعلى الأخ الثلثان لأنه عصبه يحوز باقي التركة .

ثم انه اذا تعددت الاصول في هذا القسم سوية نظر اليهم ونعترف بهم ما عسر في القسم الخامس ، من كان له حد لآب ، وحد لآم ، وأح شقيق فمقتة على حده لآبيه فقط ، لأنه وان اتحد مع الحد لآم في الحرية إلا أنه ترجح عنه بكونه وارثا ، أما الأخ اشقيق فساقت الاعيار بالكسبة لعدم مشاركة الحد لآب لا في الحرية ولا في الميراث .

ومن كان له أم أم ، وأم أب ، وعم شقيق فمقتة عليهم سداس لاشتراكهم في الميراث ، فيكون على الجدتين السدس تشتركان فيه ، وعلى العم الباقي وهو خمسة أسداس لكونه عصبه .

ومن له أم ، وجد لآم ، وعم فمقتة على أمه وعمه أثلاثا لاشتراكهما في الميراث ، فيكون على الأم الثلث ، وعلى العم الثلثان ، ولا شيء على الجد لآم لأنه أبعد درجة من الأم ولا شركة له في الميراث .

(١) هذا جار على ما ذهب اليه ابو حنيفة من ان الحد كالآب في حجب الاخوة عن الميراث .



ومن كان له أم وأبو أب وعم فمعه على أبي الأب فقط ، لأنه دام مقام الأب وحجب العم عن الميراث ، وما دام الأمر كذلك فلا يشركه في النفقة أحد كما لا يشرك الأب في نفقة ابنه أحد . ولولا أن أحد في هذه الصورة قائم مقام الأب لكذب النفقة على الأم وعلمه أثلاثا على الأم الثلث وعلى أحد الثلثان بحسب ميراثهما .

الحالة السابعة — أن يكون المستحق النفقة حواشي فقط .

والمعنى في ترتيب النفقة على هؤلاء هو الإرث بعد كون الغريب ذا رحم محرم ، وعليه من كان له أخ وعم فمعه على أخيه ، لأنه هو الوارث ولا شيء على العم .

ومن كان له أخ شقيق ، وأخ لأم ، وعم فمعه على أخيه بسبب ميراثهما ، فيكون على الأخ شقيق حصة أسداس النفقة ، وعلى الأخ لأم سدسها ، وسبب على العم شيء لأنه غير وارث .

هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار ، وقد تتبع — على قدر الامكان — أقوال فقهاء الحنفية وتفرعاتهم في مسائل النفقة ، ثم صطنها في سبع حالات على عرار ما فعله ابن عابدين حتى يسهل على من يعالج موضوع النفقة أن يعرف ترتيب من يجب عليهم النفقة عند تعدد ، وإيضاح هذه الحالات السبع بأخصار

الحالة الأولى — إذا كان المستحق النفقة فروع فقط :

والمعنى في ترتيب النفقة على هؤلاء هو العزوبة وقرب الدرجة ، فيقدم الأقرب فالأقرب ، وعند التساوي في الدرجة تكون النفقة عليهم تاسوية ، ولا عرة في هذه الحالة بالميراث ولا باتحاد الدين .

الحالة الثانية — إذا كان المستحق النفقة فروع وحواشي .

والمعتبر في ترتيب النسقة على هؤلاء هو الحرثية وقرب الدرحة ، وعلى هذا تكون النسقة على الفروع وحدهم لتحقق الحرثية ولا نسقة على الحواش لعدم تحققهما .

الحالة الثالثة — اذا كان المستحق النسقة فروع وأصول

والمعتبر في ترتيب النسقة على هؤلاء هو الحرثية وقرب الدرحة ، ولا عرة بالميراث ولا باتحاد الدين ، وعلى هذا فيقدم الاقرب فالأقرب ، وعد التساوي في درجة القرابة تكون النسقة عليهم بالسوية ، ولو كان للفقير أب وابن فنسقته عليهما بالسوية ، خلافا لما تقدم من مذهب الحمية ، ولو كان به ابن وجد فنسقته على ابنه فقط ، ولو كان به جد وابن ابن فنسقه عليهما بالسوية .

الحالة الرابعة — اذا كان المستحق النسقة فروع وأصول وحواش :

والمعتبر في ترتيب النسقة على هؤلاء هو الحرثية وقرب الدرحة ، وعلى هذا تكون النسقة على الفروع والأصول وحدهم كما في الحالة الثالثة .  
الحالة الخامسة — اذا كان المستحق النسقة أصول فقط .

وهذا لا عرة بالميراث ولا باتحاد الدين وابن المعتبر هو الحرثية وقرب الدرحة الانوة أولا فقدم الأب ، ثم الجد أبو الأب ، ثم أبوه . . وهكذا وان علا ، وان عدت الأبناء أو كانوا في حكم العدم لعصرهم فالعبرة بقرب درجة الامومة لأب أو لأم ، وعليه تكون النسقة على الأم أولا ، ثم على أبيها وأُمها وان علوا الاقرب فالأقرب ولو كان الاقرب اثني والابعد ذكرا ، ومع تساويهم في القرب تكون النسقة بينهم بالسوية ولو اختلفوا في الذكورة والانوثة ، ومن كان له أم أم ، وأم أب فنسقته عليهما بالسوية ، وكذا الحكم

لو كان نه أبو أم ، وأم أب لاستوائهما في الدرجة (١) .

الحالة السادسة — اذا كان لمستحق السقة أصول وحواش :

والمعتر في ترتيب السقة على هؤلاء هو عزأة وقرب الدرجة ، وعلى هذا فالسقة تكون على الاصول وحدهم لتحقق الحزئية فيهم ، ولا تسقة على الحواشي لعدم الحزئية فيؤول الامر الى الحالة السابعة .

الحالة السابعة — اذا كان لمستحق السقة حواش فقط :

والمعتر في ترتيب السقة على هؤلاء — عدد من يقول بوجود السقة على الحواشي — هو المراث دون التفات الى كون القرابة محرمية أو غير محرمية ، فمن له أخوان موسران أحدهما مسلم ، والاخر كتابي فنسقه على المسلم وحده ، ومن له وارثان كخال وعم موسران فنسقه عليهما بالسوية .

وبعد فهذا تمام ما وقفني الله اليه ، وأعاضى عليه ، فله الحمد في الاولى والاخرة ، وله الحكم ، واليه ترجعون ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

(١) الاحكام الحميرية ص ١٠٣ مادة ٣٩٩ ، ومسالل الخلاف ج ٢ ص ١٣ .

## « كلمة ختامية »

بدأت تأليف هذا الكتاب وكنت أحب أن في يوف مسما أسكن فيه من مراجعته ما أكتب مراجعة دقيقة حتى أتدارك ما قد يفت على أو على القارئ بالضعف من جهة .. ولكي شعل بدروس في الصاح والماء ما بين كنية الحقوقي وكلمة الشريعة . فوق ما أنا مشمول به من اعداد الكتاب بطبع ومراجعته لمطبعة في كثر من الاوقات للوقوف على ما أنحر من عمل .. ومع ذلك فقد كتب أسبع ( ملزم ) الكتب أولا ذول . وأقوم باصلاح ما وقع فيها من خطأ . وأنه صلات عليه حتى يكونوا على سه من الامر .

ومرت الايام على هذا الوضع . من صق يوف وكثره المشاغل ، ثم كان ما عر الحال وشب المال فترك بمرأى وبم أنحر من الكتب الا ما يقرب من نصفه .. وفي مصر أسست الكتاب تأليف ، ثم بحث بما كنت الى لمطبعة في اعداد لتقوم بطبعه . ثم بخرج الكتاب لدس تاما عر مقوص . ولما كان سيع الملامم لاحره ببحاح الى مراجعة وتصحيح ، وكان لابد لكتاب من فهرس يكون دللا على أماكن أبوابه وفصوله ومساحته التفصيلية ، وكان لابد بعد ذلك كله من جدول بين صوت الخطأ وبدي يقع فيه الاسماء عن غير قصد ... لما كان ذلك . وكنت أنا في القاهرة و لكتاب في اعداد ما طبع منه وما لم يطبع بعد بحث عن يقوم بهذه المهمة على فوجدت أن خير من يصلح لها هذا الاخوان الكريمن الأستاذ كمال الدين الطائي ولأستاذ سعيد محمود السامرائي فعهدت بذلك اليهما ، وفيهذه الكفاية واحمد لله ، فلهذا مني خالص الشكر وعاطر الشاء ، ومن الله الكريم عظم الآخر وخير الجراء .

والكتاب — رغم ما بذلت فيه من مجهود — لا أدعي أنه بلغ حد الكمال . . لا فالأساس هو الأساس يخطيء ويصيب ، وهو على كمال الحبيب له آخر عمله ، آخر واحد ان خطأ ، وآخر ان اصاب ، وله وحده هو المره عن القصص ، والمتفرد بالكمال .

ودمع هذا ، فلم آل جهد ، ولم أدر وسع في اخراج الكتاب على أحسن ما يكون تأليفاً وتصنيفاً ، وترتيباً ونسباً ، واختبرت له أخود اوراق وأدق المطابع ، والله يحب من عبده ذا عمل عملاً أن يتفقه .

والكتب ليس مريداً في دمه فقد سئني الى موضوعه مؤلفون كثيرون ، قدماء ومحدثون ، ولهم جميع فصل سبق وفصل التوجيه ، فقد استعجبنا كثيرون وترسب خطاهم في مؤلفاتهم وقد أشرب ابي كتبهم في كثير من المواضع حين ثقلت عنهم حتى يسهل الرجوع اليها على من يريد الاستزادة .  
واساس رجالان ، رجل يرى الرلة فيظفر بها مفرحاً ، ويسني بها من يس في شماتة وتشهير ، وأعيد القاريء أن يكون كذلك ، ورجل يرى الرية فيبدس لصاحبها عدواً ، وينقلب بها محرراً ، فان رأى لقاريء بكرم رية لقدم أو عثرة لفهم — وهو لا محالة واحد — فعليه أن ينس لي عدواً ، وأن يتكرم — مشكوراً — بتصحيح ما يعده من ذلك .

وله أرحو أن يمع بما كتب ، وان يثني عليه ، وأن يكافئ بمصه وكرمه كل من أسهم في هذا الكتاب وساعد على اراحه ، انه بالاجانة حدير ، وهو حسا ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

محمد حسين الزمبي

القاهرة — حدائق حلون في ٢٨ محرم سنة ١٣٧٩ هـ

٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ م

## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم الكتاب	٤
المقدمة — شأن الفقه الاسلامى وصورة — «تشرىع	٦
الاسلامى صاحب لكل زمان ومكان — معنى الاحوال الشخصية	
— بيان بعض المصطلحات الفقهية ٦ — ١٦	
« القسم الاول — فى الزواج »	
« الباب الاول فى مقدمة الزواج ومعدات العقد ١٨ — ٤٣ »	
الفصل الاول فى مقدمة الزواج :	١٨
معنى الزواج — نظام الزواج فى الاسلام — نظام الزواج فى	
الاسلام — حكمة مشروعة الزواج — غاية الشارع فى الزواج	
وترعىب الدس فيه — صفة الزواج الشرعية .	
الفصل الثانى فى مقدمات العقد :	٣٣
معنى الخطبة — حكمة مشروعية — من تحوز خطبتها ومن	
لا تحوز — اثر خطبة المحرمة فى العقد — ما يراه العاقل من	
المخطوبة — العدول عن الخطبة واثره — حكم الضرر المترتب	
على فسخ الخطبة	
« الباب الثانى فى عقد الزواج ٤٣ — ١٣٥ »	
الفصل الاول فى اركان عقد الزواج	٤٣
بيان اركان العقد — خيفة الاطحاب والقول — ولادة العقد —	
صفة العقد — طرق العقد .	

## الموضوع رقم الصحيفة

٥٣ الفصل الثاني : في شروط عقد الزواج :  
شروط الانعقاد — نواع العقد باعتبار اختلاف الصيغة وتقييدها  
— شروط الصحة — الكدح المؤقت — نكاح المنعة — شروط  
الانفساخ — شروط اللزوم .

٧١ الفصل الثالث في أقسام الزواج وحكم كل قسم  
الزواج المطلق — تعريفه — حكمه — الزواج الفاسد — تعريفه  
— حكمه — الزواج الموقوف — تعريفه — حكمه — الزواج  
المعد غير اللازم — تعريفه — حكمه — الزواج الملام —  
تعريفه — حكمه .

٧٥ الفصل الرابع في المحرمات من النساء :  
( القسم الاول ) المحرمات على النسيء — المحرمات بسبب  
القرابة — المحرمات بسبب المصاهرة — المحرمات بسبب  
الرضاع — ( القسم الثاني ) المحرمات على التأنيب — المشعوه  
نحو غيره — لجميع بين محرمين — المصنفه ثلاثا — زوج لامة  
على لخره — امرأة الملاءه — من لا تدب يدن سموي —  
الريده على الاربع والرد على من أنكر تعدد الزوجات وعلى  
من أنكر على الرسول الزواج بأكثر من أربع .

٩٥ الفصل الخامس في الولاية في الزواج :  
تعريف الولاية — أسباب الولاية على النفس في الزواج —  
شروط الولاية — ترتيب الاولياء — انتقال الولاية عن الولي  
القريب الى بعد — أنواع الولاية — أحكام تزوج الاولياء —  
مى يسقط خيار المولى عليه ؟ .

- ١١٠ الفصل السادس في الوكالة بالزواج :  
عقد الزواج يصل الأمانة - هل للوكيل أن يوكل غيره ؟ -  
حقوق الزواج لا يدره الوكيل - أحكام تصرفات الوكيل .
- ١١٣ فصل سابع في الكفاءة بين الزوجين  
معنى الكفاءة - موقف التشريع الإسلامي من الكفاءة -  
الصفت المعتبرة في الكفاءة - العايب الذي تشترط فيه  
الكفاءة - لوف الذي تشترط فيه الكفاءة - من صاحب  
الحق في الكفاءة ؟
- ١٢١ الفصل الثامن في رواج المسلمين من غير المسلمين .  
زواج المسلم من الكتانية - رواج المسلم من لا يدين بدين  
ساوي - رواج المسلم من غير المسلم - حكمه الحل  
والحرمة - أحوال العقد على الكتانية .
- ١٢٧ الفصل التاسع في رواج غير المسلمين ، وفيه بيان متى  
يجوز له أن يتدخل في عقود رواجهم ومتى لا يجوز .
- ١٣٢ الفصل العاشر في إثبات الزوجية :  
طرق الإثبات - تسجيل العقد  
« اثبات الثالث في حقوق الروحة ١٣٦ - ٢٠٨ »
- ١٣٦ الفصل الأول في حقوق الروحة على زوجها  
الحق الأول للمهر - نعرته - دليل وجوب المهر لم كان المهر  
على الزوج دون الروحة ؟ - س وجوب المهر - أنواع  
المهر - مقدار المهر - ما يصلح مهرا وما لا يصلح - تعجيل



المهر وتأجيله - استحقاق الحق في المهر - مهر لواحد -  
 رده على مهر واحد منه - شروط الرده في المهر -  
 شروط حد من مهر - متى يترك وجوب كل مهر لمروحة ؟  
 - متى يجب لمروحة نصف المهر ؟ - متى يجب المنفعة لمروحة ؟  
 - متى سقط كل مهر ولا يجب شيء لمروحة ؟ - المهر المقرون  
 شرط - قصص المهر والنصف منه - ضمان المهر - هلاك  
 المهر وسهلاكه - استحقاق المهر - زيادة المهر وقصصاته -  
 حكم رده - حكم القصاص - قضايا المهر - الاحلاف في  
 قصص المهر - الاحلاف في حل السب - الاحلاف في معدر المسى -  
 الاحلاف في مهر السرو ومهر العالیه - انحدر وقصصاته - هل تترم  
 الزوجة بالجهاز ؟ - قضايا الجهاز +

الحق الثاني من حقوق الزوجة النفقة : تعريفها - حكم ١٧٤  
 النفقة والدليل عليه - متى استحق الزوج النفقة -  
 شروط استحقاق النفقة - متى يجب النفقة للزوجة ومتى  
 تسقط ؟ - تقدير نفقة الزوجة - ما يجب أن يراعى عند تقدير  
 النفقة - أنواع نفقة الواحدة للزوجة ( النوع الاول ) نفقة  
 الطلاء ( النوع الثاني ) نفقة الكسوة ( النوع الثالث ) نفقة  
 السكن ( النوع الرابع ) نفقة العادة - الاجراءات التي تتخذ  
 مع الزوج عند امتناعه عن أداء النفقة المفروضة - الكفاية  
 بالنفقة - نفقة زوجة العائ - متى تكون النفقة ديناً على  
 الزوج ؟ - لبراء من دين النفقة - المقاصة بين النفقة -  
 تعجيل النفقة - نفقة المعتدة +

الحق الثالث من حقوق الزوجة عدم الاصرار بها ٢٠٠  
 الحق الرابع من حقوق الزوجة العدل عند تعدد الزوجات ٢٠١

الموضوع	رقم الصحيفة
الفصل الثاني في حقوق الزوج على روحه	٢٠٥
الفصل الثالث في الحقوق المشتركة بين الزوجين :	٢٠٨
« القسم الثاني — فرو الرواج وآثارها »	
تمهيد : — معنى الفرق — أنواع الفرق وميراث كل نوع —	٢١٠
من الفرق ما يتوقف على قضاء القاضي ٢١٠ — ٢١٥	
« الباب الاول في الطلاق ٢١٥ — ٢٧١ »	
الفصل الاول في تعريف الطلاق ولأدلة على حواره .	٢١٥
وحكمة مشروعيته ، وصفته الشرعية :	
تعريف الطلاق — الأدلة على حواره — حكمة مشروعية	
الطلاق — لم كان الطلاق بيد الزوج ؟ — لم جعل الشارع الطلاق	
ثلاثا — صفة الطلاق الشرعية .	
الفصل الثاني في ما يقع به الطلاق ، ومن يقع منه . ومن	٢٢٢
يقع عليها ما يقع به الطلاق وهو ركنه — من يقع منه الطلاق — من	
يفسخ طلاقهم	
الفصل الثالث — في طلاق السنة وطلاق البتة — حقيقة	٢٢٩
طلاق سنة وما يجب أن يراعى فيه — أنواع طلاق السنة —	
حقيقة طلاق البتة وحكمه .	
الفصل الرابع في صريح الطلاق وكناته	٢٣٣
الفصل الخامس في الطلاق المجبر ، والمعلق ، والمصاف الى	٢٣٥
ومن مستقل — شروط صحة التعليق — حكم الطلاق المعلق	

الفصل السادس في طلاق الرجعي والطلاق نائئ — ٢٤٣

تعريف الطلاق الرجعي . متى يكون الطلاق رجعا — حكم  
الطلاق الرجعي — أقسام الطلاق النائئ وعرف كل قسم —  
متى يكون الطلاق نائئا — حكم الطلاق نائئا — أحكام  
الطلاق ابائئ بيونة صغرى — أحكام الطلاق ابائئ بيونة  
كببرى

الفصل السابع في الرحمة — تعريفها — من له حق الرحمة ٢٥٧

— ثم تكون ؟ شروطها — الخلاف فيها \*

الفصل الثامن في تعويض الطلاق — تعريفه — دليل ٢٦١

مشروعيه — حكمه — صبح الفروض — أقامه — حكمه

الفصل التاسع في طلاق المريض مريض الموت — تعريف ٢٦٨

مرض الموت — حكم الطلاق فيه

« الباب الثاني في الحلع ٢٧٢ — ٢٨٦ »

تعريف الحلع — دليل مشروعه — ركه — شروطه — ٢٧٢

حقيقته — الفرق بينه وبين الطلاق على مال — أحوال عبارة  
الحلع — ما يصح أن يكون بدلا فيه — حكم أحد اسدل —  
أحكام الحلع — خلع المحجور عليها — خلع المريضة — حلع  
الاجبسى \*

« الباب الثالث في الإيلاء ٢٨٧ — ٢٩١ »

تعريف الإيلاء — ركه — شروطه — حكمه ٢٨٧

« الباب الرابع في اللعان ٢٩١ — ٢٩٦ »

تعريف اللعان — سببه — صوريته — أصل مشروعيته — ٢٩١  
شروطه — حكمه •

« الباب الخامس في بطلان لعنات الرواح على زوجها ٢٩٦ — ٣٠٨ »

الفصل الأول في بطلان لعنات الروح — شروط الفرق — ٢٩٧  
بالمعيب •

٣٠١ الفصل الثاني في بطلان لعنات الانثى

٣٠٥ الفصل الثالث في التفريق للضرر

٣٠٦ الفصل الرابع في التطليق لعينة الروح

٣٠٨ الفصل الخامس في بطلان لعنات الروح

« الباب السادس في معرفة نسب الردة ٣٠٨ — ٣١١ »

٣٠٩ اذا ردت أحد الزوجين دون الآخر — اذا ارسل كلا  
الزوجين •

« الباب السابع في الظهار ٣١١ — ٣١٤ »

٣١١ تعريف الظهار — ركنه — شروطه — حكمه •

« الباب الثامن في العدة ٣١٤ — ٣٢٩ »

٣١٤ تعريف العدة — سببها — حكمه مشروعتها — أنواعها —  
تحول العدة من نوع الى نوع — عدة من زوجها مطلقا وهي  
في عدتها ثم طلقها — تداخل العدتين — مدأ العدة وبهايتها —  
ما يجب على المعتقة وما يجب لها •

« القسم الثالث — في النسب وتوابعه »

٣٣١ تمهيد

« الباب الاول في ثبوت النسب ٣٣٩ - ٣٤٩ »

٣٣٩ الفصل الاول في ثبوت النسب بالقرائن - والامور - سى  
ثبوت النسب بواحد منها - تعرف القرائن - حكمه - ما يسي  
عليه ثبوت النسب بالقرائن - ثبوت النسب في بروج الصحيح  
- ثبوت النسب في البروج المعتمد - ثبوت النسب في البروج  
شبهة - ثبوت النسب في انقلاق قبل التحول - ثبوت النسب  
في انقلاق بعد التحول - ثبوت النسب بعد وفاة الزوج .

٣٣٩ تفصيل لثاني في ثبوت النسب بالامور - شروطه

٣٤٤ الفصل الثالث في ثبوت النسب بالبينة

٣٤٦ فصل في البصط وحكامه - تعريف البصط - حكمه  
انقضاه - أحق الناس بمسكه - مركزه من الحرية والاسلام  
الولاية عليه - نسبه .

« الباب الثاني في الرضاع ٣٤٩ - ٣٦٤ »

٣٤٩ الفصل الاول في رضاع الذي هو حق طفل - من  
يجب عليه الرضاع - متى يجب على الام ؟ الاخرة عليه  
٣٥٣ الفصل الثاني في الرضاع الموحداخرمة الكاح - تعرف  
لرضاع - حكمه - مدته - المقدار المحرم منه - حكم من  
لرضاع المخلوط بغيره - من الفعل - ما ثبت له الرضاع .

« الباب الثالث في الحضانة ٣٦٥ - ٣٧٩ »

٣٦٥ تعريف الحضانة - من له حق الحضانه - شروط أهلية  
الحضانه - الحضانه حق الطفل وحق العاضه - مكان  
الحضانه - الاخرة عليها - مدتها - ما بعد الحضانه .

رقم الصفحة

الموضوع

« الباب الرابع في النفقة ٣٨٠ — ٤٠٥ »

- ٣٨٠ تمهيد — الأصول المقررة
- ٣٨٥ الفصل الأول في النفقة الواجبة للفروع على الأصول —  
النفقة الواجبة للولد على أبيه — النفقة الواجبة لمولد على غير  
أبيه من أصوله .
- ٣٩٠ الفصل الثاني في النفقة الواجبة للأصول على الفروع
- ٣٩٣ الفصل الثالث في نفقة الخواشي بعضهم على بعض
- ٣٩٩ الفصل الرابع في ترتيب من يجب عليهم النفقة — حالات  
مسحق النفقة .
- ٤٠٦ كسبة ختامية

# اصلاح الخطأ

الصحيحة	السطر	الخط	اصواب
١٠	١٤	واطرح	واطراح
٢٥	١١	يتروا	يتزو
٣٤	٦	النايد	التايد
٤٠	١٢	ثعت	ثعة
٦٤	١٧	صدقتها	صداتها
٦٥	٢٢	يكتب بعد السطر ٢٢ - ٢٣	واصحح انه سببه سبب
٦٩	٢٣	الكفاء	الكفاءة
٧٨	١٤	او مات عنها	او ماتت
٨٣	١١	سواء كانت حاملا أو غير حامل	سواء اكانت حاملا ام غير حامل
٨٧		كتب بعد سطر ١٢ - ١٠	قال اجمعونه العار فصح وتعلق به بحريم مؤيد لا يرفع بحال لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجمعان ابدا
٩٤	١٧	واخير	واخيرا
٩٥	٢	اليها	اليه
١٠٣	١٧	ان هذه الولاية	الى ان هذه الولاية
١٢٨	٤	على القاصي	كان على القاصي
١٤٦	٧	وهو المثل	وهو مهر المثل
١٥١	١٣	الافاية	الافافة
١٥٤	١٤		يحد فنان
	١٥		
١٦٢	١٢	بعد الطلاق فهي	بعد الطلاق وفي الدخول فهي
١٦٧	٢١	قد يكونا	قد تكونان
١٨٠	١٣	لا ير	لا يريد
١٨٢	١٢	وكان أحدهما موسرا	او كان أحدهما موسرا
١٨٨	٢٠	بعد الصر عسرا	بعد عسر سرا
١٩٠	٥		يحد فنان
١٩٦	١٤	كل يوم	لكل يوم
١٩٩	٧	للمتونه	للمسوته
٢٠٠	١٤	وصيرونها	وصيرورتها

اصواب	الخط	سطر	الصفحة
ديانه	ديانه لا عشاء	١٧	٢٠٦
بعض	بعض	١٥	٢١٠
ان	انه	١٤	٢٩٢
عن	عند	٢١	٢٩٢
الله	البه	١	٢٩٣
يلحق	يلحق	٣	٢٩٦
يضاف الى اور اسطر كلمة , سب		٣	٢٩٧
عيا	عيا	٢	٢٩٨
مهل	مهل	٢٥	٢٩٨
نرس	نرصد	٧	٢٩٩
تضاف كلمة ( به ) بعد كلمة ما تتصور		٨	٢٩٩
شمسية	شمسه	٢٢	٢٩٩
احصار	احصاره	١٧	٣٠٠
مكن	يكن	٥	٣٠٧
تطفه	تطلقه	١٨	٣٠٧
تحل كلمة (لنـبـ) بعد كلمـة ( تايـبـلـدا )		١٨	٣١١
استظهر	استظهرة	٤	٣٢٦
الشبه	الشبهة	٩	٣٢٦
لاـنـ	لاـنـ	١	٣٢٧
الحكم	الحكيم	٥	٣٣٥
على	علا	٦	٣٤١
عول	يقول	٢٢	٣٤٢
خاصته	خاصه	٥	٣٥٠
حمة	حمة	١٧	٣٥٢
ارصعتها	ارصعتها	٢	٣٥٧
عدم	عديم	١٩	٣٥٧
بشرطون	يشترطون	٩	٣٦١
له	لم	٢٠	٣٦٢
ترتيبهم	نرتبهم	١٧	٣٦٦
واخوانه	واخوانه	٣	٣٦٨
المساويين	الناوين	١٣	٣٦٨
العاقلة	لعاقله	٤	٣٦٩



الصفحة	السطر	الخط	الموافق
٣٧٠	٥	لامه	لامه
٣٧٢	١٧	والنعمه	والنعمه
٣٧٢		بصاف بعد سطر ١٨ ما يأتي . لايه ولا لعيره حق في أن سرعه مها ويستعمل به الى مكان آخر غير الذي	
٣٧٤	٢١	بهيه	بهيه له
٣٨٥	٣	ثم	له
٣٨٨	١٧	الارب	الإرث
٣٩٦	١٣	الميراث	ميراث
٤٠٠	١٣	اختلاق	اختلاف
٤٠٤	١٦	الدرجه	درجة
٤٠٩	١١	التأييد	السد



منحى صلاح لخصاً بوجود يكسب الأحوال شخصيه

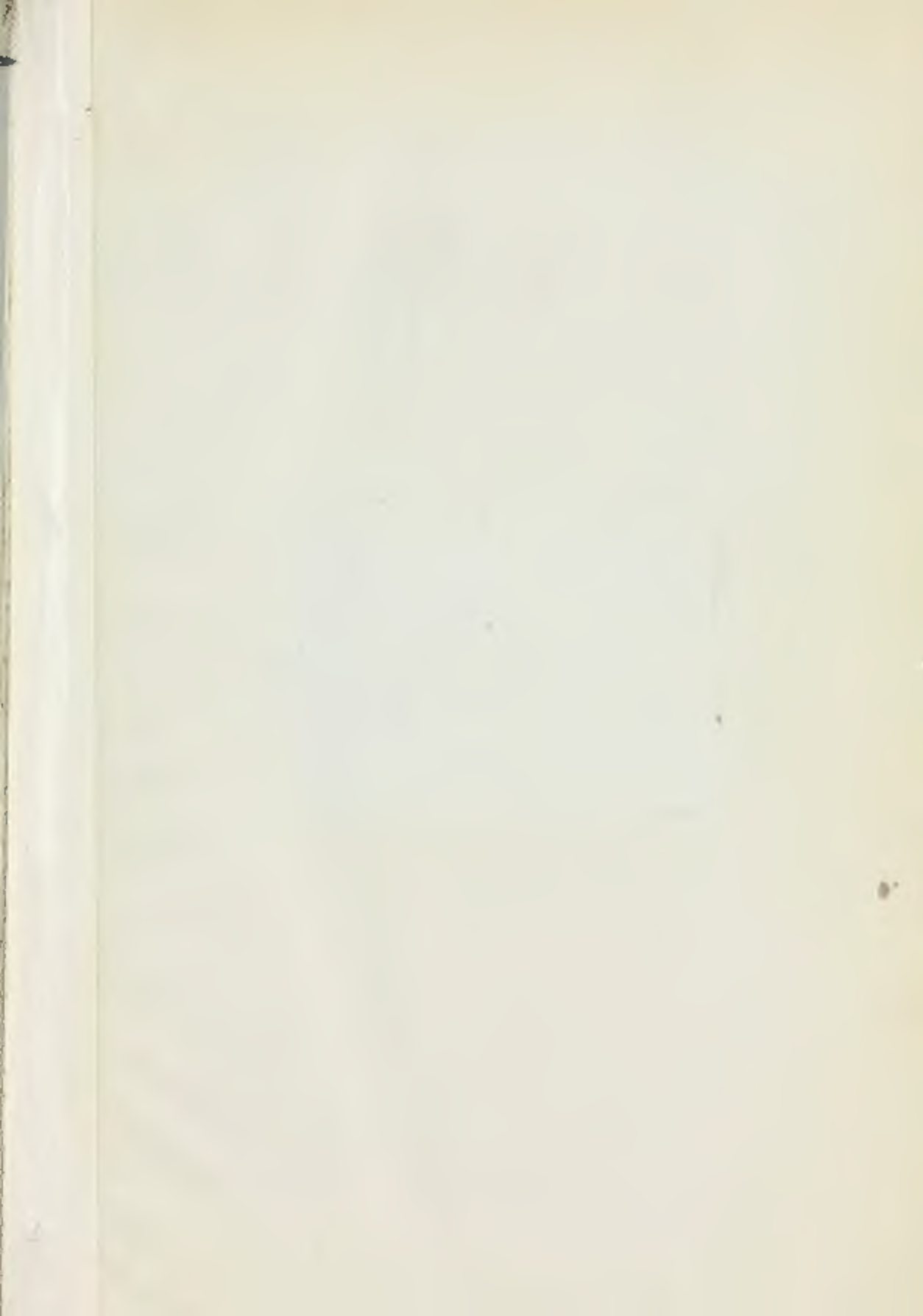
الصحيه السطر	الحظا	لصواب
٢٢٨	٨	بعد الكاح
٢٤٩	٢١	مضاه
٢٦٠	١٨٠١٧	وفا
٢٦٧	٤	بها ر حاجب
٢٧٢	١	شرم
٢٧٦	٢٣	معاوضه
٢٨٠	١	حرف
٢٨٢	١٢	ولا ما لاحدهما
٢٨٢	١٨	بجميع اسرار
٢٨٩	١٨	وفا
٢٨٩	٢	وحىء
٢٨٩	٢٢	لوف
٢٨٩	٢٢٠٢٢	من كانه المدور بدنه
		من كانه المدور • امب
		السبعه فانهم
٢٩٠	٢٣	بالوف
٢٩١	١٧	ومحاسبهم
٢٩٢	٢٢	في حد
٢٩٣	١٩	وسرو
٢٩٤	٣	ولا فيه
٩٨	٢١	مصارا بها
٣٢	١	اتاه • الا ما اتاها
٣٠٣	٦	هد الا ر مراسس
٣٢	١٤	بها المذهب و حد
٣٠٠	١	فيها
٢٤	٦	طاهر
٣١٢	١٩	موجب و ذلك
		مؤقت • بسنه ر و حه من
		طعها ، وذلك
٣١٥	١٦	عرفان لخمس
٣١٨	١	بوما

المصحف السطر	الحظا	الصواب
٢١٨ ٥	حيضات	حيضات
٢١٨ ١٥	يعين	يعين
٢١٩ ١٠	وعاد	وفاد
٢٢٠ ٢١	الانه	الاينه
٢٢٦ ٤	عنى استظهره	عنى ما استظهره
٢٢٧ ٦	و سعه ولا يور	وسعه ولا يور
٢٢٧ ٧	ماظهر	بالانهار
٢٢٧ ٢٢	لو يور حيا	لو يور كره حيا
٢٢٤ ١٨	يحبها	يمكنها
٢١٣ ١٨	لو امر عنه	أبو القور بالاخوة عنه
٢٤٧ ٢٠	ولم يعرف وارث	ولم يعرف له وارث
٢٤٨ ١٩	او شهدت له	و شهدت بها
٢٥٠ ١٠	لعير امه ان ترصعه	لعير مه ترصعه
٢٥٥ ٥	على الحولى	على ان اخويين
٢٥٧ ٢٤٠-٢٢	عشر عشر وضعات	عشر رصعات
٢٦٦ ٥٠٤	عندك عبد يا عمر	عندك يا عمر
٢٦٦ ١٨	سم الاخ الاب	ثم الاخ لاب
٢٧٠ ١٢	الواحد	لواحد
٢٧٩ ٦	سنة	سبا
٢٩٣ ٤	بدا محده	بدا بابيه
٢٩٤ ٢١	دوى الارحام من الحمرة	دوى الارحام الوارثين من الحمرة
٤٠٤ ٢	الحوش	الحواشي











LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

